



جامعة القاهرة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الحرب على العراق في ضوء أحكام الشريعة

الدولية دراسة سياسية قانونية لقرارات مجلس الأمن

٢٠٠٤/٢٠٠١

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعجاز الحكيم

باسم أحمد اسماعيل صالح

إشراف

أستاذ الدكتور / أحمد محمد الوكيل شتا

مركز القانون الدولي - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

مركز دراسات الدول النامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

القاهرة ٢٠٠٧



جامعة القاهرة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الحرب على العراق في ضوء أحكام الشرعية الدولية

(دراسة سياسية قانونية لقرارات مجلس الأمن)

(٢٠٠٤ - ٢٠٠٤)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعداد الطالبة /

ياسمين أحمد إسماعيل

إشراف /

أ.د / أحمد عبد الويس شتا

أستاذ القانون الدولي - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

ومدير مركز دراسات الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

الإجازة

أجازت لجنة مناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير

بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤

بتقدير / امتياز

في العلوم السياسية

بعد استيفاء جميع المتطلبات ،

اللجنة

التوقيع

الدرجة العلمية

الاسم

الأستاذ بقسم العلوم السياسية بالكلية

١- أ.د. أحمد عبد الونيس شتا

الأستاذ بقسم العلوم السياسية بالكلية

٢- أ.د. أحمد حسن الرشيدى

ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى بحقوق عين شمس

٣- أ.د. حازم محمد عتلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

"طه ١١٤"

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

إهداء إلى

أمي وأبي وأخي .. محمد

شكر وتقدير

أتوجه بخالص شكرى وتقديرى لأستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الونيس ،
أستاذ القانون الدولى ، ومدير مركز دراسات الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية -
جامعة القاهرة لما بذله من جهد معى لإخراج هذا العمل بهذه الصورة ، فقد أعطاني من وقته
الكثير لمساعدتى فى إتمام هذه الرسالة ، كما أفاض علىّ من علمه بشكل ساهم فى إيضاح
الكثير من الجوانب القانونية الغامضة بالنسبة لى .

كما أتوجه بخالص شكرى وعظيم امتنانى للأستاذ الدكتور/ أحمد الرشيدى ، أستاذ
القانون الدولى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ووكيل كلية لشئون
الدراسات العليا ، وذلك لتفضله بقبول مناقشة الرسالة .

وأقدم بخالص شكرى وتقديرى للأستاذ الدكتور/ حازم عتلم ، أستاذ ورئيس قسم
القانون الدولى بكلية الحقوق - جامعة عين شمس ، وذلك لتفضله بقبول مناقشة الرسالة .
كما أتقدم بخالص شكرى لجميع من ساعدنى سواء زملاء أو عاملين بالكلية ، وأخص
بالذكر العاملين فى مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، فقد قدموا لى الكثير من العون
والمساعدة .

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	مقدمة الدراسة
١	الفصل الأول : القواعد الحاكمة لاستخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية
٢	المبحث الأول : مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية
٣	المطلب الأول : المقصود بلفظ القوة
٥	المطلب الثاني : الالتزام بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها
٥	أ- مراحل تطور استخدام القوة في العلاقات الدولية .
٧	ب- أساس مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية .
٨	ج- مضمون مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية .
٨	د- طبيعة الالتزام بنبذ استخدام القوة .
٩	هـ- استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .
١٤	المبحث الثاني : الاستثناءات الواردة على حظر استخدام القوة
١٥	المطلب الأول : الدفاع الشرعي
٢٦	المطلب الثاني : حق تقرير المصير
٣٣	المطلب الثالث : نظام الأمن الجماعي
٤٨	المبحث الثالث : دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين
٤٩	المطلب الأول : سلطات مجلس الأمن في حالة تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان
٤٩	أ- مفهوم تهديد السلم أو الإخلال به .
٥٠	ب- مفهوم الإخلال بالسلم .
٥١	المطلب الثاني : - التدابير الجماعية لحفظ السلم والأمن وقمع العدوان .
٥١	أولاً : التدابير المؤقتة
٥٢	ثانياً : التدابير القسرية الجماعية
٥٢	أ- التدابير الجماعية غير العسكرية
٥٤	ب- التدابير الجماعية العسكرية

٥٨	الفصل الثاني : قرارات مجلس الأمن بشأن العراق قبل الحرب
٥٩	المبحث الأول : قرارات مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على الكويت
٦٠	المطلب الأول : القرارات الخاصة باحترام سيادة الكويت وإنهاء الاحتلال
٦٨	المطلب الثاني : القرارات الخاصة بعمليات الإغاثة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان
٧٣	المطلب الثالث : القرارات الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل .
٧٨	المبحث الثاني : تحليل لقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن مواجهة العدوان العراقي على الكويت
٧٩	المطلب الأول : القرارات الخاصة باحترام سيادة الكويت وإنهاء الاحتلال (٦٧٨)
٩٢	المطلب الثاني : القرارات الخاصة بعمليات الإغاثة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان (١٤٠٩)
٩٦	المطلب الثالث : القرارات الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل (٦٨٧)
١٠٣	المطلب الرابع : مواقف الدول دائمة العضوية
١٠٦	المبحث الثالث : قرار المجلس ١٤٤١
١٠٦	المطلب الأول : مبررات الحرب على العراق
١٠٦	أولاً : الإرهاب والصلة بالقاعدة
١١١	ثانياً : امتلاك أسلحة الدمار الشامل
١٢٢	ثالثاً : انتهاك حقوق الإنسان
١٣١	المطلب الثاني : تحليل القرار (١٤٤١) في ضوء أحكام الميثاق
١٣١	أولاً : مضمون القرار
١٣٣	ثانياً : الأساس القانوني لسلطة مجلس الأمن في إصدار القرار
١٣٤	ثالثاً : الاتجاهات المختلفة في تفسير القرار
١٣٨	رابعاً : مدى اتفاق القرار مع مقتضيات الشرعية الدولية
١٤٠	المطلب الثالث : مواقف الدول دائمة العضوية
١٤٩	الفصل الثالث : مجلس الأمن والحرب على العراق .
١٥٠	المبحث الأول :- العدوان الأمريكي البريطاني على العراق
١٥١	المطلب الأول :- مقدمات العدوان
١٥٤	المطلب الثاني :- وقائع العدوان الأمريكي البريطاني على العراق
١٦١	المبحث الثاني :- موقف المجلس من الحرب على العراق
١٦٢	المطلب الأول :- الشرعية الدولية وما تتضمنه من أحكام وقواعد

١٦٢	أ - المقصود بمفهوم الشرعية
١٦٦	ب- قواعد وأحكام الشرعية الدولية (بالتطبيق على الحالة العراقية)
١٧٦	المطلب الثاني :- قرار المجلس رقم ١٤٧٢
١٧٦	أولاً: مضمون القرار
١٧٨	ثانياً :تحليل القرار
١٧٨	-الميثاق
١٨٠	-اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكلان الإضافيين لعام ١٩٧٧
١٨٢	المطلب الثالث : مواقف الدول العربية من الحرب على العراق
١٨٥	الفصل الرابع :- دور المجلس بعد وقوع الحرب
١٨٦	المبحث الأول :- قرارات المجلس بشأن الإعمار والمقاومة
١٨٦	المطلب الأول :- القرارات الخاصة بالإعمار
١٨٦	أولاً : تحليل القرارات
٢٠٠	ثانياً : مواقف الدول دائمة العضوية من قضية الإعمار
٢٠٤	المطلب الثاني :- القرارات ذات الصلة بالمقاومة
٢٠٦	أولاً: المقصود بالمقاومة العراقية والمركز القانوني لها
٢٠٨	ثانياً : مآزق المقاومة العراقية
٢٠٩	ثالثاً: مضمون القرار (١٥١١)
٢١١	رابعاً : مواقف الدول دائمة العضوية
٢١٢	المبحث الثاني : قرارات المجلس بشأن القوة متعددة الجنسيات وإدارة العملية السياسية
٢١٤	المطلب الأول : القرارات الخاصة بالقوة متعددة الجنسيات
٢١٤	أولاً : تحليل القرارات .
٢٢٣	ثانياً : مواقف القوى الداخلية في العراق
٢٢٥	ثالثاً : مواقف الدول دائمة العضوية
٢٢٧	المطلب الثاني : القرارات ذات الصلة بتنظيم العملية السياسية
٢٢٧	أولاً : تحليل القرارات
٢٣٦	ثانياً : مواقف الدول دائمة العضوية
٢٤٢	* الخاتمة
٢٥١	* قائمة المراجع

مقدمة عامة

الحرب على العراق في ضوء أحكام الشرعية الدولية

"دراسة سياسية قانونية لقرارات مجلس الأمن"

مقدمة

أولاً ، تحديد موضوع الدراسة ،

يدور موضوع الدراسة حول دراسة وتحليل الحرب على العراق في ضوء أحكام الشرعية الدولية وذلك من خلال دراسة سياسية قانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

فعلى الرغم من أن نهاية الحرب الباردة أفضت إلى تحرير كثير من الشعوب التي عانت من القمع خلال تلك الفترة ، وقللت بشكل كبير من احتمالات حدوث مواجهة نووية بين القطبين ، إلا أنها في الوقت نفسه أبقت صراعات عرقية ونزاعات ثقافية قديمة ظلت كامنة سواء بين الدول أو داخلها نتيجة للقيود التي فرضها التنافس بين القوتين العظميين .

ومع عجز الأمم المتحدة عن تطوير نظامها للأمن الجماعي لكي يتواءم بسرعة مع الحقائق المتغيرة والتهديدات الجديدة ، نجد أن بعض الصراعات التي نشبت حديثاً عولجت خارج الأمم المتحدة كما حدث في كوسوفو ، كما بقيت الصراعات القديمة تتفاقم وتزايد في ظل عدم احترام القواعد التي تنظم استخدام القوة في العلاقات الدولية .

لذا جاءت هذه الدراسة لتناقش مدى مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية ، مع التطبيق على الحالة العراقية (١٩٩٠ ، ٢٠٠٣) ، وذلك من خلال التركيز على القرارات الصادرة من مجلس الأمن خلال حرب الخليج الثانية ، وخلال الحرب على العراق (٢٠٠٣) لتوضيح مدى الاختلاف في التكيف القانوني لهاتين الأزميتين .

بالإضافة إلى تناول الفترة التي أعقبت الحرب على العراق من خلال استعراض أهم القرارات التي اتخذها المجلس في تلك الفترة ، وذلك لتوضيح موقف المجلس خلال هذه الفترة ، ومدى التزام قوات الاحتلال بالمسؤوليات التي حددها قانون الاحتلال الحربي في مثل هذه الظروف .

وفي هذا الإطار تعين علينا أولاً أن نقدم خلفية تاريخية عن الحالة العراقية بدءاً من حرب الخليج الثانية وصولاً إلى الحرب على العراق ، وذلك بالتركيز على قرارات المجلس الصادرة بشأن هاتين الأزميتين .

لاشك أن أزمة الخليج الثانية قد استرعت اهتماماً كبيراً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، فمع نشوب الاحتلال العراقي للكويت قام المجلس بإصدار اثني عشر قراراً في هذه الأزمة للوصول إلى حل لها وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما القانوني .

فكان قرار مجلس الأمن رقم " ٦٦٠ " لسنة ١٩٩٠ ، الذي يطلب فيه العراق بسحب جميع قواته فوراً وبدون أي قيد أو شرط إلى المواقع التي تواجدت بها قبل الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، وتصميماً من مجلس الأمن على إنهاء الغزو وإعادة السيادة لدولة الكويت وضمان استقلالها وسلامتها الإقليمية أشار قرار مجلس الأمن رقم " ٦٦١ " لسنة ١٩٩٠ ، إلى أن العراق لم يمثل للقرار رقم " ٦٦٠ " واغتصب سلطة الحكومة الشرعية في الكويت . وهنا اتخذ المجلس عدداً من التدابير الاقتصادية ضد العراق . وفور إعلان بغداد قرار ضم الكويت في الثامن من أغسطس لعام ١٩٩٠ ، أصدر مجلس الأمن القرار رقم " ٦٦٢ " لسنة ١٩٩٠ أشار فيه إلى بالغ جزعه من هذه الخطوة وطالب العراق مرة أخرى بسحب قواته بدون أي قيد أو شرط ، كما طالب قرار الدول بعدم الاعتراف بعملية الضم . وبإثارة العراق الفكرة بالتلويح باستغلال الأجانب المقيمين بالعراق والكويت كرهائن وذلك كورقة للضغط السياسي ، أصدر مجلس الأمن القرار رقم " ٦٦٤ " لسنة ١٩٩٠ الذي طالب من العراق صراحة عدم القيام بذلك. ثم بعد ذلك أصدر المجلس القرار رقم " ٦٦٥ " لسنة ١٩٩٠ الذي يعد فاصلاً في هذه الأزمة ، فهو أول قرار يصدره المجلس يتضمن خطوات إيجابية لردع العراق وإعادة الوضع لما كان عليه في الأول من أغسطس ، وقد صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع من الميثاق ، حيث يدعو الدول التي لها سفن في الخليج إلى منع مرور السفن العراقية من وإلى العراق .

توالت بعد ذلك قرارات مجلس الأمن التي صدرت في نطاق الفصل السابع ومنها القرار رقم " ٦٦٦ " لسنة ١٩٩٠ والذي يسمح بوصول الإمدادات الإنسانية من خلال مكاتب الأمم المتحدة والصليب الأحمر .

ثم صدر القرار رقم " ٦٦٩ " لسنة ١٩٩٠ والذي أشار صراحة إلى ضرورة تطبيق المادة رقم " ٥٠ " من الميثاق والتي نصت على أن أي دولة متضررة اقتصادياً من جراء فرض إجراء وقائي عليها ، فلها الحق في استشارة مجلس الأمن في حل مشاكلها ، وهنا نرى بوضوح أن الولايات المتحدة سعت في استصدار هذا القرار وذلك لجعل زمام الأمور في يديها .

وبصدور القرار رقم "٦٧٢" لسنة ١٩٩٠ نجد أن مجلس الأمن قد قام بتوسيع نطاق الحظر الاقتصادي المفروض على العراق ليضيف خطراً جويًا وبحريًا ، ودعا صراحة إلى تجميد كل الأصول العراقية في الدول الأجنبية ومنها السفن والأموال والتأكيد على القرار الذي أصدره المجلس رقم "٦٦١" .

أما القرار رقم "٦٧٤" لسنة ١٩٩٠ فجاء مرة أخرى يؤكد على ضرورة احترام العراق لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في فترات الحرب ، ويؤكد بالنسبة للعراق خطورة التلاعب بأرواح الأجانب والوطنيين الكويتيين .

وبدأ الموقف في الاحتدام إلى أن صدر القرار رقم "٦٧٨" لسنة ١٩٩٠ وهو الذي وضع للعراق مهلة حتى ١٥ يناير ١٩٩١ للتسحاب وطلب من الدول الأعضاء تقديم كل ما هو متاح لتنفيذ البند الثاني من القرار والذي أعطى الحق للكويت والدول المتحالفة معها باستخدام جميع الوسائل الممكنة لإنهاء هذا الغزو ، وكان هذا القرار يمثل تفويضاً مفتوحاً أمام الكويت والدول المتحالفة معها للقيام بالإجراءات التي تراها مناسبة لردع العراق .

وجاءت المهلة ولم يخضع العراق للقرارات الاثني عشر التي كان المجلس قد أصدرها . وفي ١٦ يناير ١٩٩١ قامت قوات التحالف ببدء العمليات القتالية من خلال غارات جوية تبتعتها عملية إنزال برية وتم تحرير الكويت .

ثم أصدر المجلس لاحقاً القرارات رقم "٦٨٦" ، "٦٨٧" ، "٦٨٨" ، "٦٨٩" ، "٦٩٢" وهي القرارات التي تنظم عملية تبادل الأسرى ، ووضع الحدود والمحافظة عليها ثم مشكلة استخدام العراق للأسلحة الكيماوية تجاه الأقلية الكردية في الشمال وأخيراً طريقة سير التعويضات التي وجب على العراق الالتزام بها لصالح الكويت .

وبعد عام ١٩٩١ كان الأمر بالنسبة إلى الرئيس العراقي السابق صدام حسين متعلقاً فقط بإحباط جهود الأمم المتحدة للتفتيش والقضاء على أسلحة الدمار الشامل والقدرات الإنتاجية العراقية .

فكان إصدار القرار رقم "٧٠٧" المتبنى بالإجماع وطبقاً للفصل السابع من الميثاق والذي بموجبه أدان انتهاك العراق لعدد من التزاماته طبقاً للفقرة (ج) من القرار رقم "٦٨٧" وطلب العراق بالالتزام الكامل وبالكشف عن برامج الأسلحة والسماح بالوصول الفوري لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى المواقع التي يفترض أن يعملوا بها وإنهاء إخفاء المواد المحظورة طبقاً للقرار رقم "٦٨٧" .

ثم أصدر القرار رقم "٧١٥" ليتم القرار "٦٨٧" والذي صدر طبقاً للفصل السابع من الميثاق ، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة ومن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضع خطط للمراقبة المستقبلية ، وقد تردد العراق في قبول هذا القرار وقال إنه تجاوز كثيراً القرار رقم "٦٨٧" ومخالف لميثاق الأمم المتحدة لأن هدفه وضع العراق تحت وصاية دائمة من قبل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة وإبقاء العقوبات الاقتصادية مستمرة بشكل غير محدد ، وبالرغم من ذلك عكست تقارير لاحقة للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تقدماً كبيراً في عملية التفتيش قد تحقق إلا أن هناك ريبة لازالت قائمة بسبب رفض العراق لالتزاماته طبقاً لقراري رقم "٧٠٧" ورقم "٧١٥" .

وعلى الرغم من أن الحسابات الأمريكية الخاصة قد اقتضت خلال الفترة التالية على خروج المفتشين عام ١٩٩٨ غض الطرف مؤقتاً عن هذه المسألة لتتفرغ لمواجهة أحداث ما بعد الحادي عشر من سبتمبر على وجه الخصوص ، إلا أن الولايات المتحدة عادت لتطرح هذه المسألة بقوة مجدداً ، فقد سعت الإدارة الأمريكية لمحاولة استصدار قرار من مجلس الأمن يخولها لها منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى الحق في استخدام القوة ضد العراق لحمله قسراً على نزع أسلحته فصدر القرار رقم "١٤٤١" الذي فسرتة الولايات المتحدة تفسيراً خاطئاً حيث رأت أنه بموجب هذا القرار يتعين على العراق أن يقدم دون إبطاء ووفقاً لجدول زمني محدد كل ما لديه من معلومات ذات صلة ببرامجه في إنتاج وتطوير وتخزين أسلحة الدمار الشامل وأي معلومات غير صحيحة تشكل خرقاً مادياً وبالتالي مخالفة للقرار تستوجب الرد بقوة .

وعلى هذا الأساس قدمت الولايات المتحدة عدة ادعاءات منها امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وأنها بذلك تشكل خطراً يهدد السلم والأمن الدوليين ، بالإضافة إلى ضرورة القضاء على نظام الحكم الديكتاتوري بقيادة صدام حسين والقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان ، والعمل على نشر الديمقراطية . لهذا اتخذت الولايات المتحدة من ذلك ذريعة لشن الحرب على العراق . وفي العشرين من مارس ٢٠٠٣ قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بشن الحرب على العراق بدون الحصول على أي تفويض صادر عن مجلس الأمن يخول لهم القيام بذلك .

وعلى الرغم من ذلك وقف مجلس الأمن عاجزاً عن اتخاذ أي قرار يدين هذا العمل مكتفياً بإصدار القرار "١٤٧٢" الذي يتناول المسؤولية الإنسانية لحماية ضحايا الحرب من اللاجئين والأسرى والقتلى والجرحى ، وكأنه بذلك يقر بشرعية الحرب التي أجعلها أمريكية على العراق .

ولذا تعين علينا الوقوف على هذه الأزمة لتوضيح موقف المجلس منها مع مقارنة هذا الموقف بالموقف الذى اتخذه حيال أزمة حرب الخليج الثانية .

وبعد قيام الحرب ، اتخذ المجلس العديد من القرارات التى تنظم الأوضاع فى العراق بعد الاحتلال ، حيث حرص المجلس على الاعتراف بالاحتلال كأمر واقع ، مما يرتب مسئوليات وواجبات على قوات الاحتلال .

فأصدر المجلس العديد من القرارات الخاصة بالإعمار والمقاومة. والتى من أبرزها القرار ١٤٨٣ الصادر فى ٢٢ مايو ٢٠٠٣ ، و الذى يركز على رفع العقوبات عن العراق ، وكذلك القرار ١٤٩٠ الصادر فى ٣ يولييه ٢٠٠٣ ، والذى ينص على استمرار ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة فى العراق والكويت لفترة نهائية حتى ٦ أكتوبر ٢٠٠٣ ، ثم توالى بعد ذلك القرارات ، حيث أصدر المجلس القرار رقم " ١٥٠٠ " فى ١٤ أغسطس ٢٠٠٣ ، والخاص بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة عام ، ورحب بإنشاء مجلس الحكم المؤلف من خمسة وعشرين عضواً باعتبار ذلك خطوة هامة نحو تشكيل حكومة ممثلة معترف بها دولياً .

وفى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣ ، أصدر المجلس القرار رقم (١٥١١) الخاص بدعم مشاريع إعادة الإعمار .

وبخصوص أعمال المقاومة ، اصدر المجلس القرار (١٥١١) فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣ والذى ينص على إدانة التفجيرات الإرهابية التى طالت سفارة الأردن ، ومقر الأمم المتحدة واغتيال الدكتورة عقيلة الهاشمي ، والتشديد على وجوب تقديم المسؤولين عن تلك التفجيرات إلى العدالة ، مع دعوة الدول الأعضاء إلى منع عبور الإرهابيين إلى العراق ، ومنعهم من الحصول على الأسلحة والتمويل الذى من شأنه أن يدعم الإرهابيين .

كما اتخذ المجلس العديد من القرارات الخاصة بإنشاء القوات متعددة الجنسيات وإدارة العملية السياسية .من أبرز هذه القرارات ، القرار (١٥١١) الصادر فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣ ، والذى ينص على تشكيل القوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للإسهام فى حفظ الأمن والاستقرار فى العراق . وبعد أربعة أسابيع من المفاوضات بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة والدول الأخرى الأعضاء فى المجلس من جهة ثانية ... أقر المجلس بإجماع أعضائه يوم ٨ يونيه ٢٠٠٤ الصيغة المعدلة الخامسة لمشروع قرار أمريكي بريطاني بشأن العراق ، حمل القرار ١٥٤٦ ، وقد ركز

على إنهاء الاحتلال اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ ، وتشكيل حكومة انتقالية لعراق يتمتع بالسيادة الكاملة ابتداء من هذا التاريخ .

وفي ٨ نوفمبر ٢٠٠٥ أصدر مجلس الأمن القرار (١٦٣٧) والذي ينص على تمديد ولاية القوة متعددة الجنسيات بناءً على طلب الحكومة العراقية ، مع قيام الولايات المتحدة نيابة عن القوة متعددة الجنسيات بتقديم تقرير تفصيلي للمجلس عن ما تبذله هذه القوة من جهود وما تحزره من تقدم .

وفي ١٠ أغسطس ٢٠٠٦ ، وافقت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على إصدار القرار (١٧٠٠)، الذي نص على قيام الأمم المتحدة بوصفها رئيساً مشاركاً بتوفير دعم قوى للاتفاق الدولي للعراق الذي أعلن في ٢٧ يوليو ٢٠٠٧ في بيان مشترك صادر عن حكومة العراق والأمم المتحدة ، وذلك بناءً على طلب حكومة العراق المتضمن في الرسالة التي وجهها وزير الخارجية العراقي في ٣ أغسطس ٢٠٠٦ إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، والذي يعرب فيه عن رأي الحكومة المنتخبة دستورياً في العراق بأنه لا يزال أمام البعثة دور حيوي تقوم به لمساعدة العراق في جهوده الرامية إلى بناء أمة منتخبة تنعم بالرخاء.

وفي ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦ ، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (١٧٢٣) بإجماع أعضائه ، والذي ركز على تمديد فترة ولاية القوة متعددة الجنسيات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ ، وذلك بناءً على طلب الحكومة العراقية ، كما جاء متضمناً في الرسالة التي وجهها رئيس مجلس وزراء العراق إلى رئيس مجلس الأمن في ١١ نوفمبر ٢٠٠٦ ، والذي طالبه فيه بتمديد ولاية القوة متعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار وصون الأمن في العراق .

لكن على الرغم من صدور كل هذه القرارات التي تحدد المسؤوليات الواجب القيام بها من قبل قوات الاحتلال ، إلا أن قوات الاحتلال تلكأت في تأدية هذه المسؤوليات ، وفي بعض الأحيان لم تلتزم بها أصلاً . ظهر ذلك من خلال انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها السكان العراقيون .

وهنا جاء التركيز في نطاق هذه الدراسة على الفترة سالفة التحديد لتوضيح الالتزامات التي تفرضها قرارات المجلس بشأن الوضع في العراق ، وإلى أي مدى تنسجم هذه القرارات وأحكام الشرعية الدولية .

ثانياً : المشكلة البحثية وتساولات الدراسة :-

قامت الولايات المتحدة بالاستعانة بحلفائها وعلى رأسهم بريطانيا بشن حرب على العراق وذلك في العشرين من مارس لعام ٢٠٠٣ ، مبررة ذلك بعدد من الحجج تدور حول امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل ، وعدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن والتي يركز جزء منها على نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية .

فقد أصدر مجلس الأمن سلسلة من القرارات أهمها القرار رقم ' ١٤٤١ ' لعام ٢٠٠٢ ، والذي أعطي مهلة للعراق للتخلص من أسلحة الدمار الشامل وإلا سوف يواجه العراق عواقب وخيمة ، ولهذا فقد اتخذت الولايات المتحدة من هذا القرار ذريعة لشن الحرب على العراق مدعية بذلك أن العراق لم يمثل لقرارات المجلس وأنه يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين .

* وبالفعل قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بشن حرب على العراق في العشرين من مارس ٢٠٠٣ دون أي سند قانوني أو تفويض صريح صادر عن مجلس الأمن بخول لها القيام بذلك.

وبذلك يثور التساؤل الرئيسي للدراسة حول مدى اتفاق قرارات مجلس الأمن مع أحكام الشرعية الدولية .

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي :-

- ما هي أحكام قواعد القانون الدولي بشأن استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية ؟
- ما هي السمات العامة لقرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن الوضع في العراق ؟
- إلى أي مدى تنطوي هذه القرارات على سند قانوني لاستخدام القوة المسلحة ضد العراق ؟
- ما هي الالتزامات التي تفرضها قرارات المجلس بشأن الوضع في العراق ؟
- هل ثمة التزامات تفرضها هذه القرارات في مواجهة المجتمع الدولي ؟

ثالثاً : أهمية الدراسة :-

فى ظل المتغيرات التى يشهدها العالم الآن والتى من أبرزها التضامن الدولى فى مكافحة الإرهاب فى إطار " الحملة ضد الإرهاب " التى تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها ، بالإضافة إلى ما ترتب على ذلك من تدخل فى شئون الدول الأخرى ، واستخدام سافر وغير مشروع للقوة المسلحة فى العلاقات الدولية بحجة مكافحة الإرهاب ، بشكل يودى إلى نشر الفوضى فى المجتمع الدولى ، فضلاً عن انتهاك أحكام وقواعد القانون الدولى الذى ينظم حركة العالم بأسره .

كان لابد من دراسة الجوانب القانونية الأساسية لاستخدام القوة المسلحة فى العلاقات الدولية ، مع التعرض لدور مجلس الأمن باعتباره الجهاز المنوط بحفظ السلم والأمن الدوليين ، وذلك من خلال التركيز على قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن الغزو العراقى على الكويت (١٩٩٠) ، والحرب الأنجلو - أمريكية على العراق (٢٠٠٣) باعتبارهما من أهم الأزمات التى واجهها المجتمع الدولى ، وتجلى فيها دور مجلس الأمن بشكل بارز وواضح ، مع الأخذ فى الاعتبار اختلاف الدور الذى لعبه المجلس فى كلتا الأزميتين .

ففى الأزمة الأولى (الغزو العراقى للكويت) : تعامل المجلس مع هذه الأزمة بطريقة غير مسبقة ، فاتخذ العديد من القرارات الحاسمة التى تدين الغزو ، وتطالب بانسحاب العراق من الكويت ، واحترام سيادة الكويت .

أما فى الحرب الأنجلو - أمريكية على العراق ، فلم يحرك ساكناً ، ولم يدين هذه الحرب على الرغم من عدم مشروعيتها ، وإنما ترك الأمر برمته إلى الولايات المتحدة وحلفائها لى تفعل ما تشاء فى العراق ، معطية الفرصة بتكرار هذه الأزمة مرة أخرى .

فصحيح أن اصطلاح النظام العالمى الجديد ظهر عقب انتهاء الحرب الباردة وبالتحديد عشية الانتصار فى حرب الخليج التى خاضتها قوات التحالف الدولى تحت قيادة أمريكية ضد القوات العراقية .

هذا النظام قائم على احترام الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، والذي من المفترض أن تلعب فيه الأمم المتحدة دوراً بارزاً لخدمة السلم والأمن الدوليين .

لكن فى الحقيقة أن هذا النظام قام على مبدأ القطبية الأحادية أى انفراد دولة واحدة نتيجة لامتلأها عناصر القوة فى اتخاذ القرار السياسى .

لذا يمكن أن نطلق على هذه الفترة " الحقبة الأمريكية " حيث يتطلع هذا القطب إلى استمرار فرض هيمنته بالإضافة إلى إملأ قيمه وممارساته على العالم بأسره لأنه يرى أن هذه القيم وتلك الممارسات هى الأوفق للبشر .

بالمسئوليات والالتزامات التي يقرها قانون الحرب .وبذلك نجد أن مجلس الأمن قد أقر بوجود الاحتلال كأمر واقع ، مما يترتب مسئوليات على قوات الاحتلال يتعين عليهم الالتزام بها ، وذلك وفقاً لما يقره قانون الحرب .

وتمتد هذه الفترة حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة حتى يتسنى للباحث الوقوف على آخر التطورات التي تتعلق بهذه الأزمة .

خامساً : منهج الدراسة :-

نظراً لطبيعة هذه الدراسة تم الاعتماد على أكثر من منهج لتناول هذا الموضوع ومن أهم الاقتربات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة الاقتراب القانوني ، المصلحة القومية ، واقتراب النسق الدولي .

الاقتراب القانوني :-

تم الاعتماد على الاقتراب القانوني في تحليل وتأصيل مختلف الجوانب القانونية لاستخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية ، وأهم الاستثناءات الواردة على هذه القاعدة ، هذا بالإضافة إلى التعرف على أهم القرارات الصادرة من مجلس الأمن بشأن الوضع في العراق خاصة منذ وقوع الغزو الأمريكي البريطاني على العراق ، مع التعرف على الالتزامات القانونية التي تفرضها قرارات المجلس وأهم الالتزامات التي تفرضها هذه القرارات في مواجهة المجتمع الدولي وما يترتب على هذه الالتزامات . كما تم الاعتماد على هذا المنهج في الحكم على مدى انسجام هذه القرارات مع أحكام الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة .

اقتراب المصلحة القومية :-

تم الاعتماد على هذا الاقتراب للوقوف على المدى الذي أثرت فيه المصلحة القومية للولايات المتحدة على تصرفها إزاء العراق ، حيث إن هذا الاقتراب يقوم على الموازنة ما بين المكاسب والخسائر المترتبة على الفعل .

اقتراب النسق الدولي :-

السياسة الدولية تنشأ وتتطور في إطار نسق دولي معين، كما أنها تنطلق من عناصره الرئيسية. ومن ثم فإن السياسة الدولية في مرحلة تاريخية معينة تتطلب التعرف على ماهية تلك العناصر وكيفية تفاعلها.

ويمكن القول أن النسق الدولي ينطوي على أربعة عناصر يكمن في رصدها تبويب وفهم واقع السياسة الدولية في مرحلة معينة وتفسيره. ومن أبرز هذه العناصر البنيان.

البنيان : ويقصد به كيفية توزيع المقدرات، وبالتالي ترتيب الوحدات المكونة للنسق بالنسبة لبعضها البعض .

ومن هنا فإن الظاهرة الأهم التي ميزت الانفراد الأمريكي على العالم في ظل النظام الدولي الجديد هي الاستخدام المنفرد للقوة المسلحة بعيداً عن الأمم المتحدة وأجهزتها وعلى وجه التحديد مجلس الأمن ، مما ينال من مصداقية المنظمة العالمية .

وعلى هذا الأساس تبدو أهمية الدراسة خاصة في ظل الإصرار في استخدام القوة المسلحة ، وما يترتب عليه من تهديد للسلم والأمن الدوليين ، ونشر الفوضى في المجتمع الدولي ، بالإضافة إلى انتهاك أحكام وقواعد القانون الدولي الذي ينظم حركة العالم بأسره.

رابعاً : البعد الزمني للدراسة :-

يختصر السبيل الزمني للدراسة في الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) . لكن الباحثة حرصت على تناول الفترة السابقة على عام ٢٠٠١ ، حيث رأت الباحثة أنه لا يمكن تناول القرار رقم ١٤٤١ ، والذي يعد من القرارات الفاصلة التي اتخذها مجلس الأمن بشأن المسألة العراقية دون الإشارة إلى القرارات اللاحقة للغزو العراقي للكويت.

وقد تم تناول البعد الزمني للدراسة على فترتين لتوضيح إلى أي مدى يوجد حالة من الاختلاف في التكيف القانوني لكل فترة على حدا .

ففي ظل الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) واجه المجتمع الدولي أزمة العدوان العراقي على الكويت ، حيث تعامل معها مجلس الأمن بطريقة لم يسبق لها مثيل ، واتخذ العديد من القرارات ، والتي من أبرزها القرار (٦٧٨) الذي يدعو الدول المتعاونة مع الكويت إلى اتخاذ كافة الوسائل الضرورية لحمل العراق على الالتزام بقرارات المجلس والانسحاب من الكويت . وبهذا استطاع مجلس الأمن أن يعالج هذه الأزمة ويتصدى لها .

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، والتي اتخذتها الولايات المتحدة ذريعة من أجل أن تبرر العمليات التي أسستها بالحرب ضد الإرهاب ، وهي حرب لم تقتصر على تصفية نظام طالبان في أفغانستان ، أو قضاء على تنظيم القاعدة وعلى زعيمه أسامة بن لادن ، وإنما امتدت لتشمل دولا (حليفة للشيطان) من أبرزها العراق حتى تنتزع أسلحة الدمار الشامل التي تدعى امتلاك العراق لها، وتقيم نظاماً ديمقراطياً بديلاً عن النظام الديكتاتوري السابق في العراق.

لهذا بدأ التحضير لخوض حرب ضد العراق بدعوى امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل بشكل يهدد أمن الولايات المتحدة والعالم ككل.

لكن مجلس الأمن رفض استصدار قرار يُجيز للولايات المتحدة وحلفائها استخدام القوة ضد العراق، مؤكداً على ضرورة الالتزام بأحكام وقواعد الشرعية الدولية .

أما الفترة ما بين (٢٠٠٣ وحتى الآن) ، فقد شهدت هذه الفترة انتهاكاً واضحاً لأحكام وقواعد الشرعية الدولية التي تحكم العالم بأسره ، وتحديداً لسلطات مجلس الأمن باعتباره الجهاز المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين ، ف وقعت الحرب على العراق منتهكةً بذلك كافة الأعراف والمواثيق الدولية ، ومع ذلك وقف مجلس الأمن صامتاً ، ولم يحرك ساكناً ، مكتفياً فقط بالإشارة إلى ضرورة التزام قوات الاحتلال

• هذا وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في دراسة أثر البنيان على سلوك الوحدات .
لقد ظهر اصطلاح النظام العالمي الجديد عقب انتهاء الحرب الباردة وبالتحديد عشية الانتصار في
حرب الخليج التي خاضتها قوات التحالف الدولي تحت قيادة أمريكية ضد القوات العراقية في
١٦ يناير ١٩٩١ .

هذا النظام قائم على احترام قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، والذي من المفترض أن
تلعب فيه الأمم المتحدة دوراً بارزاً في خدمة السلم والأمن الدوليين .
لكن في الحقيقة أن هذا النظام قام على مبدأ القطبية الأحادية أي انفراد دولة واحدة نتيجة لامتلاكها
عناصر القوة في اتخاذ القرار السياسي .

لذا يمكن أن نطلق على هذه الفترة " الحقبة الأمريكية " حيث يتطلع هذا القطب إلى استمرار فرض
هيمنته بالإضافة إلى إلقاء قيمه وممارساته على العالم بأسره لأنه يرى أن هذه القيم والممارسات هي
الأوفق للبشر جميعاً .

ومن هنا فإن الظاهرة الأهم التي ميزت الانفراد الأمريكي على العالم في ظل النظام الدولي الجديد
هي الاستخدام المنفرد للقوة المسلحة بعيداً عن الأمم المتحدة وأجهزتها وعلى وجه التحديد مجلس الأمن
الذي يناط به حفظ السلم والأمن الدوليين ، مما ينال من مصداقية المنظمة العالمية .

سادساً : الأدبيات السابقة :-

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من قريب أو بعيد لكننا سوف
نركز على الدراسات السابقة التي تمس صميم هذا الموضوع وعلى هذا الأساس سوف نقسم
الدراسات السابقة إلى :-

دور مجلس الأمن قبل الحرب على العراق :-

١- عمرو أبو بكر باخشب ، "الجوانب القانونية لصلاحيات مجلس الأمن للأمم المتحدة قبل وبعد وقف
إطلاق النار مع العراق : دراسة قانونية وفقاً لمبادئ القانون الدولي العام " ، مجلة الدراسات
القانونية ، (العدد (٢٥) يونيو ٢٠٠٢م) ، ص ١٣٩ : ص ١٩٠ .

تركز هذه الدراسة على موقف مجلس الأمن حينما واجه الاجتياح العراقي لدولة الكويت بغرض
ضمها وذلك في اليوم الثاني من أغسطس لعام ١٩٩٠ . فعمل مجلس الأمن بسرعة لا سابقة لها بفرض
حظراً تجارياً ومالياً على النظام الحاكم في العراق ، وبعد أربعة أيام من طلب الانسحاب الفوري أدرك
المجلس إخفاق العراق بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية ، عندئذ قرر المجلس فرض عقوبات اقتصادية
ذات صفة شاملة ، ثم بعد الانسحاب العراقي من أراضي دولة الكويت تقرر تعديل العقوبات وفقاً للمادة رقم
(٤١) من أحكام الميثاق وذلك من أجل السماح باستيراد الأغذية وبعض المواد الأخرى المتعلقة بحاجات

مدنية أساسية ثم صدر بعد ذلك العديد من القرارات يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات حيث تتعلق هذه القرارات بالشروط المفروضة على العراق .

الفئة الأولى: تتعلق بقدرات العراق العسكرية وتطلب من العراق تدمير جميع الأجهزة الكيميائية والصواريخ البلاستيكية التي تتجاوز مدي محدداً وتطلب أيضاً العراق بالموافقة على ألا يحصل على أسلحة نووية أو يقوم بتطويرها .

الفئة الثانية: تتعلق بشروط مسئولية العراق الدولية عن الأضرار والخسائر التي لحقت بالدول الأخرى من جراء الاجتياح واحتلاله لدولة الكويت . وقرر المجلس إنشاء صندوق لدفع مطالبات التعويض المالية كما وضع آلية من أجل تحديد الحصة المناسبة التي يسهم العراق بها مبنية على أساس قيمة الصادرات النفطية وحاجات اقتصادية .

الفئة الثالثة: المتعلقة بالحدود الدولية بين العراق والكويت وإنشاء وحدة مراقبة للأمم المتحدة تشرف على انسحاب قوات التحالف الدولية من العراق. لكن أشار مجلس الأمن في تعبيرات واضحة عن خيبة أمل مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية من عدم تعاون العراق في مجال الكشف عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية فكان صدور القرارين (٧٠٧) و (٧١٥) اللذين أدانا العراق وطالباه بالالتزام بالفقرة " ج " من القرار رقم (٦٨٧) لكن لم يمثل لهذه القرارات فعقد مجلس الأمن جلسة خاصة لمناقشة استخدام الولايات المتحدة القوة ضد العراق وبالأخص ضد منشآت الأسلحة النووية في ضواحي بغداد مبررة ذلك بأنه مبني على القرارات رقم (٦٨٧) و (٧٠٧) و (٧١٥) لكن في الحقيقة أن هذه القرارات حينما يتم تفسيرها فهي لا تخول للولايات المتحدة صراحة استخدام القوة ، وبالتالي يصبح تدخلها أمر غير مقنع قانونياً لكن في الحقيقة أن بيانات مجلس الأمن صيغت بلغة منتقاة بحرص حيث تقترح أن هناك انتهاكات مادية من قبل العراق تسمح بإنهاء وقف إطلاق النار وبرد قسري.

٢- د. مصطفى سيد عبد الرحمن ، " قرارات مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على الكويت : دراسة تحليلية " ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٢) .

تركز هذه الدراسة على دور مجلس الأمن في مواجهة العدوان على الكويت ، وكيف أنه تعامل مع هذه الأزمة بطريقة غير مسبقة . فقد اتخذ العديد من القرارات بدءاً بالقرار ٦٦٠ الذي شجب العدوان ، وأدان المعتدى وفرض عليه الرجوع إلى ما وراء الخطوط الدولية للدولتين ، مروراً بقرارات عديدة أخرى حتى القرار (٦٨٧) الصادر في ٣ أبريل ١٩٩١ والخاص من بين مسائل أخرى بوقف إطلاق النار ، والذي تضمن العديد من التدابير ذات طابع غير عسكري لضمان استقرار السلم والأمن الدوليين في المنطقة وتحمل الدولة المعتدية للتعويضات عن الأضرار التي يسببها العدوان وينفرد من بين هذه القرارات جميعها القرار رقم (٦٧٨) الذي يعطى الإنذار لدولة الكويت والدول المتعاونة معها باستخدام القوة لردع العدوان

انتقلت عملية إدارة الأزمة كلية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ينذر ببداية لعملية أطلق عليها البعض اختطاف مجلس الأمن .

- كما يركز الكاتب في هذه الدراسة ، وفي إطار حديثه عن القرارات الصادرة عن المجلس بشأن الغزو العراقي للكويت على القرار (٦٧٨) الذي يرى فيه أنه يعد تجاوزاً من مجلس الأمن لسلطاته وفقاً للميثاق ، كما يخلص إلى أن صدور هذا القرار كان يشوبه عيب الانتقائية حيث تشير إلى حماية الولايات المتحدة لإسرائيل ضد أية جزاءات رغم سياستها العدوانية . ويرتب الكاتب على كل ذلك نتائج مؤداها قيام المسؤولية الدولية من قبل الدول والرسميين الذين شاركوا في حرب الخليج ، كما تحتل الأمم المتحدة في نظره المسؤولية بسبب الترخيص باستخدام القوة انتهاكاً للميثاق وهو ما يرتب المسؤولية في كنف الأعضاء ، وينصح بتأكيد هذه المسؤولية من خلال محكمة العدل الدولية برأى استشاري ذلك أن الميثاق لا يقدم ضماناً ضد تجاوز السلطات وفقاً له .

(4) Fran, Berman , ” The un Security council from the cold wasr to the 21 st century” , (united states : david M. malone , Lyne Rienner Puplisher , 2004) .

أما عن موقف مجلس الأمن من استخدام القوة ضد العراق ٢٠٠٣ ، فيشير الكاتب إلى رفض المجلس استصدار قرار يجيز للولايات المتحدة وحلفائها استخدام القوة ضد العراق . وبعد مداولات كثيرة داخل أروقة مجلس الأمن تم التوصل إلى حل وسط حيث تم إصدار القرار (١٤٤١) ، الذي يعطي العراق فرصة أخيرة "لنزع أسلحة الدمار الشامل" ، ويعطيه مهلة سبعة أيام ليؤكد خلالها نيته في الالتزام بشكل تام ببنود القرار الحالي .

وتصاعدت التفسيرات المتخلفة لهذا القرار ، فبعضها يرى أن هذا القرار يخول للولايات المتحدة وحلفاؤها استخدام القوة ضد العراق والبعض الآخر يرى عكس ذلك . إلى أن التحليل القانوني لهذا القرار يوضح أن القرار لا يخول استخدام القوة ضد العراق .

وهنا أخذت الولايات المتحدة تمارس أقصى ما في وسعها من ضغوط تارة بأسلوب الجزرة وتارة بأسلوب العصا ، غير أنها فشلت فشلاً ذريعاً ولم تنجح في الحصول على تسعة الأصوات اللازمة لتمرير هذا القرار ناهيك عن تلويح فرنسا باستخدام الفيتو ضد أي قرار يجيز استخدام القوة وبهذا يتضح لنا أننا بصدد حالة من التمرد من قبل التنظيم الدولي ضد الولايات المتحدة تجسدت في عجز الولايات المتحدة عن استصدار قرار من مجلس الأمن يخالف أحكام وقواعد الشرعية الدولية ، ويجيز استخدام القوة ضد العراق .

5- Sean D-Murphy , “contemporary Practice of the united states Relating to international law” , American Journal of international law , (Vo, 917 , No1 , January 2003) .

ويتحدث الكاتب في هذا المقال عن موقف المجلس من شن الحرب ضد العراق (٢٠٠٣) ، حيث يشير إلى رفض المجلس استصدار قرار يجيز للولايات المتحدة استخدام القوة ضد العراق ، خاصة بعد

العراقي والحفاظ على استقلال دولة الكويت وسلامة أراضيها وإعادة السلم الدولي في المنطقة إلى نصايه ، وبهذا صيغ القرار بشكل يعطى الحق لدولة الكويت والدول المتعاونة معها باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لتحقيق الهدف المشار إليه ، وبذلك أقر المجلس عجزه عن اتخاذ أية تدابير عسكرية مباشرة طبقاً لنصوص الفصل السابع بينما أثبتت أزمة هذا العدوان ذاتها قدرة المجلس على اتخاذ تدابير أخرى هامة ولكن من طبيعة غير عسكرية .

والنتيجة التي يمكن أن نخلص إليها هي أن نظام الأمن الجماعي الذي يتيح لمجلس الأمن اتخاذ تدابير عسكرية في مواجهة العدوان ، والذي يتميز بكثير من الجوانب الإيجابية النظرية ، قد أثبت عجزه بالصورة النظرية التي رسمها ميثاق الأمم المتحدة ، عن مواجهة أزمة كبيرة كالعدوان العراقي على الكويت ، مما حدا بالمجلس بمهارة ، أن يواجه العدوان بالقوة ولو عن غير طريقه ، حتى لا يفلت المعتدى من العقوبة ، ولا يترك مجالاً للإخلال بالسلم والأمن الدوليين ، وبهذا يكون المجلس قد حقق هدفه عن غير طريق الأمن الجماعي .

٣- د. حسن نافعة ، " الأمم المتحدة ساحة للتنظيم الدولي أم أداة للهيمنة : نظرة في جدلية التقوية والإضعاف ، المؤسسة الدولية " ، في: حسن نافعة ونادية مصطفى (محرران) ، العدوان على العراق : خريطة أزمة ... ومستقبل أمة ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٠٠٣) .

تتناول هذه الدراسة المراحل التي مر بها مجلس الأمن في مواجهة الأزمات التي يتعرض لها المجتمع الدولي ، والتي من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين مع التركيز على أزميتين من أهم الأزمات التي واجهها المجتمع الدولي وهما : الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠ وهذا ما سوف نركز عليه الآن ، والغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ .

في ظل العدوان العراقي على الكويت ، برز دور المجلس بشكل واضح ، ففي الحالات السابقة كان المجلس يبدو مترددًا في كل مرة يتعرض فيها السلم والأمن الدوليين للخطر ويحجم عن الإشارة في قراراته إلى الفصل السابع من الميثاق . لكن هذه المرة رأيناه ينعقد على الفور ثم يتابع تطورات الأزمة لحظة بلحظة ، بل وينعقد أكثر من مرة على مستوى وزراء الخارجية ، ويتخذ عددًا هائلًا من القرارات ينص فيها صراحة ، وتستند على الفصل السابع من الميثاق ، فقد اتخذ القرار ٦٦٠ الذي يطالب فيه العراق بالانسحاب من الكويت ، ثم بدأ المجلس يفرض أنواعًا متعددة من العقوبات يزداد إحكامها يوماً بعد يوم وتتصاعد تدريجياً حتى تصل إلى التصريح باستخدام القوة ، وفي التصريح باستخدام القوة نلاحظ أنه لم يكن تطبيقاً صحيحاً لآليات الأمن الجماعي وفقاً لما هو منصوص عليه في الميثاق ، وذلك إن التطبيق الصحيح لهذه الآليات يفترض أن تكون القوة العسكرية المستخدمة خاضعة تماماً لإرادة وإشراف مجلس الأمن من خلال لجنة الأركان التابعة له . ولكن منذ صدور هذا التفويض وحتى نهاية العمليات العسكرية ،

إبداء العراق تعاوناً ملحوظاً مع فرق التفتيش بالإضافة على التقارير التي قدمها هانز بليكس والبرادعي ، والتي تؤكد على عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل .

٥- د . أحمد الرشيدى ، " العراق والشرعية الدولية : قراءة في دلالات وسياق القرار ١٤٤١ " ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد (١٥١ ، يناير ٢٠٠٢) .

تركز الدراسة على القرار رقم (١٤٤١) الصادر في ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ ، باعتباره من أهم القرارات التي اتخذها المجلس بشأن المسألة العراقية ، فقد أعطى القرار للعراق مهلة لنزع أسلحة الدمار الشامل وإلا سوف يواجه عواقب وخيمة ، وفي ضوء التحليل الذي أشار إليه الكاتب ، نجد أن القرار لا يخول للولايات المتحدة أو لأي طرف آخر استخدام القوة ضد العراق ، كما أن القرار صدر صحيحاً من الناحية القانونية الشكلية . إلا أن واقع الأحداث والتطورات المالية صدور القرار يكشف عن أنه كان ثمة نوع من الانتقائية في أعمال قواعد مايسمى " بالشرعية الدولية " تحقيقاً لمصالح قوى دولية بعينها ، وتحديداً الولايات المتحدة وبريطانيا ، ففي الوقت يتم التحدث فيه عن احتمالات أو شكوك تستند على معلومات لم تثبت يقيناً بعد عن امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل ، يتم التغاضي عن حالات أخرى أكثر وضوحاً وجلاءً .

مجلس الأمن والحرب على العراق :-

١- د . احمد يوسف القرعي ، " مجلس الأمن ومازق الأمن الجماعي الدولي " ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، المجلد ٣٨ ، عدد (٢١٥) ، أبريل ٢٠٠٣) .

مع بدء عمليات الحرب ضد العراق في ٢٠ مارس الماضي (٢٠٠٣) لم يواجه مجلس الأمن منذ مباشرة عمله للمرة الأولى في يناير ١٩٤٦ مازقاً تاريخياً بحجم وخطورة المازق الحالي الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأسبانيا إلى إعلان نية التحرك بشكل منفرد لنزع أسلحة العراق ، ويعني هذا إصابة مجلس الأمن بحالة من الشلل قد تعيق المجلس عن مباشرة مهامه الأساسية في حالة السلم والأمن الدوليين . وكان من المأمول أن يعقد مجلس الأمن جلسة طارئة فور تجاوز قوات التحالف الأمريكية - البريطانية - قرارات مجلس الأمن لكن ربما التخوف من الفيتو الأمريكي والبريطاني كان السبب الرئيس لعدم دعوة المجلس للانعقاد .

وعلى هذا الأساس كان لابد من البحث عن أبرز السبل للخروج من هذا المازق الدولي الخطير والذي يقتضي منا العمل على إعادة هيكلة الأمم المتحدة ككل ومجلس الأمن في مقدمة أجهزتها الرئيسية حتى يعبر بصدق عن الضمير العالمي وحتى لا يواصل الأعضاء الخمسة الكبار أو واحداً أو أكثر منهم صناعة أخطر القرارات الدولية ، وما الدول العشر الأخرى إلا مجرد أرقام لاستكمال النصاب المقرر لصدور القرارات .

٢- د / محمود صالح العائلي ، "الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد" ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٣) .

يتحدث الكاتب عن دور مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين متطرقاً إلى مسألة العدوان الأنجلو - أمريكي على العراق والذي يعد انتهاكاً صارخاً لأحكام وقواعد الشرعية الدولية ومع ذلك لم يتخذ مجلس الأمن أي قرار يدين هذه الحرب معطياً الفرصة لتكرار هذه الأزمة مرة أخرى .

كما يشير إلى الصعوبات التي تواجه مجلس الأمن وتعرفه في اتخاذ قراراته ، من أهمها استخدام حق الفيتو من قبل الدول الكبرى لتحقيق مصالحها ويصنع الكاتب عدة تصورات للخروج من الأزمة الحالية ، تتمثل في إعادة النظر في تركيب مجلس الأمن ، وحق النقض (الفيتو) .

دور مجلس الأمن بعد وقوع العدوان على العراق :-

تناولت الكثير من الدراسات موقف المجلس بعد وقوع العدوان ، وجميعها تركز على اعتراف المجلس بالاحتلال كأمر واقع ، مما يرتب مسؤوليات على قوات الاحتلال وفقاً لما نص عليه في قانون الحرب .

ومن أبرز هذه الدراسات :

1- Mahmoud Hmoud , "The use of the Force against Iraq : Occupation and security council Resolution 1483 " , Cornell International law journal , (Vo36 , No3,2004) .

يتحدث الكاتب عن الغزو الأنجلو - أمريكي للعراق ، موضحاً التكيف القانوني لهذه الحرب باعتبارها تمثل خرقاً واضحاً لأحكام وقواعد الشرعية الدولية وعلى الرغم من عدم مشروعية هذه الحرب ، أصدر المجلس العديد من القرارات التي تعترف بالاحتلال كأمر واقع ، وبالتالي تلزم قوات الاحتلال بكافة المسؤوليات والالتزامات المنصوص عليها في قانون الحرب .

ومن بين القرارات التي أصدرها المجلس القرار (١٤٨٣) الذي يرفع نظام العقوبات المفروضة على العراق ، ويعترف بالاحتلال كأمر واقع ، ويلزم قوات الاحتلال بالمسؤوليات المنصوص عليها في قانون الحرب ، بالإضافة إلى العمل على توفير الأغذية والمساعدات الإنسانية للشعب العراقي .

2- M. Cherif Bassiouni , " The Coals of post – conflict justice in Iraq" , Cornell international law journal , (Vo38, N2,winter 2005) .

يركز الكاتب في هذا المقال على القرار (١٥٤٦) الصادر في ٨ يونيو ٢٠٠٤ والذي ينص على حق الشعب العراقي في تقرير مصيره ومستقبله السياسي ، كما أقر جدولاً زمنياً للانتقال السياسي في العراق نحو حكومة منتخبة ، مع التأكيد على دور الأمم المتحدة في مساعدة الشعب العراقي في إعادة إعمار البلاد وتنظيم الانتخابات . بالإضافة إلى السماح بإبقاء القوة المتعددة الجنسيات وبقيادة أمريكية

لمساعدة العراقيين إلى حين عودة الأمن إلى البلاد ، كما يرحب بالتعاون الأمني المشترك بين الحكومة العراقية المؤقتة وقوات التحالف الموجودة بوضع ترتيبات لإقامة شراكه بين العراق وهذه القوات .

مما يعنى السماح للقوة متعددة الجنسيات بالتدخل فى كافة الملفات الأمنية العراقية ، والاكتفاء بالتشاور والتنسيق مع الحكومة العراقية دون أن يكون لهذه الحكومة الكلمة الفصل فى اتخاذ القرارات اللازمة حيال المسائل الأمنية .

٣- آدم روبرتس ، " نهاية الاحتلال فى العراق (٢٠٠٤) " ، المستقبل العربى ، (بيروت: معهد دراسات الوحدة العربية، عدد (٣٠٧) ، سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ٣٩ : ٤٠ .

يرى الكاتب أن الوضع القانونى للاحتلال لم ينظر إليه على أنه وضع يلفيه وجود معارضة عنيفة خاصة وأن هذه المعارضة لم تكن لها سيطرة تامة على قسم من أراضى الدولة .

لقد انطوت أعمال عديدة لقوى المعارضة على انتهاكات للقواعد الأساسية للقانون الدولى بما فيها قوانين الحرب ، وعلى سبيل المثال مهاجمون متخفون فى مظهر مدنيين، وهجمات على مدنيين وأهداف مدنية ، وهجمات على اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأفراد طواقم الأمم واحتجاز الرهائن وقتلهم .

وصحيح بغير شك أن مثل هذه الهجمات تشكل نمطاً من الصراع يختلف جوهرياً عن ما هو متوقع فى قوانين الحرب ، ولكن هذا لا يعنى أن بالإمكان تجاهل القانون من جانب طواقم الائتلاف أو الحكومة العراقية ، على سبيل المثال فى أمور مثل معاملة السجناء .

سابعاً: تقسيمات الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول :

أما الفصل الأول : فنركز فيه على القواعد الحاكمة لاستخدام القوة المسلحة فى العلاقات الدولية ، وذلك من خلال توضيح المقصود بلفظ القوة ، وطبيعة الالتزام بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى العلاقات الدولية ، مع الإشارة إلى الاستثناءات الواردة على خطر استخدام القوة فى العلاقات الدولية .

ثم نتناول بعد ذلك دور مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين ، وذلك من خلال التطرق إلى سلطات مجلس الأمن فى حالة تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان، والتدابير الجماعية اللازمة لحفظ السلم والأمن وقمع العدوان .

والفصل الثانى : يتناول قرارات مجلس الأمن بشأن العراق قبل الحرب ، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : يركز على قرارات المجلس في مواجهة العدوان العراقي على الكويت من خلال الإشارة إلى نصوص هذه القرارات سواء كانت قرارات خاصة باحترام سيادة الكويت وإنهاء الاحتلال ، أو قرارات خاصة بعمليات الإغاثة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان ، أو قرارات خاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل .

أما المبحث الثاني : يتناول تحليل القرارات الصادرة عن المجلس بشأن مواجهة العدوان العراقي على الكويت مع توضيح مواقف الدول دائمة العضوية من هذه الأزمة .

والمبحث الثالث : يشير إلى قرار المجلس رقم (١٤٤١) وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : يتناول مبررات الحرب على العراق .

المطلب الثاني : يركز على تحليل القرار (١٤٤١) في ضوء أحكام الميثاق

المطلب الثالث : يوضح مواقف الدول دائمة العضوية .

والفصل الثالث : يتناول العدوان الأمريكي البريطاني على العراق ، من خلال توضيح مقدمات العدوان ووقائع الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق . وهذا ما سوف يتم توضيحه في المبحث الأول.

أما المبحث الثاني فيوضح موقف المجلس من الحرب على العراق ، حيث يتناول المقصود بمفهوم الشرعية الدولية ، وأحكام وقواعد الشرعية الدولية مع التطبيق على الحالة العراقية .

ثم نتناول بعد ذلك قرار المجلس رقم ١٤٧٢ ، وذلك من خلال الإشارة إلى مضمون هذا القرار مع تحليله لتوضيح موقف المجلس من الحرب على العراق ، بالإضافة إلى مواقف الدول العربية من الحرب الأنجلو - أمريكية على العراق .

الفصل الرابع : يتناول دور المجلس بعد وقوع الحرب ، وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : يركز على قرارات مجلس الأمن بشأن الإعمار والمقاومة ، حيث يركز المطلب الأول من هذا المبحث على مضمون القرارات الخاصة بالإعمار ، مع تقديم تحليل لهذه القرارات ، هذا بالإضافة إلى توضيح مواقف الدول دائمة العضوية من قضية الإعمار .

المطلب الثاني : يوضح المقصود بالمقاومة العراقية والمركز القانوني لها ثم يتطرق إلى مآزق المقاومة العراقية.

هذا بالإضافة إلى التركيز على القرار رقم (١٥١١) لتوضيح موقف المجلس من أعمال المقاومة ، مع تناول مواقف الدول دائمة العضوية من قضية المقاومة العراقية .

المبحث الثاني : يشير إلى قرارات المجلس بشأن القوة متعددة الجنسيات وإدارة العملية السياسية ، حيث ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين

المطلب الأول : القرارات الخاصة بالقوة متعددة الجنسيات ، حيث يتم التطرق إلى القرارات الخاصة بالقوة متعددة الجنسيات مع تحليل هذه القرارات ، ثم الإشارة إلى مواقف القوى الداخلية ، ومواقف الدول دائمة العضوية من إرسال قوات لحفظ السلم والأمن في العراق .

المطلب الثاني : القرارات ذات الصلة بتنظيم العملية السياسية ، حيث يتناول مضمون هذه القرارات ، مع تحليل هذه القرارات في ضوء أحكام الميثاق ، مع الإشارة إلى مواقف الدول دائمة العضوية من هذه القضية .

الفصل الأول

**القواعد الحاكمة لاستخدام القوة
المسلحة فى العلاقات الدولية**

الفصل الأول

القواعد الحاكمة لاستخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية

لقد شهدت أحكام وقواعد القانون الدولي مراحل عديدة من التطور خاصة ما يتعلق منها بتوضيح الجوانب القانونية لاستخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية وذلك نظراً لأهمية هذا المبدأ وما يفترضه منطقياً من ضرورة تسوية المنازعات بالطرق السلمية ضماناً لنشر السلم والأمن الدوليين ، ومنع نشر الفوضى في المجتمع الدولي ، وهذا ما بدا واضحاً من أحكام تضمنها ميثاق الأمم المتحدة .

لذا كان من اللازم علينا أولاً أن نوضح المقصود بلفظ القوة ، وهل يقصد به القوة المسلحة أم كافة صور القوة سواء كانت قوة سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك ، ثم نتطرق إلى التطور التاريخي الذي أدى إلى تحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في عصر التنظيم الدولي ، مع التعرض لاصطلاح العدوان بالفحص والتحليل حتى نصل إلى التفرقة بين الأعمال التي تشكل عدواناً ، وتلك التي لا ينطبق عليها هذا الوصف وإن كانت في نفس الوقت أعمالاً عدائية ، وهذا ما سيتم توضيحه في المبحث الأول.

أما المبحث الثاني:- فسوف نعرض فيه الحالات التي يجيز فيها القانون الدولي استخدام القوة

وعلى رأسها حالات الدفاع الشرعي عن النفس .

أما المبحث الثالث:- فنتحدث فيه عن دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين .

المبحث الأول

مبدأ حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية

لا شك أن القانون الدولى التقليدى لم يكن يحرم اللجوء إلى القوة كمبدأ عام ، بل إنه كفل للدولة الحق المطلق فى اللجوء إليها مكتفياً بمحاولة الحد من مداها وآثارها، وفى هذه الآونة الأخيرة كانت مشروعية استعمال القوة لفض المنازعات هى الأصل العام ، وكانت حالات حظر اللجوء إليها بمثابة الاستثناء إلى أن جاء ميثاق الأمم المتحدة لينظم عملية استخدام القوة ، فقد حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى فض المنازعات الدولية ، وأصبح مبدأ حظر اللجوء إلى القوة هو الأصل العام واستعمال القوة كوسيلة لفض المنازعات الدولية هو الاستثناء .

وبالتالى فإنه من المفترض منطقياً أن يتم تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية دون اللجوء إلى استخدام القوة إلا فى حالات محددة سوف يتم توضيحها لاحقاً .

لذا فقد ألزم الميثاق كافة الدول سواء كانت عضواً فى الأمم المتحدة أم لا بحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وذلك من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والذى يعد من أهم المبادئ التى تضمنها الميثاق ويحرص على تحقيقها .

المطلب الأول

المقصود بلفظ القوة

إذا تطلعنا إلى نصوص الميثاق نجد أن لفظ القوة الوارد بالمادة (٤/٢) جاء مطلقاً من غير قيد ، حيث تنص هذه المادة على " يمتنع على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي " . ومع ذلك ورد لفظ القوة مقيداً في مواضع أخرى من الميثاق مثل الديباجة وكذلك نص المادة (٤٤) .

ومن هنا ثارت العديد من التساؤلات حول المقصود بلفظ القوة الوارد ذكره في الميثاق وإذا ما كان هذا اللفظ قاصراً فقط على نوع واحد من القوة وهو القوة المسلحة أو يتسع ليشمل أنواع أخرى من القوة مثل القوة الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من أنواع القوة ؟

لا شك أن الإجابة على هذه التساؤلات تقتضي توضيح الاتجاهات التي انقسم الفقهاء بشأنها .

لقد انقسم الفقهاء إلى اتجاهين بشأن هذه المسألة :-

الاتجاه الأول : يذهب أنصاره على أن لفظ القوة الوارد في المادة (٤/٢) من الميثاق يجب تفسيره تفسيراً ضيقاً وعلى حسب ما جاء بديباجة الميثاق . هذا يعني أن المادة (٤/٢) من الميثاق تركز على القوة المسلحة أم غيرها من سائر ألوان الضغط الأخرى فإنها لا تدخل في نطاق التحريم الذي جاءت به هذه المادة ^(١) وسندهم في ذلك ما يلي :

أ- إن تفسير المادة (٤/٢) يجب أن يكون على ضوء ديباجة الميثاق والنصوص الأخرى ، وقد نصت الديباجة على " منع استخدام القوة المسلحة إلا للأغراض المشتركة " .

ونصت المادة (٤٤) على أنه " إذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة فإنه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة ... " فسياق هذه المادة أو النص يفيد أن لفظ القوة الوارد في الميثاق إنما يعني القوة المسلحة ولا ينصرف إطلاقاً إلى ما يسمى بالعدوان الاقتصادي أو العدوان الأيديولوجي وإن كانت هذه التدابير تمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين والتي قد تقع تحت طائلة المادة (٣٩) من الميثاق .

ب- أن الأعمال التحضيرية للمادة (٤/٢) من الميثاق تؤكد أن مراد واضعي الميثاق من لفظ القوة هو القوة المسلحة ، حيث أنه كان من بين الاقتراحات التي عرضت بخصوص صياغة هذه المادة ، الاقتراح الذي تقدمت به البرازيل في مؤتمر سان فرانسيسكو ويهدف إلى اعتبار إجراءات الضغط الاقتصادي من قبيل الاستخدام غير المشروع للقوة غير أن هذا الاقتراح لم تتم الموافقة عليه ومن ثم تم استبعاده .

(١) د. محمد سامي عبد الحميد ، " قانون المنظمات الدولية " ، (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٠) ، ص ٦٧
انظر أيضاً :

د/أحمد أبو الوفا ، " الوسيط في قانون المنظمات الدولية " ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣) ، ص ٥ : ٦

أما الاتجاه الثانى : فيرى أنصاره أن الضغوط الاقتصادية بل وكافة الأعمال الانتقامية سواء منها ما اتخذ شكل القوة المسلحة أو غيرها من الأعمال التى لا تصل إلى هذا الحد تدخل فى نطاق استعمال القوة التى حرّمها الميثاق وسندهم فى هذا الرأى ما يلى :

أ- إن نصوص الفصل السابع من الميثاق قد تتحدث عن وسائل الميثاق ، وتميز بين الوسائل التى تقضى باستعمال القوة المسلحة وتلك التى لا تقضى بذلك . ويستخلص من ذلك أن لاصطلاح القوة يعنى كلا الصورتين من الضغوط ، فإذا كان استخدام القوة بهذا المعنى أمراً مشروعاً خاصة إذا كان بقرار من مجلس الأمن فإنه لا يكون كذلك إذا ما تم بصورة فردية ما لم يكن استعمال الدولة للقوة دفاعاً شرعياً عن نفسها .

• ويرد على تلك الحجة بأن وجه المقابلة بين المادة (٤/٢) من الميثاق الخاصة بحظر استخدام القوة وبين نصوص الفصل السابع الخاصة بأعمال القمع تبدو غير لازمة فى هذا المقام ولا قيمة لها ، ذلك لأن المادة (٤/٢) تبين الالتزام المفروض على الدول الأعضاء بعدم اللجوء لاستخدام القوة ، أما نصوص الفصل السابع فهى تبين سلطات واختصاصات مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين وما يجب عليه عمله عند تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر وذلك من أجل المحافظة عليهما وعلى الأقل إعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابه .

ب- إن المادة (٤/٢) حصرت الصور المحظورة للقوة ، وبينت أنها تلك الموجهة ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة والتى لا تتفق ومقاصد الأمم المتحدة وليست القوة المسلحة وحدها هى التى من شأنها حدوث ذلك ، بل إن ممارسة الضغوط الاقتصادية ضد دولة معينة قد يؤدى على نتائج مماثلة وبطريقة ملموسة أيضاً .

ج- إن المادة (٤/٢) من الميثاق استعملت لفظ القوة (Force) بدلاً من لفظ العنف (Violence) وذلك يفيد أن واضعى الميثاق قد أرادوا أن يشملوا بالحظر القوة المسلحة وسائر وسائل القهر الأخرى ، وأنه لو كان فى نية واضعى الميثاق أن يقصروا معناها على القوة المسلحة لكانوا قد قرنوا لفظ القوة الواردة فى المادة (٤/٢) بكلمة المسلحة .^(٢)

وتجدر الإشارة فى نهاية عرض الاتجاهين السابقين بصدد معنى القوة :

إن لفظ القوة ليس مقصوراً فقط على نوع واحد من القوة وهى القوة المسلحة وإنما يتسع ليشمل أنواعاً أخرى من القوة مثل القوة الاقتصادية والسياسية وغيرها من أنواع القوة . فممارسة أى صورة من صور القوة غير العسكرية من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين بشكل يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى العام إلا أنها لا تندرج فى إطار الحظر الوارد بالمادة (٤/٢) الذى يتعين فهمه على أنه يعنى فقط باستخدام القوة المسلحة .

(٢) د. أحمد عبد الرئيس شتا ، " الدولة العاصية : دراسة فى التعارض بين مواقف الدولة والتزاماتها الدولية فى الأمم المتحدة (مع إشارة خاصة إلى إسرائيل وجنوب أفريقيا) " ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٦) ، ص ٢٣٠ : ٢٣٣ .

المطلب الثاني

الالتزام بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها

أولاً : مراحل تطور استخدام القوة في العلاقات الدولية :-

كان القانون التقليدي إلى عهد غير بعيد ينظر إلى استخدام القوة باعتبارها وسيلة مشروعة من وسائل فض المنازعات الدولية ، فكان دور القانون الدولي العام مقصوراً فقط على التنظيم القانوني لإثارة الحرب . فالحرب واقعة تقتضي نظام قانوني معين يحدد طبيعة العلاقة بين الدول المتحاربة ، كما تقتضي أيضاً وضع نظام قانوني يحدد طبيعة العلاقات بين الدول المتحاربة والدول غير المشتركة في الحرب كالدول المحايدة .^(١)

ومن هنا كانت القوة مظهراً أساسياً من مظاهر السيادة الكاملة التي تلجأ إليها الدول لتغيير أوضاعاً لا تقبلها .

لكن استخدام القوة كانت تحيط به أخطار جسيمة حيث يتم تعريض الجنس البشري بسببها إلى الفناء بالإضافة إلى نشر الفوضى في المجتمع الدولي بشكل يهدد السلم والأمن الدوليين .

ولهذا كان لابد من البحث في هذه المسألة وإعطائها مساحة من النقاش بين مفكرى العلاقات الدولية وفقهاء القانون الدولي ، فكان نتاج هذا النقاش أن شهدت العلاقات الدولية والقانون الدولي تطوراً كبيراً في هذا النطاق ، حيث بدأ الاتجاه إلى تقييد استخدام القوة ، فلم يعد استخدام القوة وسيلة مشروعة لفض المنازعات .

فقد فرض القرن العشرون ابتداءً باتفاقية لاهاي للسلم سنة ١٩٠٧ وانتهاءً بميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥ تجريم استخدام القوة كمبدأ من مبادئ القانون الدولي المعاصر .

اتفاقية لاهاي للسلم :

في إطار الجهود الرامية إلى تقييد الحق في استخدام القوة كوسيلة مشروعة لفض المنازعات تم التوصل إلى وضع اتفاقية لاهاي للسلم سنة ١٩٠٧ والتي تضمنت حظراً لاستخدام القوة في اقتضاء

(١) د. منى محمود مصطفى ، " استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي بين الحظر والإباحة : دراسة تحليلية لتطبيقات

المساعدة الذاتية في المجتمع الدولي المعاصر " ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٩) ، ص ٥

انظر في خصوص هذا الفصل :

- I. Brownlie , "international law and the use of force by states", (London : Oxford university press) , 1963.

انظر أيضاً :

- د. الشافعي محمد البشير ، " القانون الدولي العام في السلم والحرب " ، (المنصورة : مكتبة الجلاء الحديثة ، ١٩٧١) ، ص ٥٧١ .

- د. ويسا صالح ، " العدوان المسلح في القانون الدولي : الجوانب القانونية لاستخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية " ، (رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦) ، ص ٤٧ .

- د. محمد حافظ غانم ، " الأمن الدولي " ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٥١) ، ص ١٩ وما بعدها .

الديون ، فقد كانت الدول الدائنة تحاصر الدول المدينة وتستولي على سفنها ، وتقصف موانئها لعدم تمكنها من سداد ديونها التعاقدية لتدهور أحوالها السياسية والاقتصادية (٢).

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى وعانى المجتمع الدولي من ويلاتها ودمارها ومنذ ذلك الوقت بدأ عصر التنظيم الدولي حيث اتفقت الدول على إنشاء منظمة دولية مهمتها حفظ السلام والأمن الدوليين . لكن في الحقيقة إذا تطلعنا إلى نصوص عهد عصبة الأمم نجد أنه لم ينص صراحةً على تحريم اللجوء إلى الحرب وهي إذا ما وافق أحد طرفي النزاع على القرار أو الحكم المتقدم الذكر ، إذ يحرم على الدولة الأخرى الدخول في حرب مع الدولة القابلة لقرار التحكيم أو حكم المحكمة أو قرار مجلس العصبة (٣)

ميثاق بريان كيلوج وتغريم اللجوء على الحرب :

جاء ميثاق باريس عام ١٩٢٨ خطوة مهمة في مجال تحريم الحرب ، حيث تضمن في نصوصه لأول مرة القضاء على الحق التقليدي للدولة في شن الحرب ، وضرورة نبذ الدول إيها في علاقاتها المتبادلة ، باعتبارها أداة لتنفيذ سياستها القومية كما تضمن اتفاق الدول المتعاقدة على تسوية أو حل المنازعات التي تنشأ فيما بينها ، بغض النظر عن نوعها ودوافعها بالوسائل السلمية .

على أن ميثاق بريان - كيلوج رغم ما أتى به من تطور هام في صدد مشروعية الحرب إلا أنه لم يأت بنظام لمراقبة تطبيق نصوصه ، ولم يحدد جهة يناظر بها تقرير وقوع مخالفة أحكام الميثاق في هذا الشأن ، كما أن الميثاق إذ حرم اللجوء إلى الحرب إلا أنه لم يتضمن تنظيمًا لفض المنازعات بالطرق

(٢) د. محمد طلعت الغنيمي ، " الوسيط في قانون السلام "، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٢) ، ص ٢٩٨ - ٣٠١ .
* حاصرت كل من ألمانيا ، وإيطاليا ، وإنجلترا فنزويلا سنة ١٩٠٢ لعدم سدادها لديونها ، فتضمنت معاهدة لاهاي سنة ١٩٠٧ اتفاقية للحد من استخدام القوة المسلحة لاستيفاء الديون التعاقدية عرفت باسم معاهدة " Porter " .
(٣) انظر د. عائشة راتب ، " بعض الجوانب القانونية في النزاع العربي الإسرائيلي " ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩) ، ص ٤٨ وما بعدها .

- لقد نص عهد العصبة وبالتحديد المواد من ١٠ إلى ١٥ على الحد من اللجوء إلى الحرب باعتبارها عملاً غير مشروع ، ففي المادة العاشرة نجد أنها توجب على الدول الأعضاء احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي فيما بينها ، بينما تلقى على عتق مجلس العصبة واجب التشاور في الإجراءات الواجبة اتخاذ من أجل تحقيق هذه الغاية ، وقد أشارت المادة (الثانية عشرة) إلى أنه إذا قام نزاع بين دولتين من أعضاء العصبة يحتمل أن يؤدي إلى تهديد السلم فيجب عليهما قبل استخدام حق اللجوء إلى الحرب أن يلجأ أولاً إلى الطرق السلمية وذلك بغرض النزاع إما على التحكيم أو على القضاء أو على مجلس العصبة والى إلجاء إلى الحرب قبل مضي ثلاثة شهور على صدور قرار أو حكم في النزاع المطروح .

انظر أيضاً :-

- السيد أبو عيطة ، " النظرية العامة للنزاعات الدولية المسلحة في القانون الدولي العام " ، (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٩١) ، ص ٢٧ : ٣١ .

السلمية ، ولم يلزم الدول الغنية بقبول الحلول التي قد تتمخض عنها التسوية السلمية .^(٤) وهكذا انتهت المرحلة الأولى على طريق تجريم استخدام القوة في الحقبة التي سبقت أو أعقبت الحرب العالمية الأولى ، وبقيام الحرب العالمية الثانية وفشل العصبة في حماية السلم والأمن الدوليين بدا واضحاً أن ما سبق الاتفاق عليه لم يكن كافياً لتجنب العالم خطر حرب عالمية أخرى . لهذا عندما أنشئت منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ كان أحد أهدافها الرئيسية هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وقد نصت على تحريم اللجوء إلى القوة بصفة أصيلة ومطلقة^(٥)

ميثاق الأمم المتحدة ونبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية :

وُضع ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ لينص صراحة على حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، مؤكداً أهمية هذا المبدأ باعتباره من المبادئ الركيزة التي يشملها الميثاق والتي يبنى عليها كافة ما عداه من قواعد القانون الدولي المعاصر . ومن هنا فإن الحديث عن مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية يقتضي أن نوضح طبيعة الالتزام بهذا المبدأ .

أساس مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية :

يمكن القول أن استخدام القوة في العلاقات الدولية هو نصوص الميثاق وعلى الأخص المادة ٢ فقرة ٤ والتي تنص صراحة على " يتمتع على أعضاء الهيئة الدولية أو (هيئة الأمم المتحدة) التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأحدى الدول الأعضاء أو على أي وجه آخر يخالف أحكام الميثاق " .

كذلك نص الفقرة الأولى من المادة الأولى والتي أوضحت بأن حفظ السلم والأمن الدوليين بما يعنى نبذ استخدام القوة هو من أهداف الأمم المتحدة التي أنشئت من أجلها . كذلك المادة (٣/٢) من الميثاق والتي أوجبت على الدول الأعضاء بأن يسووا ما بينهم من منازعات عن طريق الوسائل السلمية .^(٦)

(٤) د. أحمد عبد الونيس شتا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
انظر أيضاً :

- د. محمود سامي جنيّة ، بحوث في قانون الحرب ، (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤١) ، ص ٢٠ .
- د. منى محمود مصطفى ، استخدام القوة المصلحة في القانون الدولي بين الحظر والإباحة : دراسة تحليلية لتطبيقات المساعدة الذاتية في المجتمع الدولي المعاصر ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٩) ، ص ٩ - ١٠ .
- Starke , " Introduction to international law " , (London : Butter worths , 1984) , PP 508 .

(٥) انظر د. منى محمود مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٠ .
(٦) د. رجب عبد المنعم متولى ، " مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة في ضوء القانون الدولي المعاصر مع دراسة تطبيقية للعنوان العراقي ضد الكويت " ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٩٩) ، ص ١٤٣ .

مضمون مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية :

يقصد بمبدأ حظر استخدام القوة الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد جميع الدول سواء كانت هذه الدول صغيرة أم كبيرة ، والالتزام بحل جميع ما يثور بينها من منازعات بالوسائل السلمية عملاً بالمادة (٣/٢) من الميثاق ، وأنه يحرم على الدول استخدام القوة كوسيلة لتنفيذ السياسة القومية كما كان الحال قبل ميثاق الأمم المتحدة .

ومن ثم فإن التوسع باستخدام القوة مهما كانت مبرراته لا يعتبر مشروعاً ، كما أن استخدام القوة لا يعتبر مشروعاً إلا في حالات معينة مثل الدفاع الشرعي عملاً بالمادة (٥١) من الميثاق والتي أعطت للدول الحق فرادى وجماعات في الدفاع عن نفسها وذلك إذا ما اعتدت قوة مسلحة على إحدى الدول الأعضاء إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الفعالة لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه ، أو استخدام القوة بالمشاركة مع القوات الدولية لحفظ السلم والأمن ومواجهة العدوان وهو ما يسمى بتدابير الأمن الجماعي التي تستخدمها الهيئة الدولية ، أو استخدامها ضد إحدى الدول التي كانت عند وضع الميثاق معادية لإحدى الدول المشاركة في الميثاق عملاً بالمادة (١٠٧) من الميثاق وإن كان هذا الاستثناء قد فقد أهميته في العصر الحالي خاصة بعد أن دخلت جميع دول العالم عضوية المنظمة العالمية^(٧)

طبيعة الالتزام بنقد استخدام القوة :

يتضح لنا من قراءة نصوص الميثاق وبالتحديد نص المادة (٤/٢) أن طبيعة الالتزام بعدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية إنما هو التزام ذو طابع سلبي بمعنى أنه يجب على الدول الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وبذلك تكمن طبيعة هذا الالتزام في أنه التزام يتحقق نتيجة ممارسة الدول علاقاتها الدولية بتحقيق نتيجة سلبية معينة مؤداها الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .^(٨)

ونجد أن ميثاق الأمم المتحدة لم يعتبر أي استعمال للقوة هو استعمال غير مشروع بل اقتصر على منع استخدامات القوة على الصور التي لا تتفق مع ميثاق ومقاصد الأمم المتحدة .

(٧) د. رجب عبد المنعم متولى ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

انظر أيضاً :

- د. علي إبراهيم علي ، "الحقوق والواجبات الدولية العامة" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٧) ، ص ٣٢٩-٣٣١ .
- د. عائشة راتب ، "بعض الجوانب القانونية للنزاع الإسرائيلي" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ .
- د. محمد سامي عبد الحميد ، "قانون المنظمات الدولية" ، (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٠) ، ص ٦٥ .
- د. نبيل أحمد حلمي ، "الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٨) ، ص ٨٤ - ٨٥ .
- محمد الهزاط ، "الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والشرعية الدولية" ، الممستقبل العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ملف (٢) ، يونيو ٢٠٠٣) ، ص ٨٦-٩٤ .

- I.Brownlie , "international law and the use of force by states" , op.cit, 1963 .

(٨) د. أحمد عبد الونيس شتا ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

انظر أيضاً :

- I.Brownlie , I.bid, PP 409.

استخدام أو التهديد باستخدام القوة :

لعل أول ما يلاحظ في هذا التعبير بحق ورود لفظ القوة بدلاً من لفظ الحرب ، الذى استخدمه عهد عصبة الأمم ، بصدد تقرير نيد العرف الدولى القائم على حق الدولة المطلقة فى شن الحرب .
وغنى عن البيان أن لهذا الاختلاف فى الصياغة نتائج على جانب كبير من الأهمية إذ لا يدخل تحت طائلة التحريم الذى انطوى عليه عهد العصبة من أعمال العنف الدولى إلا ما كان لحالة الحرب ، وواقعاً - من ثم - فى وقت الحرب ، والتي تتكون من عنصر معنوى ، يتمثل فى إعلان الحرب ، وآخر مادى يقوم بالأعمال العسكرية من حيث : إن ما يقع من أعمال العنف فى وقت السلم لا يشمل التحريم الذى قرره عهد العصبة .

أما الوضع بالنسبة للمادة (٤/٢) من الميثاق فليس كذلك إذ يعتبر وفقاً لنص هذه المادة محظوراً فى العلاقات الدولية ووضعها الراهن . كل ما يحقق به العنف الدولى ، ويندرج من ثم فى إطار وصف القوة من الأعمال بقطع النظر عما إذا كان ذلك مكوناً لحالة الحرب أم لا وسواء اتخذ شكل العدوان المباشر أم ارتكب بشكل غير مباشر .^(٩)

أعمال الانتقام التى تتضمن استخدام القوة المسلحة :

ينصرف اصطلاح أعمال الانتقام على وجه العموم ، إلى كل ما قد تقوم به الدولة من أعمال الإكراه - المخالفة فى ذاتها لقواعد القانون الدولى العام ضد دولة أخرى سبق أن ارتكبت أعمالاً غير مشروعة فى مواجهة الدولة الأولى بقصد إجبارها على احترام القانون الدولى فى علاقاتها بالدولة المنتقمة .
والأصل أن أعمال الانتقام ، وإن كانت فى ذاتها أعمالاً غير مشروعة ، إلا إن اتخاذها ضد دولة أخلت بقواعد القانون الدولى العام ، وبقصد إرغامها على احترامه يجعلها مشروعة .^(١٠)
وغنى عن البيان أن أعمال الانتقام صورتان متميزتان هما أعمال الانتقام العسكرية ، وأعمال الانتقام غير العسكرية .

أما أعمال الانتقام العسكرية ، فتتميز باستخدام القوة المسلحة فى القيام بها ومن أبرز صورها الحصار البحرى السلمى وضرب المدن من البحر .^(١١)
وأما أعمال الانتقام غير العسكرية، فتتمثل فى كافة أعمال الإكراه التى لا يتطلب القيام بها استخدام القوات العسكرية للدولة المنتقمة . ومن أبرز الصور لأعمال الانتقام غير العسكرية وضع أموال رعايا

(٩) د. أحمد عبد الونيس شتا ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

انظر أيضاً :

- I. Brownlie, Op. Cit , PP 1100

د. منى محمود مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠٩ وما بعدها .

(١٠) د. عبد العزيز سرحان ، " القانون الدولى العام " ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩) ، ص ٥٠٩ وما بعدها .

(١١) يقصد بالحصار البحرى السلمى استخدام الدولة ل سفنها الحربية لمنع دخول أو خروج السفن إلى أو من موانئ وشواطئ دولة معينة بقصد حرمانها من الاتصال بالدول الأخرى عن طريق البحر - ويقصد بضرب المدن من البحر استخدام الدولة المنتقمة لأسطولها لقصف إحدى المدن الساحلية الواقعة فى الدولة المنتقم منها .

الدولة المنتقم منها الموجودة في إقليم الدولة المنتقمة تحت الحراسة أو مصادرتها ، والاستيلاء على سفن الدولة المنتقم منها الموجودة في موانئ الدولة المنتقمة ، أو منعها مؤقتاً من الإقلاع من هذه الموانئ ، والمقاطعة الاقتصادية ، واعتقال رعايا الدولة المنتقم منها المقيمين في إقليم الدولة المنتقمة أو إبعادهم عن هذا الإقليم .

ومن ثم، فإن التفسير المنطقي والصحيح لروح الميثاق يقضى باعتبار التدابير الانتقامية العسكرية أعمالاً تتنافى مع النظام الدولي الجديد الذي تعهدت الدول الأعضاء باحترامه ، مما يعنى أن اللجوء إلى هذه التدابير أصبح منذ تأسيس هيئة الأمم المتحدة أمراً محظوراً. (١٢)

العدوان غير المباشر :-

اغفل قرار تعريف العدوان الإشارة إلى عدد من الأفعال والتصرفات المادية والقانونية التي تصدر عن الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى رغم إمكانية وصف هذه الأفعال والتصرفات أو تكييفها بأنها عدائية أو على الأقل بأنها تتعارض مع الالتزامات الملقاة على عاتق جميع الدول بموجب النظام القانوني الدولي المعاصر .. وقد سبقت الإشارة إلى مفهوم القوة التي تشكل عدواناً قد حصر فقط في استخدام القوة المسلحة سواء استخدمت بشكل مباشر (كما ورد في المادة الأولى) أو بشكل غير مباشر (كما ورد في المادة الثالثة) .. ولم يشر قرار التعريف إلى التهديد باستخدام القوة على أنه عمل من أعمال العدوان .

كما لم ترد الإشارة إلى العدوان غير المباشر عموماً (فيما عدا ما ورد في المادة ٣/ج بخصوص العدوان المسلح غير المباشر) ولا إلى العدوان الاقتصادي على وجه الخصوص وذلك على الرغم من

-
- (١٢) د. أحمد عبد الويس شتا ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .
- في هذا الإطار وعلى مستوى قرارات الجمعية العامة صدر القرار رقم (٢٦٢٥) والذي أوجب على الدول الامتناع عن استعمال القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية أو لخرق الحدود الدولية بين الدول أو خطوط الهدنة المقامة بواسطة اتفاق دولي تكون هذه الدولة طرفاً فيه ، أو تكون ملزمة باحترامه لأسباب أخرى أو طبقاً لهذا الاتفاق .
 - كذلك القرار رقم (٢١٦٠) المتعلق بـ " حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية وبحق الشعوب في تقرير مصيرها " الصادر في الثلاثين من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٠ والذي نصت المادة (١) منه على " وجوب التزام الدول بالامتناع عن التهديد أو استعمال القوة سواء ضد الوحدة الترابية أو الاستقلال السياسي لأية دولة ، أو سواء تعلق الأمر بأية طريقة أخرى تتنافى مع أهداف الأمم المتحدة " .
 - هذا بالإضافة إلى العديد من القرارات التي تؤكد ما نص عليه الميثاق وبالتحديد في المادة (٢) فقرة (٤) مثل القرار رقم (٢٧٣٤) بتاريخ السادس عشر من كانون الأول ديسمبر ١٩٧٠ ، والقرار رقم (٢٩٣٦) ، الصادر في الرابع والعشرين من ديسمبر ١٩٧٤ .
 - وعلى مستوى المعاهدات الجماعية التي أمدت هي الأخرى على وجوب امتناع الدول عن اللجوء إلى القوة عند إبرامها أو عند وجوب خلاف حول تفسير أحكامها نصت المادة (٥٢) من معاهدة فيينا حول قانون المعاهدات لسنة ١٩٦٢ ، على أنه " تعتبر باطلة كل معاهدة تتعقد نتيجة التهديد أو استعمال القوة في ظروف تعد خرقاً لميثاق الأمم المتحدة " .
 - أما اتفاقية فيينا حول قانون البحار لسنة ١٩٨٢ فقد نصت في المادة (٣٠١) على " أن تمتنع الدول الأطراف في ممارستها لحقوقها وأدائها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية عن أي تهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو بأية صورة أخرى تتنافى ومبادئ القانون الدولي المتضمنة في ميثاق منظمة الأمم المتحدة " .

الجهود التي بذلتها دول العالم الثالث، وما استندت إليه من حجج منطقية وقانونية لاعتبار ذلك نوعاً من العدوان .

ويمكن القول أن تعبير " العدوان غير المباشر " ينصرف إلى كافة أنواع التدخل في شؤون الدول الأخرى غير المشتملة على استخدام القوة المسلحة بما يخالف المبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة ، وقد عرفته وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه " كل عدوان يرتكب بصورة غير علنية مهما كانت الأسلحة المستخدمة " (١٣).

وقد جرت عدة محاولات لكي يشتمل قرار العدوان على النص على العدوان غير المباشر حيث قدم الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٢ مشروعاً لتعريف العدوان جاء فيه " يعتبر من قبيل العدوان غير المباشر " التدخل في سياسة الدول الداخلية أو الخارجية أو المساس بالاستقلال السياسي للدول عن طريق القيام بعمليات تخريبية أو التحريض على الحرب الأهلية، ولكن لجنة تعريف العدوان استبعدت فكرة اشتغال التعريف على صور العدوان غير المباشر ، حيث رأت قصر مفهوم العدوان على استخدام القوة المسلحة كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة . ومع ذلك ، فقد اشتمل قرار تعريف العدوان على بعض الصور الخطيرة لاستخدام القوة المسلحة بطريقة غير مباشرة ، إذ نصت المادة ٧/٣ على أنه يعتبر من قبيل أعمال العدوان : " قيام دولة بإرسال عصابات أو جماعات مسلحة ، أو قوات غير نظامية أو مرتزقة تقوم ضد دولة أخرى بعمل من أعمال القوة المسلحة يكون على نفس درجة الخطورة التي ورد ذكرها (في بقية فقرات المادة ٣) أو اشتراك الدولة بدور ملموس في ذلك " .

ومن أمثلة العدوان المسلح غير المباشر " قيام دولة بدعم القوات الثورية المناهضة للحكومة الشرعية القائمة في دولة أخرى أو إرسال متطوعين للاشتراك في العمليات الحربية أو قيام دولة بتشجيع تنفيذ عمليات إرهابية في دولة أخرى (١٤) .

وهكذا يتضح لنا مما سبق ، إن قرار تعريف العدوان اقتصر على النص على أخطر صور العدوان المسلح غير المباشر وأدخلها ضمن مفهوم العدوان واستبقى ما عداها من أفعال التدخل في شؤون الدول الأخرى خارج نطاق التعريف مع ملاحظة أن كافة أفعال التدخل تعتبر غير مشروعة وفقاً لمبادئ وأحكام التنظيم الدولي المعاصر.

(١٣) قرار الجمعية العامة رقم ٥/٣٨٠ نوفمبر ١٩٥٠
(١٤) ياسين ميف عبد الله الشيباني ، "التضامن الدولي في مواجهة العدوان : دراسة في مدى فاعلية نظام الأمن الجماعي" ، رسالة دكتوراه ، (كلية الحقوق : جامعة القاهرة ، ١٩٩٧) ، ص ٤٠ : ٤٢ .

التهديد باستخدام القوة :

تنص المادة (٤/٢) من الميثاق على " يمتنع على أعضاء الهيئة الدولية أو (هيئة الأمم المتحدة) التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لإحدى الدول الأعضاء أو على أى وجه آخر يخالف أحكام الميثاق " .

لهذا يتضح لنا من قراءة هذه المادة أنها لم تكن فقط يحظر الاستخدام الفعلى للقوة بل حظرت كذلك التهديد باستخدامها ضد أى من الدول الأعضاء أو ضد سيادتها وسلامتها الإقليمية كالمظاهرات البحرية والجوية ، وحشد القوات العسكرية على الحدود .^(١)

وهنا يجب الإشارة إلى أن عبارة سلامة الأراضي والاستقلال السياسى لأى دولة معناها امتناع جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء عن استخدام القوة ليس فقط ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسى وإنما تعنى أيضاً امتناعه عن استخدامها بشكل لا يتفق ووظيفة المنظمة الدولية فى منع تهديد السلم أو الإخلال به أو القيام بعمل من أعمال العنف^(٢)

فى الواقع أن ظاهر نص المادة (٤/٢) يشير إلى أن المقصود باستخدام القوة تلك التى تتم بين الدول فقط ، وهذا يعنى أن استخدام القوة فى داخل إقليم دولة ما أو ما تمارسه السلطات الحاكمة فى الدولة من إكراه وقسر بقصد ردع التمرد أو قمع حركة الانفصال يخرج عن نطاق هذا الحظر ، إلا أنه من المتفق عليه أن التدخل الخارجى فى حرب أهلية يعطى للصراع الداخلى بعداً دولياً ويجعله من ثم يندرج فى إطار استخدام القوة فى العلاقات الدولية .^(٣)

كما أن قيام الحرب ما بين الدول الاستعمارية وشعوب المستعمرات كان يُنظر إليها أصلاً باعتبارها حرب أهلية تقع ومن ثم فى صميم الاختصاص الداخلى للدولة الاستعمارية .

• ويتسق هذا التفسير مع ما جاء بالمادة (٣/٢) من الميثاق والتى أوجبت على الدول أن يسووا ما بينهم من منازعات بالوسائل السلمية المنصوص عليها فى الميثاق وهذا يعنى أن هذا الالتزام لا يفرض إلا على الدول وما يثور بينها من منازعات دولية أى أن الحروب والثورات الداخلية لا تخضع لهذا الالتزام إلا إذا تجاوزت الحدود وتعدتها وأصبحت ضارة بالسلم والأمن الدوليين . وهذا ما اتجه إليه غالبية الفقهاء حينما قرروا بأن هذا الخطر لا يكون سارياً إلا إذا كانت القوة موجهة ضد دولة أو حكومة دولية .

إلا أنه بنشوء وتطور قانون تصفية الاستعمار داخل أجهزة المنظمة الدولية وفى ضوء ما نص عليه قرار الجمعية العامة رقم (٢٦٢٥) لسنة ١٩٧٠ من التزام كل دولة بواجب الامتناع عن اللجوء إلى

(١) د. أحمد عبد الونيس شتا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٢) د. رجب عبد المنعم متولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

(3) H.Kelsen , "The law of the U.N", (london: stevens , 1951), pp232:235

-D.W.Bowett , "self – Defence in international law " , (London : Preager , 1958) , PP 149-150.

أى إجراء من إجراءات القسر التى من شأنها أن تحرم الشعوب من حقها فى تقرير مصيرها وحقها فى الحرية والاستقلال لم يعد لوجهة النظر هذه أى أثر حقيقى .

وعليه فإن الحظر الوارد فى المادة (٤/٢) يتسع ليشمل استخدام القوة فى العلاقات بين الدول وبين الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، كما أن الالتزام المتمثل فى المادة (٤/٢) ينطبق على كافة الدول سواء كانت أعضاء فى الأمم المتحدة أو لم تكن كذلك .^(٤)

(٤) د. أحمد عبد الونيس شتة ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

انظر أيضاً :

- H.Kelsen, *i.bid* , PP 107 - 109 .

- د. محمد سامى عبد الحميد ، "قانون المنظمات الدولية" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ .

المبحث الثاني

الاستثناءات الواردة على حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية

حاول واضعوا ميثاق الأمم المتحدة أن يوجهوا مشكلة الحرب بشكل أكثر شمولاً من كافة الوثائق السابقة ، لذا حرص الميثاق على تحريم كل صور استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية ، وسد الثغرات التى كانت موجودة من قبل من جراء اكتفاء المواثيق السابقة بالنص على حظر الحرب .

فقد نصت المادة (٤/٢) من الميثاق على امتناع أعضاء الهيئة جميعاً فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأى دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .^(١)

وهذا بلا شك يعنى أن هناك التزاماً يتعين بموجبه الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بشكل لا يتفق مع ميثاق ومقاصد الأمم المتحدة.

وهنا نستطيع أن نقول إن ميثاق الأمم المتحدة لم يعتبر أى استعمال للقوة هو استعمال غير مشروع ، فهناك حالات يجوز فيها استعمال القوة كحالة الدفاع الشرعى عن النفس ، فقد جاء فى نص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة أن "للدول أن تمارس حقها الطبيعى فى الدفاع عن النفس فرادى أو جماعات فى الدفاع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين" .

هذا بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الجماعية التى تتخذها الأمم المتحدة ضد أى دولة فى حالات تهديد السلم والإخلال به أو وقوع عمل من أعمال العدوان ، فهى من الصور المشروعة أيضاً وفقاً للفصل السابع من الميثاق .

كذلك أيضاً استخدام القوة للوصول إلى حق تقرير المصير ، فنجد أن الميثاق قد قرر فى الديباجة على أن شعوب الأمم المتحدة تؤكد إيمانها "بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية" .

ثم أشار فى الفقرة الثانية من المادة الأولى إلى أن من مقاصد الأمم المتحدة هو "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها .."

ونشير أيضاً إلى حظر استخدام القوة ضد دولة كانت فى أثناء الحرب العالمية الثانية معادية لإحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق وهذه الصورة تعتبر فى حكم المعطلة .^(٢)

وعلى هذا الأساس فإن الاستخدامات المشروعة للقوة يمكن تصنيفها كالتالى :

١. حق استخدام القوة فى حالة الدفاع الشرعى . ٢. حق استخدام القوة للوصول إلى تقرير المصير .
٣. استخدام القوة عند اتخاذ التدابير الجماعية التى تقررها الأمم المتحدة .

(١) د. جعفر عبد السلام ، "مبادئ القانون الدولى العام" ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٨٦) ، ص ٨١٣ .

(٢) د. نبيل أحمد حلمى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥ : ٨٦ .

انظر أيضاً :-

د يحيى الشيمى ، "تحريم الحرب" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة: كلية الحقوق ، ١٩٧٢) ، ص ٤٤٤ .

المطلب الأول

الدفاع الشرعي عن النفس

يعد حق الدفاع الشرعي عن النفس من الحقوق الطبيعية التي لا تقبل التنازل عنها ، سواء من جانب الفرد أو الجماعة. و هو نتيجة حتمية للحق في البقاء والمحافظة على النفس . لذلك كان من الطبيعي أن يكون استخدام القوة دفاعاً عن النفس مشروعاً في ظل القوانين والتشريعات الداخلية أو الدولية . ويمكن تعريف الدفاع الشرعي عن النفس بأنه "استعمال القوة اللازمة لصد خطر حال غير مشروع ، يهدد بالاعتداء حقاً يحميه القانون".^(١)

فالدفاع الشرعي إذن ، حق عام ، يقرر في مواجهة كافة ، إزاء كل ما من شأنه الاعتداء المباشر على حق يحميه القانون، وهو سبب إباحة ، هدفه مجرد وقاية الحق من الخطر الذي يتعرض له ، وليس تخويل المعتدى عليه سلطة توقيع العقاب على المعتدى والانتقام منه . والدفاع الشرعي وإن كان يبيح أفعال الدفاع إلا أنه لا يمس الصفة غير المشروعة للفعل المكون للاعتداء . فيظل المعتدى على الرغم مما يقع عليه من أذى أثناء ممارسة حق الدفاع عن النفس من قبل المعتدى عليه إلا أنه يظل مسئولاً عن فعله المكون للاعتداء فقد جاءت المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة لتؤكد هذا الحق ، فنصت على أن "ليس في الميثاق ما يضعف أو ينتقض الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين ، و التدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً . ولا تؤثر تلك التدابير فيما للمجلس بمقتضى سلطته ومسئوليته المستمدة من أحكام هذا الميثاق من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه" .

ووفقاً لهذه المادة فإنه يكون للدول فرادى أو جماعات الحق في استخدام القوة دفاعاً عن النفس مباشرة إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لقمع هذا العدوان وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما القانوني^(٢) .

فعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة قد أنشأ نظاماً جماعياً للأمن، إلا أنه أقر بحق الدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن النفس في حالة الاعتداء من قبل قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، على أساس أنه ما بين لحظة الاعتداء على الدولة ، وبين اتخاذ إجراءات الأمن الجماعي يكون هناك فاصل زمني كافٍ لتعرض الدولة ضحية العدوان لكارثة إذا لم تلجأ إلى قوتها دفاعاً عن النفس .

(١) د. أحمد عبد الويس شتا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٣ . .
انظر أيضاً :

- I.Brownlie, Op. Cit, PP257 .

(٢) د. ممدوح شوقي مصطفى كامل ، " الأمن القومي والأمن الجماعي بعض الجوانب القانونية " ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٨٦) ، ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

انظر أيضاً :

- ClarkAnthony arend and J.Beck, " international law and the use of force", (London & newyork: Routledge , 1994), PP31 .

طبيعة الدفاع الشرعى :-

انقسم الفقهاء بشأن طبيعة الدفاع الشرعى عن النفس إلى قسمين:-

فالبعض يرى أن المقصود بالدفاع الشرعى أن تلجأ الدولة للقوة المسلحة اتقاء لشر وقوع هجوم مسلح من دولة أخرى وقبل وقوع هذا الهجوم بالفعل وهذا ما يسمى (بالدفاع الشرعى الوقائى Preventive Defence - Self) فأنصار هذا الاتجاه يرون أن حق الدفاع عن النفس لم يطرأ عليه أى تغيير فى ظل ميثاق الأمم المتحدة ، بل بقى على حاله ، كما كان فى مفهوم القانون الدولى التقليدى .

ويستند أصحاب هذا الاتجاه فى وجهة نظرهم إلى أن الميثاق أشار إلى الدفاع الشرعى باعتباره حقاً طبيعياً مما يعنى أن الميثاق لم يقيد هذا الحق بأى حال من الأحوال .

وبالتالى يحق للدولة أن تلجأ إلى استخدام القوة المسلحة اتقاء لشر وقوع هجوم مسلح من قبل دولة أخرى استناداً لمبدأ الضرورة والمصلحة الحيوية، أو استناداً إلى أى تبرير تراه، حتى ولو لم تقترب الدولة موضع الهجوم أى مخالفة دولية تلحق الضرر بالدولة الأولى^(١)

وقد دافع الفكر الألمانى عن شرعية هذا النوع من الدفاع ، وأباح اللجوء إليه فى حالة الضرورة . فقد برر الألمان اقتحام جيوشهم لبلجيكا ولكسمبورج رغم حيادهما بحجة أن سلامة ألمانيا كانت تقتضى القيام بهذا الاحتلال استناداً إلى حالة الضرورة . وبالطبع لم تكن بلجيكا أو لكسمبورج طرفاً فى الحرب ولم يصدر من أى منهما أى تصرف مخالف لقواعد الحياد ومع ذلك تعرضت للعدوان من قبل ألمانيا بحجة الدفاع الشرعى الوقائى .

ومعنى هذا أن الدولة التى تقوم باستخدام القوة المسلحة بحجة الدفاع الشرعى الوقائى لها الحق فى أن تتصرف فى شئونها بمحض اختيارها ووفقاً لتقديرها للظروف نتيجة لممارستها لسيادتها واستقلالها بشئونها ، أى أن الدولة تتمتع بالحرية الكاملة فى التصرف فى شئونها وفقاً لمصالحها وأهوائها مع تجاهل حقوق وحريات الدول الأخرى . على الرغم من أن حق الحرية شأنه شأن الحقوق الأخرى التى تتمتع بها الدول والتى تعد مقيدة بما لغيرها من حريات وحقوق ، وأن القيود التى ترد على هذا الحق تعتبر من

(١) د. أحمد عبد الونيس شتا ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

انظر أيضاً :

- D.W.Bowett , "self - Defence in international law" , Op.Cit, PP 5-6 .
- Brierly , "The law of Nations" , (London : Oxford university , 1963) , PP 417 .

قواعد القانون الدولي التي لا يجوز تجاهلها إلا بطريق إساءة استعمال الحق وهو أمر يوجب المسؤولية الدولية . (٢)

إلا أن فكرة المصالح الحيوية لم تكن بالفكرة المحددة ، ولم تحكمها أية ضوابط أو معايير ثابتة وبالتالي إذا تم الأخذ بوجهة النظر هذه معناه إعطاء الحق للدولة في استخدام القوة المسلحة بحجة الدفاع الشرعى الوقائى وذلك فى حالة الضرورة التى تقدرها التى تبادر بالهجوم وفقاً لمصالحها وأهوائها مما يترتب على ذلك من انتشار الفوضى وتهديد السلم والأمن الدوليين .

أما الرأى أو الاتجاه الثانى : فيرون أنه بقيام المنظمة الدولية التى تتولى اتخاذ الإجراءات الجماعية أصبح حق الدفاع الشرعى استثناءً ضيقاً محدوداً أو مشروطاً أى أن حق الدفاع الشرعى عن النفس أصبح حق للدولة تلجأ إليه من أجل دفع الأضرار التى تترتب على الاعتداء فى الفترة ما بين تحقق وقوعه فعلاً واتخاذ إجراءات الأمن الجماعى ، هذا فضلاً عن أن الضرورة ينبغى أن تُقدر بقدرها .

وتفسير ذلك انه إذا كانت المنظمة الدولية ممثلة فى مجلس الأمن هى التى تتولى اتخاذ إجراءات الأمن الجماعى لمواجهة حالات استخدام القوة غير المشروع ، فإن حق الدفاع الشرعى عن النفس ينبغى أن يُنظر إليه باعتباره متمماً من حيث ممارسته ومكمل لنظام الأمن الجماعى . وإذا كان نظام الأمن الجماعى لا يستطيع منع الاعتداء من قبل دولة ما ضد أخرى ، فإنه لا يقبل أن يلزم الميثاق العضو المعتدى عليه مع ذلك بانتظار إجراءات الأمن الجماعى التى تتخذها المنظمة خاصة فى الفترة ما بين وقوع الاعتداء ، واتخاذ الإجراءات الجماعية وهى فترة تكفى لإلحاق الضرر بالدولة المعتدى عليها . (٣)

شروط الدفاع الشرعى :-

شروط متطلبة فى الفعل المكون للاعتداء ، وشروط متطلبة فى فعل الدفاع.

أولاً: الشروط المتطلبة فى الفعل المكون للاعتداء :-

ينبغى أن يتوافر فى الفعل المكون للاعتداء شرطان يقومان بتوافرهما الحق فى ممارسة الدفاع الشرعى .

فأولاً : يجب أن ينطوى هذا الفعل على خطر مصدره غير مشروع ، ثانياً : يلزم أن يكون هذا الخطر حالاً .

وفيما يلى تفصيل لهذين الشرطين ، وبيان وجهات نظر الفقهاء .

(٢) انظر د.منى محمود مصطفى ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٣) د. أحمد عبد الونيس شتا، مرجع سابق، ص ٢٧٦ .

١- كون الخطر غير مشروع :

مؤدى هذا الشرط أنه ينبغى لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون هناك عدوان مسلح يهدد أحد الحقوق الأساسية للدولة المجنى عليها ، أى إذا كان هناك خطر يهدد بوقوع نتيجة إجرامية معنية .

فقد نصت المادة الواحدة والخمسون على ضرورة وقوع هجوم مسلح على أحد أعضاء الأمم المتحدة لممارسة حق الدفاع عن النفس ، أى أنه لا يجوز للدولة استخدام القوة دفاعاً عن النفس إلا إذا كان فى مقابلة الهجوم المسلح الفعلى سواء فى صورة هجوم جوى أو برى أو بحرى ، وبالتالي فإن تعبير الهجوم المسلح ينصرف إلى استعمال حق الدفاع الشرعى درءاً للاعتداء الواقع على حقها فى التمتع بالسيادة على إقليمها ، وضمان سلامة أراضيها ، واستقلالها السياسى .

وتأسيساً على ذلك فإن تحقيق واقعة الاستيلاء أو الاحتلال العسكرى من شأنه أن يخلق للدولة المعتدى عليها والتى تم الاستيلاء على أراضيها الحق فى ممارسة الدفاع الشرعى بشتى الوسائل بما فيها استخدام القوة لمسلحة اللازمة لدرء هذا العدوان. وليس لسلطات الاحتلال التى تواجه المقاومة المسلحة أن تحتج بالدفاع الشرعى ، فالقاعدة أن لا دفاع ضد الدفاع .^(٤)

٢- كون الخطر حالاً :

معنى ذلك أن يكون قد وقع بالفعل وليس وشيك الوقوع وأن تكون القوات المعتدية قد غزت بالفعل الدولة المعتدى عليها أو لجزء من إقليمها بطريقة مباشرة ، هذا وقد أثار توافر شرط الحلول فى الخطر المهدد بالاعتداء على الحق خلافاً وجدلاً كبيراً بين الفقهاء ، على نحو يمكن التمييز فيه بين اتجاهين رئيسيين :-

الاتجاه الأول : يرى أنه يكفى وجود التهديد بالهجوم لقيام حالة الدفاع الشرعى .

الاتجاه الثانى : يرى أنه لابد من وجود خطر حالاً وواقع بالفعل لكى يتسنى للدولة المعتدى عليها ممارسة حق الدفاع الشرعى .

ويسوق أنصار الاتجاه الأول العديد من الحجج التى تدعم أراءهم فهم يرون أن عبارة "إذا وقع هجوم مسلح" الواردة بالمادة الواحدة والخمسين من الميثاق لا تنطوى على أى قيد من القيود على ممارسة حق الدفاع عن النفس إذ تفيد معنى مستقبلياً ، أى ما يتوقع حدوثه .

(٤) د.أحمد عبد الونيس شتا ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

- D.W.Bowett , " Reprisal in volving Recourse to Armed Force" , american journal of international law, (vol 66 , no1, january 1972) , PP. 1-36 .

فضلاً على أن هذه العبارة قد وردت على سبيل المثال لا الحصر ، كما أنه لا ينبغي النظر إلى الظروف والأحوال الواردة بالمادة (٥١) على أنها جامعة ومائعة ، وإلا فإن التمسك بعبارة "إذ وقع هجوم مسلح على عضو في الأمم المتحدة" من شأنه أن يؤدي إلى نتيجة غير معقولة مؤداها منع الدول الأعضاء من حماية غير الأعضاء ، إذا ما تعرض هؤلاء لهجوم مسلح .

ويرى أنصار هذا الاتجاه أيضاً أن عبارة "إذا وقع هجوم مسلح" ينبغي ألا تفهم في ضوء معناها الضيق كما ورد بالنص الإنجليزي ، إذ يكشف تاريخ المفاوضات في مؤتمر سان فرانسيسكو عن أن المادة (٥١) قد قصد بها تضمين الحق الطبيعي في الدفاع الشرعي كما هو ثابت ومستقر في القانون الدولي التقليدي ، مما يعنى شموله الدفاع الشرعي الوقائي ، وفي هذا الإطار يصبح النص الفرنسي تعبيراً دقيقاً عن تاريخ المفاوضات حيث يتسع ليشمل الحالة التي يكون فيها العضو هدفاً لعدوان مسلح ، وهو ما لا يشترط فيه وقوع هذا العدوان فعلاً .

ويرى أنصار هذا الاتجاه أيضاً أن الأخذ بالتفسير الضيق للمادة (٥١) من الميثاق من حيث اشتراط تحقق وقوع هجوم مسلح ، يعطى الحق للمعتدى في توجيه الضربة الأولى وهو أمر غير مقبول ، وخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار نقائص نظام الأمن الجماعي .

فالدول قد قبلت تقييد الحق في حماية الذات بالمادة (٥١) من الميثاق ، على افتراض أن نظام الأمن الجماعي سيعمل بطريقة فعالة ، أما وقد نشأ مبيناً فإن ذلك يقتضى بنا العودة إلى الوضع السابق من حيث الأخذ بالتفسير الواسع لحق الدفاع عن النفس .

ويرى أصحاب هذا الاتجاه بأنه في ظل التطور الواسع الذي تشهده فنون الحرب وأساليبها لا بد من التوسع في تفسير معنى الهجوم المسلح ليشمل حالات عبور القوات المسلحة أراضي الدولة الأخرى ، حالات الاعتداء غير المباشر .

ويدعم أصحاب هذا الاتجاه رأيهم بالاستناد إلى عمل أو قضاء، فهم يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية في حادثة كارولينا الشهيرة سنة ١٨٣٧ لم ينكر إمكانية قيام الظروف التي يحق لبريطانيا أو غيرها أن تنشر قانون الدفاع الشرعي الوقائي متى كان ضرورياً ومعقولاً .

أما الاتجاه الثاني : فهم يرون أن نص المادة (٥١) من الميثاق جاء واضحاً وصريحاً، فقد قيد المبدأ العرفي المتأصل في الدفاع الشرعي وقصر الاستثناء على حالة واحدة وهي حالة وقوع هجوم مسلح يكون ضحيته أحد أعضاء الأمم المتحدة .

ويسوق أصحاب هذا الاتجاه مجموعة من الحجج والأسانيد التي تدعم آراءهم فهم يرون أنها لم تستخدم لفظ العدوان وإنما أتت بمفهوم أكثر ضيقاً وتحدياً وهو الهجوم المسلح مما يعنى أن مجرد الهجوم الوشيك أو أى عمل من أعمال العدوان لا ينطوى على استخدام القوة المسلحة لا يبرر اللجوء إلى القوة ممارسة لحق الدفاع عن النفس ، كما أن المادة (٥٣) من الميثاق تقتضى بأن الأطراف فى منظمات إقليمية يمكنهم اتخاذ تدابير قسرية ، لمنع تجدد سياسة العدوان من جنب أية دولة من دول الأعداء السابقين .

وغنى عن البيان أن مفهوم سياسة العدوان أوسع إلى حد كبير من مفهوم العدوان لهذا فإن هذا النص يصبح لا لزوم له إذا كانت المادة (٥١) تبيح الدفاع الشرعى الوقائى .

والقول بأن النص الفرنسى يعكس بدقة تاريخ المفاوضات فى سان فرانسيسكو من حيث اتجاه النية إلى تقرير حق الدفاع الشرعى المتكصل فى القانون الدولى التقليدى ما هو إلا قول مجرود خاصة فى ضوء تطبيق النصين الإنجليزى والفرنسى فى هذا الشأن .

كما أن القول بأن اشتراط وقوع هجوم مسلح كمبرر لممارسة الدفاع الشرعى من شأنه أن يعطى حق للمعتدى فى توجيه الضربة الأولى إنما هو قول ينبئ على خطأ فى فهم القانون . فلا يوجد ما يسمى بحق المعتدى فى توجيه الضربة الأولى .

أما القول بضرورة العودة إلى الوضع السابق على إبرام الميثاق من حيث إباحة الدفاع الشرعى الوقائى فى ضوء عدم فاعلية النظام الأمن الجماعى الذى أقره الميثاق فإنه ادعاء يدحض النتيجة التى انتهى إليها أصحاب الاتجاه الأول .

فلا شك أن هذا الادعاء ينطلق من قاعدة تغير الظروف لذا لا بد أن نثبت تحقق الشروط الواجب توافرها وهذا ما يصعب إثباته . فضلاً على ذلك فإن الإقرار بتحقيق شرط تغير الظروف على حالة بعينها يقتضى إبطال مفعول الفصل السابع من الميثاق العودة بالدول إلى الوضع القانونى الذى كان سائداً قبل وضع الميثاق .

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن إمعان النظر فى حادثة كارولينا إنما ينطوى فى ضوء ما أعقب الحادث من مفاوضات وتبادل المذكرات الدبلوماسية عن دحض هذا رأى ، فقد أكدت الولايات المتحدة آنذاك أن مقتضيات الدفاع الشرعى تشمل قيام حالة الضرورة من حيث إنها ملحة بحيث لا تدع مجالاً للخيار بين الوسائل ، ولا وقتاً للتدبر ، كما أن هذه الحادثة لا يمكن النظر إليها فى ظل القانون الدولى القائم آنذاك إلا

باعتبارها تشكل انتهاكاً لسيادة الولايات المتحدة ولا يمكن أن تنهض لتؤسس قاعدة قانون دولى عرفية على الرغم من أن الدول كانت تملك آنذاك حق استخدام القوة المسلحة لتحقيق أغراض السياسة القومية .
ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تثر حق الدفاع الشرعى الوقائى تبريراً للحصار البحرى الذى فرضته على كوبا أثناء أزمة الصواريخ الشهيرة .

فقد رأت الولايات المتحدة أنها إن فعلت ذلك سوف تخلق سابقة يمكن للاتحاد السوفيتى أن يستخدمها ضد مواقع الصواريخ الأمريكية فى أوروبا بل ويمكن لأى دولة فى العالم ادعاء أنها مهددة من جراء بناء أسلحة فى دولة مجاورة لها وأنها من ثم تلجأ إلى حرب وقائية تقيها الخطر المحتمل من وراء ذلك وهو أمر يتنافى مع قانون الميثاق فى صدد تنظيم استعمال القوة فى العلاقات الدولية . هذا بالإضافة على العديد من الاتفاقات الدولية القائمة على أساس المادة (٥١) من الميثاق مثل معاهدة حلف شمال الأطلسى تنص فقط على حالة الدفاع ضد الهجوم المسلح دون الدفاع ضد الخطر الوشيك بوقوع هذا الهجوم .

وأخيراً ما يراه أصحاب الاتجاه الأول من ضرورة الأخذ بالتفسير الواسع لمعنى الهجوم المسلح ليشمل حالات عبور القوات المسلحة أراضي الدولة الأخرى حالات الاعتداء غير المباشر خاصة فى ظل التطورات الحادثة فى فنون الحرب ، وأساليبها قول مجرود فى ضوء تحقق واقعة التقدم الهائل فى مجال صنع الأسلحة من قبل أن يوضع الميثاق ، ويؤكد ذلك حادثة هيروشيما ونجازاكي ، كما أن فكرة الاعتداء غير المباشر إنما هى فكرة غامضة من شأن الأخذ بها فتح المجال أمام الدول لنتخذ منها ستاراً توارى به اعتداءاتها على بعضها البعض . (٥)

وفى النهاية يمكن القول أن الاتجاه الثانى فى صدد اشتراط وقوع هجوم مسلح فعلاً لممارسة حق الدفاع الشرعى أدنى إلى الصواب فالأخذ بالتفسير الواسع لعبارة " الهجوم المسلح " من شأنه أن يؤدى إلى شسيع الفوضى فى العلاقات الدولية وسيادة شريعة الغاب ، وغلبة المعايير الشخصية حيث ترى كل دولة وفقاً لأهدافها ومصالحها الحيوية أن هناك خطراً محتملاً سوف يقع عليها من قبل دولة أخرى ، كما أنه يقوض أسس التنظيم القانونى الذى أقامه الميثاق لحكم العلاقات ما بين الدول .

(٥) د. أحمد عبد الويس شتا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

- I. Brierly , "The law of nations", Op : Cit , PP 419-420 .

- J. Stone , " Aggression and world order " , (London : oxford university , 1958), pp. 98 .

انظر فى الفقه العربى :

- د. محمد طلعت الغنيمى ، " الأحكام العامة فى قانون الأمم " ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧١) ، ص ٨٩٩ وما بعدها .

فقد نصت المادة (٥١) من الميثاق على حق الدولة العضو في اللجوء إلى الدفاع عن النفس في حالة وقوع هجوم مسلح على أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لدرء هذا الخطر مما يعنى أن الدفاع الشرعى عن النفس يُعد مكملاً من حيث ممارسته لنظام الأمن الجماعى .

فبديهي أن نظام الأمن الجماعى لا يستطيع فى البداية منع الاعتداء ، ومن ثم لا يتسنى للميثاق أن يلزم المُعتدى عليه بالانتظار حتى يتم اتخاذ إجراءات الأمن الجماعى ، إذ أن هناك فترة من الزمن بين وقوع الاعتداء واتخاذ الإجراءات الكافية لمنع إنزال الضرر بالمُعتدى عليه ، لهذا شرع الميثاق للدولة الدفاع عن النفس إلى أن يتم تدخل مجلس الأمن ويمارس مسئولياته ويتخذ الإجراءات المخولة له بموجب الفصل السابع من الميثاق . ويؤكد ذلك التزام الدولة إذ تمارس حقها فى الدفاع الشرعى بأن تبلغ مجلس الأمن فوراً عن التدابير التى اتخذتها استناداً لحقها فى الدفاع الشرعى .

وإن قيل إن توصل مجلس الأمن إلى قرار يحدد فيه قيام حالة الدفاع الشرعى والتدابير التى تتخذ فى ذلك أمر غالباً ما يصعب تحقيقه فى ضوء واقعة ضرورة إجماع القوى الكبرى فى هذا الشأن ، فإنه يرد على ذلك بأن حق الدفاع عن النفس يبقى قائماً طالما الاعتداء الذى أنشأه قائماً .

كما أن استقراء العمل الدولى من خلال أجهزة الأمم المتحدة يكشف عن رفض الاعتراف بحق الدفاع الشرعى الوقائى ، وقصر ممارسة الدول لهذا الحق على حالة وقوع هجوم مسلح وذلك تحسباً لما قد ينطوى عليه الأخذ بالتفسير الواسع من تهديد وخطر للسلم والأمن الدوليين .

ثانياً : الشروط المتطلبية فى فعل الدفاع :

يمكن تقسيم الشروط المتطلبية فى فعل الدفاع إلى شرطين أساسيين :

أولهما : يتمثل فى كون فعل لدفاع لازماً .

ثانيهما : ينحصر فى كونه متناسباً مع جسامه فعل الاعتداء .

١- لزوم الدفاع :

ومقتضى هذا الشرط أن يكون الدفاع لازماً لرد الاعتداء بمعنى أنه إذا كان المدافع يستطيع التخلص من الاعتداء الذى يهدد حقه عن طريق فعل لا يعد جريمة ، فلا يُباح له الإقدام على الفعل الذى تقوم به الجريمة ، لأن إتيان هذا الفعل ليس لازماً لدرء الاعتداء . لهذا فإن اشتراط لزوم الدفاع ينطوى على أمرين ، الأول : كون المدافع لا يستطيع درء الاعتداء بدون اللجوء على الفعل الذى ارتكبه أى أنه يتعين قيام

حالة الضرورة الفعلية الملحة التي لا تدع فرصة أمام المعتدى عليه للخيار بين الوسائل أو الركون إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب .

الثانى : يكمن فى ضرورة اتجاه فعل الدفاع إلى مصدر الخطر الناشئ عن فعل الاعتداء أى فعل الدفاع لا يكون مباحاً إلا إذا وجه إلى مصدر الخطر . فلو فرض وقامت عصابات مسلحة تنطلق من إقليم دولة معينة بشن هجوم على دولة مجاورة فإن ممارسة هذه الأخيرة حقها فى الدفاع الشرعى يتعين أن تكون موجهة إلى مصدر الخطر أى الجماعة التي قامت بالهجوم المسلح ، ولا ينبغى أن تكون موجهة على الدولة المضيفة .^(٦)

٢- تناسب الدفاع مع جسامه فعل الاعتداء :

مقتضى هذا الشرط أن فعل الدفاع لابد أن يتناسب مع جسامه الاعتداء ، وما زاد على ذلك يعد غير مباح ، فليس من الضرورى أن يلجأ المعتدى عليه إلى نفس الأدوات التي استخدمها المعتدى . فالمعتدى عليه له الحق فى استخدام الوسائل التي يراها لازمة لدرء الاعتداء بشرط أن تتناسب مع جسامه فعل الاعتداء^(٧) .

لهذا أثار موضوع تحديد معيار التناسب بين فعل الاعتداء وجسامه الفعل الذى يقوم به الاعتداء جدل بين الفقهاء ، فالفقه تتنازعه وجهتا نظر فى هذا الشأن .

- **وجهة النظر الأولى :** تقوم على أساس تحديد التناسب فى ضوء الأخطاء المرتكبة سلفاً . فالتناسب يتعلق فقط بحالة عدم المشروعية السابقة التي بررت اللجوء إلى الدفاع الشرعى ، أما الأحداث المستقبلية فليس لها من دور فى تقدير التناسب .

وتجدر الإشارة فى هذا الشأن إلى أن مجلس الأمن قد درج على النظر إلى معيار التناسب فى ضوء الأحداث السابقة ، مع التركيز بالأساس على الحدث السابق مباشرة على اتخاذ أى فعل يزعم أنه دفاع عن الذات .

(٦) د. أحمد عبد الويس شتا، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

- D.W.Bowett , " Self - Defence " , Op.Cit , PP 56 .

- I.Brownlie , Op. Cit , PP261-263.

(7) M.N. singh , "The Right of self - Defence in Relation to the use of Nuclear weapon" , I.Y.I.A.(vo40, no1,1956), PP33 .

- وينكر أن استخدام الأسلحة الذرية مسموح به فقط فى حالة ثبوت إخفاق الأسلحة التقليدية فى ردع الاعتداء .

وفى هذا الإطار تكرر إدانة المجلس لتصرفات إسرائيل ، باعتبارها أعمالاً انتقامية عسكرية مركزة شاملة فى مواجهة هجمات متفرقة للفدائيين الفلسطينيين .

- **أما وجهة النظر الثانية :** فتتجه صوب المستقبل . وعليه فإن الاستخدام المتناسب للقوة هو ذلك الاستخدام الذى يقصد به منع المعتدى من تكرار أو معاودة تصرفه غير المشروع وحثه على إنهاء هذا التصرف وعدم الإصرار على مقارفته مستقبلاً .^(٨)

ونظراً لما ينطوى عليه الأخذ بهذا المعيار من فتح المجال واسعاً أمام الدول لشن هجوم وقائى ضد خطر متوقع أو وهمى فإنه يتعين فى ضوء صعوبة التوصل إلى معيار محدد ، وثابت للتناسب اعتبار رد أى فعل يتناسب فى ظاهره مع مثير إنما يمثل تحققاً لشرط التناسب .

وواقع الأمر أن تحديد معيار التناسب يقتضى وضع معايير أساسية تحكم هذا التناسب ، أى أنه ينبغى عرض حالات الدفاع عن النفس المتنازع حول طبيعتها على الهيئات القضائية لا السياسية حتى يتسنى صياغة معيار موضوعى ملائم لاثبات واقعة التناسب .

وفى هذا الصدد يمكن الاعتداد بعدد الوفيات من المدنيين ، وحجم الخسائر والأضرار التى لحقت بالأموال والممتلكات . وتفصيل ذلك أن معيار التناسب ينبغى أن يقوم على تحقيق المفترضات التالية .

أ- أن يكون رد الفعل مشروعاً فى حد ذاته (تحقق شروط الدفاع الشرعى) .

ب- أن يكون الأثر المباشر لرد الفعل مقبولاً من الناحية القانونية كأن يتمثل فى تدمير المنشآت العسكرية أو قتل جنود الدولة المعتدية .

ج- أن يقتصر قصد المدافع على تحقيق هذا الأثر المباشر ولا يتعداه إلى إحداث آثار ضارة وعليه فإن الغارات الواسعة النطاق التى تشنها دولة ما ضد دولة أخرى ارتكبت ضدها هجوماً مسلحاً ، وما ترتب على ذلك من إفساد الحياة المدنية ، وموت العديد من المدنيين ، وكذلك عمليات القصف بعيد المدى التى لا تميز بين المنشآت العسكرية والمدنية ، وما ترتب على ذلك من إلحاق الضرر بالمنشآت المدنية كل ذلك يشكل وقائع مادية تساعد على تقدير مدى التناسب بين فعل الاعتداء وفعل الدفاع.^(٩)

التزام الدولة التى تمارس حقها فى الدفاع عن الذات بالخضوع للرقابة اللاحقة لمجلس الأمن :

(٨) د.أحمد عبد الوهيب شتا ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ .

(٩) Walzer Michael, "Just & Un just wars", (United States of America : Basic Books , 1977) (9) PP.151 et seq .

إذا توافرت الشروط المتطلبة قانوناً لممارسة حق الدفاع عن الذات حق للدولة التي تستحوذ على هذه الشروط أن تمارس هذا الحق ، غير أنها تخضع في هذا الشأن للعديد من الالتزامات . فالدولة المعتدى عليها ينبغي أن تبلغ مجلس الأمن أول بأول عن التدابير التي اتخذتها استناداً لحقها في الدفاع الشرعي . وبمجرد أن يتدخل مجلس الأمن ويمارس مسؤولياته ، ويتخذ الإجراءات المخولة له بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، فيصبح لزاماً أن تتوقف الدولة الممارسة لحق الدفاع الشرعي عن استخدام القوة .

وغنى عن البيان أن دور مجلس الأمن في هذا الشأن إنما ينحصر بصفة أساسية في الرقابة اللاحقة والمتمثلة في تجميع التدابير المتخذة من قبل الدولة التي استخدمت القوة دفاعاً عن ذاتها ، والادعاءات التي تستند إليها في هذا الشأن ، وتقرير مدى تحقق وقوع العدوان من عدمه ، وتحديد المعتدى ، وقد ينتهي المجلس من دراسة إلى أن الدولة التي تعتبر ذاتها في حالة دفاع شرعي إنما هي الدولة المعتدية على نحو يجعل الدولة الأخرى في حالة دفاع شرعي ويترتب على ذلك المسؤولية الدولية في حق الدولة المعتدية .

ونظراً لأن قرار مجلس الأمن الخاص بتحديد إذا ما كانت الدولة في حالة دفاع شرعي أم أنها هي المعتدية يتطلب لصدوره تحقق إجماع الدول الكبرى مما يعنى إمكانية فشل المجلس في إصدار مثل هذا القرار نتيجة اعتراض أحد الأعضاء الدائمين ، فإنه من الراجح فقهاً وقانوناً أن حق الدفاع الشرعي يظل قائماً إذا ما استمر مجلس الأمن عاجزاً عن اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

ومن هنا فإن الالتزام بوقف ممارسة حق الدفاع عن الذات إنما هو من قبيل الالتزامات المعلقة على شرط واقف ، يتمثل في واقعة اتخاذ مجلس الأمن التدابير اللازمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .^(١٠)

(١٠) د. أحمد عبد الونيس شتا ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

انظر أيضاً :

- H.Kelsen, OP.Cit, PP 795 et seq.

المطلب الثاني

حق تقرير المصير

يعد مبدأ الحق فى تقرير المصير من المبادئ الرئيسة التى يقوم عليها التنظيم الدولى المعاصر لهذا يتعين علينا الكلام ولو بإيجاز عن تاريخ المبدأ قبل الإلمام بقواعده .

يرجع تاريخ ظهور مفهوم تقرير المصير فى الفكر السياسى إلى القرن الرابع عشر . وفى مراحل تطوره المبكر وحتى نهاية القرن الثامن عشر ، كان المبدأ يستخدم فى السياسات الداخلية ، فقد طبق لتحقيق أهداف الحصول على نظام دستورى حر ، ثم تحول الغرض من فرض الرقابة الشعبية والحد من سلطة الحكومة إلى محاولة تأكيد السيادة الشعبية باعتبارها السلطة السياسية العليا ، بحيث يقرر الشعب بنفسه شكل دولته . وظهر ذلك فى صورة الإحساس بالقومية ، وبلوغ تعريف الشخصية القومية فى إطار دولة سياسية . وخلال الحرب العالمية الأولى أثير تقرير المصير لتشجيع الأقليات التى تستشعر عدم الرضا ، واكسب تأييدها لأغراض الحرب ، ثم أصبحت عبارة تتردد كثيراً فى السياسات الدولية وتستخدمها كافة الأطراف المشتركة فى الحرب .

ثم تحولت العبارة لتصبح مبدأ مرشداً خلال فترة عصبة الأمم ، وخلال الحرب العالمية الثانية نادت بمبدأ الدول الكبرى ، وأصبح من أهداف سياستها ، وكذلك أخذ بالمبدأ عند إعداد ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ونظراً لأن ميثاق الأمم المتحدة والذى يحيط بالدول كافة ، ويعتبر بمثابة معاهدة بمقتضى القانون الدولى حيث يرتب التزامات قانونية على الدول الأطراف فى هذا الميثاق . لذا فقد حظى مبدأ تقرير المصير بالاهتمام والتطور من خلال ممارسات الأمم المتحدة .^(١)

حق تقرير المصير فى ميثاق الأمم المتحدة :

لقد تجنب عهد عصبة الأمم الإشارة إلى تعبير " حق تقرير المصير " فى حين أورده ميثاق الأمم المتحدة صراحة فى المادة الأولى (الفقرة الثانية) والمادة الخامسة والخمسين .

(١) د. محمد مصطفى يونس ، " النظرية العامة لعدم التدخل فى شئون الدول : دراسة فقهية وتطبيقية فى ضوء مبادئ القانون الدولى المعاصر " ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة :كلية الحقوق ، ١٩٨٥) ، ص ٥٠٠-٥٠٢ .

فالفقرة الثانية من المادة الأولى تنص على أن من أغراض الأمم المتحدة : "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام " .

وتنص المادة الخامسة والخمسين على أنه : "رغبة فى تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية الضروريتين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها تعمل الأمم المتحدة على :

أ- تحقيق مستوى أعلى للمعيشة ، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

ب- تيسير الحلول والمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها وتعزيز التعاون الدولى فى أمور الثقافة والتعليم .

ج- أن يشجع فى العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً .

وهنا الإشارة إلى تقرير المصير فى المادة الخامسة والخمسين لها مغزى أكثر عند الربط بينها وبين المادة السادسة والخمسين والتى تنص على " يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها فى المادة الخامسة والخمسين " .

وبين الفقيه " Quincy Wright " أن كلمة يتعهد تشير إلى قبول الدول للالتزام الدولى .^(٢)

أضف إلى ذلك ما نصت عليه المادة التاسعة والخمسون من أن المنظمة سوف تشرع فى الوقت المناسب فى مفاوضات الدول المعنية لإنشاء أية وكالات جديدة متخصصة لازمة لتنفيذ الأغراض المنصوص عليها بالمادة الخامسة والخمسين وكان مفهوم تقرير المصير قد أخذت به الدول الكبرى فى عام ١٩٥٤ إبان انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو ، إبان تعديلها للفصل الأول من الميثاق حيث أشير وقتها أن النص على الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب فى الفقرة الثانية من المادة الأولى يعد بمثابة نجاح

(٢) د. محمد مصطفى يونس ، "النظرية العامة لعدم التدخل فى شئون الدول :دراسة فقهية وتطبيقية فى ضوء مبادئ القانون الدولى المعاصر " ، مرجع سابق ، ص ٤٦٣ : ٤٦٦ .

للاتحاد السوفيتى لأن وزير الخارجية" مولتوف" كان قد أوضح أن الكرملين فى خاطره الأراضى الخاضعة للاحتداب وشعوب المستعمرات .

وقد وردت إشارة ضمنية لتقرير المصير فى المادة الثالثة عشرة (الفقرة الأولى) ، والمادة الثانية والستين (الفقرة الثانية)^(٣) حيث تنص المادة الثالثة عشر (الفقرة الأولى) على أن" الجمعية العامة سوف تشرع فى إجراءات دراسات وتقديم توصيات بغرض النهوض بالتعاون الدولى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية ، وتساعد على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية للجميع بدون تمييز من أصل أو جنس أو لغة أو دين" .

وتنص الفقرة الثانية من المادة الثانية والستين على أنه" يجوز للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يقدم توصياته بغرض تحسين فرص احترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع" . وكذلك ورد مفهوم تقرير المصير فى الفصل الحادى عشر وهو عن الأراضى غير المتمتعة بالحكم الذاتى .

وفى الفصل الثانى عشر من نظام الوصاية كان من رأى بعض الفقهاء أن هذا الفصل يعكس روح وفكرة تقرير المصير المشار إليها فى الفصول الحادية عشرة والثانية عشرة ، والثالثة عشرة من الميثاق ، وبصفة خاصة عند الربط بينها وبين التصريح العالمى لعام ١٩٧٠ عن مبادئ القانون الدولى المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الأمم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، فضلاً عن الإشارة على ما ورد فى مقدمة الميثاق .^(٤)

القيمة القانونية لمبدأ الحق فى تقرير المصير

رغم صدور ميثاق الأمم المتحدة ونصه على الحق فى تقرير المصير فى المادة الأولى "الفقرة الثانية" والمادة الخامسة والخمسين منه. إلا أن هذه النصوص قد شابها الغموض والإبهام عند نصها على الحق فى تقرير المصير ، الأمر الذى أدى إلى انقسام الفقه على نفسه حول طبيعة هذا الفقه إلى فريقين :

(3) G.I.Tunkine, "international Law", (Moscow: The union of Soviet socialist republics , 1982), PP 139-141

(٤) د. شريف بسميوني ، " تقرير المصير والفلسطينيين " ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، عدد (٨٠) ، أبريل ١٩٧١) ، ص ٣١-٤٣ .

الفريق الأول : ينكر على هذا الحق صفته القانونية ويرى أن مبدأ الحق فى تقرير المصير هو مجرد مبدأ

سياسى قصد به إنهاء أوضاع استعمارية نشأت فى ظل ظروف دولية معينة وأنه ليس له سمة

الحق القانونى وسندهم فى هذا ما يلى :

أ- أن نصوص الميثاق الخاصة بالحق فى تقرير المصير يشوبها الغموض والإبهام وعدم الدقة وعدم التحديد ومن ثم فهي غير كافية لأن تخلق مبدأ قانونياً .

ب- إن قرارات الأمم المتحدة لا تعتبر قرارات ذات صفة قانونية ملزمة لأن المادة "٣٨" من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية لم تدرجها ضمن مصادر القانون الدولى ، ولذلك اعتبروا أن هذا المبدأ لازال حتى رغم النص عليه فى الميثاق أو قرارات هيئة الأمم المتحدة مبدأ سياسياً وليس مبدأ قانونياً وأنه لا يعدو أن يكون مجرد وسيلة من وسائل إنهاء الاستعمار وتحقيق استقلال بعض الدول .

ج- ثار خلاف حول القيمة القانونية لمبدأ الحق فى تقرير المصير عند وضع الاتفاقيتين الخاصيتين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية .

فراى هذا الفريق المعارض للحق فى تقرير المصير يستند على أن النص على مبدأ الحق فى تقرير المصير سواء فى المادة (٢/١) أو المادة (٥٥) من الميثاق قد جاء بصورة عامة ومبهمة ، إذ فى كلتا المادتين جاء النص على "مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها" وليس مبدأ الحق فى تقرير المصير .
والعبارة الأولى تعتبر أكثر عمومية وغموضاً من الثانية ، ومن ثم يتجرد هذا المبدأ من قيمته القانونية ويصبح مجرد التزام أدبى .^(٥)

أما الاتجاه الثانى : فيرى أصحاب هذا الاتجاه أن لحق تقرير المصير قيمة قانونية ملزمة وذلك بعد النص عليه فى الميثاق وخاصة فى المادتين (٢/١) ، والمادة (٥٥) ، وبعد تأكيد الجمعية العامة له فى

(٥) د. رجب عبد المنعم متولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ : ٩٢ .
انظر أيضاً فى هذا الاتجاه :

- Greenl, "Self Defence & Settlement of Arab israeli conflict" A.J.I.L. (no 41, September 1971) , PP 40-43 .

- جرين ينكر تملأ حق تقرير المصير ، ويرى أنه ليس مبدأ قانونياً وليس له أية قيمة قانونية وماله إلا طبيعة أدبية فقط لا غير ، وسنده فى هذا أن إعلان ويسلون لم يكن يقصد به منح الاستقلال وإنما قصد به تعوية ادعاءات سياسية معينة .

قراراتها العديدة الصادرة عنها والتي كان آخرها القرار رقم (٢٦٢٥) لسنة ١٩٧٠ الصادر بالإجماع والذي حاز إجماع دول العالم، واستقرار هذا الحق في العمل خاصة بعد نجاح الدول في القضاء على حق الدولة المطلق في شن ورسوخ مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية وبالتبعية مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة^(٦)

هذا وينطلق أصحاب الاتجاه الثاني في تدعيم وجهة نظرهم من مجموعة من الحجج أبرزها :
أن التمييز بين الحق والمبدأ، لا ينهض بحجة للقول بعدم قانونية مبدأ تقرير المصير. فالمبدأ إما أن يكون قانونياً وبالتالي يكون صالحاً لأن يرتب حقوقاً والتزامات قانونية ، وإما ألا يكون كذلك .. فسلهم في هذا الشأن هو الصفة وليس المفهوم الذي تنعته هذه الصفة. وإذا كان ثمة غموض يحيط بنصوص الميثاق المتعلقة بتقرير المصير فإن ذلك لا يقدح في توافر الصفة القانونية الملزمة لهذه النصوص .^(٧)

وسائل ممارسة الحق في تقرير المصير

إذا كان مبدأ الحق في تقرير المصير قد استقر في العمل الدولي ، وأصبح من المبادئ القانونية الملزمة خاصة بعد النص عليه في المادة (٢/١) والمادة (٥٥) من الميثاق وإدراجه في المواثيق والاتفاقيات الدولية ، والتي كان من أشهرها اتفاقيتا الحقوق المدنية والسياسية واتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وتأكيد الجمعية العامة له كمبدأ قانوني ملزم وذلك في آخر قراراتها الصادرة بالإجماع، وهو القرار رقم (٢٦٢٥) لسنة ١٩٧٠ ، ثار التساؤل حول وسائل ممارسة الحق في تقرير المصير ؟ وللحق في تقرير المصير عدة وسائل لممارسته يمكن حصرها في :

أ- الاستفتاء الشعبي

ب- قرار يصدر من هيئة منتخبة ممثلة للشعب .

ج- الكفاح المسلح .

(٦) د. رجب عبد المنعم متولى ، مرجع سابق ، ص ٩٣ : ٩٤ .

(٧) د. أحمد عبد الونييس شتا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

أ- **الاستفتاء الشعبى** : ويقصد به حرية الشعب فى اختيار حكومته ، ووضع نظامه السياسى وتقرير مستقبله السياسى بمنتهى الحرية قبولاً أو رفضاً دون ضغط أو تأثير عليه من قبل أية جهة أجنبية أو أية ضغوط خارجية .

ويعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب الديموقراطية شيوعاً وبه نالت العديد من الدول الأفريقية والآسيوية استقلالها مثل الكامبيرون وبروندى وأفريقيا^(٨) وهذا الأسلوب الناجح من أساليب الحق فى تقرير المصير غالباً ما تقاومه الدول الاستعمارية ، وتمارس قدراً من الضغوط على الشعوب التى تتبعه فتنشأ حركات المقاومة أو التحرير من أجل التحرر من قيود المستعمر وفرضه السيادة والاستقلال لدولهم ، ومن ثم تعتبر حروب التحرير التى تخوضها الشعوب ضد القوى الأجنبية المستعمرة أو المسيطرة حروباً مشروعة وذات طابع دولى ، وليست حروباً محلية ، فإذا ما لجأت الدول الاستعمارية إلى القوة ضد الشعوب لحرمانها من حقها فى تقرير مصيرها حيث تعتبر منتهكة لأحكام الميثاق وخاصة المتعلقة بالحق فى تقرير المصير وهذا ما أكدته قرارات الهيئات الدولية ومنها على سبيل المثال ، قرار الجمعية رقم (٣١٦٢) الصادر فى الرابع عشر من ديسمبر لسنة ١٩٧٣ بشأن مسألة الصحراء الغربية الذى أكد على هذا المعنى وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم استفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة فى تقرير المصير بكل حرية .

ب- **الوسيلة الثانية** : قرار يتخذ من هيئة منتخبة من بين أفراد الشعب ويقصد بهذه الوسيلة ممارسة الحق فى تقرير المصير دون حاجة إلى إجراء استفتاء عام وشعبى ، وإنما عن طريق صدور قرار من هيئة تأسيسية منتخبة تنوب عن الشعب ، والميزة فى هذه الوسيلة أنها أكثر ديموقراطية لأن هذه الهيئة الممثلة للشعب تختار من قبل جميع أفراد الشعب بمختلف طوائفه ، ولكن هذه الوسيلة محفوفة بالمخاطر إذ ربما لا يرضى القرار الصادر عن تلك الهيئة الدول المستعمرة أو الدولة القائمة على إدارة الأقاليم المستعمرة ، أو أن يحدث نوع من التدخل فى الانتخابات من قبل القوى الأجنبية المستعمرة ، فيشارك فى الهيئة التأسيسية عناصر غير وطنية مما يجعل قرار الهيئة يجنى ضد مصلحة الشعب ، وبالتالي تعجز الهيئة عن اتخاذ قرار سليم يتفق والغاية التى انتخبت من

(٨) راجع فى الاستفتاء الشعبى كوسيلة من وسائل حق تقرير المصير د. محمد شوقى عبد العال ، " الدولة الفلسطينية " ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩١) ، ص ٦٦-٦٧ .

أجلها ، مما يجعل المستعمر يظل جائماً على صدر الشعب إلى أن يشاء الله ويحصل الإقليم على استقلاله (٩)

ج- **الوسيلة الثالثة (الكفاح المسلح):** لقد اعترف القانون الدولي المعاصر بالكفاح المسلح الذي يقوم به حركات ومنظمات التحرير الوطنية في الدول الخاضعة للاستعمار الأجنبي ، ضد قوى الاستعمار حتى تحصل على استقلالها ، ومن ثم يجوز لهذه الشعوب والحركات التحريرية ومنظمات التحرير ممارسة الكفاح المسلح من أجل أن تنال الدولة استقلالها الكامل وذلك من خلال اتباع كافة الوسائل الممكنة بما فيها القوة المسلحة .

ولقد بارك المجتمع الدولي الانتفاضة الفلسطينية ، ومقاومة الشعب الفلسطيني وكفاحه المسلح ضد المستعمر والمحتل الصهيوني الإسرائيلي (١٠) .

(٩) د. محمد شوقي عبد العال ، مرجع سابق ، ص ٦٦ - ٧٠ .

(١٠) د. صلاح الدين علمر ، "المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة: كلية الحقوق ، ١٩٧٦) ، ص ٢٣٤ وما بعدها .

أنظر أيضاً:

إبراهيم زهير الدراجي، "جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها"، رسالة دكتوراه، (جامعة عين شمس: كلية الحقوق، ٢٠٠٠)، ص ٢٥٥-٢٥٦ .

المطلب الثالث نظام الأمن الجماعى

أولاً ظهور فكرة نظام الأمن الجماعى الدولى :-

ظهرت فكرة نظام الأمن الجماعى الدولى فى العصر الحالى محدثة بذلك انقلاباً فى الفكر القانونى الدولى، إذ تغير بظهورها أساس العلاقات القانونية بين الدول ، فخرج هذه الفكرة جاء كرد فعل مباشر لأهوال الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فقد صار من غير المقبول بعد هذين الحربين بقاء النظام الدولى كما هو بغير قاعدة تحظر استخدام القوة ، وبغير نظام جماعى يضمن التكافل الدولى لردع العدوان وتحقيق السلم والأمن الدوليين^(١)

فقد كانت قواعد القانون الدولى تقر بشرعية الحرب وتعتبرها وسيلة لحل النزاعات بين الدول ، وذلك نتيجة لتمتع الدولة بالسيادة المطلقة فى مباشرة علاقاتها الدولية بالشكل الذى يتفق مع مصالحها الدولية ، ولذلك فقد عنيت قواعد القانون الدولى التقليدى بتنظيم الحرب كحالة قانونية ليس بغرض منعها كلية ولكن بقصد جعلها أكثر إنسانية .^(٢) وذلك بحصر نطاق الحرب فى الأهداف ذات الطبيعة العسكرية المباشرة وتتسم بالوحشية ، وكذا رعاية أسرى وجرحى الحروب ، وأيضاً احترام استقلال الدول المحايدة ومصالحها الاقتصادية .

ولقد كان للرأى العام العالمى أثره فى نبذ الحرب كفكرة قانونية وإحلال فكرة الأمن الجماعى بدلاً منها ، إلا أن ذلك لم يكن فى يوم وليلة ، فقد تناول عهد عصبة الأمم فكرة الحرب على خجل واستحياء ، إذ إنه لم يكن قاطعاً فى تحريم الحرب حيث إن مواده من الثامنة وما يليها تضع التزامات سلبية على الدول الأعضاء فى الحد من التسليح وعدم اللجوء إلى الحرب فى حل النزاعات الدولية ، ولكن العهد نفسه يقضى بالمادة (١٢/١) بأن "يوافق أعضاء العصبة على أنه إذا نشأ أى نزاع من شأن استمراره أن يؤدى على انتهاك دولى على الأعضاء أن يعرضوا الأمر على التحكيم أو التسوية القضائية أو التحقيق بواسطة المجلس ، كما يتعين عليهم عدم اللجوء إلى الحرب بأية حال قبل انقضاء ثلاثة أشهر على صدور قرار التحكيم أو الحكم القضائى ، أو تقرير المجلس. أى أن عهد العصبة كان فى جانب القانون الدولى التقليدى من حيث الاعتراف بمشروعية الحرب ، ولكن يجب أن نذكر لصالح عهد العصبة أنه نص فى المادة ١٦

(١) د. مصطفى سيد عبد الرحمن ، "قرارات مجلس الأمن فى مواجهة العدوان العراقى على الكويت" :دراسة تحليلية ، (القاهرة :دار النهضة العربية ، ١٩٩٢) ، ص ٣٧ : ٣٨ .

- انظر أيضاً : د. حامد سلطان ، "ميثاق الأمم المتحدة" ، المجلة المصرية للقانون الدولى، (المجلد السادس ، عدد (٦٨) ، يناير ١٩٥٠) ، ص ٧٠ .

(٢) د. عائشة راتب ، "التنظيم الدولى" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٠) ، ص ٦٩ وما بعدها .

- وأيضاً انظر د/ عبد الواحد الفار ، "التنظيم الدولى" ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٩) ، ص ١٢٤ وما بعدها .

منه على سلطة مجلس العصبة في توقيع جزاءات عسكرية واقتصادية على الدولة التي تلجأ إلى الحرب بالمخالفة لنصوصه وإن كان يضعف من أثر هذا النص اشتراط الإجماع لقرارات المجلس في الوقت الذي يجد فيه المعتدى غالباً - نصيراً له داخل المجلس لمنع صدور قرار بإدانتته ، فضلاً عن أن مجلس العصبة كان يفتقر إلى وسيلة لتنفيذ الجزاءات العسكرية .

ثم قضى ميثاق بريان كيلوج عام ١٩٢٨ بتحريم الحرب كتصرف من تصرفات الدول في علاقاتها الخارجية ، فلا يجوز للدولة أن تلجأ للحرب لتنفيذ سياستها الدولية أو لتسوية نزاعاتها مع غيرها من الدول .

غير أن هذا الميثاق لم يتعرض لمسئولية المجتمع الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين ورد العدوان بصورة إيجابية وتضامنية . (٣)

وأبرم ميثاق الأمم المتحدة وما زال ويلات الحرب العالمية الثانية ماثلة أمام الأذهان ، ولذلك فقد تضمن الميثاق تحديداً صريحاً لفكرة الأمن الجماعي ، وذلك في جانبها السلبي الذي يتمثل في منع الحرب باعتبارها عملاً غير مشروع وجانبها الإيجابي الذي يتمثل في مقاومة العدوان ، وعقاب المعتدى في حالة حدوث الحرب . (٤)

فلقد أشار الميثاق إعمالاً للجانب السلبي لفكرة الأمن الجماعي في ديباجته إلى أن الهدف الأساسي من أهداف المنظمة هو منع شبح الحرب وتضامن الشعوب لعدم استخدام القوات المسلحة إلا في المصلحة المشتركة لهم ، وقد جاء بالمادة الأولى من الميثاق أن من مقاصد المنظمة حفظ السلم والأمن الدوليين ، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها .

(٣) انظر في تقويم ذلك الميثاق رسالة د/ نشأت عثمان الهلالي ، "الأمن الجماعي الدولي" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة عين شمس : كلية الحقوق ، ١٩٨٥) ، ص ٤٦-٤٧ .

(٤) د. إبراهيم العناني ، "حرب الشرق الأوسط ونظام الأمن الجماعي" ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، (عدد ٦٩) ، يوليو ١٩٧٤ ، ص ٦٠٧ .

انظر أيضاً :

-Jeffery M.Eliot and robert reginald , "Arms control : Disarmament and military security dictionary" , (north carolina central university , 1989) , pp 103

- Ian ; Bronlie , op: cit , pp 47 : 54

- Zartman William and A.kremenjuk victor, "cooperative security reducing third world war " , (New york : syracuse university press , 1995) , pp 331

كما تنص المادة (٤/٢) من الميثاق على أن "يمنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

فلا يجوز طبقاً لهذا النص استخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها في أي ظروف وذلك خلافاً لما ذكرناه سابقاً بشأن عهد عصبة الأمم .

وإعمالاً للجانب الإيجابي لفكرة الأمن الجماعي ، فقد ورد بالفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الوسائل السلمية التي يجوز للدول اللجوء إليها لحل نزاعاتها ، ليس هذا فحسب ، بل إن الفصل السابع من الميثاق ينص على الإجراءات التي تتخذ في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان ، ويفرض هذا الفصل التزاماً على الدول الأعضاء بتقديم العون والمساعدة إلى الأمم المتحدة في حالات ردع العدوان ، كما يمنح لمجلس الأمن التابع للمنظمة سلطة اتخاذ تدابير عقابية فعالة لحفظ السلم والأمن الدوليين وعقاب المعتدى ، وهي سلطات تدرج من استخدام المقاطعة الاقتصادية حتى استخدام القوة العسكرية ضد المعتدى ، كما تباشر الجمعية العامة للأمم المتحدة بعض السلطات في هذا المجال .

وقد اهتم أيضاً ميثاق الأمم المتحدة بدور المنظمات الإقليمية لتحقيق الأمن الجماعي وأجازت لها المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة أن تقوم بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين تحت إشراف مجلس الأمن ، فتقضى المادة (٢/٥٢) بأنه "على مجلس الأمن أن يشجع على الاستنكار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحاطة عليها من جانب مجلس الأمن" (٥)

ثانياً : تعريف الأمن الجماعي :

يمثل نظام الأمن الجماعي قفزة هائلة في النظام القانوني الدولي ميلاً نحو فرض احترام قواعد القانون الدولي بوسائل فعالة تضمن احترام تطبيقها ، وتشتمل على تدابير هامة تكفل قدرة المجتمع الدولي على ردع العدوان ، وتأكيد سيادة الدولة وسلامة أراضيها . وأهم ما في هذا النظام أنه لا يترك الدولة المعتدى عليها لكي تواجه العدوان بوسائلها الذاتية ، ولكنه يوجب على المجتمع الدولي أن يتضامن معها صيانةً لمبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية .

(٥) د. حازم عليم ، " المنظمات الدولية الإقليمية " : (القاهرة : دار الثقافة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٣ .

انظر أيضاً :

د. عبد الله هدية ، " ظاهرة التكتل الإقليمي " ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، (المجلد ٣٩ ، عدد (٧٠) ، ١٩٨٣) ،

ص ٤٥ - ٤٦

ولقد ذهب فقه القانون الدولي على وضع تعريفات شتى لمفهوم الأمن الجماعي لا تخرج جميعها عن المفهوم السابق .

فقد عرفه أستاذنا الدكتور إبراهيم العناني بأنه: نظام فيه تعتمد الدولة في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لحظر خارجي ليس على وسائل الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها ، وإنما على أساس من التضامن والتعاون الدولي المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية^(٦) ويعرفه الأستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمي بأنه: هو النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسئولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الاعتداء^(٧) .

ويذكر بعض الفقه أن الأمن الجماعي هو نظام المساعدة المتبادلة بين الجميع ولا يخص دولة معتدى عليها بالذات .

ويهتم البعض الآخر بإبراز عنصر الردع من خلال هذا النظام :-

- فيذكر الأستاذ رحمة الله خان أنه في هذا النظام يمكن لغالبية الدول المحبة للسلام أن تردع العدوان عن طريق جزاءات متنوعة^(٨)

- ويذكر البعض الآخر أنه نظام يرتكز على التزام جميع الدول بأن تسهم بقواتها في ردع الدولة المعتدية إذا ما تقرر وقوع العدوان من خلال الإجراءات المعنية بذلك .^(٩)

- إلى جانب هذه التعريفات فقد اهتم فريق من الفقه بوضع تعريف مواز يبرز العناصر الرئيسية التي تقوم عليها فكرة الأمن الجماعي .

- فتذكر الأستاذة الدكتورة عائشة راتب أن قواعد هذه الفكرة تتمثل في " مبدأ العمل الجماعي للمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وهو مبدأ ذو شقين :

أ- التحضير الجماعي (في صورة اتخاذ إجراءات وقائية تسبق العدوان وقد تكون سبباً في منعه) .

(٦) د. إبراهيم العناني ، "حرب الشرق الأوسط ونظام الأمن الجماعي" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥

(٧) د. محمد طلعت الغنيمي ، "الوجيز في التنظيم الدولي" ، (النظرية العامة) ، (الإسكندرية: منشأة المعارف ، ١٩٧٧) ، ص ٤٥

(8) Khan , Rahmatulla , "Collective Security Versus Preventive Diplomacy :The Role of the united nations in maintenance of world peace & Security" , I.J.I.L, (Vol4,no3 october,1964) , P 410 .

(9) Johnson , Howard & Niemeyer , "Gerhart, Collective Security : The validity of an idea" , international organization , (Vol 8 ,septemper, 1974), P43 .

ب- التدخل الجماعى (فى صورة الإجراءات العلاجية التى تلحق بالعدوان وقد تكون سبباً فى إيقافه وعقابه) (١٠)

ومن هذا الفريق أيضاً أستاذنا الدكتور مفيد شهاب الذى يذكر أن الأمن الجماعى فكرة تتلخص فى مبدأ العمل الجماعى من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وهى فكرة تتكون من شقين :-
شق وقائى : يتمثل فى إجراءات وقائية تحول وقوع العدوان .

شق علاجى : يتمثل فى إجراءات لاحقة لمنع العدوان مثل إيقافه وعقاب المعتدى . (١١)

ثالثاً : ركائز نظام الأمن الجماعى :

يقوم نظام الأمن الجماعى على مجموعة من الركائز :-

١- الهدف :

يهدف نظام الأمن الجماعى إلى صيانة السلم والأمن الدوليين ، ويكرس مبدأ حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، ويعد ضرورة لضمان احترام هذا المبدأ . (١٢)

٢- الإطار القانونى :

يطبق هذا النظام من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفقاً لنصوص الميثاق بصفة خاصة ، وقد تطورت نشأة نظام الأمن الجماعى بتطور فكرة التنظيم الدولى بصفة عامة ، مما دعا البعض إلى تعميم النتيجة والقول بأن هذا النظام وثيق الارتباط بفكرة التنظيم الدولى ويعتمد فى تحقيقه على وجود هذا التنظيم . (١٣)

ولا نذهب مع هذا رأى على نهايته ، ونرى على العكس من ذلك ، أن هذا النظام يرتبط بصفة خاصة بنظام الأمم المتحدة وبسلطات مجلس الأمن على وجه التحديد ، إذ أن التدابير والإجراءات التى تتخذ فى حالة وقوع العدوان ينبغى أن تتخذ بمعرفة هذا المجلس خصيصاً ، أو تحت إشرافه التام إذا ما تم بعضها بواسطة المنظمات الإقليمية وذلك طبقاً للمادة ٥٣ من الميثاق . (١٤)

(١٠) د. عائشة راتب ، "التنظيم الدولى" ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٧٠) ، ص ٧ .

(١١) د. مفيد شهاب ، "الأمم المتحدة بين الانهيار والتدعيم" ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، (المجلد الرابع، عدد ٦٨) ، يناير ١٩٦٨ ، ص ١٧٤ .

(١٢) د. مصطفى سيد عبد الرحمن ، "قانون التنظيم الدولى" ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٩٠) ، ص ١٢ .

(١٣) د. نشأت الهللى ، "الأمن الجماعى الدولى" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٤ .

(١٤) تنص المادة (١/٥٣) من ميثاق الأمم المتحدة على أن "يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية فى أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائماً ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه" . أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأى عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس .. "

٢- المحل :

يتسم نظام الأمن الجماعي بالعمومية ، فيطبق في كافة حالات العدوان أياً كان المعتدى عليه، فلا ينظر هذا النظام إلى الدولة التي يقع عليها العدوان ، من حيث الأهمية أو الحجم أو غير ذلك. ولكنه يتخذ منع العدوان ورعه محلاً لإعمال أحكامه ويستخدم التعاون الجماعي لتحقيق هذه الغاية باعتبار أن السلم والأمن الدوليين كلا لا يتجزأ. (١٥)

ويختلف نظام الأمن الجماعي من هذه الزاوية عن نظام الأحلاف العسكرية تلك التي تهتم بالدفاع عن أعضائها فقط لتحقيق مصالح استراتيجية محدودة دون النظر إلى المصالح العليا للمجتمع الدولي. (١٦)

ويختلف أيضاً عن نظام التحالف المقدس " Sainte Alliance " الذي عرفته أوروبا في حقبة زمنية مقدسة. (١٧)

كما انه يختلف أيضاً عن نظام توازن القوى ، فنظام توازن القوى يعتمد على تحقيق الأمن الدولي بوسائل سياسية تركز مصادر القوة لخدمتها .

أما نظام الأمن الجماعي فهو كما يذكر بعض الفقهاء بحق نظام قانوني ، يمثل القيم العليا التي تحقق مصالح المجتمع الدولي جميعه . (١٨)

٣- النطاق الزمني :

يعد نظام الأمن الجماعي من طبيعة مستمرة ، شأنه شأن النظم القانونية الأخرى ، إذ أنه نشأ لرعاية مصلحة عليا دائمة للمجتمع الدولي ، إلا أن تدخل عليه تعديلات بنفس القوة القانونية ، لزيادة فاعليته ، فهو نظام نشأ ليستمر في تحقيق الغاية الهامة التي يهدف إليها .

وفي هذا يختلف النظام عن نظم المساعدة المتبادلة الأخرى المؤقتة أو حتى الدائمة منها كالأحلاف العسكرية (١٩) إذ تقوم تلك النظم لرعاية مصالح محدودة تتأثر بظروف سياسية تكون عادة مؤقتة بظروف

(١٥) د. نشأت الهلالي ، " الأمن الجماعي الدولي "، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(١٦) ويعبر أستاذنا الدكتور مفيد شهاب عن هذه النظرية النقدية للأحلاف العسكرية بأن " الأحلاف العسكرية "، التي تعد مظهراً لتنظيم التعاون الثنائي أو الجماعي في الشؤون العربية ظاهرة ترجع إلى عصور قديمة من التاريخ . وقد شهد العالم على مر الأزمنة صوراً مختلفة من الأحلاف والمواثيق العسكرية ورغم قيام نظام أمن جماعي عالمي في ظل عصبة الأمم ، وبالذات بعد نشأة الأمم المتحدة ، فإن ظاهرة الأحلاف العسكرية وما يترتب عليها من قيام نظم أمنية جزئية لم تختف ، بل زاد انتشارها واتسع نطاق الدول التي تشترك فيها ، بحيث أصبحت أحد المعالم الرئيسية لسياسة توازن القوى المعاصرة ، ويرجع ذلك إلى زيادة حدة الصراعات العقائدية بعد الحرب العالمية الثانية .

راجع المؤلف د. مفيد شهاب ، " المنظمتان الدولية "، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٦ .

(١٧) د. مصطفى سيد عبد الرحمن ، " قانون التنظيم الدولي "، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(١٨) د. محمد طلعت الغنيمي ، " الوجيز في التنظيم الدولي "، (النظرية العامة) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ .

سياسية معينة ، ويمكن أن ينتشر في هذا الصدد على حلف وارسو الذى انهار نتيجة تغير الظروف السياسية للكتلة الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفيتى .

٥- التعاون العالمى :

يقوم نظام الأمن الجماعى على فكرة التعاون العالمى لمنع العدوان وردعه ، وليس مجرد التعاون بين مجموعة من الدول ، فهو يهتم بأن يضم فى إطاره كافة دول العالم وليس مجموعة معينة بذاتها (٢٠) ولا يعفى هذا النظام ، كما تضمنته ميثاق الأمم المتحدة ، أيا من الدول أعضاء المنظمة من التعاون لأجل تحقيقه ، وذلك وفقا للمادة ٢٥ (٢١)، وأحكام الفصل السابع من الميثاق إذ أن تعهد الدولة بتنفيذ الالتزامات الواردة فى الميثاق وعلى الأخص تلك المتصلة بالأمن الجماعى يُعد من بين شروط التمتع بعضوية الأمم المتحدة .

إذ يتفق هذا الشرط وطبيعة الانضمام إلى ميثاق الأمم المتحدة بوصفه اتفاق دولى ، إذ الدولة التى تنضم إليه يجب أن تتحمل الالتزامات التى يفرضها هذا الاتفاق .

ومن جهة أخرى فإن هذا الشرط يتناسب ، كما يذكر بعض الفقه بحق ، مع فكرة التنظيم الدولى التى تقوم على تحقيق مصلحة مشتركة للدول الأعضاء فى المنظمة فى مقابل تحمل هذه الدول ببعض الالتزامات . (٢٢)

والتعاون العالمى كأحد ركائز نظام الأمن الجماعى ، يعد علامة هامة تميزه عن كل من نظام الأحلاف العسكرية ، ونظام توازن القوى اللذان يقومان على فكرة الصراع والتناحر بين المجموعات الدولية ، تلك التى تنشأ عن التنافس وعدم الثقة فى حين أن نظام الأمن الجماعى يقوم على الثقة فى تضافر الجهود الدولية لتحقيق السلم والأمن الدوليين .

(١٩) د. حازم عتلم ، "المنظمات الدولية الإقليمية" ، (القاهرة: دار الثقافة الجامعية ، ١٩٨٨) ، ص ١١١ وما بعدها .
(٢٠) أنيس كلود ، "النظام الدولى والسلام العالمى" ، ترجمة: د. عبد الله العريان ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٦٤) ، ص ٣٦٠ .
يعرف الأستاذ كلود فى مؤلفه النظام الدولى والسلام العالمى أن الأمن الجماعى يقتضى إمكان خلق مثل هذه الخلقة فى توازن القوى فى صالح المساندين للنظام العالمى .

(٢١) تنص المادة (٢٥) من الميثاق على "يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق"

(٢٢) د. مفيد شهاب ، "المنظمات الدولية" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٢ .

٦- الوسائل :

يوكل نظام الأمن إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مسؤولية صيانة السلم والأمن الدوليين نيابة عن أعضاء المنظمة فتنص المادة (١/٢٤) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً فعالاً" ، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبغات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبغات .

ويملك مجلس الأمن في حالة تهديد السلم ووقوع العدوان^(٢٣) اتخاذ العديد من الإجراءات التي سوف نعود إليها تفصيلاً فيما بعد ، تندرج من التدابير المؤقتة إلى التدابير غير العسكرية التي قد تكون ذات طابع اقتصادي ، أو دبلوماسي أو تتضمن قطع وسائل الاتصال بالدولة المعتدية ، وأخيراً قد تصل هذه الإجراءات إلى اتخاذ تدابير عسكرية ضد الدولة التي ترتكب العدوان .

وأهم ما يميز الوسائل التي يركز عليها نظام الأمن الجماعي اتسامها بالطابع المركزي فهي تتم بمعرفة جهاز دولي قادر يتمتع بالسلطة الشرعية وفي حدود قانونية واضحة يحددها ميثاق الأمم المتحدة ولهذا السبب يتمتع هذا النظام بالقبول الدولي العام^(٢٤) عوضاً عن نظم الحلف الدائمة أو نظم المساعدة المتبادلة التي تنقسم بالتقلب وعدم الانضباط في مواجهة أي متغيرات من شأنها أن تؤثر على مصالح الأطراف .

٧- الطابع الملزم لتدابير الأمن الجماعي :

يتمتع مجلس الأمن بسلطة إصدار قرارات ملزمة في حالات تصديه للإخلال بالسلم والأمن الدوليين أو التهديد باستخدام القوة أو وقوع العدوان ، وهذه الطبيعة الملزمة لقرارات المجلس هي التي تحقق فعالية نظام الأمن الجماعي وتضمن تحقيق السلم والأمن الدوليين وتدعم مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية .

بل إن هذا الطابع الملزم ، هو من أهم دعائم نظام الأمم المتحدة ذاته ، وذلك في مقابل نظام عصبة الأمم الذي انهار نتيجة القصور الواضح في عهد العصبة الذي لم يكن يحرم اللجوء إلى استخدام

(٢٣) د. مصطفى سلامة حسين ، "المنظمات الدولية" ، (بيروت:الدار الجامعية ، ١٩٨٨) ، ص ٩٩ .

- يرى أن مجلس الأمن يملك وسائل أخرى لحل المنازعات الدولية حلالاً وفقاً لأحكام الفصل السادس من الميثاق ، بالمواد ٣٢ وما بعدها من الميثاق. وهذه الاختصاصات لا تتجاوز صلاحية المجلس للقيام بدور الوسيط لحل النزاع. وبمعنى آخر يتدخل المجلس في هذه الحالة بقصد تهيئة الظروف لحل النزاعات الدولية بخلاف حالة تهديد السلم ووقوع العدوان.

(٢٤) دنشأت الهلالي ، "الأمن الجماعي الدولي" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٦ .

القوة أو التهديد باستخدامها لتسوية المشكلات الدولية ، وكذلك لضعف السلطات التي كان يملكها مجلس العصبة في مواجهة الدول التي ارتكبت أعمال العنف أثناء حياتها . (٢٥)

وتعد الصفة الملزمة لقرارات مجلس الأمن في حالات قمع العدوان استثناء على قرارات الأمم المتحدة الأخرى التي تصدر في غير مجال الشؤون الداخلية للمنظمة، حيث إن تلك القرارات الأخرى تكون من طبيعة غير ملزمة أي توصيات بالمعنى الدقيق. فعلى خلاف القاعدة العامة تضمن الميثاق تعهداً على الدول الأعضاء بالالتزام بتنفيذ قرارات المجلس إذ تنص المادة (٢٥) على أن "يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق" .

ولهذا السبب فقد جاء بالمادة (٥/٢) من الميثاق أن يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق ، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزائها عملاً من أعمال المنع أو القمع .

وعلى نفس هذه الوتيرة تنص المادة (٤٨) على أن : -

١. الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين يقوم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعض هؤلاء الأعضاء حسبما يقرر المجلس .

٢. يقوم بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل الوكالات الدولية المتخصصة التي يكون أعضاء فيها .

وكذلك تنص المادة (٤٩) على أن يتضافر أعضاء الأمم المتحدة على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن .

وجدير بالذكر أن القوة الملزمة لقرارات المجلس تلحق بتلك القرارات التي يشير المجلس ذاته إلى أنها تصدر طبقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق^(٢٦)

وبالتالي فلا نذهب مع بعض الفقه الذي يرى أن القوة الملزمة تلحق كل قرارات مجلس الأمن وأن التفرقة بين نوعي قرارات المجلس هي تفرقة من طبيعة شكلية وحسب لأننا يجب لكي نتحدث عن القوة الملزمة أن نكون - كما يذكر بعض الفقه أمام قرار بالمعنى الضيق .

وقد أكدت هذا المعنى محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الخاص بناميبيا الصادر في الحادي والعشرين من يونيو لعام ١٩٧١ حيث قررت أن الصفة الملزمة يجب أن تكون محلها القرارات

(٢٥) د. جعفر عبد السلام ، "المنظمات الدولية" ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٨٦) ، ص ١٥-١٧ .

(26) Kelsen , Op. Cit , PP 76 .

التى تستند إلى الفصل السابع من الميثاق الذى يعالج حالات الإخلال بالسلم أو التهديد أو وقوع العدوان (٢٧)

٨- الصدارة :

يتصدر الأمن الجماعى ما سواه من مبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، بل إنه يشكل حجر الزاوية فى النظام القانون الدولى المعاصر ، فيما بعد نشأة الأمم المتحدة .

فإن كان عدم التدخل فى الشئون التى تعد من صميم السلطان الداخلى للدول من مبادئ الأمم المتحدة ، فإن الميثاق ينحى هذا المبدأ جانباً لصالح تنفيذ إجراءات الأمن الجماعى التى يقررها مجلس الأمن ، وكذلك يفرض الميثاق على الدول الأعضاء النزول على هذه القرارات لذات الغاية ، بل وأكثر من هذا يقضى الميثاق بإلزام الدول غير الأعضاء بالعمل وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وخاصة فيما يتصل بصيانة السلم والأمن الدوليين .

فمن ناحية تقضى المادة (٧/٢) صراحة بأولوية إجراءات الأمن الجماعى على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، إذ تنص على أنه " ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتدابير القمع الواردة فى الفصل السابع " .

ويعتبر عدم التدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى للدول من مقتضيات مبدأ السيادة الذى يعد ركيزة أساسية فى العلاقات الدولية ولذلك فقد تضمنته العديد من اتفاقات التحكيم كقيد رئيسى على اختصاص محاكم التحكيم . (٢٨)

وفى نطاق المنظمات الدولية وإن نصت عليه صراحة المادة (٨/١٥) من عهد عصبة الأمم التى كانت تنص على أنه " إذا ادعى أحد أطراف النزاع ، وأقر المجلس أن الخلاف يتعلق بمسألة يتركها القانون الدولى للاختصاص المطلق لأحد الأطراف ، فليس للمجلس أن يقدم أية توصية لحل الخلاف " .

وعلى غرار هذه المادة فقد اقترح البعض فى مؤتمر سان فرانسيسكو إدراج نص يقضى بعدم جواز تدخل الأمم المتحدة فى المسائل التى تكون من صميم السلطان الداخلى للدول الأعضاء كقيد عام على

(٢٧) د. إبراهيم العناتى ، " اللجوء إلى التحكيم الدولى " ، رسالة دكتوراه ، (جامعة عين شمس : كلية الحقوق ، ١٩٧٣) ، ص ٢٩٣ وما بعدها .

(٢٨) د. محمد مصطفى يونس ، " النظرية العامة لعدم التدخل فى شئون الدول " ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٩٧) ، ص ٥٠ : ٥٥ .

اختصاصات الأمم المتحدة ، وكانت هذه القاعدة قد وردت في مقترحات دومبرتون أو كس بوصفها قيداً على ما يمكن اتخاذه من تدابير في حل المنازعات بالطرق السلمية .

وتجدر الإشارة على أن المادة (٧/٢) من ميثاق الأمم المتحدة تتميز عن المادة (٨/١٥) من عهد العصبة من حيث أن المادة الأخيرة تطبق هذا القيد في حق مجلس العصبة - فقط - في حين أن النص الوارد في ميثاق الأمم المتحدة بالمادة (٧/٢) يضع هذا القيد على كافة أجهزة المنظمة ، ومن ناحية ثانية فإن المادة (٨/١٥) تذكر تعبير الاختصاص المطلق ، وهذا الاختصاص قد يكون داخلياً أو خارجياً ، أما المادة (٧/٢) فهي أكثر انضباطاً إذ تذكر تعبير السلطان الداخلي .

ومع ذلك ، فالمادة (٨/١٥) يحسب لها للوضوح في كيفية تحديد الاختصاص المطلق إذ تجعل المرجع في تحديد قواعد القانون الدولي .

وفي المقابل فإن المادة (٧/٢) لا تضع أي معيار لتحديد معنى الاختصاص الداخلي . وهذا الغموض الذي اكتنف هذه المادة فتح الباب للاجتهاد حول مضمون الاختصاص الداخلي .

وقد خضعت فكرة الاختصاص الداخلي للتطور ، فقد كانت هناك مسائل تعتبر من صميم السلطان الداخلي مثل شؤون المستعمرات وحقوق الإنسان .

إلا أنه بعد نشأة الأمم المتحدة صار من العسير النظر إليها بوصفها كذلك لأنها صارت ماسة الصلة بالقانون الدولي في عصرها الحالي .

ففي رأينا الاختصاص الداخلي ينتهي كقاعدة عامة حيث يبدأ اختصاص القانون الدولي ، ولذلك نرى صحة ما انتهى إليه مجمع القانون الدولي في المادة (٣) من قرارات المجتمع الصادرة في التاسع والعشرين من أبريل لعام ١٩٥٤ في Aix-en-provence التي جاء بها أن " مجال المسائل التي تعتبر محفوظة للاختصاص الداخلي هي " الأنشطة الوطنية التي لا تتقيد ممارسة الدول لها بأية قيود ناجمة عن القانون الدولي " ، وأشار نفس القرار إلى أنه " إذا أبرم اتفاق دولي بخصوص موضوع ينتمي إلى الاختصاص الداخلي فإن ذلك يحول بين أطراف الاتفاق المذكور وبين الدفاع بفكرة الاختصاص الداخلي عند تفسير أو تطبيق الاتفاق " .

ويجري العمل على اعتبار مسائل معينة من صميم السلطان الداخلي للدول مثل النظام الدستوري ، وقوانين الهجرة والجنسية ومعاملة الأجانب وقوانين النقد. أما حق تقرير المصير فيمس المصالح الدولية وبالتالي تخرج من دائرة الاختصاص الداخلي^(٢٩)

(٢٩) د. مصطفى سيد عبد الرحمن ، "قرارات مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على الكويت" : دراسة تحليلية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣ - ٦٦ .

وتشير المادة (٧/٢) إلى أن المبدأ الوارد بها لا يخل بإجراءات المنع أو القمع التى يجوز لمجلس الأمن اتخاذها وفقاً للفصل السابع من الميثاق فى حالة التهديد أو الإخلال بالسلم أو وقوع عمل من أعمال العدوان فلا يجوز حينئذ أن تدفع الدولة التى يتخذ المجلس هذه الإجراءات بالقيود الوارد فى المساواة المذكورة تحت أى ظرف .

ومن ناحية ثانية ، يقع ما تقدمه أى دولة من مساهمات لأى جهة خارجية فى نطاق سلطاتها التقديرية بما تملكه من سيادة فى مباشرة علاقاتها الخارجية ، إلا أن ذلك ليس صحيحاً تماماً بالنسبة لأعضاء الأمم المتحدة فيما يجب عليهم من معاونة المنظمة ولا سيما فيما يتصل بإجراءات الأمن الجماعى ، إذ يفرض عليهم الميثاق التعاون التام فى هذا السبيل ، وهو بالنسبة للدول الأعضاء التزام تعاهدى منشؤه ميثاق المنظمة التى تعد هذه الدول أطراف فيه ، كما تفرضه أيضاً طبيعة الأمور ذاتها ، إذ لا تملك الأمم المتحدة إمكانات ذاتية اقتصادية أو عسكرية لتنفيذ إجراءات القمع ، والبديل الطبيعى عن ذلك هو اعتمادها على الدول الأعضاء فى هذا الشأن .

ولذلك تنص المادة (٥/٢) من الميثاق على أن " يقدم جميع الأعضاء كل ما فى وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة فى أى عمل تتخذه وفق هذا الميثاق ، كما يمتنعون عن مساندة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع " .

وتنص المادة (٤٣) من الميثاق على أن " يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة فى سبيل حفظ السلم والأمن الدوليين أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين ومن ذلك حق المرور " .

وكذلك تنص المادة (٤٩) على أن يتضافر أعضاء الأمم المتحدة على تقديم المعاونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التى قررها مجلس الأمن (٣٠) .

وقد تكون المساعدات التى تلتزم بها هذه الدول ، حسب مقتضى الظروف من طبيعة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية .

وبعد هذا الالتزام من أهم ما يميز ميثاق الأمم المتحدة عن عهد عصبة الأمم ، إذ كان عهد العصبة خالياً من مثله فلم تكن الدول الأعضاء تتحمل بواجب معاونة العصبة فيما تتخذه من إجراءات لمواجهة العدوان ، مما أفرغ بعض الجزاءات التى اتخذها مجلس العصبة من مضمونها نتيجة عدم احترام الدول

(٣٠) ويؤكد قرار الجمعية العامة رقم (٢٦٢٥) الصادر فى الدورة الخامسة والعشرين والخاصة بالتعاون بين الأعضاء لتحقيق أهداف المنظمة المشار إليه فى المتن .

الأعضاء لها ، ويكفى أن نشير هنا إلى استمرار مساعدة بعض أعضاء العصبة لإيطاليا ، رغم الجزاءات التي وقّعها عليها مجلس العصبة عام ١٩٣٥ بسبب عدوانها على أثيوبيا .

ومن جهة ثالثة ، ولكي يضمن الميثاق فعالية إجراءات الأمن الجماعي قضى بإلزام الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل وفقاً لمبادئ المنظمة فيما يتصل بصيانة السلم والأمن الدوليين ، وهو ما حدث بالفعل من جانب سويسرا بمناسبة الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن حيال العدوان العراقي على الكويت ، إذ استجابت لقرارات المجلس بتجميد أموال العراق في بنوكها . وفي هذا الصدد تنص المادة (٦/٢) بأن " تعمل الهيئة على أن تيسر الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين " ، ويتضمن هذا النص واجباً على الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تلتزم بمنهج الأمم المتحدة ، وعلى الأخص في كل ما يتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين^(٣١)

ويذهب الفقه على أن هذا النص يخرج على قاعدة عامة في القانون الدولي ، إذ أن الدول لا تلتزم بغير رضاها . فلما كان ميثاق الأمم المتحدة يعد معاهدة دولية فإن الدول غير الأعضاء فيه لا تلتزم بأحكامه وفقاً لما جاء بالمادة (٣٤) من اتفاقية فيينا لسنة ١٩٦٩ والتي تنص على أن " لا تنشئ المعاهدة التزامات أو حقوق للدول الغير بدون موافقتها " .

وعلى ذلك فإن التزام الدول غير الأعضاء بالعمل وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة لا يتوسع في تفسيره ، ويقتصر فقط على ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين .

ويبرر الفقه هذا الخروج على القواعد العامة في قانون المعاهدات الدولية بأن حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، وقصر إجراءات الأمن الجماعي على مجلس الأمن لا يمكن أن يتحقق بصورة فعالة إذا تحللت بعض الدول في المجتمع الدولي مما يفرضه الميثاق في هذا الشأن ، وأن الطبيعة الدستورية لميثاق الأمم المتحدة تجعل قواعد الميثاق تسري ليس فقد في حق الدول الأعضاء ولكن أيضاً في حق الدول غير الأعضاء إذ إن الميثاق يضع تنظيمياً عاماً للمجتمع الدولي .

رابعاً : تقييم نظام الأمن الجماعي :

يشكل نظام الأمن الجماعي رصيذاً إيجابياً للنظام القانوني الدولي الحالي بصفة عامة ، ويضيف على رصيد الأمم المتحدة بصفة خاصة ، ولا شك أن وجود هذا النظام يساهم بدرجة ملموسة ، من بين أسباب أخرى ، في أن تحسب أي دولة حسابها قبل التفكير في اللجوء على القوة لتحقيق أطماعها ويضع الأسس التي يمكن الاستناد إليها لردع العدوان ولو باستخدام القوة في إطار تضامني .

(٣١) راجع بالتفصيل شرح وتقييم المادة (٦/٢) من الميثاق والآراء المتباينة بشأن تفسيرها ، رسالة الدكتور / محمد مجدى مرجان ، " آثار المعاهدات بالنسبة للدول غير الأطراف " ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٨١) ، ص ٤٧٤-٤٨٤ .

ويحسب لهذا النظام أنه ساهم بصورة ملموسة في ردع العدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس لعام ١٩٩٠ ، ومكن لمجلس الأمن أن يتخذ موقفاً حاسماً في مواجهة ذلك العدوان .

ويمكن إجمال العلامات الإيجابية الرئيسية لنظام الأمن الجماعي في أنه نظام يعتمد على التعاون العالمي بدلاً عن نظم المساعدة المتبادلة التي قد تقتصر إمكاناتها عن مواجهة عدوان يعتمد على قوات ، وإمكانات كبيرة كالعدوان العراقي على الكويت الذي أصبح ردعه بالفعل يحتاج إلى إمكانات عسكرية واقتصادية ضخمة .

كما يتسم بالعمومية والتجرد في مواجهة العدوان، فلا عبرة فيه بالدولة المعتدية أو الدولة المعتدى عليها أمام مبدأ حظر استخدام القوة ، وضرورة صيانة السلم والأمن الدوليين .

ويحسب لهذا النظام أيضاً تبنيه لفكرة أن السلم والأمن الدوليين كل لا يتجزأ، ولذلك فهو يعتمد على المشاركة الجماعية للمجتمع الدولي في أعبائه سواء من جانب الدول الأعضاء أو حتى غير الأعضاء في الأمم المتحدة . (٣٢)

لذا فالأمن الجماعي ليس بفكرة نظرية تصلح للتطبيق دون النظر إلى طبيعة الميدان الذي ستطبق فيه ، كما أن أعمال الأمن الجماعي لا يتوقف على الوقت الذي سيطبق فيه بقدر ما يتوقف على مدى الاقتناع به من جانب أعضاء الجماعة الدولية وتجردها بالتالي من وسائلها الخاصة في تحقيق أمنها الفردي كما أنه ليس مجموعة من النصوص التي تحدد ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية ، أو مجموعة حلول تسيطر عليها المثاليات أو اعتبارات العدل والمنطق وإنما هو النظام الذي يضع في اعتباره ما يتضمنه المجتمع الدولي من متناقضات ويقرر الحلول الكفيلة بتحقيق الهدف أو الاقتراب منه .

وعلى هذا الأساس فإن نظام الأمن الجماعي الذي أتى به ميثاق الأمم المتحدة قد حقق النجاح في بعض جوانبه .

غير أن تشغيل هذا النظام بكفاءة توقف على شرط جوهري وهو إجماع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن . إذ يتضح من أحكام الميثاق كما أكدت على ذلك الممارسة العملية بالفعل أن مجلس الأمن يصبح مشلولاً تماماً وعاجزاً عن اقتراح أي حلول أو اتخاذ أية تدابير في حالة استخدام أي عضو من الأعضاء الدائمة في الاعتراض . فإجماع الدول الدائمة هو بالنسبة لنظام الأمن الجماعي وقوده ومحركه وبدونهما يصبح هذا النظام مجرد آلة غير قابلة للتشغيل .

(٣٢) د. مصطفى سيد عبد الرحمن ، "قرارات مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على الكويت" : دراسة تحليلية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ - ٧١ .

ولم يكن هذا الوضع غريباً في الواقع لأن جوهر نظام الأمن الجماعي كما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة قام على افتراض أن التحالف الدولي الذي انتصر على دول المحور في الحرب العالمية الثانية سوف يستمر بعدها ، وانقسم حلفاء الحرب إلى معسكرين متصارعين أيدلوجياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، الأول بقيادة الولايات المتحدة ، والثاني بقيادة الاتحاد السوفيتي. وترتب على هذا الانقسام نتيجتان على جانب كبير من الخطورة بالنسبة لنظام الأمن الجماعي .

الأول : عدم استكمال البناء المؤسسي لنظام الأمن الجماعي نفسه ، فلم توضع المادة (٤٣) والخاصة بتشكيل الجيش الدولي الذي كان من المفترض وضعه تحت تصرف مجلس الأمن موضع التطبيق على الإطلاق لأن لجنة أركان الحرب لم تتفق على طريقة تشكيله ومن ثم لم يتمكن مجلس الأمن إبرام الاتفاقيات المنصوص عليها في هذه المادة ، كما أصبح نص المادة (٤٥) بوضع وحدات جوية وطنية في حالة استعداد تام يسمح باستخدامها الفوري مجرد لغو . بل إن لجنة أركان الحرب نفسها لم تعقد سوى عدة اجتماعات محدودة ثم تجمدت تماماً .

الثانية : استحالة استخدام الترتيبات المؤقتة المنصوص عليها في المادة (١٠٦) وهي الترتيبات التي تسمح للدول الموقعة على إعلان موسكو بالإضافة إلى فرنسا باتخاذ إجراء جماعي باسم الأمم المتحدة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، لأن هذه الدول هي نفسها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، والتي أدت انقسامها على شلل مجلس الأمن نفسه. (٣٣)

ومن هنا يتضح لنا أن هذا النظام قد احتدم عند التطبيق العملي بعقبات هي في حقيقتها وجوهرها انعكاس لواقع المجتمع الدولي - أظهرت ما به من نواحي القصور ، وحالت دون نجاحه على الوجه الأكمل وجعلت نجاحه متوقفاً على ظروف كل نزاع على حدة ، واقتصر تدخل الأمم المتحدة على بعض المشاكل الدولية دون البعض الآخر ، وبحسب ما تمليه الظروف السائدة في المجتمع الدولي ، وعلاقات الدول الكبرى (٣٤)

(٣٣) د. حسن نافعة ، " الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج " ، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١) ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٣٤) د. ممدوح شوقي مصطفى كامل ، " الأمن القومي والأمن الجماعي " ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٨٦) ، ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .

انظر أيضا :

ياسين سيف عبد الله الشيباني ، " التضامن الدولي في مواجهة العدوان : دراسة في مدى فاعلية نظام الأمن الجماعي الدولي " ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٩٧) ، ص ٤٥

المبحث الثالث

دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين

لقد عهد ميثاق الأمم المتحدة بالسلطات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي جعل من مجلس الأمن الجهاز الرئيسي في مجموع الهيئة الدولية ، وقد عبرت عن ذلك المادة (٢٤) من الميثاق بنصها على أن " رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً وفعالاً يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن ؛ بالتبعات الرئيسية من أمر حفظ السلم والأمن الدوليين ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات" .

ولكى ينهض المجلس بمسئوليته في هذا الصدد ، زوده الميثاق بعدة اختصاصات وسلطات يمكن تقسيمها على نوعين :

النوع الأول : اختصاصاته وسلطاته في حل المنازعات الدولية سلمياً ، وهذا ما تكفل ببيانها وتحديد الفصول السادس من الميثاق .

النوع الثاني : اختصاصاته وسلطاته في قمع العدوان وبقية وجوه الإخلال بالسلم الدولي وهذا ما تولى إيضاحه ورسم حدوده الفصل السابع من الميثاق

لكن في هذا المبحث سوف نركز على اختصاصات المجلس وسلطاته في قمع العدوان وبقية وجوه الإخلال بالسلم الدولي.

المطلب الأول

سلطات مجلس الأمن في أحوال تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان

يتمتع مجلس الأمن طبقاً لنص المادة (٣٩) بسلطات كاملة في تقرير إذا ما كان ما وقع يمثل تهديداً للسلم وإخلالاً به أو عملاً من أعمال العدوان. وسلطة المجلس التقديرية في هذا الشأن مطلقة ، فهو يستطيع أن يضع ما يشاء من المعايير لتحديد أحوال تدخله ، وإن كان المجلس قد جرى في ممارسته لسلطاته على عدم وضع ضوابط معينة بشأن تكيف ما يعرض عليه من وقائع بحيث ينظر في كل حالة على حدة .

فإذا قرر مجلس الأمن أن هناك تهديداً للسلم أو إخلالاً به أو عدواناً ، جاز له أن يصدر كل ما يراه ملائماً من توصيات أو قرارات أو أن تتخذ مباشرة إجراءات القمع المناسبة .

وقبل أن نتعرض بالتفصيل لماهية وطبيعة تلك الإجراءات التي تمثل في مجملها رد الفعل الجماعي الدولي تجاه مظاهر الخروج عن المبادئ التي قررها الميثاق بهدف حفظ السلم والأمن الدوليين ، نرى أنه من اللازم الإشارة هنا بإيجاز لمفهوم تهديد السلم والإخلال بالسلم .

أ- مفهوم تهديد السلم والإخلال به :

لم يضع الميثاق تعريفاً للأعمال التي تعتبر تهديداً للسلم أو إخلالاً به ، ومع ذلك فقد دارت في مجلس الأمن مناقشات واسعة لتحديد ماهية ومدلول هذه المصطلحات^(١) .

ولم يضع مجلس الأمن ضابطاً عملياً يجرى اتباعه في تكيف ما يفرض عليه من وقائع ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن كل ضابط ينطوي على قيد ، ومجلس الأمن ينفر من وضع القيود على ماله من سلطات تقديرية ، فليس من شأن صاحب السلطة أن يحد من سلطته اختياراً ، يضاف إلى هذا أن وجود حق الاعتراض - الذي تنفرد به الدول الخمس الكبرى يتنافى مع وضع أية ضوابط .^(٢)

ومع ذلك فقد وجدت بعض الاجتهادات الفقهية التي حاولت تحديد المقصود بتهديد السلم والإخلال به ونوجزها في الآتي :-

تهديد السلم :

يمكن القول بأن تهديد السلم في مفهوم المادة (٣٩) من الميثاق يقوم عندما تهدد دولة بالدخول في حرب ، أو عندما تهدد بالقيام بعمل من أعمال التدخل ، أو عندما تهدد باستخدام إحدى صور العنف ضد دولة أخرى ويقوم تهديد السلم ولو لم يتبع ذلك باستخدام العنف بالفعل ، ويرجع ذلك على أن وجود تلك الحالات يؤدي إلى قيام خطر حال من شأن وقوعه الإخلال بالسلم .

(١) د. يحيى الشيمي ، " مبدأ تحريم الحرب في العلاقات الدولية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٢ وما بعدها . .

(٢) د. حامد سلطان ، " القانون الدولي العام وقت السلم " ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩) ، ص ٩٥٠ .

كما يوجد تهديد للسلم فى حالة وقوع صدام داخل إقليم الدولة إذا اتسم هذا الصدام بالقسوة والعنف إلى الحد الذى يعرض مصالح الدول الأخرى للخطر أو فى حالة الاعتراف بصفة المحاربين لأحد طرفى النزاع الداخلى من مجموعة كبيرة من الدول . (٣)

ومن المهم أن نفرق بين تهديد السلم الوارد ذكره بالمادة (٣٩) من الميثاق وهو الذى يستتبعه اتخاذ الإجراءات والتدابير الجماعية المنصوص عليها فى المادتين (٤١ ، ٤٢) من جهة ، وبين النزاع أو الموقف الذى من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر (طبقاً للمادة ٣٤ من الميثاق) ، وكذا حالة الموقف الذى قد يضر بالرفاهية العامة ، أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم (والمنصوص عليه فى المادة ١٤ من الميثاق) من جهة أخرى ، ففى الحالتين الأخيرتين لا يتطلب الأمر استخدام وسائل القهر تجاه الدول المخلة بها . (٤)

بد الإخلال بالسلم :

يوجد إخلال بالسلم بالمعنى الوارد بالمادة (٣٩) عندما تقع الأعمال العدائية بين القوات المسلحة التابعة للحكومات الواقعية أو القانونية على الجانبين من الحدود الإقليمية والمعترف بها دولياً . (٥)

ويرى البعض أن الإخلال بالسلم يتحقق عندما يقع عمل من أعمال العنف على دولة معينة ، أو عند وقوع صدام مسلح واسع داخل إقليم الدولة بهدف إلى تحقيق أغراض سياسية ويكون من شأن استمراره خلق حالة جديدة أشد من حالة تهديد السلم ، كما يعد إخلال بالسلم أعمال العنف التى يرتكبها ثوار من داخل إقليم دولة أخرى ، وتهدف إلى تحقيق أطماع سياسية .

وتؤكد السوابق الدولية أن مجلس الأمن لم يسر على ضوابط محدودة فى تكييفه للمواقف الدولية المختلفة التى ثارت فيها نزاعات دولية أو استخدمت فيها القوة المسلحة على نطاق واسع. بل تعاملت مع كل حالة على حدة وفقاً لطبيعة الحالة وتبعاً للظروف السياسية التى أحاطت بها. والواقع أن هذا المسلك يتفق تماماً مع رغبة ومصالح الدول الكبرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن خاصة وأن الميثاق يميل إلى تفضيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين بصرف النظر عن تعارض ذلك أحياناً مع اعتبارات العدالة أو مبادئ القانون الدولى .

(٣) Quincy wright , "international law and United nations", (London : Asia Publishing House, 1960), PP65 .

(٤) د. يحيى الشيمى ، "مبدأ تحريم الحرب فى العلاقات الدولية" ، مرجع سابق ، ص ٤٦٤ .

(٥) ويقصد بعبارة "الأعمال العدائية بين القوات المسلحة" العمليات العسكرية الكبيرة ، وهكذا تخرج عن هذا المفهوم الجرائم أو المبارزات التى تقع بالأسلحة النارية بين الأفراد أو المجموعات الصغيرة من قطاع الطرق أو القراصنة لأغراض شخصية أكثر منها سياسية ، كما يقصد بعبارة "القوات المسلحة التابعة للحكومات الواقعية أو القانونية" إخراج الأعمال التى تتخذ فى قمع اللصوص والقراصنة من التعريف وكذلك أعمال البوليس ضد عناصر الشغب المحلية .

انظر أيضاً : فى معنى الإخلال بالسلم د/ ويصا صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩٢ وما بعدها .

- Quincy Wright , "international law & united Nations", Op. Cit , PP 93 .

ج - التدابير الجماعية لحفظ السلم والأمن وقمع العدوان

لقد سبقت الإشارة إلى أن الميثاق قد أوكل إلى مجلس الأمن مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين ، ومنح المجلس كل السلطات والصلاحيات التي تمكنه من القيام بتلك الواجبات والمسؤوليات وفقاً للفصل السابع من الميثاق .

كما تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن ، وتنفيذها ، والتزمت بمساعدة الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه طبقاً للميثاق ، والامتناع عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة بحقها عملاً من أعمال القمع .

وعلى ذلك إذا قرر المجلس أن هناك تهديداً للسلم أو إخلالاً به أو عدواناً جاز له أن يصدر كل ما يراه ملائماً من توصيات أو إجراءات قمع من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما القانوني .

وفيما يلي نتناول الأحكام الخاصة بتلك التدابير والإجراءات التي تكمل بعضها بعضاً وتشكل في مجموعها جوهر العمل الجماعي الدولي في مواجهة كافة صور تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان.

أولاً : التدابير المؤقتة :

يملك مجلس الأمن ، منعاً لتفاقم الموقف ، وقبل أن يصدر توصياته أو قراراته المناسبة أن يدعو الأطراف المتنازعة إلى الأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة ، ولا تخل هذه التدابير بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمراكزهم. وعلى مجلس الأمن أن يضع في اعتباره احتمال عدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير (المادة ٤٠ من الميثاق).^(١)

ولا يمكن حصر صور التدابير المؤقتة التي قد يدعو المجلس إلى اتخاذها ، ولهذا فإن سلطة مجلس الأمن مطلقة في تقديرها سواء من حيث اختيارها أو تحديد متى يمكن تطبيقها ، على أن الضابط الرئيسي لها هو عدم إخلالها بحقوق المتنازعين أو مراكزهم .

ومن أمثلتها ، الدعوة إلى وقف إطلاق النار^(٢) أو سحب القوات المتحاربة من بعض المناطق إلى خطوط معينة ، أو التوصية بعقد هدنة ، وكذلك الدعوة إلى عدم تجنيد رجال الخدمة العسكرية ، أو الامتناع عن استيراد وتصدير المعدات الحربية .

(١) تجدر الإشارة على أن تتابع المادتين (٣٩ ، ٤٠) لا يعنى بالضرورة أن يقوم مجلس الأمن أولاً : بتحديد إذا ما كانت الحالة المعروضة عليه تهدد السلم أو تحل به ، أو تعد عملاً من أعمال العدوان قبل اتخاذ الإجراءات الواردة في المادة (٤٠) ذلك أن مجلس الأمن لا يلتزم بتباعد أية إجراءات عند قيامه بالأعمال المكلف بها طبقاً للميثاق .

(٢) ومن ذلك تدخل مجلس الأمن أثناء حرب فلسطين ١٩٤٨ بدعوة المتحاربين إلى وقف إطلاق النار ، وتدخله بشأن النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير ودعوته المتنازعين إلى وقف إطلاق النار في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٥ ، ودعوته لهما في عام ١٩٥٠ باتخاذ التدابير العاجلة لنزع سلاح الولاية المتنازعة عليها والتمهيد لإجراء استفتاء حول تقرير مصيرها .

- انظر د. مفيد شهاب ، " المنظمات الدولية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٢ .

وقد يطلب مجلس الأمن من الدول الغير تطبيق ما يرى اتخاذه من التدابير المؤقتة كأن يطلب منها الامتناع عن اتخاذ أى إجراء من شأنه الإضرار بالسيادة أو الاستقلال أو السلامة الإقليمية لأية دولة . (٣) ويندرج تحت التدابير المؤقتة ، قيام مجلس الأمن فى المنازعات الدولية الخطيرة بإنشاء قوات مراقبة دولية ، وتنحصر مهام هذه القوات بمراقبة وقف إطلاق النار وانسحاب القوات المتحاربة ، وتسجيل الانتهاكات التى تتم من قبل الأطراف المتنازعة .

وهذه التدابير فى حقيقتها وكما أوضحت المادة (٤٠) تدابير تحفظية ومؤقتة تهدف إلى منع اتساع الخلاف ، كما أن الدعوة إلى اتخاذها من قبل مجلس الأمن يعطيها وزناً سياسياً كبيراً نظراً لما قد يتبعها من تدابير منع أو قمع (٤) إلا أنها ليست قرارات ملزمة بطبيعتها (٥)

ثانياً : التدابير القسرية الجماعية :

أ- التدابير الجماعية غير العسكرية :-

وهى التدابير التى يقرها مجلس الأمن تطبيقاً لنص المادة (٤١) الذى يجرى على النحو الآتى :

- "مجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التى لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته ، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية " .

وتعطى هذه المادة مجلس الأمن السلطة التقديرية فى أن يقرر ما يراه مناسباً من وسائل المقاطعة الاقتصادية والسياسية ضد الدولة التى تهدد السلم أو قامت بالعدوان . (٦) والقرارات التى يصدرها مجلس الأمن بشأن تطبيق التدابير المنصوص عليها فى المادة (٤١) تعد قرارات ملزمة إذا صدرت طبقاً للميثاق ولا يجوز لأى من الدول الأعضاء الامتناع عن تنفيذها بدعوى ارتباطها مع الدولة المستهدفة بهذه التدابير بمعاهدة تمنعها من المشاركة فيها .

(٣) ومن أمثلة ذلك قرار مجلس الأمن رقم (٦٦٢) فى التاسع من أغسطس لعام ١٩٩٠ بشأن النزاع العراقى - الكويتى .

(٤) د. إبراهيم العنلى ، "حرب الشرق الأوسط" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢٧ .

(٥) د. مفيد شهاب ، "المنظمات الدولية" ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ .

(٦) د. مصطفى سيد عبد الرحمن ، "قرارات مجلس الأمن فى مواجهة العدوان العراقى على الكويت (دراسة تحليلية)" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٠ .

- ولما كانت هذه الإجراءات قد تلحق ضرراً جسيماً باقتصاديات دول أخرى لا علاقة لها بالعدوان ، فقد حرصت المادة (٥٠) من الميثاق على النص على أنه : "إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع ، فإن لكل دولة أخرى ، سواء كانت من أعضاء الأمم المتحدة أم لم تكن ، تواجه مشكلات اقتصادية خاصة ، تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير ، الحق فى أن تتذكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشكلات " .

- وقد حدث أثناء أزمة الخليج الثانية أن قامت كل من تركيا والأردن ومصر بالتذكير مع مجلس الأمن بشأن الأضرار الاقتصادية التى أصابها نتيجة فرض التدابير الاقتصادية على العراق ، وقد حث المجلس الدول الأعضاء على تقديم التعويضات والمساعدات المناسبة لتلك الدول .

ويعود ذلك إلى أن المادة (١٠٣) من الميثاق تقرر أنه إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دول آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق . (٧)

ويمكن لمجلس الأمن لضمان تنفيذ قراراته أن ينشئ طبقاً للمادة (٢٩) من الميثاق ما يراه ضرورياً من الفروع الثانوية واللجان من أجل الإشراف على تطبيق التدابير العسكرية وتقديم التقارير الدورية المتعلقة بعملها مشفوعة بملاحظات وتوصياتها ، كما يستطيع مجلس الأمن أن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والإقليمية ، تقديم كل مساعدة ممكنة في سبيل حفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما . (٨)

وترتيباً على الصفة الملزمة للتدابير الواردة في المادة (٤١) من الميثاق تتفق كثير من الآراء على اعتبارها من تدابير القمع (٩) ولا يغير من هذه الصفة أنها لا تنطوي على استعمال القوة المسلحة ، ذلك أنها تفرض وتنفذ رغماً عن إرادة الدولة التي يقرر مجلس الأمن أنها تهدد السلام أو تخل بالأمن أو تقوم بعمل من أعمال العدوان، وهذا هو الذي يجعلها تتضمن مفهوم القسر ، كما يضاف عليها وصف للجزاء . (١٠)

ولا يجب التقليل من أهمية التدابير الجماعية غير العسكرية ، أو الشك في كونها قاصرة عن تحقيق الهدف المرجو منها ، فإن هذه التدابير لو أحسن استخدامها ووجدت تطبيقاً جاداً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، لأمكن أن ترتب آثاراً فعالة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، لأن من المستبعد في عصرنا الحالي وجود دولة تعيش في عزلة سياسية أو اقتصادية عن بقية الدول أعضاء المجتمع الدولي .

وتكشف الممارسة الدولية عن الأهمية التي يوليها مجلس الأمن للتدابير الجماعية غير العسكرية كوسيلة من وسائل الضغط والإكراه في سبيل حفظ السلم والأمن الدوليين . حيث لجأ المجلس إلى استخدام تلك التدابير في غير مناسبة ومنذ السنوات الأولى لإنشاء المنظمة الدولية .

ومن أهم الأمثلة التي تذكر في هذا الصدد قرار مجلس الأمن الدولي في السادس عشر من أغسطس لعام ١٩٩٠ من فرض جزاءات اقتصادية وعسكرية شاملة ضد العراق ، لإجباره على الانسحاب من الكويت بموجب القرار (٦٦١) ، ولضمان فاعلية تلك التدابير قرر المجلس إنشاء لجنة تابعة له تتكون من جميع أعضائه لمراقبة مدى التزام الدول المختلفة بتطبيق ما قرره من تدابير ، ثم أعقب ذلك صدور القرار رقم (٦٦٥) في الخامس والعشرين من أغسطس لعام ١٩٩٠ الذي يدعو الدول الأعضاء للتعاون مع حكومة الكويت بهدف وقف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والمغادرة وتفتيش حمولتها ، والتأكد من

(٧) د. حامد سلطان ، "ميثاق الأمم المتحدة" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ .

(٨) تنص المادة (٢٩) من الميثاق على "المجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه" .

- انظر أيضاً :

- د. نبيل نور الدين ، "مدى ملائمة سلطات مجلس الأمن لتطور المجتمع الدولي المعاصر" ، رسالة دكتوراه ،

(جامعة القاهرة :كلية الحقوق ، ١٩٧٧) ، ص ٤٣ .

(9) Kelsen , " The law of the U.N", Op. Cit., PP 724 .

(١٠) د. نشأت الهلالي ، "الأمن الجماعي الدولي" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٠ .

وجهتها ، كما يدعو القرار الدول الأعضاء إلى استخدام التدابير السياسية والدبلوماسية بأقصى قدر ممكن لإدراك الأهداف التي يتوخاها القرار رقم (٦٦١) .

التدابير الجماعية العسكرية :

إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة (٤١) أى التدابير غير العسكرية لا تكفى بالغرض ، أو ثبت أنها لم تف به ، جاز له أن يتخذ بطريق القوات البحرية والجوية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولى أو لإعادته إلى نصابه ، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات البحرية أو الجوية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة . (١١)

واتخاذ هذه التدابير العسكرية يدخل فى نطاق السلطات التقديرية الكاملة لمجلس الأمن ، عندما يرى عدم وفاء التدابير غير العسكرية بالغرض الذى اتخذت من أجله سواء كان قد سبق للمجلس اتخاذ التدابير الأخيرة ، أو لم يسبق له ذلك .

وبذلك خول الميثاق مجلس الأمن سلطة القيام بالعمل المباشر ، وأعطاه الحق فى استخدام القوة المسلحة لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابه .

وبهذا يتميز ميثاق الأمم المتحدة عن عهد عصبة الأمم من جهة أن (العهد) لم يكن ينظر إلى استخدام القوة المسلحة كوسيلة للقمع والردع الجماعى للمعتدى إلا بصفة اختيارية وثانوية ، فقد كان يعطى للتدابير والضغوط الاقتصادية الأولوية والأفضلية .

بينما أعطى الميثاق التدابير العسكرية الجماعية الأهمية الرئيسية وجعلها ذات قوة تنفيذية ملزمة (١٢)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتخاذ المجلس إجراءات عسكرية ضد الدولة المعتدية لا يتوقف على طلب أو موافقة الدول المعتدى عليها ، ذلك أن قمع العدوان أمر يتعلق بصالح الجماعة الدولية ، فليس مبعثه رعاية حقوق هذه الدولة وإنما حماية السلم والأمن الدوليين .

وبناء على ذلك فإن اعتراض الدولة ضحية العدوان لا يمكن أن يحول دون تنفيذها وإن كان من الطبيعى من الناحية العلمية ، أن يستند المجلس برأى الدولة المعتدى عليها فى مدى ملائمة هذه الإجراءات .

وقد بينت نصوص الميثاق الوسائل الكفيلة بحصول المجلس على قوات مسلحة ، وحددت أسلوب استخدامها وقيادتها ، وبموجب ذلك يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة ، فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والأمن الدوليين ، بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن ، بناء على طلبه ، وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية ، ومن ذلك حق المرور .

(١١) د. حامد سلطان ، "ميثاق الأمم المتحدة" ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .

(١٢) د. إبراهيم العناني ، "حرب الشرق الأوسط" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢٨ .

ويجب أن تحدد هذه الاتفاقات عدد القوات ، وأنواعها ، ومدى استعدادها وأماكنها ، ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم .

ويتم إبرام هذه الاتفاقات بين المجلس وبين الدول الأعضاء أو بينه وبين مجموعات منها ، وتصديق الدول الموقعة عليها وفق أوضاعها الدستورية (المادة ٤٣ من الميثاق) . (١٣)

وعلى ذلك فليس للأمم المتحدة جيش دائم ، بل تتألف قوات الأمم المتحدة من وحدات تابعة للجيش الوطني للدول الأعضاء ، ويقع على عاتق كل الدول الأعضاء الالتزام بالمشاركة فيها ، غير أن تحديد مدى هذه المشاركة يخضع لرضا الدولة العضو وتحكمه الاعتبارات المتعلقة بمدى إمكانية الدولة ومقتضيات أمنها الخاص . (١٤)

وبقتضى هذا التنظيم وجوب أن تحتفظ الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة ، وبصفة دائمة بوحدات جوية وطنية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة وذلك حتى تتمكن الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير العسكرية العاجلة (المادة ٤٥) ويتولى مجلس الأمن تحديد قوة هذه الوحدات ، ومدى استعدادها والخطط والأعمال المشتركة في الحدود الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة ، كما يضع الخطط اللازمة لاستخدام القوات المسلحة عموماً بمساعدة لجنة نظمها الميثاق هي (لجنة أركان الحرب) .

والمهمة الرئيسية للجنة أركان الحرب هي إسداء المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن ومساعدته في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدوليين ، وفي استخدام القوات الموضوعه تحت تصرفه وقيادته وتنظيم التسليح ونزع السلاح .

كما تكون هذه اللجنة مسئولة ، تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعه تحت تصرف المجلس (المادة ٤٧) .

(١٣) د. مفيد شهاب، "المنظمات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٤..

- ويختلف هذا التنظيم الذي جاء به الميثاق عما كان عليه الحال في ظل عصبة الأمم من تكليف بعض الجيوش الوطنية بالتعاون فيما بينها على تحقيق الأغراض التي يشير بها مجلس العصبة ، مع احتفاظ كل من هذه الجيوش بقيادته الوطنية ،

- ولما كان عقد الاتفاقات التي أشارت إليها المادة (٤٣) من الميثاق بشأن تشكيل القوات العسكرية أمراً يستغرق بطبيعته وقتاً طويلاً ، فقد حرص الميثاق على إدراج حكم انتقالي يمكن المجلس من تنفيذ ما قد يقرره من إجراءات قمع ، فنصت المادة (١٠٦) على أنه "إلى أن تصير الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة الثالثة والأربعين معمولاً بها على الوجه الذي يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع البدء في تحمل مسؤوليته وفقاً للمادة الثانية والأربعين ، تتشاور الدول التي اشتركت في تصريح الدول الأربع الموقع عليه في الثلاثون من أكتوبر عام ١٩٤٣ هي وفرنسا وفقاً لأحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح ، كما تتشاور الدول الخمس مع أعضاء "الأمم المتحدة" الآخرين ، كلما اقتضت الحال ، للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولي" .

(١٤) د. يحيى الشيمي ، "مبدأ تحريم الحرب" ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧٨

انظر أيضاً :

د. إبراهيم العناني ، "حرب الشرق الأوسط" ، مرجع سابق، ص ٦٢٩ ، ٦٣٠ .

ومع أن الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة (٤٣) والمواد التالية لها هي قاعدة الأساس في تجهيز القوات الدولية المسلحة، إلا أن مجلس الأمن قد فشل في إبرام تلك الاتفاقات ، نتيجة الخلاف بشأنها بين الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والولايات المتحدة ، مما حرم الأمم المتحدة من تشكيل قوة تنفيذية دولية يمكن استخدامها على الدوام .

وبالتالي حرمت الأمم المتحدة من الأداة الرئيسية اللازمة لوضع مبدأ التضامن الدولي في مواجهة العدوان موضع التطبيق .

وقد أدى ذلك على استعانة المجلس ، كلما دعت الظروف بقوة مسلحة خاصة ، يطلق عليها قوات الطوارئ أو قوات حفظ السلام ، ويجرى تكوينها من وحدات عسكرية تابعة للدول الأعضاء ، وينتهي وجودها بانتهاء المهمة التي شكلت من أجلها .^(١٥)

ولعل الاقتناع بفشل مجلس الأمن ، والإقرار بعجزه عن ممارسة سلطاته المستمدة من الميثاق فيما يتعلق بتجهيز قوات الأمم المتحدة ، هو الذي دفع بالأمين العام للأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة إلى المطالبة من جديد بضرورة تطبيق المادة (٤٢) من الميثاق ، وكذا ضرورة عقد الاتفاقات الخاصة المنصوص عليها في المادة (٤٣) ، وإحياء لجنة أركان الحرب ، وتكوين قوات الأمم المتحدة على أساس دائم ومستمر بعد أن أصبح ذلك ممكناً الآن بعد أن تلاشت الخلافات بين الدول الكبرى ، مما يمكن مجلس الأمن من القيام بدوره الذي رسمه الميثاق خصوصاً فيما يتعلق بقدرته على استخدام التدابير العسكرية التي هي حجر الزاوية في نظام الأمن الجماعي الدولي .

(١٥) د. مفيد شهاب ، " المنظمات الدولية " ، مرجع سابق ، ص ٣٩٥ .

الفصل الثاني

قرارات مجلس الأمن

بشأن العراق قبل الحرب

الفصل الثاني

قرارات مجلس الأمن بشأن العراق قبل الحرب

١٩٩٠-٢٠٠٢

لا شك أن ميثاق الأمم المتحدة بما يتضمنه من أحكام وقواعد قد خول لمجلس الأمن سلطات واسعة في أمر حفظ السلم والأمن الدولية ، فقد أعطى الميثاق للمجلس الحق المطلق في تحديد الأعمال التي من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين .

وبالتالي يكون له الحق في اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وإعادتهما إلى نصابهما ، بالإضافة إلى دوره في حل المنازعات الدولية سلمياً إذا كان من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين .

لذا فإن المجلس بموجب هذه السلطات والصلاحيات يكون له الحق في التدخل في حل أي أزمة تواجه المجتمع الدولي ويكون من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما .

ويعد العدوان العراقي على الكويت ، والحرب الأنجلو - أمريكية على العراق من أبرز الأزمات التي واجهها المجتمع الدولي ، وتجلّى فيها دور مجلس الأمن بشكل واضح وصريح .

ففي إطار هاتين الأزميتين اتخذ مجلس الأمن العديد من الإجراءات والتدابير اللازمة لمنع نشر الفوضى في المجتمع الدولي ، وإعادة السلم والأمن إلى نصابهما القانوني .

لهذا تعين علينا تناول هاتين الأزميتين من خلال استعراض أهم القرارات التي اتخذها المجلس بشأنهما ، مع تحليل هذه القرارات وذلك للحكم على مدى انسجام هذه القرارات واحكام الشرعية الدولية كما يجسدها ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ .

سوف تناقش هذه القرارات من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : قرارات مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على الكويت (١٩٩٠)

المبحث الثاني : تحليل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن مواجهة العدوان العراقي على الكويت .

المبحث الثالث : قرار المجلس رقم ١٤٤١ .

المبحث الأول

قرارات مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على الكويت

في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ قام النظام العراقي بتحريك قواته العسكرية نحو أراضي دولة الكويت ، واستولى على أراضيها وأعلن ضمها إليه بدعوى إعادة الفرع إلى الأصل ، واعتبارها المحافظة التاسعة عشرة من المحافظات العراقية ، وقد ترتب على هذا الغزو إخلال بميثاق الأمم المتحدة والذي وقعت عليه الدولتان كعضوين مستقلين ذي سيادة .

وقد تعددت الخطوات التي قامت بها الأمم المتحدة في مجلس الأمن للتعامل مع هذا الخلل ، فقد أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات اللازمة لقمع هذا العدوان .

وفي ضوء هذه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والخاصة بالحالة العراقية يمكن التمييز بين :-

أ- القرارات الخاصة باحترام سيادة الكويت وإنهاء الاحتلال

ب- القرارات الخاصة بعمليات الإغاثة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان

ج- القرارات الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل

المطلب الأول

القرارات الخاصة باحترام سيادة الكويت وإنهاء الاحتلال

أصدر مجلس الأمن فى أعقاب الغزو العراقى للكويت العديد من القرارات التى تدين هذا الاجتياح ،
وتطالب فيها العراق بالانسحاب من الكويت ، والانسحاب لقرارات المجلس .

ومن أهم هذه القرارات :-

القرار رقم (٦٦٠) الذى صدر فى نفس يوم الغزو ، وقدمت مشروعه كل من كندا وكولومبيا
وساحل العاج وأثيوبيا وفنلندا وفرنسا وماليزيا وبريطانيا والولايات المتحدة ، وصدر القرار بأغلبية أربعة
عشر صوتاً دون معارضة أحد . أما اليمن العضو العربى الوحيد فى المجلس فلم يشترك فى التصويت .
أكد القرار أن هناك إضراراً بالسلم والأمن الدوليين بسبب الغزو العراقى للكويت ، وأشار صراحة
أنه يعمل وفق المادتين (٣٩ ، ٤٠) من الميثاق ، فأدان هذا الغزو وطلب من العراق أن يسحب قواته فوراً
وبلا شروط إلى الواقع التى كانت فيها اليوم الأول من أغسطس ثم طالب كلا من العراق والكويت البدء
بشكل فوري فى مفاوضات مكثفة من أجل تسوية خلافتهما وأن المجلس يؤكد كافة الجهود فى هذا الشأن
وخاصة تلك التى تبذلها الجامعة العربية ، وقرر المجلس أن يجتمع إذا لزم الأمر للنظر فى خطوات أخرى
لتأكيد الامتثال لهذا القرار .

ويلاحظ أن هذا القرار قد أشار إلى المادتين الأولىين من الفصل السابع وما يعنى أنه يعمل بشكل
محدد وفقاً لهما وليس وفقاً للمجمل مواد الفصل السابع التى تتضمن أيضاً أحكام الجزاءات المختلفة .
ولا شك أن دعوته للعراق للانسحاب ثم دعوته البلدين للتفاوض من أجل تسوية خلافتهما هو أحد
الإجراءات المؤقتة المشار إليها فى المادة (٤٠) التى يعد سلوك الدولتين المتنازعتين وفقاً لهما مهما لى
يقرر المجلس الخطوة التالية .

مستوى وزراء الخارجية قبيل صدور قرار المجلس بساعات بنفس المعنى الذى يطالب بإدانة العدو
وانسحاب العراق .

ولذلك فإن تفسير العراق للقرار (٦٦٠) بجانبه الصواب ، فهو قرار فوري ينصب أساساً على كل
محدد وهو الغزو .

أما القرار (٢٤٢) فيعالج قضية الاحتلال الإسرائيلى فى إطار تسوية شاملة للصراع العربى
الإسرائيلى برمته وهو قرار فى نظرنا ليس فوري النفاذ بخلاف القرار (٦٦٠) ويمثل برنامجاً للتسوية

ويحتوى على مبادئ هذه التسوية ويحتاج إلى مفاوضات بين الأطراف المتنازعة للاتفاق على أساليب تنفيذه .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن القرار (٦٦٠) قد تضمن عدم الاعتراف بالغزو العراقى وهو جزاء قانونى يتذرع به المجلس لكى يجعل هذا التصرف معدوماً من الناحية القانونية أما نطاق الجزاءات فى قرارات المجلس ، فهى تتضمن عدم الاعتراف والغزو والضم ، وترتب المسئولية المدنية والجنائية على العراق ، وتقرر للكويت حد المساعدة فى الحفاظ على أموالها وممتلكاتها وحققها فى مقاومة العدوان ومساعدتها فى ذلك ، وتفرض حذراً اقتصادياً بحرياً وجوياً على العراق وأخيراً ترخيص باستخدام كافة الوسائل اللازمة لإجبار العراق على الانسحاب .^(١)

ثم صدر بعد ذلك القرار رقم (٦٦١) لعام ١٩٩٠ والذى ينص على فرض حظر اقتصادى وتجارى شامل على العراق وعلى تشكيل للجنة من جميع أعضاء المجلس للإشراف على التنفيذ بالتعاون مع الأمين العام .

صدر القرار بأغلبية ثلاثة عشر (١٣) صوتاً وامتناع كوبا واليمن على التصويت ولكن مندوبيهما أكدا خلال التصويت على احترامهما للقرار والتزامهما بما تضمنه .^(٢)

(١) د.عبد الله الأشعل ، "الأمم المتحدة والعالم العربى فى ظل تحول النظام الدولى" ، (القاهرة : معهد الدراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٧) ، ص ٩٩ .

انظر أيضاً :

نص القرار (٦٦٠) ، ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

<http://daccessdds.unarabic.org/doc/undoc/gen/No3/630/99/pdf/no363099.pdf?open=element>

انظر أيضاً :

عمرو أبو بكر باخشب ، "الجوانب القانونية لصلاحيات مجلس الأمن للأمم المتحدة قبل وبعد وقف إطلاق النار مع العراق : دراسة قانونية وفقاً لمبادئ القانون الدولى العام" ، مجلة الدراسات القانونية ، (عدد ٢٥) ، يونيو ٢٠٠٢ ، ص ٢ .

(2) Cassoli Marco and A.BouvierAntoine, "How Does law protect in war", (Geneva international committee of the Red cross, 1999), pp1014 .

ويلاحظ على هذا القرار ما يلي :-

١. أكدت الفقرة الأخيرة من الديباجة على الحق الطبيعي الفردي والجماعي في الدفاع الشرعي ضد الهجوم المسلح وفق المادة (٥١) من الميثاق وذلك بعد تقرير جزاءات اقتصادية ضد العراق .

• صحيح أن المادة (٥١) هي آخر مواد الفصل السابع الذي صدر القرار على أساسه ، غير أن الإشارة إلى المادة (٥١) دون المادة (٤١) مع الأمر باستخدام بعض إجراءاتها يثير اللبس حول الأساس القانوني لإجراءات هذا القرار .

• وحول مغزى الإشارة إلى المادة (٥١) ، فإذا كان القرار قد قصد إلى أن الحظر الاقتصادي عمل من أعمال الدفاع الشرعي الجماعي ضد الهجوم المسلح العراقي فإنه يكون قد قدم تفسيراً جديداً للمادة (٥١) التي تنص صراحة على أن الدفاع الشرعي الجماعي تتخذه الدول الأعضاء ثم تبلغه إلى مجلس الأمن ، ومعلوم أنه لا يجوز الاستناد إلى كل من الدفاع الشرعي والجزاءات في لحظة واحدة لاختلاف الأساس القانوني لكل منهما والظروف التي تسوغه ، فضلاً عن أنه يمكن القول بالدفاع الشرعي كمرحلة أولى في إطار محدد لكنه يصعب اعتبار المجلس بعد ذلك على أنه عمل من أعمال القمع .

• أما السبب الحقيقي للنص على المادة (٥١) في هذا القرار فهو محاولة تغطية الوجود العسكري الأجنبي الذي كان قد بدأ يتدفق على الخليج في ذلك الوقت .

٢. الالتزام بالحظر الاقتصادي الشامل التزام موجه إلى كل الدول بلا استثناء سواء الأعضاء أو غير الأعضاء ، وهدف الحظر واضح وهو إرغام العراق على الانسحاب وإعادة الشرعية إلى الكويت .

٣. اختار المجلس الحظر الاقتصادي دون سائر إجراءات المادة (٤١) الأخرى وأبرزها قطع العلاقات الدبلوماسية وطرد العراق من الأمم المتحدة . ويعتقد أن استبعاد هذه الإجراءات كان يهدف إلى عدم حرمان المنظمة الدولية والدول الأخرى من متابعة ما يجري في العراق فضلاً عن أن التركيز على الحظر الاقتصادي مبعثه الاعتقاد بجذوى أثره على العراق .

٤. أشار القرار إلى أن المجلس يعمل وفقاً للفصل السابع دون أن يحدد المواد التي يستند إليها في هذا الفصل ، وهو أمر ليس فريداً في تاريخ المجلس ، ثم أشار المجلس بعد أربعة أيام فقط من مطالبة العراق بالانسحاب إلى أن العراق أخفق في تنفيذ التزامه وأمعن في ذلك بأن سلب السلطة من الحكومة الشرعية في الكويت وذلك رداً على إعلان العراق قيام حكومة كويتية جديدة تحت رعاية القوات الغازية .

ولذلك أشارت الفقرة العاملة الثانية إلى أن هدف الجزاءات التي تضمنها هذا القرار هو تحقيق

أمرين وهما امتثال العراق لطلب الانسحاب واستعادة السلطة الحكومة الشرعية في الكويت .

واتصالاً بذلك أشارت الفقرة التاسعة العاملة من هذا القرار إلى أنه من الضروري تقديم المساعدة للحكومة الشرعية الكويتية وبشكل خاص مطالبة كافة الدول واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية ممتلكات هذه الحكومة ووكلائها وأن تمتنع عن الاعتراف بأي نظام تقيمه السلطة المحتلة. (٣)

وفور إعلان بغداد قرار ضم الكويت في الثامن من أغسطس لعام ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٦٦٢) لسنة ١٩٩٠ أشار فيه إلى بالغ جزعه من هذه الخطوة وطالب العراق مرة أخرى بسحب قواته بدون أي قيد أو شرط لذلك ، كما طالب الدول بعدم الاعتراف بعملية الضم وبإثارة العراق الفكرة بالتلويح باستغلال الأجانب المقيمين بالعراق والكويت كرهائن وذلك كورقة للضغط السياسي .

ثم أصدر مجلس الأمن فوراً القرار رقم (٦٦٤) لسنة ١٩٩٠ الذي طالب من العراق صراحة عدم القيام بذلك. (٤)

أما القرار رقم (٦٦٥) لسنة ١٩٩٠ يعد قراراً فاصلاً في هذه الأزمة ، فهو أول قرار يصدره المجلس يقوم بخطوات إيجابية لردع العراق ، وإعادة الوضع لما كان عليه في الأول من أغسطس . وفي سبتمبر ١٩٩٠ أصدر المجلس القرار رقم (٦٦٦) والذي يسمح بوصول الإمدادات الإنسانية من خلال مكاتب الأمم المتحدة والصليب الأحمر .

ثم صدر القرار رقم (٦٦٩) لسنة ١٩٩٠ والذي أشار صراحةً إلى تطبيق المادة (٥٠) من الميثاق والتي نصت على أن أي دولة متضررة اقتصادياً من جراء فرض إجراء وقائي عليها ، فلها الحق في استشارة مجلس الأمن في حل مشاكلها ، كما أصدر المجلس القرار رقم (٦٧٠) لسنة ١٩٩٠ لإحكام الحظر الاقتصادي بحرياً وجوياً .

وبصدور القرار رقم (٦٧٢) لسنة ١٩٩٠ نجد أن مجلس الأمن قد قام بتوسيع نطاق الحظر الاقتصادي المفروض على العراق ليضيف حظراً جوياً وحظراً بحرياً ، ودعا صراحةً إلى تجميد كل الأصول العراقية في الدول الأجنبية ومنها السفن والأموال ، والتأكيد على القرار الذي أصدره المجلس رقم (٦٦١). أما القرار (٦٦٤) فجاء مرة أخرى يؤكد على ضرورة احترام العراق لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في فترات الحرب ، ويؤكد بالنسبة للعراق خطورة التلاعب بأرواح الأجانب والوطنيين الكويتيين .

ثم صدر القرار رقم (٦٧٧) لسنة ١٩٩٠ وهو القرار الذي بموجبه طلب المجلس من العراق عدم تدمير الوثائق الكويتية. (٥)

(٣) د. عبد الله الأشعل، "الأمم المتحدة والعالم العربي في ظل تحول النظام الدولي"، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ : ١٠٢ .

(٤) انظر نص القرار (٦٦٢) ، (٦٦٤) .

<http://daccessdds.unarabic.org/doc/undoc/gen/No3/630/99/pdf/no363099.pdf?open=element>.

(٥) انظر نص القرار (٦٧٢) ، (٦٧٤) ، (٦٧٧) .

<http://daccessdds.unarabic.org/doc/undoc/gen/No3/630/99/pdf/no363099.pdf?open=element>.

- وبدأ الموقف في الاحتدام ، حيث لم ينسحب العراق ، فصدر القرار رقم (٦٧٨) في التاسع والعشرين لسنة ١٩٩٠ والذي تقدمت بمشروعه كل من الاتحاد السوفيتي ورومانيا ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، وقد مثلت ثلاث عشرة دولة من خمس عشرة دولة الأعضاء في المجلس بوزراء خارجيتها في الجلسة التي اعتمد فيها هذا القرار ، وقد اعتمد في الجلسة (٩٦٣) بأغلبية ثلاثة عشر صوتاً مقابل صوتين (كوبا واليمن) ، وامتناع عضو واحد (الصين) عن التصويت .

وقد اشتمل القرار على مجموعة من البنود :-

١. أن يمثل العراق امتثالاً تاماً للقرار رقم (٦٦٠) لسنة ١٩٩٠ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ، ويقرر في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته ، أن يمنح العراق فرصة أخيرة كلفتة تنم عن حسن النية للقيام بذلك .

٢. يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ، ما لم ينفذ العراق في الخامس عشر من يناير ١٩٩١ أو قبله القرارات سلفة الذكر تنفيذاً كاملاً كما هو منصوص عليه في الفقرة أعلاه بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار رقم (٦٦٠) ، وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ، وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما القانوني في المنطقة .

٣. يطلب من جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذ عملاً بالفقرة (٢) أعلاه .

٤. يطلب من الدول المعنية أن توالى إبلاغ المجلس تباعاً بالتقدم المحرز فيما يتخذ من إجراءات عملاً بالفقرة ٢، ٣ أعلاه .^(٦)

وبعد ستة أسابيع من العمليات الجوية والبرية أعلن العراق انسحابه من الكويت ، والامتثال للقرار (٦٦٠) وسائر قرارات الأمم المتحدة امتثالاً تاماً .

ومع هذا الإعلان صدرت مجموعة أخرى من القرارات التي تناولت عدداً من الجوانب الإجرائية والتنفيذية وذلك على النحو التالي :-

(٦) انظر نص القرار (٦٧٨)

<http://daccessdds.unarabic.org/doc/undoc/gen/No3/630/99/pdf/no363099.pdf?open=element>.

انظر أيضاً :

د. حسن نافعة ، " الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج : الأمم المتحدة وأزمة الخليج " ، (القاهرة ، مركز

البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١) ، ص ١٩١ .

-Thomas M.Franch, "What happens now? The United Nations after Iraq", American Journal of International Law, (No3, July 2003), PP 612 .

- Hamed Youssef Al Roumi , "The Crime Iraq's invasion of kuwait : events and documents from day 1 to liberation" , (Cairo : Kuwait information center , 1992) , pp 5 : 6 .

- Stanley A.Renshon , "the political psychology of the gulf war leaders , puplics and the process of conflict" , (London : university of pitts Burgh press , 1993), ppl 40

• فى الثانى من مارس ١٩٩١ اتخذ مجلس الأمن قرار (٦٨٦) ، والذى يعد القرار الأول الصادر عن مجلس الأمن بعد وقف الأعمال العسكرية فى الثامن والعشرين من فبراير ١٩٩١ ، وقبله العراق فى الثالث من مارس ١٩٩١ .

وكان بشار إليه أحياناً بوقف إطلاق النار^(٧) . وفعلاً القرار لم يذهب إلى أبعد من ذلك لأنه كان قرار من جانب واحد نظراً لكون العراق ملتزماً صراحة بالتخلى عن استخدام القوة ولم يفرض التزاماً بالمقابل على قوات التحالف الدولى^(٨) .

وقد انتقدت تلك الأحادية من قبل بعض الدول الأعضاء فى مجلس الأمن بالإضافة إلى ذلك ، فالقرار حدد التفويض لقوات التحالف باستخدام القوة فى الفقرتين (٢) و (٣) نظراً لأنه طالب العراق بالتخلى عن ضم الكويت وقبول المسؤولية الدولية^(٩) .

وفقاً لقواعد القانون الدولى والتعويض عن الخسائر التى لحقت بالكويت والدول الأخرى وإطلاق سراح الموقوفين^(١٠) ، وإعادة الممتلكات الكويتية^(١١) ، ووقف الأعمال العدوانية والاستفزازية التى تقوم بها قواته ، وتخصيص قاعدة عسكرية لترتيب النواحي العسكرية وإطلاق سراح أسرى الحرب ، وتحديد مواقع الأنغام والأسلحة الخطيرة فى مناطق العراق ، كما اشترط القرار فى الفقرة (٤) منه على أن يظل التفويض سارى المفعول باستخدام الإجراءات الضرورية الواردة فى القرار خلال الفترة المطلوب فيها من العراق التقيد بتلك الالتزامات الواردة أعلاه .

وقد فسر فقهاء القانون الدولى هذا الأمر على أنه السماح باستخدام القوة لضمان تنفيذ تلك الالتزامات الواردة فى القرار (٦٨٦) ^(١٢)

وليس فقط بتأمين انسحاب العراق من الكويت واستعادة السلم والأمن الدوليين حسب ما هو مفوض به فى القرار (٦٧٨) .

(٧) د/ مصطفى سيد عبد الرحمن ، "قرارات مجلس الأمن فى مواجهة العدوان العراقى على الكويت" ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٩٢) ، ص ٢٨ وما بعدها .

(٨) منال لطفى ، "علمان على اندلاع حرب الخليج : إدارة نتائج ما بعد الحرب" ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، عدد (١١١) يناير ١٩٩٣) ، ص ١٢ وما بعدها .

(٩) الفقرة (١٨) من القرار تقرر إنشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات التى تدخل فى نطاق الفقرة (١٦) وإنشاء لجنة لإدارة الصندوق .

(١٠) الفقرة (٣١) أشارت إلى الإعادة إلى الوطن أو العودة لجميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم الموجودة فى ١٩٩٠/٨/٢ أو بعده .

(١١) فى الفقرة (١٥) أشارت لتيسير عودة جميع الممتلكات الكويتية التى استولت عليها العراق بما فى ذلك وضع قائمة بأى ممتلكات تدعى الكويت عدم إعادتها سليمة .

(12) Resolution 686, paragraph 4, provided that the authorization to use all necessary measures in Resolution 678 remains valid during the period required for Iraq to comply with the obligations .

على أية حال هناك بعض الشك في التفسير الصحيح للقرار (٦٨٦) في ضوء المناقشات التي دارت في المجلس نظراً لعدم وجود بيان واضح من قبل أي من الدول الأعضاء رعاها القرار في مجلس الأمن يدل على أن القرار لم يوسع التفويض باستخدام القوة إلى أبعد مما هو وارد في القرار (٦٧٨) .

لكن غياب هذا الشرط أدى بظلاله مما جعل التفسير غير حاسم . وانعكس هذا في بيان مندوبي عدد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن منها اليمن وكوبا والصين وزيمبابوي والإكوادور الذين أشاروا أثناء المناقشة إلى أن اجتماعات غير رسمية عقدت سراً بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن درسوا فيها هذه المواضيع لكن لم يتوصل هؤلاء الأعضاء بشكل واضح إلى اتفاق على التفسير الواسع للقرار (٦٨٦) . هذا وقد انتقد بعض الأعضاء بالذات الفقرة (٤) من القرار لسماحها باستخدام المستمر للقوة العسكرية ، وفي هذا الإطار أشاروا إلى أنه من غير المناسب أن يظل السماح باستخدام القوة مستمراً ضد العراق نظراً للأسباب القانونية المبينة في القرار (٦٨٦) وهي تحقيق الأهداف الواردة في هذا القرار ، وأنها لا ترخص في استمرار التفويض الوارد في القرار (٦٧٨) من أجل استخدام القوة مستقبلاً لإجبار العراق على تنفيذ الفقرة (٢) و (٣) من القرار رقم (٦٨٦)^(١٣) والحقيقة إذا أخذ هذا التفسير بهذا المعنى فإنه يكون مغرطاً تماماً ويتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ولهذا شككت تلك الدول في استمرارية التفويض باستخدام القوة حتى وفقاً لنصوص القرار رقم (٦٧٨) لكن تلك الدول لم تعارض أي توسع للتفويض باستخدام القوة أبعد مما جاء في القرار رقم (٦٧٨)^(١٤) .

والحقيقة أن القرار الأخير هو قرار وقف إطلاق النار حسبما أشرنا سابقاً وأنه لا يفوض صراحة باستخدام القوة ضد العراق لتنفيذ التزاماته الواسعة وفقاً للقرار (٦٨٦) ومن كل هذا تبين أن تلك الدول ضد التفسير الواسع لذلك القرار على أية حال إن الخلاف على التفسير الصحيح للقرار رقم (٦٨٦) لم يكن له أهمية كبيرة لأن هذا القرار كان ساري المفعول من ١٩٩١/٣/٢ وحتى ١٩٩١/٤/٣ م ، وقد أُلغى فيه الجانب الذي يخص استخدام القوة بموجب قرار وقف إطلاق النار رقم (٦٨٧) وبالذات الفقرة (٣٣).^(١٥) أما فيما يتعلق بالتوسع الذي احتواه القرار رقم (٦٨٦) فإنه يفوض فعلاً قوات التحالف الدولي باستخدام القوة نظراً للسماح لتلك القوات في الاستمرار في احتلال أجزاء من الأراضي العراقية وهذا يستنتج من نصوص الفقرة (٣) (د) وذلك من خلال طلب مجلس الأمن من العراق تقديم معلومات ومساعدة لتحديد الألغام العراقية والأسلحة الخطيرة الأخرى في مناطق العراق التي لازالت توجد فيها قوات لدول التحالف الدولي المتعاونة مع الكويت . ومن هذا المنطلق فالقرار سمح ضمناً وبشكل مؤقت لقوات التحالف الدولي

(١٣) درية شفيق بسميوني ، "عدم الانحياز في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء" ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، عدد (٩٦) أبريل ١٩٩٩) ، ص ٥٦ .

(١٤) عماد جاد ، " التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية " ، ملف الأهرام الإستراتيجي ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠٠٠) ، ص ٢٥ وما بعدها .

(١٥) نصت الفقرة (٣٣) على أن (يعلن أنه بعد تقديم العراق إخطاراً رسمياً إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن بقبوله الأحكام الواردة أعلاه يصرى وقف رسمي لإطلاق النار بين العراق والكويت) .

بالبقاء فى العراق، وهكذا بقيت تلك القوات محتلة لحوالى ١٥ - ٢٠% من الأراضى العراقية ومخولة باستخدام القوة حتى بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت .

-خلال الفترة التى كان يحكمها القرار رقم (٦٨٦) أى شهر مارس وإبريل لعام ١٩٩١ كانت هناك حوادث طفيفة حصل فيها استخدام للقوة ، واحتج العراق لدى مجلس الأمن وبالذات بخصوص عمليات الطيران الأمريكى فوق الأراضى العراقية . قائلاً إنها استفزاز صارخ لا مبرر له ، ومن الخطأ أن تستمر الولايات المتحدة بطلعاتها الجوية بعد وقف إطلاق النار ، وفى هذه الأثناء أسقط الطيارون الأمريكيون طائرتين عراقيتين مقاتلتين فى شمال العراق ، واحتج العراق لدى مجلس الأمن حول هذا الأمر ، لكن المجلس لم يناقش هذه الحوادث ولم يوضح فيما إذا كان استخدام القوة من قبل الولايات المتحدة كان من أجل استعادة السلم والأمن الدوليين طبقاً للفقرة (٣) (أ) من القرار رقم (٦٨٦) التى تطلب من العراق وقف الإجراءات الاستفزازية التى تقوم بها قواته ضد بعض الدول الأعضاء فى التحالف الدولى بما فيها طلعات طائراته المقاتلة . (١٦)

إن شكوى العراق إلى مجلس الأمن اتخذت شكل رسائل اتهم العراق فيها الولايات المتحدة بانتهاك وحدة أراضيه وتجاوز الشرعية الدولية وذلك من خلال إجراءاتها البرية والجوية فوق الأراضى العراقية ومع ذلك فليس من الواضح تماماً الأساس القانونى الدقيق لشكاوى العراق لمجلس الأمن فأحياناً يتهم الولايات المتحدة بانتهاك القانون الدولى وأحياناً بإساءة استخدام السلطات الممنوحة لها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ، لكن سواء كانت تلك الانتهاكات قانونية أو غير قانونية فمن الواضح أن الولايات المتحدة ودول التحالف الدولى الأخرى احتفظت بحقها فى استخدام القوة دون تفويض من مجلس الأمن وما يؤكد ذلك ما حدث فى عملية عاصفة الصحراء ضد العراق عام ١٩٩٨ . (١٧)

(16) The relevant part of Yemen's statement is follows : paragraph (4) of the draft resolution rates to the continued use of force .Although , we heard during the informal meetings that such force would be used only for specific purpose . We Find it strong that there is still talk about the use of force now that Iraqi troops have been completely with drawn from Kuwait and the purpose of Resolution (660) have been implemented . We were told that forces would be used only for the secondary reasons indicated in the resolution . But how can force be used in connection with a difference about legal question or if Iraq doesn't live up to one of the paragraph of the resolution .

(١٧) د/ محمد سعيد الدقاق ، " النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها فى إرساء قواعد القانون الدولى " ،

(الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٣) ، ص ٣٠١ وما بعدها .

تم الاعتماد فى عرض أم بنود القرار (٦٨٦) والانتقادات الموجه إليه :

عمر أبو بكر باخشيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٥ - ١٥٦ .

المطلب الثاني

القرارات الخاصة بعمليات الإغاثة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان

أصدر المجلس العديد من القرارات الخاصة باحترام حقوق الإنسان ، من أبرزها القرار رقم (٦٨٨) ، الخاص بمناطق حظر الطيران ، وانتهاك حقوق الإنسان في شمال العراق (الكراد) وفي جنوب العراق (الشيعة) ، فالقرار يعالج قضيتين هامتين هما :

١. حماية السكان المدنيين من القسوة والإرهاب الذي يمارسه النظام العراقي ضد الشعب الكردي في الشمال وضد الشيعة في الجنوب ، وما ترتب على ذلك من أن ٢ مليون إنسان عبروا الحدود إلى تركيا وإيران في ظروف صعبة على نحو هدد الأمن والسلم الدوليين واستقرار المنطقة .
٢. أسلوب النظام السياسي للحكم أي الأزمة السياسية تحت حكم صدام حسين وخاصة فيما يتعلق بافتعال وجود الخطر الداخلي والخارجي ومصادرة الحقوق والحريات تحت هذه الذريعة ، وقد حث القرار على ضرورة إلغاء هذا الوضع غير الطبيعي .

- غير أن القرار برغم أهميته فإنه لم يصدر طبقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مما أفقده عنصر الإلزام وإمكانية فرض تنفيذه بالقوة .^(١)

ثم صدر القرار (٧١٢) في التاسع عشر من سبتمبر لعام ١٩٩١ ، الذي يعتبر هو والقرار (٧٠٦) من القرارات التي حاولت التخفيف من معاناة الشعب العراقي بسبب الحالة الغذائية والصحية الخطيرة للسكان المدنيين ، ودعا القراران إلى تقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية بإشراف من الأمم المتحدة .

هذا بالإضافة إلى السماح للعراق ببيع كميات من النفط لا تتجاوز ١,٦ مليار دولار خلال ستة أشهر وتخصيص جزء من ثمنه لشراء أدوية وأغذية توزع بإشراف الأمم المتحدة ودفع تعويضات لا تتجاوز ٣٠% إلى صندوق التعويضات ، وتمويل أنشطة الأمم المتحدة في العراق وغيرها . ورغم أن الحكومة العراقية قد رفضتها بحجة التدخل بالشئون الداخلية والمساس بالسيادة ، فإنها عادت وسلمت بها.

(1) Anthony parson , "Iraq , the us and the war , the Un answered questions " , Middle east international , (vo63,no4, January , 1993), PP 40:45

انظر أيضاً :

- Thomas G. Weises, "Military civilization interactions :interventing in Humanitarian crises" , (United states of American : Roman and little held, 1999), PP 52 .
- Sydney D. Bailey , "The Un security council 2 Hummar rights" , (Great Britain : macMillan press, 1994), PP120 .
- Marco Cass oli & Antoine A. Bouvier , "How does Law Protect In War" , (Geneva : international Committee of the Red cross , 1999),PP1020, 1021 .

ثم صدر القرار (٩٨٦) فى عام ١٩٩٥ الذى سمح بموجبه ببيع النفط العراقى بما قيمته مليار دولار واحد كل ستة أشهر رهناً بعدة شروط . وبسبب تلك الشروط رفض العراق قبول هذا القرار فى بادئ الأمر (٢) ، لكن معاناة الشعب العراقى كانت شديدة .

وبعد مفاوضات مطولة مع الأمم المتحدة ، وقع العراق ما أصبح يعرف لاحقاً باسم مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة لتطبيق القرار (٩٨٦) ، وبيعت الشحنة الأولى من النفط فى ديسمبر ١٩٩٦ ، لكن أول شحنة من الغذاء لم تصل العراق حتى مارس ١٩٩٧ ، ولم تصل أول دفعة من الأدوية إلا فى مايو ١٩٩٧ ولا يعنى برنامج النفط مقابل الغذاء أن كل عائدات النفط العراقى يمكن أن تستخدم لشراء احتياجات العراق من خارجه ، حيث إن ١٣% منها تؤول إلى المحافظات الشمالية الثلاث ، ٢٥% منها تؤول إلى لجنة التعويضات فى جنيف ، ٢,٢% تذهب كمصاريف إدارية للأمم المتحدة ، ٠,٨% تذهب كمصاريف للجنة التفتيش عن الأسلحة فى العراق .

باختصار ، لا يحق للعراق أن يستخدم أكثر من ٥٩% من عائدات نفطه ، وحتى هذه بالطريقة التى تراها لجنة العقوبات ، وقد كانت النسبة التى يستطيع أن يستخدمها العراق ٥٣% فقط منذ بداية البرنامج فى نهاية عام ١٩٩٦ حتى ٥ كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٠ حين قرر مجلس الأمن تخفيض حصة لجنة التعويضات من ٣٠% إلى ٢٥% من عائدات البيع ، وتخفيض مصاريف الإدارة والتفتيش من ٤% إلى ٣% . فقد ارتفعت النسبة التى تستطيع الحكومة العراقية أن تتعاقد على إنفاقها ، وضمن شروط صارمة من ٥٣% إلى ٥٩% بعد أربع سنوات من تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء ، مع العلم أن الأمم المتحدة تضع الـ ١٣% المخصصة لمحافظة الشمال فى عداد البرنامج الإنسانى ، وهو ما قد يوحى خطأ أن العراق يستطيع إنفاقها ، وهى فى الواقع تحت تصرف الأمم المتحدة لا العراق .

الحقيقة أن هذه الأرقام أيضاً لا تعطى صورة واضحة بما فيه الكفاية عن حجم الظلم الذى يتعرض له العراق . لجنة التعويضات مثلاً تمنح عائدات النفط لمن تشاء ، وكان العراق قد طلب أن تتم تسوية المطالبات ضده فى محكمة دولية دون جدوى .

أما المصاريف المقطوعة لإدارة برنامج النفط مقابل الغذاء والتفتيش عن الأسلحة فى العراق فقد وصلت إلى ما يقرب من مليار دولار مع مايو ٢٠٠٢ ، مع العلم أن الحكومة العراقية هى المسئولة عن توزيع السلع فى المناطق التى تسيطر عليها فى الوسط والجنوب .

لكن الطامة الكبرى تبقى جملة العوائق الهائلة الموضوعة أمام الموافقة الدولية على العقود المبرمة مع العراق ، وأمام وصول السلع المتفق عليها إلى العراق مثلاً ، أستاذ القانون الدولى فى الجامعة الأمريكية فى القاهرة (جان ألن) يشير بأن أقل من ٥٠% فقط من السلع التى تمت الموافقة عليها سمح لها

(٢) رياض القيسى ، "القانون الدولى الإنسانى وتجربة العراق مع الأمم المتحدة فى حرب الخليج لعام ١٩٩١" ، المستقبل العربى (بيروت: معهد دراسات الوحدة العربية، عدد ١٥١) يناير ٢٠٠٠ ، ص ٥٩ : ٦٠ .

بالوصول إلى العراق . وهناك بالإضافة إلى ذلك مشكلة ما يسمى بالعقود المعلقة ، أى العقود التى تعترض عليها الولايات المتحدة وبريطانيا فى لجنة العقوبات حيث تتمتعان بحق الفيتو ، بعد توقيعها ومرورها عبر مكتب برنامج العراق .

كما أن الشركات التى توقع عقوداً مع العراق غير ملزمة بتنفيذها إذا تغيرت الأسعار ، وهو ما يحدث كثيراً بسبب طول التأخير ، فقد رفضت لجنة العقوبات بعناد وضع شروط إلزام التسليم بعد التعاقد . من جهة أخرى ، تمنع الكثير من الشركات توقيع العقود بسبب الآليات المعقدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء ، خاصة بعد اكتشافها أنها لا تستلم حقوقها إلا بعد مضي أكثر من شهر على وصول البضائع إلى العراق ، وأن كل عقد قد يحتاج من شهرين إلى ستة بعد التوقيع عليه حتى تفتح له الأمم المتحدة رسالة الاعتماد فى البنك ، وهى مدة تقصر فى حالة الأغذية وتمتد فى حالة استيراد الآلات .

ومن النماذج على العقود المعلقة خلال السنوات الماضية العقد رقم ٨٠٠٧٩٢ لاستيراد الأمصال واللقاحات ، والعقد رقم ٦٠١٢٠١ لسيارات الإسعاف ، والعقد رقم ٥٠٨٤٥ لمحلول الكلور لتنقية المياه ، ومثلها كثير ، كأقلام الرصاص وأجهزة الحاسوب الشخصية والأسمدة الزراعية ، ومضخات المياه وأنابيب الري والمختبرات الجامعية والمدرسية ، علقت عقودها فى لجنة العقوبات بحجة جاهزة هى أنها يمكن أن تكون لها استخدامات عسكرية ١١ وبهذا المعنى الضيق ، يمكن أن تتحول أى سلعة فى العالم إلى سلعة ذات " استعمال مزدوج " ، مدلى وعسكرى ، لأن عسكرياً يحتمل أن يستخدمها ، ويبقى الأساس فى الفكرة التضيق والتعجيز ومحاولة إخضاع العراق ومنعه من إعادة بناء اقتصاده ، كما أن الإرباك الذى تخلقه العقود المعلقة ينبع بالإضافة إلى ذلك من أنها قد تعطل مشاريع بأكملها ، ومن أن العقود غير المعلقة قد تصبح سلعة بلا فائدة فى غياب سلع العقود المعلقة المكمل لها . (٢)

ثم صدر القرار رقم (١٣٣٠) لسنة ٢٠٠٠ والخاص بتلبية الاحتياجات الإنسانية فى العراق ، والعمل على توزيع الإمدادات الإنسانية بصورة عادلة على جميع فئات الشعب العراقى فى جميع أنحاء البلد .

كما صدر القرار (١٣٥٢) لسنة ٢٠٠١ والذى ينص على :-

١. تمديد العمل بأحكام القرار (١٣٣٠) لسنة ٢٠٠٠ حتى ٣ يوليه ٢٠٠١ .
٢. يعرب عن اعتزامه النظر فى ترتيبات جديدة لبيع أو توريد السلع والمنتجات ، ولتيسير التجارة المدنية والتعاون الاقتصادى مع العراق فى القطاعات المدنية ، على أساس المبادئ التالية :-

(٣) د. إبراهيم علوش ، العقوبات المحملة والحرب المستمرة على العراق ، ٤ يوليه ٢٠٠٠
http://www.freearabvoice.org/arabic/maqalat/al3aqubatul_mu3addaltu.htm

انظر أيضاً :

- Jules Kagian , " Oil for food", Middle east international , (no1, April 1995), PP 10-11.
- Jules Kagian , " Un and Iraq", Middle east international , (vo80, December 1995), PP 12

(أ) أن تحسن هذه الترتيبات الجديدة إلى حد بعيد تدفق السلع والمنتجات المشار إليها في الفقرة (٢٤) من القرار (٦٨٧) ١٩٩١ رهناً باستعراض اللجنة المنشأة بموجب القرار (٦٦١) للبيع أو التوريد المزمعين للعراق لما سيُدرج من سلع ومنتجات قائمة لاستعراض السلع بعدها المجلس .

(ب) أن تحسن هذه الترتيبات الجديدة الضوابط المفروضة لمنع بيع أو توريد الأصناف المحظورة أو غير المسموح بها من قبل المجلس ، ضمن الفئات المذكورة في الفقرة ٣ (أ) أعلاه ، ولمنع تدفق عائدات صادرات النفط والمنتجات النفطية إلى العراق خارج الضمان المنشأ عملاً بالفقرة ٧ من القرار ٩٨٦ لسنة ١٩٩٥ .

هذا بالإضافة إلى مجموعة من القرارات الأخرى الصادرة بشأن تلبية الاحتياجات الإنسانية في العراق ومنها القرار ١٣٨٢ لسنة ٢٠٠١ ، والقرار ١٣٦٠ لسنة ٢٠٠١ .

- أما القرار (١٤٠٩) ، والذي يعد من أهم القرارات الصادرة بشأن تحسين الحالة الإنسانية في العراق ، فقد نص على العمل على تعديل العقوبات المفروضة على العراق (العقوبات الذكية) . فبمقتضى بنود هذا القرار رفعت القيود على شحن البضائع المدنية إلى العراق ، وبقي حظر الأسلحة على حاله ، وأقيم نظام رقابة جديد على نقل التقنيات . وهكذا تحول محور العقوبات عن الحد من التجارة المدنية إلى حظر استيراد الأسلحة والبضائع ذات الصلة العسكرية . ووافق القرار على قائمة مراجعة للبضائع (GRL) لمواد محدودة ثنائية الاستخدام تخضع للمراجعة والموافقة على النحو المبين في ملحق إجراءات أضيف إلى القرار الجديد . وتنطبق إجراءات المراجعة فقط على التقنيات والبضائع ذات الاستخدام المزدوج والتي يمكن أن تكون لها تطبيقات في مجال الأسلحة . أما كافة السلع المدنية الأخرى فيسمح بتدفقها بحرية على العراق دون مراقبة أو موافقة.

- ولقد كان تبني القرار رقم ١٤٠٩ محصلة أكثر من عام من المداولات في المجلس وقد عكس رغبة من جانب أعضاء المجلس في توفير غوث إنساني للمدنيين العراقيين ، ولتحويل عبء المسؤولية عن أية مصاعب اجتماعية إضافية عن مجلس الأمن إلى حكومة بغداد . كذلك أظهرت هذه السياسة الجديدة التزام مجلس الأمن بالإبقاء على مزيد من الضغط المحدد الأهداف والمركز على برامج الأسلحة العراقية . ولقد خلق القرار رقم ١٤٠٩ سياسة للأمم المتحدة أقدر على مواصلة عقوبات لأسلحة والتقنيات ذات الصلة العسكرية .

- وكانت الدول الأعضاء الخمس الدائمة في مجلس الأمن هي التي قدمت القرار رقم ١٤٠٩ وحظي بموافقة بالإجماع من خمسة عشر عضواً ، ومن بينهم سوريا .

وقد عكست هذه الوحدة في مجلس الأمن بزوغ إجماع جديد على سياسة الأمم المتحدة في العراق ، على الرغم من محاولات صدام حسين لتفويض عقوبات الأمم المتحدة وشق الائتلاف

المصطف ضدّه ، أصبح مجلس الأمن أكثر اتحاداً بشأن الحاجة إلى الإبقاء على المراقبة المفروضة على الواردات ذات الصلة العسكرية إلى العراق فقد تعمق إجماع الرأي في ربيع عام ٢٠٠٢ حينما وافقت الولايات المتحدة وروسيا على قائمة بمواد محددة ذات استخدام مزدوج تخضع لمراجعة لجنة القائمة (GRL) وكان هذا الاتفاق على المسائل التي تؤثر تأثيراً مباشراً في الاقتصاد الروسي أمراً ذا دلالة كبرى ، إذا أخذت في الحسبان الروابط الطويلة التي تجمع بين روسيا والصناعات العسكرية والنفطية في بغداد . ومن شأن إغفال هذا التعاون لصالح عمل عسكري الفرادي أن يسبب نكسة للسياسة الأمريكية في العراق والعلاقات الأمريكية مع روسيا . وعلى الرغم من الخلافات الحادة بين الدول الكبرى على السياسة تجاه العراق ، فإن مجلس الأمن تمكن من المحافظة على وحدة سياسية بشأن إصلاح العقوبات . (٤)

(٤) - د. إبراهيم علوش ، " العقوبات المعدلة والحرب المستمرة على العراق " ، ٤ يوليو ٢٠٠٠
http://www.freearabvoice.org/arabic/maqalat/al3aqubatul_mu3addaltu.htm

المطلب الثالث

القرارات الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل

أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق ، من

أبرزها :-

القرار رقم (٦٨٧) ، الذي صدر في الثالث من أبريل ١٩٩١ ، والذي تناول حدد شروط وقف إطلاق النار ومسألة التعويضات ، والرقابة على التسلح واستمرار الحصار ، ومسألة الحدود العراقية الكويتية ، ونبذ الإرهاب الدولي .

وقد وافقت الحكومة العراقية في السادس من أبريل ١٩٩١ رسمياً على هذا القرار، حيث أشار الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بأنه " ليس لدى الحكومة العراقية خيار سوى قبول أحكام القرار (٦٨٧) ويتضمن هذا القرار مجموعة من البنود التي تنص على :-

١. وقف إطلاق النار .
٢. مطالبة كل من الكويت والعراق احترام الخطوط الدولية ، ووضع الجزر المتفق عليها بين البلدين في بغداد في ٤ أكتوبر ١٩٣٣ والمسجلة لدى الأمم المتحدة عام ١٩٦٤ .
٣. دعوة الأمين العام إلى المساعدة في اتخاذ ترتيبات مع كل من الكويت والعراق لتخطيط الحدود بينهما .
٤. ضمان مجلس الأمن لقدسية الحدود الدولية وأن يتخذ الإجراءات الضرورية لتحقيق هذا الهدف وفقاً للميثاق .
٥. نشر مراقبين بين البلدين وإنشاء مناطق منزوعة السلاح بمسافة عشرة كيلو مترات داخل الأراضي العراقية وخمسة كيلو مترات داخل الكويت من الخط المشار إليه .
٦. فور نشر هذا العدد من المراقبين يتم تطبيق شروط وقف إطلاق النار وبعدها ينتهي الوجود العسكري في الكويت .

٧. التأكيد على التزامات العراق وفقاً لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الخاص باستخدام الغازات والأسلحة البيولوجية ، وأن يصدق على اتفاقية منع تطوير وإنتاج الأسلحة السامة والميكروبية وتدميرها والمبرمة في ١٠ أبريل عام ١٩٧٢ .

٨. قبول العراق تدمير وإزالة الأسلحة ذاتها تحت إشراف دولي وكذلك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وغيرها من نظم التسليح الفرعية وكل ما يتعلق بالبحث والتطوير والتسهيلات الخاصة بصناعة هذه الأسلحة والصواريخ البلاستيكية والأجزاء الكبرى المتصلة بها وكل ما يتعلق بإصلاحها وإنتاجها .

٩. فرض القرار على العراق طريقة معينة لتنفيذ الالتزام السابق وهي :-

(أ) أن تقدم العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ قبول القرار إعلاناً يتضمن مواقع وكميات وأنواع الأسلحة الموضحة سابقاً وأن يوافق على تفتيش هذه المواقع بالشكل الذي تضمنه القرار .

(ب) يتشاور الأمين العام مع الحكومات المعنية ومع مدير عام منظمة الصحة العالمية خلال خمسة وأربعين يوماً من صدور هذا القرار حتى يتمكن مجلس الأمن من تقديم خطة تهدف على استكمال الإجراءات الثلاثة الآتية خلال هذه المدة وهي :

- تشكيل لجنة خاصة بالتفتيش المباشر على المواقع العراقية للأسلحة البيولوجية والكيماوية والصاروخية متهتدية بالبيانات والتصريحات التي يقدمها العراق حول تعيين هذه المواقع .
- تقديم العراق تسهيلات للجنة لكي تقوم بالتدمير والإزالة لكافة المواد المشار إليها سابقاً .

١٠. تعهد العراق ألا يستخدم أو يطور أو يبني أو يحوز أية مواد سبق الإشارة إليها ويدعو الأمين العام بأن يقدم خطة للتشاور مع اللجنة الخاصة حول التفتيش في المستقبل على المنشآت العراقية والتحقيق من امتثال العراق لكل ما تفرضه منع الانتشار النووي لعام ١٩٦٨ .

١١. تعهد العراق بألا يمتلك أو يطور أسلحة أو مواد نووية أو مشتقاتها أو كل ما يتعلق بالبحث

والتطوير والتصنيع وأن يسمح بالتحقيق من ذلك . (١)

وقد اسند القرار إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة جديدة وهي مساعدة اللجنة الخاصة على تنفيذ خطة الأمين العام حول تنظيف العراق من الأسلحة المشار إليها.

وقد أشارت الفقرة ١٤ من القرار إلى نقطة مهمة وهي اعتبار الأعمال التي يقوم بها العراق ، تنفيذاً لالتزاماته بالفقرات الخاصة بتدمير الأسلحة والتفتيش عليها ، بمثابة خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ومن كافة الصواريخ اللاترمة لاطلاقها وفرض حظر عالمي على الأسلحة الكيماوية . كما أشار القرار إلى أن هذه الخطوة يجب أن تتبعها خطوات أخرى في دول أخرى . ومما يذكر أن هذه الفقرة قد أضيفت خصيصاً للتخفيف من وطأة الالتزامات والشروط المفروضة على العراق وحتى تقيم نوعاً من التوازن بين إسرائيل والعالم العربي . غير أن بعض الوفود العربية لم تلق ترحيباً عندما حاولت إثارة هذه الفقرة لبسط الرقابة الدولية على المنشآت النووية الإسرائيلية بعد قبول إسرائيل اتفاقية منع الانتشار النووي ، وأوضح المندوب الإسرائيلي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن العبرة ليست في امتلاك السلاح النووي وإنما في مدى أهلية من يمتلك هذا السلاح وشعوره بالمسئولية وتقدير ظروف استخدامه . وقد طلب القرار من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن يوضح فيه الخطوات التي تستخدم في تسهيل عودة الممتلكات الكويتية بما في ذلك تقديم كشف بالممتلكات التي تدعيها الكويت ولم تتسلمها أو تسلمتها منقوصة . كذلك فرض القرار على العراق أن يقدم بالوفاء بديونه والتزاماته الثابتة قبل الغزو ، وأن يقوم بالتعويض عن أي أضرار مباشرة بما في ذلك الأضرار البيئية ونفاذ الموارد الطبيعية ، وكذلك الأضرار التي سببها للحكومات الأجنبية ومواطنيها وشركاتها نتيجة الغزو.

كما أكد القرار عدم شرعية البيانات العراقية المتعلقة برفضه دفع ديونه الخارجية، وشدد على ضرورة التزام العراق بالوفاء بهذه الديون وخدمتها . وقرر مجلس الأمن إنشاء صندوق لدفع التعويضات وإنشاء لجنة مقرها جنيف لإدارة هذا الصندوق على أن يقدم الأمين العام توصياته بشأن إدارة هذا الصندوق ومستوى إسهام العراق فيه بنسبة من قيمة صادراته البترولية يقررها مجلس الأمن بناء على

(١) قرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) ، ٣ أبريل ١٩٩١

<http://daddessdds.unarabic.org/doc8undoc/gen/No3/630/99/pde/no363099.pdf?open=element>

اقترح الأمين العام آخذاً في اعتباره عند وضع هذا التقدير احتياجات الشعب الاقتصادية والاقتصاد العراقي وأن تتم مراجعة القيود المفروضة على العراق مرة كل شهرين وقرر المجلس الترخيص للجنة الجزاءات المنشأة تطبيقاً للقرار ٦٦١ بالموافقة على الاستثناءات على الحظر المفروض على الواردات إلى العراق والصادرات منه في ضوء توفير الموارد المالية المفروضة لكي يفي العراق بالتزاماته .

أما الجزاءات غير العسكرية المفروضة على العراق بدءاً بالقرار (٦٦١) فقد أكد المجلس أن تستمر الدول في تطبيقها وأضاف إليها حظر كافة أنواع الأسلحة والتكنولوجيا ومواد التدريب والمساعدة الفنية ، وأن يستمر هذا الحظر حتى يتم صدور قرار آخر من المجلس .

وقد أشار القرار إلى إمكانية قيام المجلس بمراجعة قراراته سواء المتعلقة منها بتدمير أسلحة العراق أو غيرها بشكل دوري كل أربعة أشهر على أن يأخذ في اعتباره مدى امتثال العراق للقرارات ومدى التقدم الذي يتحقق في شأن الرقابة على الأسلحة.

وأوجب القرار على العراق أن يعيد مواطني الدول الأخرى إليها بما في ذلك بما في ذلك الكويتيين متعاوناً في ذلك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ويتعين على العراق أن يعلن التزامه بعدم مساندة الإرهاب الدولي أو السماح بأي تنظيم يعمل في هذا المجال من أراضيه وأن يستنكر الإرهاب بكافة صوره، وأشار القرار أخيراً إلى وقف إطلاق النار مع العراق بمجرد إخطار الأمين العام المجلس بقبول العراق لأحكامه الثابتة . (٢)

ثم صدر القرار رقم (٦٩٩) في السابع عشر من يونيو ١٩٩١ ، الذي يؤكد على أن لجنة اليونسكوم تتمتع بسلطات مستمرة لتنفيذ الأنشطة التي تتطلبها عملية إزالة الأسلحة العراقية المحظورة ، كما ينص على تحميل العراق تكاليف عمليات تدمير وإزالة تلك الأسلحة ، كما أصدر المجلس في نفس اليوم القرار رقم (٧٠٠) وينص على تحريم بيع أي أسلحة للعراق.

(٢) د/ عبد الله الأشعل، " الأمم المتحدة والعالم العربي في ظل تحول النظام الدولي " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ : ١٢٥ .
انظر أيضاً في بنود القرار (٦٨٧) .

د/ محمود شريف بسيوني ، " مدخل في القانون الإنساني الدولي والرقابة الدولية على استخدام الأسلحة " ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، (عدد ٨٤ ، يناير ١٩٩٩) ، ص ١٠٧ : ١٠٨ .

- Thoms M. franch , "What happened after Iraq" , (A.J.I.L), (vol97, no3, july2003), PP612 : 613 .

وقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٧١٥) في الحادي عشر من أكتوبر ١٩٩١ ، والخاص بإقرار خطة الرقابة الدائمة على العراق لمنع من إعادة تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل ، كما أن هناك أيضاً القرار (١٠٥١) الصادر في السابع والعشرين من مارس ١٩٩٦ ، ويتضمن موافقة مجلس الأمن على آلية الرقابة على حركة الصادرات والواردات العراقية .

وفي ديسمبر ١٩٩٩ ، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (١٢٨٤) ، الخاص بإنشاء لجنة الأمم المتحدة للرقابة والتحقق والتفتيش (الأنموفيك)، وأوكل إليها مهمة التحقق من إزالة العراق لترسانته من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية الذاتية الدفع التي يزيد مداها على ١٥٠ كيلو متر^(٣) .

ويمكن - على سبيل الإيجاز- إيراد ملاحظتين مهمتين على هذا القرار الأخير :
١- فالملاحظة من ناحية أولى أنه يُبقى مشكلات العقوبات الصادرة سابقاً حيث لا يحدد الخطوات نحو الامتثال التدريجي ، ولا يعترف بأمثلة على الامتثال الجزئي بل يتضمن مطالب مفتوحة لا يمكن تلبيتها على نحو واضح.

٢- كما يلاحظ أن القرار لا يتضمن القرار الرفع الفعلي للعقوبات الاقتصادية بل تعليقها مؤقتاً ، وفقاً لهذا السيناريو يستمر موقف تجديد العقوبات والقرارات التأكيدية المستمرة لمجلس الأمن ، وهكذا يُمنع العراق من الحصول على الاستثمارات النفطية الضخمة والضرورية لإعادة البنى التحتية^(٤)

(٣) سكوت ريتز، "حول نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق" ، المستقبل العربي ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد (١١١) ، يوليو ٢٠٠٠) ، ص ٥٧ .

(٤) سكوت ريتز ، " حول نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق " ، مرجع سابق ، ص ٥٧ : ٥٨ .
انظر أيضاً :

- Adel Darwish " ,fortress saddam Revisited " , Middle east international ,(vo69,no1, May 2000) , pp14 Iraq see the new resolution as the basis for the return of weapons inspectors who left a way for air strikes known as " operation desert fox , now considered and counter productive , since Mr Hussein used the absence of unscom to rebuild many of his lethal weapons .

المبحث الثاني

تحليل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن

بشأن مواجهة العدوان العراقي على الكويت (١٩٩٠)

فى ضوء القرارات الصادرة عن مجلس الأمن سالفه الذكر بشأن مواجهة العدوان العراقى على الكويت قبل استخدام القوة وبعد استخدامها ، سوف نخص بالتحليل مجموعة من القرارات التى يمكن تقسيمها كالتالى :-

المطلب الأول : القرارات الخاصة باحترام سيادة الكويت وإنهاء الاحتلال (القرار ٦٧٨) .

المطلب الثانى : القرارات الخاصة بعمليات الإغاثة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان (القرار ١٤٠٩) .

المطلب الثالث : القرارات الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل (القرار ٦٨٧) .

وهنا تبدو أهمية هذا التحليل للحكم على مدى مشروعية هذه القرارات فى ضوء أحكام الميثاق واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

أما المطلب الرابع : سوف نتناول فيه مواقف الدول دائمة العضوية من الغزو العراقى للكويت .

المطلب الأول

القرارات الخاصة باحترام سيادة الكويت

وانهاء الاحتلال (القرار رقم ٦٧٨)

أولا : تفسير القرار ٦٧٨ ومدلولاته

بعد رفض العراق لكل القرارات السابقة ، وعدم وضوح أثر الحظر الاقتصادي لأسباب متعددة وعلى الموقف العراقى ، ظهر اتجاه إلى استخدام القوة لإخراج العراق من الكويت ولكن الرأى انقسم حول هذا الخيار حيث تمسكت الصين بالتسوية السلمية والبحث عنها تحت كل الظروف ، وتعاطفت فرنسا مع هذا الاتجاه ، بينما لم تمنع موسكو فى استخدام القوة ولكن كملجأ أخير لشعورها بأنه من الممكن تسوية الموقف سلميا على أى مستوى بما فى ذلك المستوى العربى ، وأنه إذا لم يبق غير استخدام القوة فلا بد أن يتم فى نطاق الأمم المتحدة .

والحق أن تفضيل الخيار السياسى يقوم على افتراض وجود فرص للتسوية السلمية ، وعلى أن أثار الحرب وخيمة على الجميع .

وبينما يرى أنصار الخيار العسكرى أن التذرع بالأمل فى تسوية سلمية يطيل أمد الأزمة ويكسب العراق مناعة ضد كل الضغوط الدولية ويضفى على الموقف ميوعة قد تؤدى إلى انفراط عقد الإجماع الدولى المناهضة للغزو العراقى بمعنى المدة ، وظهور مضاعفات الصراع العربى الإسرائيلى التى تحسب لصالح المنهج العراقى ، وأنه ما دام العراق رافضا لفكرة الانسحاب تحت أى ظرف فلا مفر من استخدام القوة لإخراجه .

وكان الخلاف ولا يزال قائما بين الفريقين رغم اتفاقهما على النتيجة والهدف وهو انسحاب العراق من الكويت ، وفى هذا المناخ أعلنت الحكومتان الأمريكية والبريطانية أن استخدام القوة ممكن قانونا استنادا إلى حق الدفاع الشرعى الجماعى فى المادة (٥١) من الميثاق وطلب المساعدة المقدم من دول الخليج المتضررة من العدوان ، ولكن هذا الرأى لم يحظ بإجماع دولى ولا بموافقة الكونجرس الأمريكى ولذلك عمدت الولايات المتحدة إلى إجراء مفاوضات شاقة على أعلى المستويات مع الدول الرئيسية فى التحالف الدولى لاستصدار قرار من المجلس يتيح صراحة استخدام القوة ما لم ينسحب العراق خلال مهلة قصيرة من الكويت .

وفى النهاية صدر القرار (٦٧٨) بوصفه صيغة مقبولة من كل الأطراف وسط اعتقاد عام بأنه آخر القرارات ، وبأنه يتضمن استخدام القوة ضد العراق . وانعكست فى صياغته عملية المفاوضات العسيرة لإصداره ، وكان مقابل إصداره امتناع الصين عن التصويت لأول مرة فى كل القرارات حول الأزمة ، واعتراض كوبا واليمن . وبذلك صدر القرار بأغلبية اثنى عشر صوتا ، بالإضافة إلى تخطى الصياغة عن

لفظ القوة ، كما استلمت هذه الصياغة بالغموض والتعمد معها استلزم لصياغته جهودا دبلوماسية ولغوية كبيرة .

- وقد أشار القرار فى الفقرة الثالثة من الديباجة إلى أنه رغم كل جهود الأمم المتحدة ، فقد رفض العراق الوفاء بالتزاماته ، وتطبيق القرار (٦٦٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة ، ويرخص القرار للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت بأن استخدام كافة الوسائل الضرورية بهدف تنفيذ قرار المجلس حول انسحاب العراق ، وإعادة السلم والأمة الدوليين إلى نصابهما القانونى ، ما لم يبادر العراق من تلقاء نفسه بالانسحاب خلال مدة غايتها ١٥ يناير ١٩٩١ ، وطلب القرار من الدول المعنية أن تحيط للمجلس بصفة منتظمة بما يتم اتخاذه من أعمال بموجب هذا القرار (١) .

ثانياً: تحليل القرار فى ضوء أحكام الميثاق :-

١. إن منطق القرار (٦٧٨) يوحى بأنه أقرب إلى المادة (٥١) فى التطبيق منه إلى المادة (٤٢) ضمن مجالات تطبيقه . وذلك نظراً لتفويض مجموعة من الدول عرفت بمجموعة التحالف الدولى تعاونت مع الكويت فى مقاومة الغزو ، وصد العدوان من خلال اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق الأهداف المعلنة من قبل مجلس الأمن بالإضافة إلى استعادة السلم والأمن الدوليين فى منطقة الخليج العربى.

وما يؤكد هذا الاتجاه عدم إقرار مجلس الأمن هذا أن القوات المسلحة التابعة لدول التحالف الدولى يجب وضعها تحت إدارة مجلس الأمن ، هذا ولم تشكل أية قيادة أممية ، ولم يكن هناك أية إشارة إلى قوات أممية أو استخدام علم الأمم المتحدة والمعلومية إن تلك الأمور المشار إليها هى صفات لقوات الأمم المتحدة المفوضة بها خلال الحرب الكورية ، وحذف تلك الصفات هو دليل على ترك القيادة والسيطرة إلى الدول المشاركة فى التحالف الدولى .

٢. هناك وفوق كل شئ التفويض غير المقيد باستخدام القوة بعد ١٥ كانون الثانى / يناير . إن قرار الأمم المتحدة رقم ٦٧٨ خول اللجوء إلى "جميع الوسائل الضرورية" دون إرشادات لتوضيحها . وكان من المفهوم مقدماً وبشكل واسع أنه يعطى ضوءاً أخضر لواشنطن لشنه حرب من اختيارها وتحت قيادتها فالقرار (٦٧٨) لم يتضمن أية حدود تتعلق بالمدة أو الالتزامات الخاصة بإبقاء مجلس الأمن على الإطلاع ، ولا حتى أية قيود تتعلق بمستوى التدمير أو المحاسبة عن الأضرار المدنية ، ولا حتى الإشارة إلى نوع الأسلحة المستخدمة . إن إصدار مثل هذا الترخيص للولايات المتحدة بشن حرب غير مقيدة يتناقض تماماً مع تعهد الأمم المتحدة الأساسى "بإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب" مثلما تنص ديباجة الميثاق .

(١) د/عبد الله الأشعل ، "الأمم المتحدة والعالم العربى فى ظل تحول النظام الدولى" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٩ : ١١١ .

٣. إن المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة تفرض على الدول التزاماً أساسياً بالسعى إلى حل متفاوض عليه لأى نزاع يهدد بإشعال الحرب ، وكان واضحاً للجميع أن سلامة ورفاه ملايين عديدة من البشر معرضة للخطر نتيجة رفضه أية محاولة للسعى إلى حل سلمى أنى كان مصدرها . وكان من المعروف للعالم أن الرئيس الأمريكى بوش ، الذى تسلم قيادة التحالف ضد العراق ، قد أعلن رسمياً أن : " لا مفاوضات ، ولا حلول وسط ولا محاولات لإنقاذ ماء الوجه ، ولا مكافآت للعدوان " .

إن هذا النهج كان إخفاقاً مشدداً للأمم المتحدة بعد أن جاء فى أعقاب فرض أقصى نظام للعقوبات وضعه مجلس الأمن . ومن المفيد أن نتذكر أن البلدين اللذين كانا أكثر تردداً فى السير بنهج العقوبات فى هذه الأزمة لبلوغ الظروف المواتية للحل السلمى من خلال تشجيع المساعى التى تصب فى هذا الهدف المركزى فى ميثاق الأمم المتحدة ، وهما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، هما الدولتان نفسهما اللتان كانت تقولان للمجتمع الدولى ، فيما يتعلق بجنوب أفريقيا ، أن من الضرورى التحلى بالصبر من أجل السماح للعقوبات بأن تفعل فعلها .

٤. هناك صعوبة فنية جدية فيما يتعلق بالقرار الأساسى لمجلس الأمن الذى حدد يوم ١٥ يناير كموعده نهائى . فحسب المادة (٢٧-٣) من الميثاق ، تتطلب قرارات مجلس الأمن بشأن هذا النوع من القضايا " تصويتاً إيجابياً لتسعة أعضاء من بينها الأصوات المؤيدة للأعضاء الدائمين . إن الصين امتنعت عن التصويت على القرار رقم (٦٧٨) وإن الامتناع عن التصويت لا يعتبر صوتاً مؤيداً . وهناك سابقة غير جديرة بالاعتماد لتجاهل امتناع الصين عن التصويت ترجع إلى الحرب الكورية عندما سمح لمجلس الأمن بالتفويض باستخدام القوة خلال فترة كان فيها الاتحاد السوفيتى يقطع جلسات المجلس . فى ذلك الوقت ، كان التفادى الواضح للمادة ٢٧ مبرراً نتيجة للمقاطعة السوفيتية والتى قيل إنها تعبير عن رفض المشاركة فى نشاط مجلس الأمن ، ومن هنا فهى توفر الأساس للقول بأن عدم التأيد السوفيتى يمكن تجاوزه من أجل السلام العالمى على أساس كونه يمثل كلاً عن ممارسة حق النقض . ومهما يكن من أمر فإن هذه المسألة التفسيرية لا يمكن إسنادها صراحة إلى نصوص الميثاق قبل تعديله . غير أن السكوت على هذه المسألة يشكل دليلاً على مدى السيطرة الأمريكية التامة على استخدام آليات الأمم المتحدة منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ .^(٢)

ولعل أبلغ من تناول القرار (٦٧٨) بالتحليل هو مقال جون كويجلى المنشور فى (مجلة كورنيل عام ١٩٩٢) حيث حلل وجهات النظر المختلفة بالقرار ، ولكنه خلصه إلى أن هذا القرار يعد تجاوزاً من مجلس الأمن لسلطاته وفقاً للميثاق .

(٢) رياض القيمى ، " القانون الدولى الإنسانى وتجربة العراق مع الأمم المتحدة فى حرب الخليج لعام ١٩٩١ " ، مرجع سبق ذكره . ص ٤٨ : ٤٩ .

وينتقد كويجلى القرار (٦٧٨) على الأسس التالية :-

١. إن القرار رخص باستخدام الوسائل الضرورية ، وإن أقصاها هو استخدام القوة ولم يكن المجلس بحاجة إلى الوصول إلى الحد الأقصى خاصة وأن عدداً من أعضاء مجلس الأمن قد أكد على الحاجة إلى استنفاد الجهود الدبلوماسية قبل نهاية المهلة لتجنب الحرب ، ومنها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وماليزيا وفنلندا التى علقت أملاً كبيراً على جهود الأمين العام ، وتشاظرها كولومبيا ورومانيا ، بل إن الكونجرس قد فهم القرار على أنه تفويض باستخدام الدبلوماسية قبل استخدام القوة ، وشدد فى قراره على أن الرئيس الأمريكى قبل أن يستخدم القوة المسلحة لابد أن يتأكد من أن الولايات المتحدة قد استخدمت كافة الوسائل الدبلوماسية المناسبة والوسائل السلمية الأخرى لإقناع العراق بتنفيذ قرارات المجلس ، ويرى الكاتب أن الإدارة الأمريكية لم تقم بمفاوضات جدية مع العراق تنفيذاً لذلك رغم إعلان العراق عن رغبته فى التفاوض لحل خلافاته مع الكويت وأنه فى أوائل يناير عرض العراق الانسحاب من الكويت إذا لم تهاجمه الولايات المتحدة خلال الانسحاب وإذا انسحبت القوات الأجنبية من المنطقة ، وتم التوصل إلى اتفاق لعقد مؤتمر إسرائيلى فلسطينى ، وتم حظر أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ، ولم تكثرث الولايات المتحدة بهذه المقترحات رغم الانقسام فى الموقفين الأوروبى والأمريكى ، واكتفى الرئيس الأمريكى بإبلاغ الكونجرس بأن الوسائل الدبلوماسية والسلمية لن تجدى مع العراق .
- ويعتقد هذا الكاتب أن الحظر التجارى كان كافياً دون حاجة لاستخدام القوة لأن العراق يعتمد على صادرات البترول كما يعتمد بشدة على الواردات ، وأن الأمر كان يحتاج فقط إلى بعض الوقت للحصول على النتائج المرجوة ، ولم يجرؤ الرئيس الأمريكى على إقناع الكثير من القيادات العسكرية الأمريكية السابقة أن الجزاءات الاقتصادية قد فشلت ومن ثم يكون العمل العسكرى ضد العراق قبل استنفاد الوسائل السلمية انتهاكاً للترخيص المتضمن فى القرار .
٢. إن العمل العسكرى الأمريكى اللاحق كان يجب أن يكون ضرورياً لحمل العراق على الامتثال ولما لم يكن كذلك العمل كذلك فإنه يعد عملاً غير مرخص به بموجب القرار (٦٧٨) أى أن الإدارة الأمريكية لم تستخدم القدر الضرورى من العقوبة بحيث يتناسب هذا القدر مع سحب القوات العراقية مما يظهر أن هدف استخدام القوة لم يكن ضمان سحب هذه القوات .
- ولقد أكد كويجلى أن الإدارة الأمريكية بقيامها بالهجوم البرى قد انتهكت معيار الضرورة فى القرار (٦٧٨) ، ومادام العراق قد سبق وأن وافق على الانسحاب وأنه كان يحتمل أن يقوم بذلك فإن استخدام المزيد من القوة بعد القصف الجوى لم يكن وسيلة ضرورية لإخراج العراق من الكويت .
- ويرى أن الإدارة الأمريكية بهذه الحرب البرية قد توخت تحقيق أهداف أخرى وليس مجرد إخراج العراق من الكويت ، ومن ثم تجاوزت نطاق القرار (٦٧٨) واستشهد بما أكده برانت سكوكرافت مستشار الأمن القومى الأمريكى السابق أثناء الحرب البرية من أن الإدارة تأمل فى تحطيم القوات

العراقية بالقدر الكافي بحيث تترك العراق بلا قدرات هجومية . كما أكد الجنرال توماس كيلي مدير العمليات لهيئة الأركان المشتركة أن الرئيس بوش طلب من الهيئة أن تخرج العراق من الكويت وأن تقوم بتدمير قدرته على شن عمليات هجومية خارج العراق .

٣. لم تكن هناك حاجة لاستمرار القتال ضد العراق خلال انسحابه من الكويت خاصة وأن العراق طلب أن يُسمح له بالانسحاب على ألا تتم مهاجمته . وأيد الاتحاد السوفيتي السابق هذا الطلب في مجلس الأمن) بينما رفضت الإدارة الأمريكية الطلب العراقي وأكدت أن هجوم الحلفاء سوف يستمر بلا هوادة ، مما يظهر أنها كانت مصممة على أساس كسب الوقت من أجل تدمير المزيد من القدرات العسكرية العراقية .

كذلك عمدت القوات الأمريكية إلى إبادة القوات العراقية المنسحبة في مذابح متعددة ، وبرر العسكريون الأمريكيون هذه المذابح بأن العراقيين المنسحبين كانوا يصبحون أسلحتهم مما يعنى أنهم لم يكونوا خارج أرض المعركة ، وهذا يخرج عن الترخيص الوارد في القرار (٦٧٨) وأن قتل الجنود المنسحبين لم يكن إجراءً ضرورياً وفقاً للقرار ، وأن الدول المرخص لها باستخدام كافة الوسائل في القرار لا يشمل الترخيص بالنسبة لها أن تجنى ثمار النصر وهو قتل الجنود المنسحبين على حد تعبير الجنرال ماكبيث قائد القوات الجوية الأمريكية .

٤. زعمت الإدارة الأمريكية أن القرار (٦٧٨) قد سمح بالعمل العسكري من أجل إزالة القدرة العسكرية العراقية بما يؤدي إلى استعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة وهو أمر منقطع الصلة عن إخراج العراق من الكويت .

وقد أكد شراح هذا القرار أن تحطيم القدرة العسكرية العراقية لم يكن من الأهداف التي رخص بها هذا القرار ، ولكنه هدف أمريكي وربما إسرائيلي .

- ويجمع الفقه الدولي تقريباً على رفض بعض التفسيرات المتطرفة لفكرة استعادة السلم والأمن الدوليين . فلا يجوز التوسع في الترخيص باستخدام القوة وفق القرار (٦٧٨) بحيث يشمل الترخيص تقسيم العراق وإنشاء مناطق آمنة للأكراد في الشمال مثلما زعمت الحكومة الأمريكية وأيدها بعض الآراء الفقهية المتطرفة . كما يجمع الفقه الدولي على أن المادة (٤٢) من الميثاق تسمح للمجلس فقط بأن يتخذ العمل العسكري للتعامل مع أعمال العدوان ولا يجوز له أن يتخذ هذا العمل لتحقيق غرض أوسع وهو ضمان السلم في المستقبل وبالتالي يتم استعادة السلام فور قيام المجلس بوقف العدوان . واستعادة السلم والأمن الدوليين تعنى مواجهة ولا تعنى شيئاً أكثر من ذلك مثل تغيير الحكومة بزعم إقامة حكومة بديلة أقل عدوانية ، أو تقليل قدرة الدولة على شن الحرب في المستقبل .

٥. إن الضرورة تقدر بقدرها وأن مقدار القوة الضرورية التي يتطلبها القرار لم ترع ولقد نبهت ماليزيا عند التصويت على القرار (٦٧٨) إلى أن القرار لا يعطى تفويضاً كاملاً باستخدام القوة

بشكل مبالغ فيه ودون تمييز وحذرت من اتخاذ أى عمل استناداً إلى أن هذا القرار يؤدي إلى تدمير العراق . ولكن الإدارة الأمريكية لم تكتف بمهاجمة الجيش العراقي في الكويت وحولها ، ولكنها نقلت الحرب على قلب العراق زاعمة أن الهجمات الجوية كانت ضرورية لتدمير القاعدة التي أتاحت للقوات العراقية العمل في الكويت مستخدمة كافة الأسلحة المحرمة .

كما أن قصف العراق الذي يتجاوز القرار (٦٧٨) قد انتهك القانون الدولي الإنساني حيث هُجرت القيادة الأمريكية الهدف العسكري تفسيراً واسعاً لكى يشمل البنية الأساسية المدنية الخاصة بالمياه والكهرباء وغيرها .

٦. يعد العمل الأمريكى العسكرى ضد العراق عدواناً لأنه يتجاوز مطلوبات القرار (٦٧٨) ولا يمكن أن يكون هذا القرار أساساً قانونياً لهذا العمل .

٧. إن هذا القرار تحيط بشرعيته الشكوك فى ضوء الميثاق من حيث أن القوة العسكرية يجب أن تكون الملجأ الأخير وأنه من الخطر أن يرخص المجلس باستخدام القوة وبعمل ضرورى غير محدد وصفته اليمن بأنه فضفاض وغامض وأنه غطاء وأنه أخطر ما اتخذ المجلس فى تاريخه من قرارات إذ لا يجوز للمجلس أن يفوض هذه السلطة الأخيرة بعيداً عن رقابته حيث حذرت ماليزيا عند التصويت من أن القرار لم ينشئ نظام المحاسبة الذى تطلبه الفصل السابع خاصة وأن المادة (٤٢) تتطلب قيام المجلس بنفسه بهذا العمل العسكرى .

- ويأخذ كويجلى على القرار (٦٧٨) أيضاً عدم انسجامه مع الميثاق من جوانب متعددة حيث يرى كويجلى أن نظرية الدفاع الشرعى الجماعى لا تصلح أساساً قانونياً للقرار (٦٧٨) لأن المادة (٥١) لم تعط مجلس الأمن أية سلطة كما لم تبرر هذه النظرية العمل العسكرى ضد العراق بعيداً عن القرار (٦٧٨) لأن المجلس قد اتخذ بالفعل إجراءات لمعالجة الموقف .
- كما أن صدور هذا القرار كان يشوبه عيب الانتقادية حيث أشير إلى حماية الولايات المتحدة لإسرائيل ضد أية جزاءات رغم سياستها العدوانية (٣)

وفى النهاية يمكن القول بأنه من الناحية القانونية البحتة لا يوجد ما يحول دون انتقال المجلس إلى الإجراءات العسكرية فى أى وقت يرى المجلس أن هذه الإجراءات أصبح لها ما يبررها ، فتلك سلطة تقديرية للمجلس . ومع ذلك فإننا نعتقد أنه أما وأن المجلس قد أقدم على فرض هذه الإجراءات غير العسكرية أولاً ، فقد كان من المستحب أن تتيح لها وقتاً كافياً لتحدث تأثيرها المطلوب خصوصاً ، وكما ذكر مندوب اليمن فى مجلس الأمن أن اللجنة المنبثقة عن المجلس والمكلفة بالإشراف على تطبيق الجزاءات الصارمة لم تقدم أى تقرير عن وقوع انتهاكات لهذه الجزاءات من أى جهة .

(3) John Quigley ,” The united states and the united Nations in Persian Gulf War : New order or disorder”, cornell international law journal ,(no1,winter 1992,I), PP1 : 50.

لكن المجلس افتتح فيما يبدو بوجهة النظر الأمريكية التى أصرت على أن نظام الجزاءات المفروض على العراق رغم أحكامه سوف يستغرق شهوراً طويلة قبل أن يحدث أثره فى وقت يستمر العراق فى تغيير البنية السكانية للكويت .

لكن الأهم والأخطر هنا تمثل فى أن المجلس لم يلتزم بنص المادة (٤٢) عندما قرر اللجوء إلى الخيار العسكرى وهنا تثار قضية أخرى هامة وهى أن تطبيق المادة (٤٢) مرتبط بتنفيذ المادة (٤٣) والتى لم تدخل حيز التنفيذ .

ومن ثم فإن الأداة العسكرية الجماعية التى يمكن أن تكون تحت تصرف المجلس لاستخدامها فى العمل العسكرى غير متوفرة .

كما أن القرار (٦٧٨) انحرف بمسار معالجة الأمم المتحدة لأزمة الخليج فى اتجاه آخر يتناقض مع جوهر وروح نظام الأمن الجماعى . وعلى نحو يثير شكوكاً قوية حول دستورية هذا القرار ، لأنه فى التحليل النهائى يمنح الولايات المتحدة تفويضاً مطلقاً فى التعامل مع الأزمة بالطريقة التى تراها ، ويركز قرار الحرب والسلم فى يدها وحدها .

ومما يؤكد ذلك أن الرئيس الأمريكى وليس السكرتير العام للأمم المتحدة هو الذى بادر بعد عدة ساعات من صدور القرار باقتراح محادثات بين الولايات المتحدة والعراق حول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وهكذا تدل كل الشواهد على أن القرار (٦٧٨) كان قراراً أمريكياً خالصاً ، فالمبادرة باستصداره نبتت من الولايات المتحدة ولأن الاتجاه الدولى العام كان يحذ من منع الجزاءات غير العسكرية فرصة أطول لإحداث تأثيرها ، فقد اضطر جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية إلى زيارة معظم الدول الأعضاء فى مجلس الأمن لإقناعهم بوجهة النظر الأمريكية ، ومارس كل ما تستطيعه الولايات المتحدة من ضغوط .

وكان من اللافت للنظر سرعة استجابة الاتحاد السوفيتى للضغوط والإغراءات الأمريكية لدرجة أنه اشترك مع الولايات المتحدة فى إقناع أو الضغط أو حث الدول الصديقة الراضية أو المترددة وفى مقدمتها الصين ، ووافق على مسودة المشروع الأصل المقترح من الولايات المتحدة واقترح تعديلاً لمد المهلة الزمنية من ١ يناير إلى ١٥ يناير ، ووافقت عليه الولايات المتحدة .

وانتهزت الصين الفرصة لكى تخفض من حدة الضغوط الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة عليها منذ أحداث الطلبة التى انتهت بمذبحة الميدان السماوى لكن الجهود الأمريكية السوفيتية لم تفلح بأكثر من إقناع الصين بعدم استخدام حق الفيتو والامتناع عن التصويت .^(٤)

(٤) د/ حسن نافعة ، "الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج" ، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١) ، ص ١٩١ : ٢٠١ .

ثالثاً: تحليل القرار (٦٧٨) في ضوء اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولى عام ١٩٧٧ الملحقين بها :-

ينقسم القانون الدولى الإنسانى الذى يضم مجموع القواعد القانونية التى أوحى بها الشعور بالإنسانية ، والتى تنصب بالدرجة الأساسية على حماية الفرد وقت الحرب إلى قسمين أساسيين .

القسم الأول : وهو قانون جنيف الذى يستهدف حماية الأفراد العسكريين فى القتال ، والأفراد الذين لا يشاركون فى العمليات العسكرية .

ويتكون القانون هذا من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ، وبروتوكولى عام ١٩٧٧ الملحقين بها والذين يتضمننا أحكام تخص سلوك المحاربين وحماية المدنيين من أخطار الحرب .

ومن المعروف أن هذه القواعد تمثل القيم العليا لحركة الصليب الأحمر التى أسهمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالدرجة الأساسية فى تطويرها والسعى للامتثال لها .

القسم الثانى : قانون لاهى أو قانون الحرب ، الذى يحدد حقوق وواجبات المتحاربين فى العمليات الحربية ، وتعرف حدود حرية اختيار وسائل إنزال الأذى بالعدو .

وهنا سوف نخص بالتحليل اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولى عام ١٩٧٧ الملحقين بها .

نقصد قواعد الحرب بجملة من المبادئ الملميزة والتى تشمل الآلى :

١. مبدأ القيد القائم على الأساس الشخصى الذى يقضى بأن يترك المحاربون غير المحاربين خارج ساحة العمليات الحربية ، وأن يمتنعوا عن مهاجمتهم عمداً . إن هذا المبدأ ينطوى على مبدأين فرعيين هما : أن القوات المسلحة تملك وحدها الحق فى مهاجمة قوات العدو ومقاومتها ، وأن من واجب المحاربين أن يتخذوا جميع الاحتياطات للتقليل إلى الحد الأدنى من الضرر الذى يلحق بغير المحاربين فى جميع أعمالهم الموجهة ضد الأهداف العسكرية .

٢. مبدأ القيد القائم على الأساس المكانى الذى يقضى باعتبار الهجمات العسكرية شرعية فقط فى حالة توجيهها لأهداف عسكرية ، أى للأهداف التى يشكل تدميرها الكلى أو الجزئى فائدة عسكرية ثابتة ، ويتفرض عن هذا المبدأ حظر مهاجمة المنشآت والأمكنة الخيرية والدينية والعلمية والثقافية والفنية والتاريخية والهجمات على الأمكنة غير المحمية ، وأعمال السلب والنهب وتدمير أموال العدو أو الاستيلاء عليها بصورة غير مشروعة .

٣. مبدأ القيد القائم على أساس الظرف الذى يقضى بحظر استخدام الأسلحة والجوء إلى وسائل الحرب التى يحتمل أن تسبب آمالاً مفرطة .^(١)

(١) رياض القيسى ، " القانون الدولى الإنسانى وتجربة العراق مع الأمم المتحدة فى حرب الخليج لعام ١٩٩١ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠ .

انظر أيضاً :

- Burns M. Gurnahan , "Protecting Nuclear facilities from military attack : Prospects after the Gulfwar", American journal of international law, (vol86,no3, July 1992), PP529 : 532.

فعندما اندلعت حرب الخليج عام ١٩٩١ استناداً إلى ما زعم أنه "تفويض" من قبل مجلس الأمن بموجب القرار (٦٧٨) الذي أعتد في التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٠ اتضح سريعاً أن الصواريخ والطائرات الأمريكية ستكون أدوات التدمير الرئيسية .

لقد أسقط بين ١٦ يناير و ٢٧ فبراير ١٩٩١ مازنته زهاء ثمانية وثمانين ألف طن من القنابل على العراق أي ما يعادل القوة التفجيرية لسبع قنابل ذرية من قنبلتي هيروشيما ونجازاكي (اليابان) اللتين أسقطتهما الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبينما تركزت القدرة التدميرية المخيفة للقنبلة الذرية في موقع واحد ، فإن الصواريخ والقنابل وزعت على العراق برمته .

لقد استعملت قوات التحالف ، ولا سيما الولايات المتحدة - مجموعة متنوعة من الأسلحة في حرب الخليج ، بعضها تقليدي (غير أنه محسن) وبعضها غير مجرب نسبياً ، كما تم استخدام قذائف اليورانيوم المنضب استخداماً مكثفاً ، وبخاصة في تدمير المدرعات والدفاعات الأخرى . ولقى العديد من الجنود العراقيين مصرعهم إما بقذائف اليورانيوم المنضب مباشرة أو نتيجة التعرض لها . واستعمال النابالم أيضاً لحرق الجنود العراقيين في الخنادق ، كما استخدمت القنابل العنقودية ومتفجرات الوقود / الهواء (ذات النطاق النووي) والقنابل التقليدية التي ألقت طائرات (بي ٥٢) كميات كبيرة منها .

وحول أخطار أسلحة اليورانيوم ، وما سببته من أضرار للعراقيين سوف نقدم لمحة عن خطورة استخدام هذا السلاح .

اليورانيوم المستنفذ سلاح فعال في اختراق الدروع ومصدر بارز للتلوث ، وكما وصفه جيمس روجواي في صوت القرية (The village Voice) عندما يطلق هذا السلاح ينفجر اليورانيوم إلى شعلة شديدة الحرارة على حد يقرب من السيولة ويشق طريقه عبر الدرع الفولاذي كشعلة فسفورية حامية بيضاء .

وتؤدي حرارة القذيفة إلى انفجار أي أبخرة ناجمة من وقود الديزل في الدبابة المعادية ، وهكذا يحرق الملاح الموجود داخل الدبابة حياً . وعند الانفجار يصبح ما يقرب من ٧٠% من اليورانيوم هباءً جويًا ، مشكلاً جزيئات غبار ، وهكذا شاقاً طريقاً أوسع فيما يحيط به من هواء وماء وتراب ، ويصبح من الصغر بحيث يدخل في الجو أو يستنشق بسهولة من الناس الموجودين في الجوار . وعند الاستنشاق أو الدخول في الجو يمكن للغبار المشع غير القابل للذوبان أن يسبب ضرراً مهماً .

هذا وقد أوضح تقرير سلطة الطاقة الذرية البريطانية لعام ١٩٩١ مخاطر اليورانيوم للسكان المحليين كما يلي : " اليورانيوم المستنزف سينتشر بأحجام وكميات مختلفة من جزيئات غبار إلى مواد محترقة وجرعة كاملة الحجم . وسيكون من غير الحكمة للناس البقاء قرب كميات كبيرة من اليورانيوم المستنزف لفترات طويلة ، وهكذا سيكون بوضوح مثار قلق للسكان المحليين إن هم جمعوا هذا المعدن الثقيل واحتفظوا به " .

وعلى هذا فأين يذهب الشعب العراقي ؟ أما فيما يتعلق بجمع هذا المعدن الثقيل فإن العديد من الأطفال في العراق يستخدمون الآن هذه الأعيرة النارية الناشطة الإشعاع كدمى يتلهون بها .

وقد ذكر عمال إغاثة تابعون للأمم المتحدة والمؤسسات الإنسانية يعملون في العراق ، أن الأطفال العراقيين يلعبون بقذائف مدفعية فارغة وبدبابات دمرتها أسلحة يورانيوم مستنزف ، وبأعيرة ناشطة الإشعاع لا تزال متناثرة في مناطق واسعة في العراق .

وقد اعترف تقرير سلطة الطاقة الذرية البريطانية بأنه "إذا دخل اليورانيوم المستنزف في سلسلة الغذاء أو الماء فإن ذلك سيخلق مشاكل صحية كامنة " .

وقاست دراسة في العراق ١٩٩٨ نسبة التعرض لإشعاع غاما الخارجى فى ست مناطق مختارة فى جنوبى العراق (البصرة والذبير وصفوان وجبل سنان ورميلة الشمالية ورميلة الجنوبية) وقد تلوث بمواد يورانيوم مستنزف ما يقدر بثمانية وخمسة وأربعين ألف ومائة طن متري من المزارع البرية التى تؤكل ، وتعرض ٣١% من مواد الحيوان إلى تلوث مشع داخلى تعدى المستوى الخلفى الطبيعى ، وتعرضت عناصر ترابية فى مساحة تبلغ مليون وأربعة وأربعين مليون متر مربع لمخلفات مشعة تزيد عن عتبة مستوى التسبب فى الضرر .

وذكر العديد من المراقبين أن الصراع فى الخليج ١٩٩١ لم يكن حرباً بالمعنى التقليدى ، فقد حلقت طائرات قوات التحالف (الأمريكية غالباً) فوق العراق كله وقصفت كيفما اتفق ، وبلغ مجموع الطلقات الجوية أكثر من مائة ألف طلعة بحلول نهاية فبراير ١٩٩١ .

١- الأهداف ،

تقر المصادر الأمريكية أن الأهداف المحددة تجاوزت متطلبات الضرورة العسكرية وكان أحد الأهداف الرئيسية تدمير الشعب العراقي . أن أهداف كثيرة دمرت على أساس أن ذلك سيزيد اعتماد العراق على المساعدات الخارجية ولا سيما من الولايات المتحدة فى حقبة ما بعد الحرب ، ولخلق ضغط على العراق ، وليس للتأثير فى سير الصراع نفسه . وقد قدرت إحدى الدراسات أن استبدال المنشآت العراقية التى دمرت أثناء الحرب يكلف زهاء مائتى مليار دولار .

وليس ثمة شك فى أن أحد الأهداف الرئيسية للمخططين العسكريين الأمريكيين هو تدمير البنى التحتية المدنية فى العراق ، وتحويل البلد على حالة عصر ما قبل الصناعة .

والجدير بالذكر أن وزير الخارجية " جيمس بيكر " أعلن صراحة هذه السياسة فى اجتماعه فى جنيف مع نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي " السيد طارق عزيز " فى التاسع من يناير ١٩٩١ .

وفى التصعيد اللاحق للصراع استهدفت ودمرت مجموعة واسعة من المنشآت المدنية . ولم يكن لغير جزء محدود منها صلة مباشرة بالوضع فى الكويت . وكان أحد الأهداف الرئيسية للحملة الأمريكية المتواصلة ، هو " إرهاب البلد كله وقتل الناس وتدمير الممتلكات ومنع الحركة وإحباط معنويات الناس ، وفرض الإحاطة بالحكومة " .

لقد أدى التدمير الواسع للبنى التحتية المدنية على وقوع عدد كبير من القتلى ، ولا سيما صغار السن والمدنيين والمرضى . والثابت أن حملة القصف التي قادتها الولايات المتحدة تجاوزت إلى حد كبير الأهداف المعلنة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لأنها استهدفت في الواقع تدمير معنويات العراق وتماسكه الاجتماعي كلياً من الناحيتين المادية والمعنوية .

ومنذ البداية كان أحد الأهداف الرئيسية هو نفي العراق ، المورد الوطني الضخم الذي دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية برمتها .

وقد أعلنت في مارس ١٩٩١ صور التقطت بالأقمار الصناعية الأمريكية أظهرت تدمير المراكز النفطية العراقية الرئيسية .

لقد كان الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق ضخماً ، واتسم بالعشوائية ، وتجاوز كثيراً من الأهداف العسكرية الواضحة ليشمل كل عنصر في البنى الأساسية الاجتماعية والتراث الثقافي في البلاد . وقصفت أهداف في المدن الرئيسية جميعاً قصفاً شاملاً تكرر في كثير من الحالات على الأهداف نفسها بما في ذلك القرى المنعزلة ومجتمعات الدول النائية .^(٢)

٢- السكان المدنيون :-

لقد كان الطريق ممهداً أمام حدوث الكارثة البشرية التي استمرت في الأشهر والأعوام اللاحقة . وفي نهاية الحرب ، بعد أن فاقم الهجوم العسكري الآثار المبكرة للحصار ، واجه الشعب العراقي أزمة بقاء ذات أبعاد مروعة . فقد انهارت نظم المياه والنظم الصحية وشح الغذاء ، ولم تعوض تجهيزات المستشفيات التي نفذت .

وفي أوائل مارس ١٩٩١ أخذت تصب في نهر دجلة ، مصدر مياه شرب آلاف المدنيين ، مصارف مياه المجارى غير المعالجة . وضعفت وسائل معالجة المياه ، وواجهت المزيد من التدهور وأعلنت توقعات تحققت بعدئذ بانتشار مرض الكوليرا والتيفوئيد والتهاب الكبد وشلل الأطفال (الأمراض التي كانت قد استوطنت في العراق قبل الحرب) .

وفي أكتوبر سنة ١٩٩١ كشف تقرير أعده فريق من المحامين واختصاصي الصحة العامة من جامعة هارفارد عن أن وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العراق قد تضاعفت خمس مرات تقريباً منذ حرب الخليج ، وأن زهاء مليون طفل يعانون سوء التغذية ، وأن ما يصل على مائة ألف طفل يواجهون الموت جوعاً . واستناداً على تقرير الفريق فإن الأطفال يشبهون الناجين من قنبلة هيروشيما ، ويتصفون بالخمول ، ويفتقرون إلى الإحساس .

وقد أشار تقرير فريق هارفرد إلى أن خدمات الكهرباء والماء في العراق شارفت على الانهيار التام ، وأن تدهورها الشديد قد سبب كارثة صحية عامة في أنحاء البلاد كافة ، وأن الأطفال المصابين بفقر الدم

(2) Geoff Simon , "The scouring of Iraq : Sanctions , law and natural Justice" , (London : MacMillan , 1998) , PP 12 .

ومرض السكر الذين تمكن معالجتهم يموتون بسبب شح عقاقير معالجة السرطان والانسولين ، وأن أمراض يمكن منع حدوثها مثل شلل الأطفال والحصبة عاودت الانتشار .

وقدر التقرير إلى أن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة قد ارتفع بنسبة ٣٨٠% ويعانى ما يصل إلى ثلث الناجين سوء التغذية الشديد .

٣ - البيئة :-

لقد أدت حرب الخليج إلى تحويل جزء كبير من العراق إلى بيئة ملوثة ونشطة إشعاعياً ومما يذكر أن " قوات التحالف " ، خلفت مالا يقل عن أربعين طناً من اليورانيوم المنضب في ميادين حرب الخليج استناداً على تقرير سرى وضعته سلطة الطاقة الذرية البريطانية .

وفى الحقبة التى تلت حرب الخليج لاحظ الأطباء العراقيون والأجانب زيادة سريعة فى عدد الأطفال المصابين بالسرطان ، وخصوصاً سرطان الدم .

وذكرت لاحقاً أن التلوث أصاب التربة والمياه الجوفية ، وأن مثل هذا التلوث يستمر مع عمر الأرض.

وذكرت وثائق نشرت بموجب قانون حرية المطبوعات الأمريكى أن الجيوش الأمريكية والبريطانية وغيرها أطلقت زهاء ٤٠٠٠ قذيفة من اليورانيوم المنضب وأن طائرات (A١٠) التابعة للقوة الجوية الأمريكية قد أطلقت حوالى ٩٤٠٠٠ طلقة عيار ٣٠ ملم واستعملت طائرات (A١٠) ذخيرة يورانيوم المنضب ضد الدبابات والعجلات المدرعة الأخرى وسيارات النقل والطرق . ويوجد ٣٠٠ طن متري من اليورانيوم المشع فى مناطق شاسعة من العراق ، ومن المعروف أن الإشعاع المؤين (ألفا وغاما) يسبب السرطان ، واعترف الجيش الأمريكى أن بعض الجنود تعرضوا من غير وعى إلى إشعاع اليورانيوم المشع أثناء حرب الخليج ، وهى عوامل يعتقد مراقبون كثيرون أنها أسهمت فيما يعرف بأعراض مرض "عاصفة الصحراء" الذى أصاب عشرات الآلاف من أفراد التحالف .

ولم يكن اليورانيوم المشع الملوث الوحيد الذى أصاب الشعب العراقى فهناك أيضاً تقارير علمية من مصادر عراقية تشير إلى أن قوات التحالف استعملت مواد كيميائية سامة ، وأطلقت كميات كبيرة من المواد الملوثة عندما قصفت المعامل الصناعية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والمنشآت النفطية

أثناء الحرب . لقد سبب قصف آبار النفط والمنشآت النفطية الأخرى تلوثاً واسعاً في الهواء والأرض ،
وسببت الحرب والعقوبات مستويات عالية من التلوث البيئي .^(٣)

إن التدمير العسكري للبنى السياسية والاجتماعية وحرمان العراق بعد ذلك من الوسائل كافة
لإعادة التعمير أديا حتمياً على رقم متصاعد من الإصابات المدنية التي بلغت في أحد التقديرات ٢٠٠
ألف قتيل بحلول نهاية عام ١٩٩١ . ولما كان ثلاثة أرباع سكان العراق في أواخر عقد الثمانينات في
المدن ، فإن معظم المتطلبات الاجتماعية التي تشمل المستشفيات والماء النقي ومعالجة مياه
المجاري والاتصالات والصناعة والزراعة إلخ تعتمد على الطاقة الكهربائية غير أن الهجمات العسكرية
على البنى الأساسية والتي كانت محطات توليد الكهرباء من الأهداف الرئيسية لها ، أدت على تدهور
شامل في هذه المتطلبات جميعاً .

وفي مناطق كثيرة لم تعد معالجة المياه ممكنة ، وتدفقت مياه المجاري إلى الأنهار التي تجهز
مياه الشرب ، وانهارت فعلياً الخدمات الصحية ، وبعد الحرب مباشرة ، أرغم الشعب العراقي على
طرائق العيش بمستوى الكفاف قبل العصر الصناعي مع العواقب الاجتماعية كافة التي ينطوي عليها
هذا الوضع : المستشفيات تصارع من أجل تدبير الأمور بسبب شح الأدوية والتجهيزات الأخرى .
ويزداد انتشار الأمراض . وفي الوقت نفسه فإن انهيار البنى الأساسية والاجتماعية فضلاً عن الضغوط
الاقتصادية المستحيلة على العوائد العادية أدى على زيادة كبيرة في مستويات عمليات الإجهاض غير
المشروعة والعنف الاجتماعي والسرقة والانهيار العائلي .^(٤)

- ومن هنا نخلص في النهاية إلى أن ما تم ارتكابه من قبل القوات العسكرية للولايات المتحدة
وشركائها في التحالف جرائم حرب بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة مع توافر
العنصرين المادي والمعنوي لهذه الجرائم .

- فقد حصل كل ما تقدم بمعزل عن مجلس الأمن الذي ارتضى مراقبة ما يجرى دون أن يحرك ساكناً.

(3) Simons , " The scouring of Iraq : Sanctions , law and National Justice" , i.bid, PP 20-27

انظر أيضاً :-

- Alex Danchev and dan keohane "international prespectives on the gulf conflict (1990 – 1991)" ,
(Great Britain : Macmillan press , 1994), pp 237 : 240 .

(٤) رياض القيسي ، " القانون الدولي الإنساني وتجربة العراق مع الأمم المتحدة في حرب الخليج لعام ١٩٩١ " ، مرجع سبق ذكره
، ص ٤٥ .

المطلب الثاني

القرارات الخاصة بعمليات الإغاثة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان (١٤٠٩)

تحليل القرار (١٤٠٩) في ضوء أحكام الميثاق :-

في إطار تحليل القرار (١٤٠٩) سوف نقوم أولاً بتقديم لمحة عن الإطار القانوني لجزاءات الميثاق.

الإطار القانوني لجزاءات الميثاق :

أولاً : تتطلب الممارسة الصحيحة لسياسات الجزاءات عدة أمور أهمها :

(١) وجود قواعد قانونية واضحة بحيث يمكن تبين انتهاكها :

ورغم جهود لجنة القانون الدولي في تقنين قواعد النظام القانوني الدولي ، إلا أننا سنرى فيما بعد أن الصراعات السياسية أعاقَت الجهود الهادفة إلى وضع قواعد صريحة للتمييز بين القسر المشروع وغير المشروع كي يتسنى التمييز بين الدفاع الشرعي والعدوان ، وبين الاعتداء والجزاء ، وبين مساعدة الضحية والتحالف لتدبير العدوان ، وهنا نرى أن غموض هذه المفاهيم يعكس الفشل في وضع ضوابطها لممارستها ، ولذلك لا بد من وجود إجماع حول هذه المفاهيم وهو ما لم يتيسر تماماً حتى الآن .

(٢) تقرير وقوع الانتهاك من عدمه يتطلب وجود هيئة أو جهاز محايد ومعلومات وافية عن

واقعة الانتهاك ثم لا بد من صدور إعلان رسمي بوقوع الانتهاك أي لا بد من توفر

عنصرين :-

الرقابة على ممارسة الدول لالتزاماتها وتقرير وقوع الإخلال .

أ- الرقابة أو الإشراف :

الرقابة إجراء يقصد به التأكد من امتثال الدول لالتزاماتها ، وتعد في ذاتها حافزاً على الامتثال ، فضلاً عن كونها شرطاً مسبقاً للاعتراف الرسمي بانتهاك القواعد ، وهذا الاعتراف أساسي قبل اتخاذ أي إجراء جزائي .

وقد تمارس الرقابة عن طريق الدول أعضاء المنظمة حسبما يؤكد حكم محكمة العدل الدولية في ٢١ يوليو ١٩٦٢ بشأن جنوب غرب إفريقيا في قوله أن " لأعضاء العصبة بعض الحق في مراقبة مدى وفاء الدول القائمة بالانتداب لالتزاماتها وفقاً للعهد " . وكذلك الحال في الوكالات المتخصصة والمنظمات الأوروبية .

وقد تقوم المنظمة نفسها بالإشراف عن طريق تكوين لجان مثل لجنة الخبراء كما هو الحال في منظمة العمل الدولية ، وكذلك الحال في صدد اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في الأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة تصفية الاستعمار .

ب- الاعتراف الرسمي بالانتهاك :

يعد شرطاً أساسياً لتوقيع الجزاء بل يعد الإقرار بأن عضواً قد انتهك التزاماته نوعاً من الجزاء حتى لو لم يترتب على هذا الإقرار آثار قانونية لاحقة داخل المنظمة مثل إدانة مجلس الأمن لاعتداءات^(١)

(١) د/ عبد الله الأشعل ، " النظرية العامة للجزاءات في القانون الدولي "، (القاهرة : بدون دار نشر، ١٩٩٧) ، ص ٢٢٧ : ٢٣٤

إسرائيل المتكررة على سوريا والأردن ولبنان وخاصة عدوانها على مطار بيروت الدولي في ديسمبر ١٩٦٨ وقد يسفر هذا الإقرار عن عمل قانوني أو ضغط سياسي داخل في جانبين:-

الأول : إذ قد يؤدي الانتهاك إلى ما يسمى التعبئة القومية لإسباغ الخزي والخجل على الدولة، الأمر الذي قد يضر بمركز الحكومة في الداخل وهو أمر يختلف من دولة لأخرى وفق نظامها ومدى الديمقراطية التي تتسم بها نظامها .

الثاني : تتأثر العلاقات الخارجية لتلك الدولة نتيجة هذا الإقرار ، ويعتمد أثر الاعتراف الرسمي بانتهاك إلى حد بعيد على الطريقة التي ينتشر بها هذا الاعتراف ، فآثره أكبر لو نشر في التقارير السنوية للمنظمات الدولية في مجلدات لا يطلع عليها سوى الخبراء .

- بالإضافة إلى ما تقدم تجدر الإشارة إلى أن الاعتراف السري بانتهاك يتضمن عنصرين:-

الأول : يتعلق بالوقائع .

الثاني : يتعلق بتفسير نطاق الالتزام .

والتفسير مهمة قضائية يجب أن يقوم جهاز قضائي أو تحكيمي كما هو شأن اتحاد البريد الدولي . أما ميثاق الأمم المتحدة فقد أوكل هذه المهمة إلى أجهزة المنظمة الرئيسية نفسها التي يمارسها مجلس الأمن بحكم الاعتراف له بها في إطار قيد هام هو عدم تعديل النص ، ومع ذلك يجوز لمجلس الأمن أن يستصدر رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية أو يسير بأى قانوني من القسم القانوني في الأمانة العامة للأمم المتحدة أن يصدر قراراً في هذا الشأن .

(٣) التزام من يوجه إليهم القرار بالامتثال لأحكام هذا القرار .

فبينما احتفظ الميثاق لمجلس الأمن بإصدار قرار فرض الجزاء ورفعته تصور أدواراً أخرى لمختلف الأجهزة في المنظمة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية ، وكذلك الدول فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار .

(٤) متابعة تنفيذ القرار :

وقد اهتم مجلس الأمن إلى عدة وسائل لتحقيق ذلك منها تكليف الأمين العام وإنشاء لجان خاصة لمتابعة تنفيذ قرارات الجزاءات وتقييم آثارها وتصحيح مسارها والكشف عن مخالفاتها .

(٥) مساعدة المتضررين من جراء تنفيذ القرار ومعاينة من ستهين به :

تصدت المادة (٥٠) من الميثاق لمساعدة الدول التي تتضرر من جراء تطبيق الجزاءات سواء بسبب إسهامها فيها ، أو بسبب قيام دولة أخرى بهذه المهمة .

(٦) تقوية جانب الطرف المتضرر من الفعل غير المشروع .

وهي حالة لاحظناها لدى استجابة الأمم المتحدة لمحاولات إبراز شخصية الفلسطينيين وحقوقهم في الوقت الذي أدانت فيه عدم استجابة إسرائيل لقراراتها سواء بشأن حقهم في العودة أو التعويض أو بصدد السياسة الإسرائيلية في تهديد القدس ، أو سياستها إزاء الأراضي العربية المحتلة وسكانها .

ثانياً: جزاءات الميثاق تستهدف التصرف القانوني غير المشروع وليس صاحب التصرف نفسه أي أنها ليست شخصية.

ويترتب على ذلك أن الجزاءات تتوقف بمجرد توقف التصرف الذي استتبع فرضها حتى لو استمرت آثاره ، وهنا يختلف الجزاء عن المسؤولية الدولية التي تعد بذاتها نوعاً من الجزاء ، فانتهاك دولة لالتزام دولي كشن الحرب مثلاً يترتب عليها مسؤولية دولية تتضمن إصلاح الضرر، بالإضافة إلى ما يستتبعه هذا التصرف من قيام المنظمة الدولية بتوجيه أعمال قمع ضدها ، فأعمال القمع هي الجزء الرئيسي الذي يتوقف بمجرد وقف الحرب وهذا يخضع لتقدير مجلس الأمن ، ولكن ذلك لا يسقط المسؤولية القانونية عن الدولة المعتدية في إصلاح ما أنتجه فعلها الخاطئ .

ثالثاً : جزاءات الميثاق ليست عقابية ، فهي لا تستهدف العقاب وإنما وقف انتهاك النظام الدولي ، فليس الدافع إليها مصلحة سياسية معينة وإنما انتهاك قاعدة قانونية أو التزام قانوني يترتب عليه تهديد السلم ، ولا ينشئ تطبيق الجزاءات خصومة قانونية بين المنظمات الدولية والدولة المعتدية ولذلك لا تعد الجزاءات العسكرية حرباً ، ولا يخلق تطبيقها حالة حرب وإن طبقت خلال عملياتها الحربية قواعد قانون الحرب .^(٢) وبالتطبيق على القرار (١٤٠٩) -

١. لا شك أن الهدف من هذا القرار هو إقامة نظام يحافظ على استمرارية فرض العقوبات من جهة ، ولكنه يخفف الإجراءات التي تتيح للعراق توريد منتجات للاستعمال المدني من جهة ثانية. ويتعلق الأمر بالمواد غير الواردة في لائحة من ٣٠٠ سلة من التي يمكن استعمالها لأغراض عسكرية والتي تظل خاضعة للرقابة ، ويتعين مراجعة هذه اللائحة كل ثلاثين يوماً - ولكن بمقابلته يتم تعديل في الشكل من خلال تخفيف الإجراءات التي باتت تشكل قيوداً على استمرارية هذا النظام بدون عوائق" قد تهدد بنفسه أصلاً من خلال تزايد عدد المناهضين له والمشككين في جدواه ، بما في ذلك داخل البلدان التي صادقت على قرارات مجلس الأمن بهذا الشأن وطائفة من كبار موظفي الأمم المتحدة الذين كانوا على تماس مباشر مع تنفيذ قرارات مجلس الأمن بهذا الشأن .

٢. لن يخرج القرار (١٤٠٩) عن هذا السياق الإجرامي الرامي إلى توظيف العقوبات في خدمة أهداف الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية . فالمشكلة باختصار من الناحية الاقتصادية هي أن الاقتصاد العراقي سيبقى معزولاً عن العالم ، وأن عائدات نفطه لن تكون بيده .

فقد أبقى القرار العقوبات ، وخصوصاً دفع عائدات النفط العراقي في حساب تراقبه الأمم المتحدة - قائمة. وفي مقابل ذلك يقضى القرار أيضاً بتجديد العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء. وبموجب هذا البرنامج الذي بدأ في ديسمبر عام ١٩٩٦ يتم بيع النفط العراقي في الأسواق الدولية وتودع كافة العائدات في

(٢) د/ عبد الله الأشعل ، " النظرية العامة للجزاءات في القانون الدولي " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٣ : ٢٣٤

انظر أيضاً :

فاتنة عبد العال أحمد ، " العقوبات الدولية الاقتصادية " ، رسالة دكتوراه ، (جامعة عين شمس بكلية الحقوق ، ١٩٩٩) ،

ص ٦٦ : ٨١

حساب مصرفى خاص تشرف عليه الأمم المتحدة وتستخدم فى شراء المواد الطبية والغذائية وكافة السلع الأساسية للشعب العراقى . وبالفعل فإن قرارات مجلس الأمن التى تشير على عدم رفع العقوبات قبل أن يقوم العراق بما يرضى مطالب الأمم المتحدة ، ومنها تفكيك أسلحة الدمار الشامل ، تبقى سارية المفعول . وبهذا فإن قرار (١٤٠٩) سيسهل عملية استيراد الغذاء والدواء و بعض السلع المدنية الأخرى إلى العراق ، فى الوقت الذى يبقى فيه نظام العقوبات قائماً من الناحية القانونية ، ويبقى النفط العراقى تحت الوصاية الدولية والأمريكية ويشدد من الرقابة على استيراد السلع ذات الاستخدام المزدوج .

المطلب الثالث القرارات الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل

تحليل القرار (٦٨٧) في ضوء أحكام الميثاق :

يكشف إمعان النظر في نصوص القرار عن مجموعة من الملاحظات والاستنتاجات :

١- لم يشترط القرار حداً من الوقت من أجل الانسحاب ، وفي هذا الشأن أشارت الفقرة (٦) من القرار ' حال إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة انتشار قوات بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود العراقية - الكويتية عندئذ يجب وضع الشروط وإنهاء تواجد قوات التحالف الدولي في العراق .. ' وبالتالي فإن الأمر متروك لقوات التحالف الدولي في اتخاذ قرار الانسحاب وذلك عندما تتحقق شروط معينة ، وأن تلك الشروط متروك لتقدير تلك الدول وليس لمجلس الأمن .^(١)

٢- تضمن القرار كثيراً من الأمور القانونية الجديدة إن لم يكن يدعو إليها ببساطة مجلس الأمن من الأطراف المتحاربة القيام بها أو يأمرها أن توافق على وقف إطلاق النار كما هي ممارسته العادية أثناء النزاعات الدولية التي تحدث في العالم . لكن القرار هنا أكد شكل اتفاقية لوقف إطلاق النار ، وكان العراق بشكل واضح وصريح هو الطرف الوحيد المطلوب منه وقف إطلاق النار وذلك ضمن شروط القرار ، وفي الحقيقة قامت دولة الكويت بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بموافقتها على القرار والخطة المتضمنة فيه والتزامها بالتعاون في تنفيذها ، أما دول التحالف الدولي المتعاونة مع الكويت فلم تكن مطالبة بالالتزام صراحة بالموافقة كما هو الوضع مع العراق وبالرغم من ذلك فإن الإعلان عن وقف إطلاق النار المتضمن في القرار حدد سريانه بين العراق والكويت ودول التحالف المتعاونة مع الكويت من تاريخ قبول العراق الالتزام به .

إذاً الترتيب لوقف إطلاق النار عمل بشكل واضح وكأنه مفروض على العراق من قبل مجلس الأمن وليس ترتيباً لما توصلت إليه الأطراف المتحاربة .^(٢)

وعلى ذلك يعد القرار (٦٨٧) الذي لم يبدأ سريانه إلا بعد موافقة العراق المرغم بدلاً عن استمرار العمليات الحربية ضده اتفاق غير متكافئ يجوز الطعن في شروط انعقاده على أساس أنه فرض على العراق وقبله العراق بالإكراه .^(٣)

(١) عبد العزيز سرحان ، "الغزو العراقي للكويت" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩ وما بعدها .

(٢) عمرو أبو بكر باخشب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ ، ٢٢ .

(٣) د/ عبد الله الأشعل ، "الأمم المتحدة والعالم العربي في ظل تحول النظام الدولي" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

انظر أيضاً :

د/ عمرو رضا بيومي "نزع أسلحة الدمار الشامل للعراق : دراسة للآثار القانونية والسياسية والاستراتيجية لحرب الخليج الثانية" رسالة دكتوراه ، (جامعة عين شمس :كلية الحقوق ، ٢٠٠١) ، ص ٢٢٦ : ٢٣٤ .

٣- وفيما يتعلق بترسيم الحدود الدولية بين العراق والكويت وفقاً للقرار (٦٨٧) نجد أن مجلس الأمن يتصرف من منطلق الصلاحيات الممنوحة له وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا يمكنه من إجراء التحديد والترسيم للحدود الدولية بين تلك الدولتين وحتى إمكانية تعيين تلك الحدود إذا كان هذا الأمر ضرورياً للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

وفى هذا الاتجاه وافقت أغلبية أعضاء مجلس الأمن على أن الطبيعة غير العادية لأزمة الخليج تتطلب من مجلس الأمن أن يجد حلاً غير عادي وبالذات لمسألة الحدود الدولية بين الكويت والعراق ، وأوضح مجلس الأمن أن قبول العراق لشروط القرار (٦٨٧) ومن ضمنها الشروط المتعلقة بالحدود الدولية تجعل مجلس الأمن المرجع الوحيد في تعيين الحدود بل ويشترط القرار ببساطة ترسيم الحدود .^(٤)

وهنا يجب الإشارة إلى الجدل الذي أثير حول صلاحيات مجلس الأمن في ترسيم الحدود الدولية بين العراق والكويت ، فقد أشار بعض الأعضاء في مجلس الأمن إلى أن القرارات حول الحدود ليست من اختصاص مجلس الأمن البت فيها بل تخضع للتفاوض المباشر بين الدول المتنازعة أو إحالة النزاع من قبلهما إلى محكمة العدل الدولية لكي تنظر فيه كمسألة قانونية وفقاً للمادة (٣٦ من الميثاق) والتي تنص على أن مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقاً لهذه المادة أن يراعى أيضاً أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع بصفة عامة - أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة .

وبما أن الجدل مبنى على فصل الصلاحيات بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية فإن الأمر يصبح غير واضح نظراً لعدم وجود فصل محدد للسلطات بين هذين الجهازين ، وإنما الممارسة المستمرة لمجلس الأمن وقضاء المحكمة أثبتتا أنهما متممان لبعضهما البعض في وظائفهما ، وقالت المحكمة هذا بشكل متكرر في قضية قنال كوفيو وقضية لوكربي وبهذا يكون الجدل الصادر من تلك الدول غير مقنع .

وفى الحقيقة أنه سبق للعراق والكويت أن حددا الحدود بموجب اتفاقية عام ١٩٦٣ لكن تحديد الحدود في تلك الاتفاقية وترسيمها على أرض الواقع أمر غير واضح بشكل قاطع .^(٥)

ومن المعلوم أنه عندما يكون تحديد الحدود في اتفاقية دولية بين العراق والكويت فإن عملية ترسيم الحدود تتعدى حتماً تأثيرها محيط الدولتين لذا فالأمر يتطلب آلية للقيم بترسيم الحدود^(٦) المتفق عليها .

٤- لقد خرج مجلس الأمن عن نطاق سلطاته التي حددها له الميثاق بإصداره القرار (٦٨٧) الذي اعتبر العراق مسؤولاً بموجب القانون الدولي عن جميع الخسائر والأضرار بما في

(٤) د/ على إبراهيم على ، "النظرية العامة للحدود الدولية" ، (القاهرة: دار الرسائل الثقافية، ١٩٩٧)، ص ٤٠٨ وما بعدها .

(٥) د/ عبد الله الأشعل ، "مشكلة الحدود في الخليج العربي" ، كراسات استراتيجيات، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية والاستراتيجية، ١٩٨٩) ، ص ٢٦ وما بعدها .

(٦) د/ على إبراهيم على ، "النظرية العامة للحدود الدولية" ، مرجع سابق ، ص ٤١ وما بعدها .

ذلك الضرر اللاحق بالبيئة والمصادر الطبيعية والخسائر التي لحقت بغير العراقيين نتيجة لاحتلال الكويت ، ونص على تشكيل لجنة من أعضائه للبت في طلبات التعويضات ، كما طلب من الأمم المتحدة إعداد توصيات لإنشاء (صندوق الأمم المتحدة للتعويضات).

إن تجاهل المجلس لمحكمة العدل الدولية في قضية التعويضات ، إذ جرت تبريره على أساس ضرورة سرعة البت في طلبات التعويضات إلا أنه يعكس ويكرس الطبيعة السياسية للتعويضات وأهدافها الحقيقية التي لا تتطابق مع الواقع وتخدم الأهداف السياسية الأمريكية لغرض غرامات تعويضية لا تخلو من الاعتباطية بحكم عدم مراعاتها لمبادئ ومتطلبات القانون الدولي . كما أن مثل هذه التعويضات لا علاقة لها بحفظ السلم والأمن الدوليين ، وهي المسؤولية التي أنشئ من أجلها مجلس الأمن ، وليس هناك في ميثاق الأمم المتحدة أي نص يخول المجلس فرض مثل هذه التعويضات والإشراف على احتسابها ومتابعة العمل بها .^(٧)

٥- أغفل القرار (٦٨٧) أي بند حول حقوق الإنسان وبشكل خاص حماية الأكراد في شمال العراق والشيعية في جنوبه نظراً لكون التحالف الدولي شجعهم على الثورة أثناء حرب الخليج الثانية ولكن عندما انتهت الحرب وبقيت حكومة صدام في السلطة ترك التحالف الدولي الأكراد والشيعية تحت رحمة تلك الحكومة .

وبهذا لم يتضمن القرار أي بند يشير إلى ضرورة حماية تلك الأقليات البدوية في العراق بالرغم من خطورة هذا الأمر باعتباره يشكل تهديداً خطيراً للأمن والسلم الدوليين في المنطقة نظراً لتدفقات اللاجئين التي أخذت تتجمع بأعداد كبيرة على الحدود الدولية .

ومن هنا يتضح لنا أن المجلس تجاوز السلطات التنفيذية المخولة له وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني . فالمادة ٢٤ من الميثاق توجه مجلس الأمن "بالعمل وفقاً لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة " عند استخدام صلاحيته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ومن بين أهم الأهداف الأساسية والمبادئ المنصوص عليها في المادة الأولى من الميثاق هو احترام حقوق الإنسان .

وفي الواقع أن ديباجة الميثاق تبدأ بالنص على عزم " شعوب الأمم المتحدة .. على تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة قيمة الإنسان " .^(٨)

٦- وفيما يتعلق بالتدخل للمحافظة على السلم والأمن الدوليين فإن الممارسة الدولية تقدم لنا نموذجاً سافراً لتدخل الأمم المتحدة تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية للعراق من أجل

(٧) عبد الأمير الانباري ، " برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال " ، (بيروت : معهد دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥) ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٨) عمرو أبو بكر باخشوب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥ : ٦٦ .

حمله على التخلص من أسلحة الدمار الشامل بدعوى الحيلولة بينه وبين تهديد جيرانه بما يهدد السلم والأمن الدوليين .

وفى الحقيقة أن ما يثير الاستياء من تطبيق هذه الإجراءات أنها تطبق بطريقة انتقائية وبما يتفق ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي الوقت الذي تفرض فيه على العراق حظراً فإنها لا تفرض أية إجراءات ضد حليفها الاستراتيجي إسرائيل بالرغم من امتلاكها لجميع أنواع هذه الأسلحة وتهديد قادتها المستمر للدول المجاورة بالعدوان .

٧- منع القرار (٦٨٧) في فقرته (٤) جميع الدول من بيع الأسلحة ذات العلاقة إلى العراق أو تجهيزها أو نقلها . وقد شمل المنع جميع أنواع الأسلحة بما في ذلك الأسلحة التقليدية وقطع الغيار والمعدات والخدمات الاستشارية وغيرها . مثل هذا المنع الشامل فُسر على أساس أنه استمرار للحظر الذي فرضه القرار رقم (٦٦١) والقرارات اللاحقة . غير أن أهداف القرارات المذكورة قد تحققت قبل صدور القرار رقم (٦٨٧) ولم يعد هناك وجود للأسباب التي أدت بالمجلس إلى فرض العقوبات . مع هذا فإن القرار المذكور نص صراحة على أن الحظر المذكور سيستمر " إلى حين اتخاذ المجلس قراراً آخر " .^(٩)

وبهذا نجد أن مجلس الأمن فرض بموجب القرار (٦٨٧) عقوبات جديدة لتحقيق أهداف جديدة ، مبهمة وغير قابلة للتطبيق دون أن يقرر وجود تهديد للسلم .

وإضافة على عدم وضوح الأهداف الذي يطيل العقوبات أو يديمها ، فإن العقوبات الاقتصادية تثير مسألة أخلاقية ، الأمر الذي يشكل معضلة فريدة ، تلقى بظلال الشك على أخلاقية ومشروعية وفعالية النظام الحالي للعقوبات .

فإن العقوبات الاقتصادية الحالية لا بد أن تُفقر غالبية السكان ، وتسبب تضخماً جامحاً ، وترجع إلى الوراء الأنظمة الزراعية والصناعية والتربوية والصحية ، وفي الوقت نفسه تنتشر الجرائم والفساد .

وهنا نجد أن مجلس الأمن قد انتهك بشكل صارخ الوظائف الموكولة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة في قضية العقوبات المفروضة على العراق فالسلطات التنفيذية لمجلس الأمن وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي تخضع لقواعد القانون الإنساني .

إن المادة (٢٤) من الميثاق توجه مجلس الأمن " بالعمل وفقاً لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة " عند استخدام صلاحيته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ومن بين أهم الأهداف السياسية والمبادئ المنصوص عليها في المادة الأولى من الميثاق هو احترام حقوق الإنسان .

وفى الواقع أن ديباجة الميثاق تبدأ بالنص على عزم " شعوب الأمم المتحدة .. على تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة وقيمة الإنسان " .

(٩) عبد الأمير الانباري ، " نظام عقوبات الأمم المتحدة (حالة العراق) " ، المستقبل العربي ، (بيروت: معهد دراسات الوحدة العربية ، عدد (١١٥) ، يناير ١٩٩٧) ، ص ٣٠ .

فالحصار الشامل فرض على العراق قبل حرب التحالف المدمرة على العراق واستمر بعدها دون أى تخفيف رغم التدمير الكامل الذى لحق بالبنى التحتية للحياة المدنية للشعب العراقى ، وأن العراق دولة تعتمد بالدرجة الأولى على تصدير النفط باعتباره الوسيلة الوحيدة للحصول على العملة الصعبة اللازمة لإدامة الحياة والتنمية ، مما جعل الحصار فعلاً إلى حد كبير جراًء سهولة ضبط تلك الفعالية .

فقد وصفت البعثة الأولى التى أرسلتها الأمم المتحدة إلى العراق فى أعقاب وقف إطلاق النار بأن الخراب الذى أوقعته قوات التحالف الدولى على العراق قد أرجع للعراق إلى ما قبل الثورة الصناعية مع هذا فإن إبقاء الحصار طوال السنوات الست الماضية وحتى اليوم قد أوقع الدمار بصورة بطيئة ولكن مستمرة فى الشعب العراقى والمجتمع المدنى أكثر بكثير من الخراب الذى نجم عن الهجوم العسكرى للتحالف الدولى .

إن الدمار البشرى والحضارى الذى يفرضه حصار الأمم المتحدة يشمل جميع شرائح الشعب ، وخصوصاً الأطفال والنساء وبقية الشرائح الاجتماعية الضعيفة كما وصفتها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بما فى ذلك منظمة اليونسيف .

لقد توصل تقرير أعدته منظمة الصحة العالمية فى ١٩٩٦/٣/١ بعنوان الأوضاع الصحية لسكان العراق منذ أزمة الخليج إلى نتائج مأساوية ترقى إلى جرائم ضد البشرية منها .

١. إن الضغوط المالية الناتجة من العقوبات قد حالت دون استيراد الضرورى من الغذاء والدواء. إن الغالبية العظمى من السكان تعيش منذ سنوات على الطعام الذى يتوفر فى حالات شبه المجاعة. إن هذا الوضع التراجيدى له آثار موجعة فى السكان وفى نوعية الحياة ، ليس للجيل الحالى فقط بل للجيل القادم أيضاً .

٢. إن انخفاض الاستيرادات الدوائية بسبب انعدام الموارد المالية ، بالإضافة إلى النقص الكبير فى مرافق الرعاية الصحية ، ومبيدات الحشرات ، التى كانت فى مستوى عال خلال سنوات ما قبل الحرب . إن التقارير التى قيمت الأوضاع فى العراق قد أرجع حرفياً إلى خمسين عاماً إلى الوراء بسبب حرب الأسابيع الستة عام ١٩٩١ .

والعقوبات الاقتصادية التى تم فرضها فى وقت لاحق . إن أمراضاً مثل الملاريا والتيفويد والكوليرا التى كانت مرة تحت السيطرة تقريباً قد عادت إلى الانتشار منذ عام ١٩٩١ على مستوى وبائى فى الوقت الذى يقف فيه القطاع الصحى كشاهد عاجز عن العمل .

٣. من النادر أن جرى توثيق الحصار على ملايين من الناس . فالمصاعب الاقتصادية الشديدة ، والطعام الذى هو أقرب إلى المجاعة ، والارتفاع الكبير فى مستوى الأمراض ، وندرة العقاقير الأساسية ، وفوق كل شئ العذاب النفسى والاجتماعى والتعاسة الناجمة عن مستقبل مظلم ، قد أدت إلى تحطيم عوائل كثيرة ، وإلى تشوهات فى القيم الاجتماعية .

٤. إن آثار الحصار في مثل هذا الوضع في الأطفال الرضع وفي شريحة الطفولة وفي العراق تحتاج إلى اهتمام خاص . أن البيانات الخاصة بالأمراض والوفيات لا تعكس كل الواقع ، حيث لا يقل أهمية عنها أن معظم هذه الأمراض تسبب عاهات دائمة غالباً ما ننساها .

وقد صرحت الناطقة الرسمية لليونيسيف (كارل بلامي) في ١٩٩٦/١٠/٢٨ في مقر الأمم المتحدة بأن ٤٥٠٠ طفل عراقي يموتون في كل شهر بسبب المجاعة والأمراض . أما منظمة الغذاء والزراعة فقد توصلت في تقريرها (No.TCP/IRAQ/ ٤٥٥٢) حول حالة الغذاء والزراعة في العراق إلى أن النقص في المواد الغذائية الأساسية للعام ١٩٩٥-١٩٩٦ يحتاج إلى ٢,٧ مليار دولار.^(١٠)

لذا فإن التدمير غير الإنساني الذي ألحق بالعراق والشعب العراقي عن طريق الحظر الشامل والحرب واستمرار الحظر على رغم وقف إطلاق النار الرسمي وتنفيذ العراق للالتزامات التي فرضت عليه يمثلان استمرار الحرب وبالتالي يشكلان " إبادة جماعية " .

إن ركني جريمة الإبادة الجماعية متوفران . فالركن المادي المتمثل بالفقرة (٦٠) من المادة الثانية من اتفاقية الإبادة البشرية لعام ١٩٤٨ متوفرة خلال الحقائق الموثقة التي ذكرناها فيما تقدم " أن الفقرة المذكورة تنص على قيام الجريمة عند تقصد فرض ظروف حياتية ترمي إلى تحقيق التدمير المادي للمجموعة البشرية المعنية كلياً ، جزئياً ، أما الركن المعنوي المتمثل بالنية فإنه متوفر أيضاً ولا أدل على ذلك مما قالته مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السابقة يوم كانت ممثلة دائمة لسبلاها في الأمم المتحدة في نيويورك ، لقد سئلت أولبرايت من قبل ليسلي ستول (Lesley stahl) مقدمة برنامج '٦٠ دقيقة' لشبكة (ABC) التلفزيونية الأمريكية "سمعنا أن نصف مليون طفل عراقي قد ماتوا نتيجة العقوبات ضد العراق" أقصد أكثر من الأطفال الذين ماتوا في هيروشيما ... هل الثمن يستحق ذلك " فأجابت أولبرايت "إننا نعتقد أن الثمن يستحق ذلك كما يمكن الاستدلال في هذا الصدد أيضاً بالتصريحات المتواترة التي صدرت عن أعلى المسؤولين الأمريكيين من ضمنهم رئيس الدولة ووزير

(١٠) عبد الأمير الأنباري ، نظام عقوبات الم المتحدة (حالة العراق) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤ : ٣٦ .
انظر أيضاً :

- رياض القيسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ : ٥٩ .
- فيليب ينيس ، زيوس ، مارثاني ، " بدائل السياسة الأمريكية إزاء العراق " ، المستقبل العربي ، (بيروت : معهد دراسات الوحدة العربية، عدد (١٧٠) أغسطس ٢٠٠١) ، ص ١٧٢ : ١٧٥ .
- عبد الأمير الأنباري ، " تأثير عقوبات الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان وفي المجتمع المدني : نموذج العقوبات المفروضة على العراق " ، المستقبل العربي ، (بيروت : معهد دراسات الوحدة العربية، عدد (١٥٦) يونيو ٢٠٠٠) ، ص ٥٢ : ٥٧ .
- فاطنة عبد العال أحمد ، " العقوبات الدولية الاقتصادية " ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠) ، ص ٢١٦ : ٢٢٠ .
- Michael Jansen , "The tragic toll of Sanctions" , Middle east international , (vo33,no5, January 1995) , pp6:7 .
- John Muller & Karl Muller , " Sanctions of mass Destruction" , foreign affairs , (May - June 1999) , pp 43 : 53 .

الخارجية لأن الحصار سيبقى على العراق طالما بقيت الحكومة الحالية في السلطة . إن هذه التصريحات وما يرافقها من سلوك سياسى على المستويين التشريعى والتنفيذى للولايات المتحدة ، تدل على النية المتعمدة في إدامة النتائج الإبادية للحصار .^(١١)

وخلص القول إن العراق قد وضع تحت نوع من الوصاية الدولية . والمعلوم أن هذه الوصاية تختلف عن الوصاية التى تقرر فى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى . وليس فى ميثاق الأمم المتحدة ما يخول مجلس الأمن أن يضع العراق تحت وصايته . كما أن مجلس الأمن قد ابتدع نظاماً جديداً للجزاءات الدولية يختلف اختلافاً جذرياً عن فلسفة الجزاء فى الميثاق . بالإضافة إلى أن القرار (٦٨٧) الذى لم يبدأ سرياته إلا بعد موافقة العراق المرغم بدلاً عن استمرار العمليات الحربية ضده مما يجعله اتفاقاً غير متكافئ يجوز الطعن فى شروط انعقاده ، على أساس أنه فرض على العراق وقبله العراق بالإكراه .

وعلى ذلك فإن القرار (٦٨٧) يخرج مجلس الأمن تماماً عن نطاق سلطاته فى الميثاق ولا يعدو ذلك أن يكون عقد إذعان لا يليق بالأمم المتحدة أن تبرمه دونما سند فى القانون أو الميثاق .^(١٢)

وفى النهاية يمكن القول أن مجلس الأمن تعامل مع الأزمة العراقية بطريقة غير مسبوقة فبعد أن كان مجلس الأمن ينهض متثاقلاً فى كل مرة يتعرض فيها السلم والأمن الدولى للخطر ويحجم دائماً عن الإشارة فى قراراته إلى الفصل السابع من الميثاق ، رأيناه هذه المرة ينعقد على الفور ، ثم يتابع تطورات الأزمة لحظة بلحظة بل وينعقد أكثر من مرة على مستوى وزراء الخارجية ويتخذ عدداً هائلاً من القرارات ينص فيها صراحة، وتستند على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتبدأ آليات الأمن الجماعى المنصوص عليها فى الميثاق تعمل ولأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة بدقة تامة .^(١٣)

(١١) رياض القيسى ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(١٢) د/ عبد الله الأشعل ، " الأمم المتحدة والعالم العربى فى ظل تحول النظام الدولى " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

(١٣) د/ حسن نافعة ، " الأمم المتحدة ساحة للتنظيم الدولى أم أداة للهيمنة: نظرة فى جدلية التقوية والإضعاف للمؤسسة الدولية " ، فى: حسن نافعة وناديه مصطفى (محرران)، العدوان على العراق (خريطة أزمة .. ومستقبل أمة) ، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣) ، ص ٤٧ .

المطلب الرابع

مواقف الدول الدائمة العضوية من الغزو العراقي للكويت

من المسلم به أن منطقة الخليج تستمد أهميتها الدولية الراهنة من حقيقة أنها أهم مصادر النفط في العالم ، وأكبر مخزن لاحتياطياته المستقبلية . وبالرغم من أهمية تلك المنطقة ، ارتبطت تاريخياً بموقعها الاستراتيجي الهام ، وأن هذه الأهمية تزايدت في حقبة الحرب الباردة بسبب قربها من الاتحاد السوفيتي إلا أن التطورات المعاصرة في العلاقات الدولية ترهن تلك الأهمية الآن بالدرجة الأولى - بالنفط.

ومن هذا المنظور فإن قيام العراق بغزو الكويت أصبح يعنى من وجهة النظر هذه اتجاهه للسيطرة على ما يقرب من ربع الاحتياطي العالمي للنفط ، وأنه لو مد سيطرته إلى المنطقة الشرقية في السعودية لأصبح يسيطر على ما يزيد عن نصف الكمية المتداولة في سوق النفط العالمي ، ويلاحظ هنا أيضاً تزايد اعتماد الولايات المتحدة على استيراد النفط من الخليج ووفقاً لأرقام ١٩٨٩ فقد استوردت ٤٤% من استهلاكها في نفس العام .

ولذلك لم يكن غريباً أن برز اتجاه لدى كثير من المسؤولين والاستراتيجيين الأمريكيين ومنذ ما قبل نشوب الأزمة يؤكد على ضرورة بناء وترسيخ الاستقرار في المنطقة ما خاصة بعد تحول العلاقات الأمريكية السوفيتية من المواجهة إلى التعاون . فإذا كان عامل النفط هو ما أضفى على الأزمة صفتها العالمية إلا أن جوهر الأزمة هنا ليس ما تنطوي عليه من احتمالات بتهديد مباشر لمنابع النفط وبالتأثير على إمداداته، فضلاً عن أن مصلحته المباشرة هي في الاستمرار في إنتاج النفط خاصة في ظل متطلبات الحرب .

في ضوء ذلك فإن جوهر المشكلة هنا سياسى ويتعلق بدور الولايات المتحدة في إطار النظام الدولي الجديد الذى يسعى إلى تحقيق الاستقرار والأمن العالمى .

ومن وجهة النظر تلك ، ليس من المسموح به وجود قوة محلية أو عالمية مهيمنة يسهل التنبؤ بسلوكها لتتحكم في أكثر من نصف احتياطي النفط في العالم ، وتعرض العالم من خلال قرارات فردية لنظام سياسى ديكتاتورى لأزمات وتقلبات نفطية (وبالتالى اقتصادية عالمية) حتى ولو تعهد هذا النظام بأنه لن يعوق المصالح الدولية . فمن يتصور لنفسه حق المنع ، ربما يتصور لنفسه حق المنع.

في ضوء تلك الحقائق الأولية المرتبطة بطبيعة النظام الدولي الجديد يمكن فهم مواقف أهم الأطراف الدولية في الأزمة :-

فبالنسبة للولايات المتحدة ، أظهرت الأزمة بسرعة عجز الجهود الفردية والجماعية للقوى المحلية والإقليمية في الخليج عن الدفاع عن نفسها مما يشكل امتحاناً صعباً للاستراتيجية الأمريكية (والغربية عموماً) للدفاع عن الخليج ، ولذلك وفى الوقت الذى أدانت فيه الولايات المتحدة الغزو بمجرد وقوعه

ورفضت الاعتراف بأنه آثار ترتبت عليه ، فقد حرصت أيضاً ومنذ اللحظة الأولى على تجنب القيام بأى^(١) عمل منفرد ، والاهتمام بتنظيم استجابة دولية للأزمة ، وهو ما تبلور بالفعل فى تحقيق درجة كبيرة من الإجماع الدولى ربما لم يتحقق من قبل فى أية أزمة سابقة ليس فقط من خلال تجمع القوى الدولية الرئيسية فى العالم (سواء فى داخل مجلس الأمن بريطانيا - فرنسا - الاتحاد السوفيتى - الصين) أو فى خارجة مثل (اليابان وألمانيا) وإنما أيضاً من كافة التكتلات والتجمعات الدولية .

وبعد أسابيع قليلة من الأزمة تبلورت الاستراتيجية فى شقين :-

الأول : هو إحكام العزلة الدولية على العراق ، وتشديد الحصار الاقتصادى والبحرى إلى الدرجة التى ترغمه على الانسحاب من الكويت .

الثانى : هو ردع العراق عن القيام بأى عمل هجومى عسكرى آخر من خلال الانتشار العسكرى المكثف فى المنطقة .

كما تبلورت المبادئ والأهداف الرئيسية المعلنة للسياسة الأمريكية حيال الأزمة فى :-

١. ضرورة الانسحاب الفورى غير المشروط والكامل لجميع القوات العراقية من الكويت .
 ٢. ضرورة إعادة حكومة الكويت الشرعية إلى بلادها .
 ٣. الالتزام بتحقيق الأمن والاستقرار فى الخليج .
 ٤. التصميم على حماية أرواح المواطنين الأمريكيين وغيرهم فى الخارج .
- أما الموقف السوفيتى فلم يكن أقل تشدداً من المواقف الدولية (الأمريكية والغربية)، ومنذ بداية الأزمة أوضح الاتحاد السوفيتى دعوته إلى الانسحاب الفورى غير المشروط للقوات العراقية من الكويت ، ولكن ما هو أهم من ذلك ما أعلنته موسكو من قطع جميع الإمدادات العسكرية للعراق ، وهو ما ينطوى على تأثير مباشر على قوة العراق العسكرية التى يتألف معظمها من أسلحة سوفيتية بما فى ذلك ٥٥٠٠ دبابة ومعظم ما لديه من الصواريخ والطائرات غير أن هذا الاتفاق الاستراتيجى بين موسكو وواشنطن لم ينف وجود بعض التميز فى الموقف السوفيتى تمثل فى المزيد من التأكيد على أهمية التوصل إلى حل سلمى للأزمة ، وتفهم ضرورة حل جميع مشكلات المنطقة كمطلب لتحقيق الاستقرار الشامل فيها ، والتحفظ على القيام بعمليات عسكرية خارج إطار الأمم المتحدة .

غير أن هذا التميز للموقف العسكرى لم يصل فى أية لحظة إلى أى شكل من أشكال التناقض مع السياسة الأمريكية فضلاً عن توافر حرص شديد على استمرارية التنسيق والتشاور الكامل مع الولايات المتحدة فى كافة المراحل .

وإذا كانت دول أوروبا الغربية فى مقدمة القوى المتضررة من إمكانيات تهديد منابع النفط ، فإنها سارعت إلى تنظيم صفوفها للتعبير عن رد فعل جماعى قوى مستنكر للأزمة ، ويدينها بشدة ويشارك

(١) مجموعة من المؤلفين ، " الكويت وجوداً وحدوداً : الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية " ، مركز بحوث الشرق الأوسط (عين شمس ، ١٩٩١) ، ص ٢٢ : ٢٥ .

بحيوية في الجهد الدولي داخل الأمم المتحدة لاستصدار قرارات العقوبات الاقتصادية وتأكيد الطابع الدولي لإدانة الغزو .

وقد اتجه جهد أوروبي - أمريكي مشترك بشكل خاص للدفع بالاتجاه الدولي نحو إعداد العدة لعمل عسكري ضد العراق في حال فشل الحصار الاقتصادي في تحقيق الأهداف المرجوة منه أو إصرار النظام العراقي على عدم الانسحاب من الكويت . وبدا ذلك واضحاً من زيادة الوجود العسكري الغربي في الخليج ، وقيام غالبية دول أوروبا الغربية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا بإرسال وحدات عسكرية إلى المنطقة بأحجام متنوعة، كما لوحظ أيضاً اتجاه بعض الدول أعضاء تحالف الأطلسي لتوظيف الأرمة لاستعادة مراكزها الاستراتيجية في التحالف الغربي ، والتي كانت قد بدأت تأخذ في الضعف نتيجة انتهاء الحرب الباردة ، وهو ما يصدق على تركيا الموجودة في مسرح الأرمة كما يصدق بدرجة أقل على اليونان . ويبقى القاسم المشترك بين الأقطار الأوروبية جميعاً هو التأكيد على حماية الشرعية في ظل القانون الدولي ، وحماية النظام العالمي الجديد الذي بدأت تتشكل ملامحه بعد انتهاء الحرب الباردة .^(٢)

(٢) مجموعة من المؤلفين ، "الكويت وجوداً وحدوداً : الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقي" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤ : ٢٥
انظر أيضاً :

د/ عمرو رضا بيومي ، "نزع أسلحة الدمار الشامل للعراق : دراسة للأثار القانونية والسياسية والإستراتيجية لحرب الخليج الثانية" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٢ : ٥١٣

المبحث الثالث

قرار المجلس رقم ١٤٤١

المطلب الأول

مبررات الحرب على العراق

أولاً : الإرهاب والصله بالقاعدة

اتجهت الإدارة الأمريكية ، التي تمثل القوة صاحبة النفوذ الأول في النظام العالمي ، إلى التشدد في مواجهة العراق بعد الأحداث التي تعرضت لها مدينتنا واشنطن ونيويورك في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، وحركت الأحداث باتجاه مواجهة جديدة مع النظام العراقي ، حيث ادعت الإدارة الأمريكية أن العراق قد خالف معظم بنود القرار (١٣٧٣) الصادر عن مجلس الأمن والمتعلق بالإرهاب الدولي ، من خلال جملة من التصرفات الواضحة الثابتة ومنها : حادثة محاولة اغتيال أمير الكويت ، والرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" في الكويت عام ١٩٩٣ ، وإعلان الحكومة العراقية بشكل واضح دعمها لأحداث سبتمبر ، وهروب عدد من قادة القاعدة إلى العراق ، ودعم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية ، ووجود معسكرات تدريب للإرهابيين داخل العراق ، ودعم العراق للحركات الإرهابية المتطرفة في فلسطين ، وتقديمه أموال لعائلات الانتحاريين الفلسطينيين "تشجيعاً لهم على العنف ضد إسرائيل" (١) ، وكذلك إيواء العراق لأبى مصعب الزرقاوي أحد قادة تنظيم القاعدة ، وأبى نضال أحد المتهمين بأعمال إرهابية ضد إسرائيل ، وتصدير الإرهاب خارج الحدود .

وترى (الإدارة الأمريكية) أنه بناء على الخبرة الأمريكية للنظام العراقي ، فإن العراق يمثل خطراً حقيقياً فاعلاً ، وتتوافر لديه النية الكاملة لتهديد أمن جيرانها وأمن الولايات المتحدة ومصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة ، وتستدل بشواهد تاريخية تمثل - من وجهة نظرهم - دليلاً على وجود النية الكاملة للنظام العراقي على تهديد الأمن والسلم الدوليين ، كموقفه من الكويت ، وحربه ضد إيران ، واستناداً لهذه الدعاوى ، سوغت الإدارة الأمريكية ، استخدام القوة ضد العراق على اعتبار أن العراق يشكل تهديداً لأمنها القومي ومصالحها ومصالح حلفائها .

وترى أنه ليس شرطاً انتظار الهجوم المدمر حتى تتحرك الولايات المتحدة ، فإن حق الدفاع الوقائي يكفل لها توجيه "ضربة استباقية" تقضي على هذه الحكومة المعادية لها قبل أن تتمكن من توجيه ضربة مدمرة لها .

وانطلاقاً من المفاهيم التي أرساها القانون الدولي المعاصر يتعين أن نشير إلى الآراء الفقهية لتفسير مشروعية هذه "الحرب الاستباقية" . وقد انقسم الفقه الدولي حول هذه المشروعية إلى فريقين أحدهما ينادى بمشروعيته ، والثاني يؤكد عدم مشروعيته .

(1) Jack spencer , presidential Authority in The war on Terrorism : Iraq and Beyond , Retrieved From : [http\www.heritage.org](http://www.heritage.org)

الفريق الأول :

يرى أنها حالة من الدفاع الشرعى عن النفس ، وخاصة فى ظل ما تواجهه الولايات المتحدة من تحديات بعد أحداث ١١ سبتمبر ، وما خلفته من أضرار مأساوية ، فيشير أصحاب هذا الرأى إلى أن الدول من حقها الطبيعى الدفاع عن النفس، بما يتضمنه من الحق فى اتخاذ تدابير استباقية ضد أى خطر وشيك ، علماً بأن القواعد والقوانين الدولية تدعم حق الدول ذات السيادة فى الدفاع عن النفس وقائياً واستباقياً ، ويرى هؤلاء أن هذا العمل قد يحول دون تكرار هجمات ١١ سبتمبر ، بالإضافة إلى أنه قد يردع الدول الأخرى التى تحاول امتلاك أسلحة الدمار الشامل ، أو تلك المتعاونة مع الإرهابيين ، وهم بذلك يمثلون بالفعل تهديداً خطيراً للقانون الدولى فيما يتعلق باستخدام القوة .

وأشار هذا الفريق أيضاً إلى أن واضعى ميثاق الأمم المتحدة عند صياغته وتبنيه ، كانوا يسعون لمنع حدوث كافة أنواع الصراع التى شهدتها العالم منذ الحرب العالمية الثانية ، وهى تلك الظروف التى انغمست فيها الجيوش المسلحة فى عمليات عدوان واضحة وصريحة ضد دول أخرى ، فواضعو المادة (٤/٢) التى تمنع الدول من استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الدول الأخرى ، وكذا صاغوا استثناءً واضحاً لأحكام هذه المادة فى المادة (٥١) من الميثاق ، التى تشير إلى حق الدولة الأصيل فى الدفاع عن النفس حال وقوع عدوان مسلح عليها .

كما يؤكد هذا الفريق المؤيد للضربة الاستباقية أن نصوص الميثاق يتم فهمها فى ضوء قواعد القانون الدولى ، التى تسمح بالدفاع عن النفس بشكل مسبق ، (لا أن الميثاق لا يزال مركزاً على الدول التى تستخدم القوة بالطرق التقليدية. ومن ثم فإن أسلحة الدمار الشامل والإرهاب لم يتضمنها الميثاق على الرغم من استخدام الأسلحة الكيماوية أثناء الحرب العالمية الأولى ، إلا أنه لم يثبت جدواها عسكرياً ، حتى الأسلحة النووية التى لم تعرف قبل أغسطس ١٩٤٥ ، ليس لأن الميثاق صيغ فى ربيع ١٩٤٥ بالإضافة إلى ذلك فإن الإرهاب على الرغم من أنه ليس ظاهرة حديثة ، لم يتم تناوله فى القانون الدولى خاصة فيما يتعلق بالشروع فى استخدام القوة . فالمشكلة إذاً تكمن عند وقوع تهديد الإرهاب الدولى كذلك .

وهكذا فإن هذا الفريق يدعى أن الدول لها الحق فى الدفاع عن نفسها ، وفق أحكام وقواعد القانون الدولى المتعلقة باستخدام القوة ، وعليه فإنه فى حالة قيام قوات بالعدوان ، فإن المعيار الأساسى الذى وضع منذ سابقة "كارولينا" قد يكون له معنى هنا .

أما فيما يتعلق بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ، فسيكون الوضع مختلفاً لصعوبة تحديد إذا ما كانت دولة ما تمتلك أسلحة دمار شامل أم لا ، بل وتحديد وقت استخدامه حيث يمثل فى هذه الحالة خطراً وشيكاً ، وصعوبة بالغة لدولة ما ، فى أن تستخدم أساليب دفاعية فعالة لدرء هذا الخطر ، كما قد يستخدم الإرهابيون وسائل وخطط تجعل من الصعب تتبعها والتعرف عليها ، إلا بعد أن تكون قد اقتربت من الانتهاء أو انتهت بالفعل ، ومن ثم يكون استهداف أسلحة الدمار الشامل أو جماعات إرهابية أمراً لحماية الدولة وحفظ حقها فى الدفاع الشرعى الفعال . واعتبر هذا الفريق أن ميثاق الأمم المتحدة لم يعد ذو كفاءة

وفاعلية ، أى أصبح يفتر سلطة الضبط والىقلا . ومن ثم يكون السلوك التقليدى للدول مغاير بشكل كبير لنصوص الميثاق ، وعلى سبيل المثال يشير الميثاق فى المادة (٤/٢) إلى حظر استخدام القوة أو التهديد بها ، وبشكل يهدد الاستقلال السياسى للدول أو تكامل أراضيها ، أو أى موقف آخر لا يتفق وأهداف الأمم المتحدة ، غير أن هذه الضوابط والقيود لا يبدو تحقيقها فى الواقع العملى ، فقد قامت الدول بالفعل باستخدام القوة فى مواضع مختلفة خارج هذا الإطار . لذا فإن الدول كثيراً ما قامت بالفعل باستخدام القوة بشكل ينتهك ميثاق الأمم المتحدة .

وانطلاقاً من هذه الانتهاكات والسوابق الدولية يصل أصحاب هذا الرأى إلى نتيجة هامة ، هى عدم جدوى ميثاق الأمم المتحدة لعجزه عن ضبط السلوك الدولى بشكل فعال مما يجطه لا يعكس الوضع القائم عملياً .

فيكون "مبدأ بوش" فى الحرب الاستباقية لا يمثل إذا خرقاً لقواعد القانون الدولى ، حيث أن المشكلة ليست فى هذا المبدأ إنما تكمن فى ميثاق الأمم المتحدة ذاته.

على الجانب الآخر يرى الفريق الثانى أن الحرب الاستباقية تعتبر عملاً غير مشروع استناداً إلى

عدة حجج :-

مبدأ بوش فى "الحرب الاستباقية" يسعى إلى إضفاء مرونة على المقومات التقليدية المرتبطة "بشروط الضرورة" حيث أن إدارة بوش تشير إلى ضرورة اتساع مفهوم "الحرب الاستباقية" ليشمل الهجمات الوقائية حتى فى غياب حالة "الخطر الوشيك" .

وهنا يعد التدخل الوقائى أمراً أقل قبولاً فى القانون الدولى، لعدم التيقن من حالة الخطر التى تمثل ضرورة لاستخدام القوة .

ومن ثم فإن حالة الدفاع الشرعى تصبح غير متحققة فى مفهوم "الحرب الاستباقية" خاصة وأن المادة (٥١) من الميثاق تحدد أن الحق فى الدفاع الشرعى يمكن الاستناد إليه فقط فى حالة وقوع هجوم مسلح ضد دولة عضو فى الأمم المتحدة ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاحتواء الأزمة واستعادة السلم والأمن الدوليين .

ويرى هذا الفريق أنه من الناحية القانونية هناك صعوبة بالغة فى إضفاء مرونة على مقومات تحقق شرط الضرورة الذى أوجدته سابقة كارولينا ، ويتساءل هؤلاء عن مدى إمكانية وضع قيود لاستخدام "الحرب الاستباقية" فى حالة غياب شرط "الخطر الوشيك" .

فيرون أنه بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل لا يكفى فقط مجرد امتلاكها ، وإلا سيتسع هذا المفهوم لإثارة مشاكل لكافة الدول مثل (الهند وباكستان) ، (العرب - إسرائيل)، وغيرها من الدول التى تعاني من مشكلات ، ويصبح من السهل إثارتها، الأمر الذى يؤدى إلى تحول الساحة الدولية إلى التهديد بخطر داهم وعدم استقرار .

كذلك فإن مبدأ "نية العدوان" كشرط لاستخدام "الضربة الاستباقية" مرفوض ، مثال ذلك إدانة مجلس الأمن بشدة للهجوم الإسرائيلي على مفاعل "أوسيراك" العراقي في عام ١٩٨١ ، واعتبر عملاً عدوانياً وليس دفاعاً عن النفس ، ولذلك لا يمكن الاعتراف بشرعية "الضربة الاستباقية" ، وأن استخدام القوة لا يجوز إلا تحت مظلة الأمم المتحدة ، وبتفويض من مجلس الأمن . لذا فإن أى عمل فردى سوف يعتبر غير مشروع ، ويُعد انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ، إذا لم يقره مجلس الأمن ، وفى حالة الهجوم المسلح فإن استخدام الدولة للقوة - للدفاع عن النفس سيكون مسموحاً به ، حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم والأمن الدوليين كما أقرت بذلك المادة (٥١) من الميثاق .

وهنا يكون ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لهذا الفريق هو المرجع الذى يمثل الإطار العام للنظام القانونى الدولى ، خاصة فيما يتعلق باستخدام القوة. وبناءً عليه فإن قيام أية دولة بأى عمل عسكرى - حتى وإن كانت الحرب الاستباقية - يتطلب ضرورة توافقه ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

أما الرد على زعم الفريق الأول بأن نظام الأمم المتحدة ينهار ، وأنه غير فعال ، وفقد صلاحيته فإن هذا الفريق يشير إلى بعض الحالات التى تم فيها ضبط السلوك الدولى عن طريق استخدام القوة مثال ذلك التدخل الدولى ضد العراق بغزوه دولة الكويت عام ١٩٩٠ .

لذا يرى هذا الفريق عدم مشروعية "مبدأ بوش" فى استخدام "الحرب الاستباقية" لمخالفته الصريحة للمادة (٥١) والمادة (٢) فقرة (٤) . (٢)

إلا أنه بالنظر إلى جملة الشروط الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتفسير وتطبيق حق الدفاع عن النفس ، والتى اتفق عليها الفقه الدولى ، نجد أن :

١. تحقق شرط وقوع الاعتداء لم يتوافر فى الحالة العراقية على الإطلاق ، بل على النقيض من ذلك ، فالقوات العراقية كانت تعاني من ضعف شديد ونقص فى المعدات وقدم كثير من الآليات العسكرية التى يعتمد عليها الجيش ، وغياب القدرة العملية على تهديد أمن الدول المحيطة ، فضلاً عن حماية أراضيه من حركات التمرد ، وقد شهدت الفترة ما بعد حرب عام ١٩٩١ توغل القوات التركية أكثر من مرة داخل شمال الأراضى العراقية دون قدرة من الحكومة العراقية على الدفاع عن أراضيه .

كما أن سماح الحكومة العراقية بعودة المفتشين الدوليين مرة أخرى إلى العراق بموجب قرار مجلس الأمن (١٤٤١) وتقارير لجنة الأنموفيك ثبت أن العراق قد افتقد قدرته على استعمال أسلحة الدمار الشامل ، إذ تم التخلص من أغلب هذه الأسلحة .

٢. إن قرار مجلس الأمن (١٣٧٣) قرار عام ، وليس خاص بالعراق ، وخرق العراق بهذا القرار مسألة تحددها المنظمة الدولية ، وبالتالي فإن الاحتجاج بهذا القرار لا يستند إلى سند قانونى منطقي .

(٢) د/ سعد حسين محمود حسن غلاب ، "التطورات الراهنة فى النظام الدولى وأثرها على مبدأ حظر استخدام القوة المسلحة فى العلاقات الدولية" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٥) ، ص ٤٤٥ : ٤٤٧ .

٣. التعسف الشديد في الحجج والدعاوى الأمريكية في الربط بين العراق وبين الإرهاب الدولي ، ومن ذلك الخلط الشديد بين حركات التحرير الوطني الفلسطينية التي يدعمها العراق ، والتي يتكفل القانون الدولي والقانون الإنساني بحماية حقها في مقاومة الاحتلال ، وبين منظمات تمارس أعمالاً إرهابية كمنظمة خلق الإرهابية. وحتى في حالة المنظمات الفلسطينية أي قرار لمجلس الأمن أو الجمعية العامة مبني على شكوى من الدول الأعضاء يدين العراق لدعمه هذه المنظمات .

إن منظمة الزرقاوى المشار إليها في الحجج الأمريكية لم تثبت صلتها بالنظام العراقي وهناك أدلة مناقضة تماماً للأدلة الأمريكية - التي تربط بين العراق وبين هذه المنظمات - نظراً للاختلاف الشديد بين المنطلقات السياسية والفكرية بين الطرفين ، كما أن معسكرات المنظمة - المفترضة - كانت ضمن منطقة الحكم الذاتي الكردي ، ولم يكن هناك تواجد للقوات العراقية فيها ، كما أن تحديد الولايات المتحدة وبريطانيا لخطوط الطول التي يمنع على الطيران العراقي التحليق خارجها ، كانت تشكل مانعاً قوياً من تحقيق قدرة العراق على تدمير معسكرات هذه المنظمة .

٤. لو افترضنا جدلاً أن العراق يشكل مصدر تهديد للولايات المتحدة ومصالحها ، فإنه لم يكن يشكل خطراً فورياً لم تكن الولايات المتحدة تملك إزاءه إلا الاستناد إلى الضربة الوقائية دفاعاً عن النفس ، وبالتالي كان على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى المنظمة الدولية للقيام بتدابير الأمن الجماعي حماية لها ، وقد رأت دول أعضاء في مجلس الأمن أن على المجتمع الدولي أن ينتظر التقارير النهائية حول تجاوب العراق مع مقررات الأمم المتحدة ، الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة ، فتجاوزت المنظمة الدولية غير عابئة بمعارضتها فعلياً للحرب من خلال عدم موافقة مجلس الأمن على قرار الحرب ، وقامت بحربها ضد العراق. وبالتالي فإن " شرط الوقت "، بمعنى عدم وجود الوقت الكافي للرجوع إلى المنظمة الدولية وانتظارها ، لم يتوافر في الدعوى الأمريكية بالدفاع عن النفس.

لم يصدر عن الحكومة العراقية أي تهديد حقيقي ضد الحكومة الأمريكية يوحى بأن العراق يمهّد لعدوان ضد أمريكا ومصالحها ، وفي الواقع كان العراق (في المرحلة الراهنة قبيل الحرب) في موقع الدفاع عن النفس وليس العكس ، والخطر العراقي وفقاً للحجج الأمريكية هو خطر مستقبلي متوقع ، وليس حالياً حتمي الوقوع. فالحجج الأمريكية لم تأت بشيء يثبت فعلاً وجود مخطط أو تفكير عراقي فوري بالاعتداء على الولايات المتحدة ، وكان هناك فرصة لتشكيل لجان من مجلس الأمن للبحث في الدعوى الأمريكية القائمة على الربط بين العراق والإرهاب ، لإدانة العراق أو تبرئته ، فلم تلجأ الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن لتشكيل هذه اللجان ، كما أنها لم تنتظر قراراته ، ومارست وحدها دور القاضي والخصم وحددت العقوبة ووسائل تنفيذها.

ثانياً : حيازة أسلحة الدمار الشامل:

لقد تركت أحداث الحادي عشر من سبتمبر انعكاسات مباشرة على موقف إدارة بوش من عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ، حيث زادت هذه الأحداث من ناحية من حدة المخاوف الأمريكية من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل على الساحة الدولية عموماً ، ولدى نظم مناوئة ومعادية مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية خصوصاً ، كما رأت إدارة بوش أن هذه الأحداث توفر فرصة مثالية لتنفيذ هدف الإطاحة بنظام صدام حسين ، رغم عجز هذه الإدارة عن الربط بين هذا النظام وتنظيم القاعدة ، فقد أدت هجمات الحادي عشر من سبتمبر إلى إدراك إدارة بوش أن تلك الأسلحة تمثل خطورة متزايدة على الأمن القومي الأمريكي عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ، لأن الولايات المتحدة يمكن أن تتعرض لهجمات إرهابية بأسلحة الدمار الشامل^(٢) ، وذلك على الرغم من قيام العراق بتدمير جميع ما يمتلكه من أسلحة، فعقب إصدار القرار رقم (٦٨٧) تمت عملية إزالة وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية ووسائل إيصالها والتي تتمثل في : -

١. مرحلة التفتيش والمسح :-

وركزت على جمع المعلومات الضرورية لإعادة تقييم بشأن القدرات العراقية في المجالات الكيميائية والبيولوجية والصاروخية ومن أجل تنفيذ هذه المرحلة ، طالب قرار مجلس الأمن (٦٨٧) العراق بتقديم إعلان تفصيلي بشأن كافة المواقع وكميات وأنواع جميع أسلحة الدمار الشامل المنصوص عليها ، وذلك في غضون خمسة عشر يوماً من قبوله لهذا القرار ، وذلك من أجل حصر ومسح هذه البنود ، تمهيداً لبدء عملية التدمير والإزالة .

٢. مرحلة الإزالة :

وتضمنت إزالة أسلحة الدمار الشامل والمنشآت الخاصة بها وكافة البنود المتعلقة بها من خلال التدمير أو الإزالة أي جعلها عديمة الضرر ، جنباً إلى جنب مع تدمير الصواريخ الباليستية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كم مع تدمير منصات الإطلاق الخاصة بها ومنشآت الإنتاج والصيانة .

٣. مرحلة الرصد طويل الأمد :

وركزت على التأكد من امتثال العراق للالتزامات المفروضة عليه بموجب الفقرة (١٠) من القرار (٦٨٧) ، والمتعلقة بعدم امتلاكه مستقبلاً للأسلحة المحظورة ، وذلك طبقاً للخطة التي أعدتها اللجنة الخاصة ، والتي أقرها مجلس الأمن بموجب القرار (٧١٥) لعام ١٩٩١ .

وبينما توالى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملية إزالة وتدمير وتحديد مكونات البرنامج النووي العراقي ، فقد جرى تشكيل ما عرف بـ (الجنة الأمم المتحدة الخاصة) (UNSCOM) التي وافق مجلس الأمن رسمياً على تشكيلها في التاسع عشر من أبريل لعام ١٩٩١ ، بناء على تقرير قدمه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تنفيذ البنود غير النووية في عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية أي

(٢) د/ أحمد إبراهيم محمود ، "عملية التفتيش الدولي في العراق : الأبعاد والدلالات" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ : ٨٠

البند المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ الباليستية ، في حين تولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية إزالة البرنامج النووي العراقي ، وقد جرى تعيين السفير السويدي " رولف إيكوس " رئيساً تنفيذياً للجنة في أبريل ١٩٩١ ، كما جرى لاحقاً تعيين ٢٠ عضواً في اللجنة ينتمون إلى ١٩ دولة.

وقد أعلن العراق موافقته على قرار مجلس الأمن (٦٨٧) في السادس من أبريل ١٩٩١ ، إلا أنه كان قد قام من جانبه بتدمير ما لديه من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية عقب قبوله قراراً مجلس الأمن (٦٨٧) ، وقد امتدت هذه العملية إلى تدمير كافة مكونات البرامج الكيميائية والبيولوجية والمواد الأولية . وبرر العراق هذه الخطوة من جانبه على أنها كانت بمثابةبادرة على حسن النية ، وتعبيراً عن رغبة العراق في التخلص من تلك الأسلحة وعدم التمسك بها ، وقد أثرت هذه الخطوة العراقية احتجاجاً عريضاً من جانب لجنة اليونسكو التي اعتبرت هذه الخطوة بمثابة انتهاك جسيم لقرار مجلس الأمن المذكور ، لأنه ينص على ضرورة أن تتم عملية تدمير وإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية تحت إشراف دولي ، وهو ما لم يتحقق في عملية التدمير الذاتي العراقي لتلك أسلحة ، وفي الوقت نفسه رأت اللجنة الخاصة أن تلك الخطوة العراقية كانت سبباً في تعقيدات عملية لا حصر لها ، فقد تسببت في زيادة الصعوبات أمام اللجنة الخاصة في عملية تكوين صورة كاملة عن برامج الأسلحة العراقية المحظورة كما أنها جعلت عملية لتفتيش والتحقق على تلك الأسلحة مسألة صعبة إلى أبعد الحدود الممكنة ، ولا سيما المتعلق بالكميات التي تم تدميرها .

وأخيراً فقد خلصت اللجنة الخاصة على أن العراق كان يحاول أن يستغل عملية التدمير الأحادي الجانب في التغطية على عناصر معينة من برامجه المحظورة ، لا سيما المتعلق بالصواريخ ولذلك فقد ظلت عملية التدمير الأحادي الجانب التي قام بها العراق سبباً لمشكلات عديدة بين العراق وفرق التفتيش طيلة السنوات التالية ، بسبب العجز عن التقييم الدقيق لعدد الأسلحة والمعدات التي قام العراق بتدميرها ، كما كانت هذه المسألة مدخلاً مهماً للولايات المتحدة للتشكيك في جدية الموقف العراقي من مسألة التفتيش وبالتالي فإن التعامل مع أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية المذكورة ، بما يتضمن ذلك الاستخدام المزدوج ، والتي يمكن استخدامها في برامج أسلحة الدمار الشامل المحظورة ، وبالتالي فقد استهدف نظام الرصد والتحقق المستمرين للتأكد من عدم امتلاك العراق لهذه الأسلحة مستقبلاً من خلال نظام متكامل ، يهدف إلى توفير ضمانات بعدم عودة العراق إلى إنتاج أسلحة الدمار الشامل المحظورة في المستقبل .

وقد بدأت خطة الرصد الخاصة بالبرنامج النووي العراقي بالفعل في أغسطس ١٩٩٤ ، في حين أن مهمة الرصد والتحقق بالنسبة للجنة الأمم المتحدة الخاصة (اليونسكوم) كانت أكثر صعوبة . فقد بدأت هذه المهمة أيضاً في عام ١٩٩٤ ، ولكن لم تكن اللجنة قد انتهت من مسح وتحديد جميع الأنشطة والقدرات العراقية المحظورة ، والتخلص منها وظلت اللجنة تشكو من أن العراق لم يف بالتزاماته المتعلقة بتقديم بيانات تامة وكاملة عن جميع الأنشطة والقدرات المحظورة . ولذلك اضطرت لجنة اليونسكو إلى المزاوجة بين مواصلة أنشطة نزع السلاح العراقي ، جنباً إلى جنب مع بدء أنشطة الرصد والتحقق .

عمليات اليونسكوم في العراق :

ظلت العلاقة بين العراق وفرق التفتيش الدولية في العراق ، لجنة اليونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية تخضع لمعادلة ثابتة . فالعراق يتعاون مع الفرق في أضيق الحدود ، بل ويحاول الإفلات بأي قدر ممكن من مكونات برامج أسلحة الدمار الشامل ، مما يدفع فرق التفتيش إلى اتهام العراق بعدم التعاون ، وتلجأ على مجلس الأمن الذي يستصدر بدوره قرارات متشددة تطالب العراق بالامتثال الكامل للقرارات الصادرة عن المجلس بشأن إزالة الأسلحة العراقية المحظورة . ولم يكن العراق يتجاوب بالسرعة الكافية إلا في حالات محدودة ، مثل التهديد الحاسم باستخدام القوة العسكرية الأمريكية ضده إذا لم يتعاون ، أو في حالة اقتراب موعد المراجعة الدولية لنظام العقوبات المفروضة على العراق في الأمم المتحدة ، أو في حالة حدوث تطورات هامة مثل انشقاق حسين كامل المجيد الذي كان مسئولاً عن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وأدى هروبه إلى توفير معلومات هامة للغاية للمفتشين ، وهنا يمكن القول أن العلاقات بين الجانبين ظلت قائمة على الشكوك المتبادلة بين الجانبين . فاللجنة الخاصة ظلت تتهم العراق بعدم الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ولا سيما القرار ٦٨٧ ، ٧١٥ ، وبالذات من حيث محاولة إخفاء عناصر مهمة من برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية المحظورة والصواريخ الباليستية في حين أن العراق ظل من جانبه يتهم اللجنة الخاصة بأنها تعتمد الإطالة والتسويق ، وبأن قوى دولية وإقليمية تستغل اللجنة كغطاء للتجسس على العراق علاوة على أنها أسرفت كثيراً في التدمير في العراق ، حتى في المجالات التي لا ترتبط بعملية نزع السلاح في العراق ، علاوة على تجاهل الربط بين تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية وعملية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من تلك الأسلحة ^(٤) ، ولذلك ظلت المشكلات تثور بشدة بين الجانبين طيلة الفترة ما بين ١٩٩١ - ١٩٩٨ ، حتى انهارت تلك العملية تماماً في ديسمبر ١٩٩٨ ، مع قيام الولايات المتحدة بتنفيذ سلسلة من الهجمات الجوية المكثفة ضد العراق ، عقاباً له على ما زعمته الدولتان من عدم امتثال العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن ، وقبل توقف عملياتها كانت فرق التفتيش الدولية قد دمرت كل أو معظم برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق ^(٥) .

النتائج الإجمالية لعملية تدمير الأسلحة العراقية :-

ففي المجال النووي ، يشير التقرير إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت قد أكملت منذ نهاية عام ١٩٩٢ معظم الأعمال المتعلقة بتدمير وإزالة مكونات برنامج الأسلحة النووية العراقية وجعلها عديمة الضرر .

ففي بادئ الأمر نجحت الوكالة في تكوين صورة متناسقة عن البرنامج النووي العراقي ، سواء من حيث البنية الأساسية أو من حيث الإنتاج وشراء خامات اليورانيوم الطبيعية ، مروراً بتطوير العراق لعمليات التخصيب ، وصولاً إلى أعمال التصميم والاختبار بهدف استخدام اليورانيوم عالي التخصيب في إنتاج الأسلحة النووية في نهاية المطاف .

(٤) أحمد إبراهيم محمود ، "عملية التفتيش الدولي في العراق : الأبعاد والدلائل" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ : ٧٤ .

(5) Millan Rai , "War plan Iraq" , (Uk and Usa : Birth press , 2002), pp59

وقد وجدت فرق الوكالة الدولية أنه على الرغم من أن البرنامج النووي العراقي كان ممولاً تمويلياً جيداً ، بهدف تصميم وإنتاج ترسانة صغيرة من الأسلحة النووية ، فإنه لا توجد أى علامات على أن العراق حقق هدفه .

وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالكشف عن مكونات البرنامج النووي العراقي وتدميرها ، كما قامت بنقل جميع المواد النووية الصالحة للاستخدام في صنع الأسلحة إلى الخارج ، ولا سيما وقود مفاعلات الأبحاث، وانتهت من عملية النقل منذ فبراير ١٩٩٤ ، وتؤكد الوكالة على أنه لا توجد أى دلائل على أن العراق ما زال في حيازته أى أسلحة نووية أو مقادير هامة من المواد النووية الصالحة للاستخدام في صنع الأسلحة أو على أن العراق يحتفظ بأى قدره عملية على إنتاج تلك المواد ، من حيث المرافق والمعدات .

أما بالنسبة لتدمير الصواريخ الباليستية العراقية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كم ، فقد أشار تقرير الأمم المتحدة إلى أن لجنة اليونسكوم قد استطاعت تحقيق نتائج التالية :-

١- الصواريخ الباليستية :- حيث جرى تدمير أو التعرف على مصير (٨١٧) صاروخاً باليستياً مستورداً وصالحاً للاستعمال من إجمالي (٨١٩) صاروخاً محظوراً من حيث المدى .

٢- منصات الإطلاق والمقذورات : جرى تدمير أو التعرف على مصير جميع منصات الإطلاق المتحركة المعلنة لإطلاق الصواريخ (الحسين) ، بما في ذلك ١٤ منصة إطلاق كانت صالحة للاستعمال ، والتخلص من ٩ مقذورات من مجموع (١٠) مقذورات مستوردة تستخدم في تحريك منصات الإطلاق المتحركة ، المنتجة محلياً ، مع تدمير ٥٦ موقعاً ثابتاً لإطلاق القذائف .

٣- الرؤوس الحربية : جرى تدمير أو التعرف على مصير ٧٣ رأساً حريباً كيميائياً وبيولوجياً من إجمالي ٧٥ رأساً من الرؤوس الحربية المعلنة الصالحة للاستعمال للصواريخ من طراز (الحسين) . أضيف إلى ذلك ، فقد جرى تدمير أو التعرف على مصير ٨٣ رأساً حريباً من مجموع ١٠٧ رؤوس حربية مستوردة ، وحوالي ٨٠ رأساً حريباً من إجمالي ١٠٣ رؤوس حربية تقليدية تم إنتاجها محلياً ، وأعلن العراق أنها بحوزته عند موافقته على القرار ٦٨٧ .

وبالنسبة للأسلحة الكيميائية فقد أشار تقرير الأمم المتحدة^(٦) المذكور أن اللجنة الخاصة (اليونسكوم) قد أشرفت على تدمير أو إزالة كميات كبيرة من الأسلحة والمواد الكيميائية أو جعلها عديمة الضرر مع مكوناتها والمعدات الأساسية المستخدمة في عمليات البحوث والتطوير والإنتاج والتخزين للأسلحة الكيميائية أو استطاعت التحقق من ذلك ، على النحو التالي :-

١- المخازن الكيميائية : ما يزيد على ٨٨ ألف قطعة ذخيرة كيميائية مملوءة وغير مملوءة بالمواد الكيميائية .

(٦) مجلس الأمن ، " التقرير النهائي للفرق المعنية بنزع السلاح ومسائل الرصد والتحقق المستمرين حالياً ومستقبلاً في العراق " ، وثيقة رقم (S / 1999 / 356) ، ٣٠ مارس ١٩٩٩ .

٢- عوامل الأسلحة الكيميائية : أكثر من ٦٠٠ طن من عوامل الأسلحة الكيميائية المستخدمة في الأسلحة ومن العوامل السائبة .

٣- المواد الكيميائية الأولية : أكثر من ٤ آلاف طن من هذه المواد .

٤- معدات الإنتاج الأساسية : نحو ٩٨٠ قطعة .

٥- أدوات التحليل : نحو ٣٠٠ قطعة .

٦- تفكيك المجمع الرئيسي لتطوير وإنتاج الأسلحة الكيميائية في العراق وإغلاقه تحت إشراف لجنة اليونسكوم ، علاوة على وضع مرافق كيميائية أخرى تحت الرصد ، ولا سيما المرافق مزدوجة الاستخدام .

٧- تحديد الأرصدة الخاصة بمواد العناصر الأساسية المتصلة بالأسلحة الكيميائية في العراق ، على أساس البارامترات التي أعلنها العراق .

٨- إحراز تقدم كبير في التحقق من الأنشطة الأخرى المتصلة بالأسلحة الكيميائية في العراق وكان من بينها الكشف عن مشروع العراق لإنتاج العامل (في اكس) ومشاريع البحث والتطوير في مجال الأسلحة الكيميائية وشبكة العراق للشراء والجهود المبذولة للأسلحة الكيميائية .

وفى مجال الأسلحة البيولوجية ، يشير التقرير إلى أن العراق ظل يخفى وجود البرنامج للأسلحة البيولوجية لديه حتى عام ١٩٩٥ ، إلا أن لجنة اليونسكوم كشفت هذا البرنامج بعد ذلك ، وتوافرت لها صورة متعمقة عن قدرات العراق في مجال الأسلحة البيولوجية ، بما في ذلك الوصول إلى فهم عام لنظم النقل الرئيسية ، كما كونت صورة عن أنشطة العراق الشرائية لبرنامج البيولوجي ، ولكنها صورة غير كاملة .

ومن حيث نتائج أعمال اللجنة خاصة (اليونسكوم) في مجال تدمير وإزالة برنامج الأسلحة البيولوجية العراقية ، فقد جرى تنفيذ ما يلي :-

١- تدمير مرفق العراق الرئيسي لإنتاج وتطوير الأسلحة البيولوجية ، وهو مرفق الحكم، مع تدمير نحو ٦٠ قطعة من المعدات الخاصة بثلاثة مرافق أخرى تشارك في الأنشطة المتعلقة بالأسلحة البيولوجية ، مع تدمير المرافق الأخرى المعلنة لبرنامج الأسلحة البيولوجية وجعلها عديمة الضرر .

٢- تدمير نحو ٢٢ طناً من الوسائط الزراعية الخاصة بإنتاج الأسلحة البيولوجية ، تم جمعها من أربعة مرافق أخرى (٧) .

وفى المقابل يشير التقرير النهائى لفريق نزع السلاح ومسائل الرصد والتحقق المستمرين فى العراق ، الذى شكله مجلس الأمن فى الثلاثين من يناير ١٩٩٩ عقب انهيار عمليات لجنة الأمم المتحدة الخاصة فى العراق إلى أن هناك عدداً من المسائل المتبقية بشأن كافة بنود عملية تدمير وإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية عقب انتهاء عمليات اليونسكو فى العراق فى ديسمبر ١٩٩٨ ، وفى المجال النووى

(٧) أحمد إبراهيم محمود ، " العراق وأسلحة الدمار الشامل : أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة ولجنة اليونسكوم " ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٢) ، ص ١٦٨ : ١٧٠ .

ظلت مسائل تتعلق بعدم توافر وثائق تقنية معينة تؤكد على تخلي العراق عن برنامجه لصنع الأسلحة ، وبامتناعه عن الحصول على أى مساعدة خارجية لبرنامج النوى السرى ، علاوة على عدم قيام العراق بسن قوانين جزائية لضمان امتناعه عن امتلاك مثل هذه الأسلحة مستقبلاً أى عدم سن قوانين محلية فى ضوء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية والامتناع عن إنتاجها مستقبلاً.

أما من حيث المسائل المتبقية بالنسبة للصواريخ الباليستية ، فقد تمحورت تلك المسائل على الخلاف بين العراق واللجنة الخاصة (اليونسكو) بشأن الصواريخ التى قام العراق بتدميرها من جانب واحد ، ولا سيما المتعلق بالتعرف على بقايا تلك الصواريخ والرؤوس والمعدات ، حيث ظلت اللجنة الخاصة تثير المسائل التالية :

- عدم الكشف عن مخلفات ٥٠ رأساً حربية تقليدية وتم تدميرها من جانب واحد .
- عدم تقديم بيانات عن الوقود المحظور الذى أعلن عن تدميره من جانب واحد .
- عدم تقديم بيان عن التدمير من جانب واحد لسبعة صواريخ تم إنتاجها محلياً .
- عدم تقديم بيان عن التدمير من جانب واحد لمجموعات غرف الاحتراق فوهات الدفع للصواريخ المنتجة محلياً .

وفى مجال الأسلحة الكيميائية يشير التقرير إلى وجود بعض المسائل التى ما زالت تتطلب الحسم ولا سيما العناصر التالية :

التباين فى الإعلانات العراقية بشأن استهلاك الذخائر الكيميائية فى الثمانينات ، وضرورة تقديم الدليل بشأن فقدان ٥٥٠ قذيفة ملوثة بغاز الخردل بعد حرب الخليج بفترة وجيزة ، وضرورة معرفة مصير ٥٠٠ قنبلة من طراز (R-400) وهو ما يمكن أن يتحقق بالتخلص من الأجزاء المظلمة فى مجموعة الذيل فى تلك القنابل ، وعدم الحسم فى الإعلانات العراقية عن إنتاج العامل الكيميائى (فى إكس) واستخدامه فى الأغراض العسكرية ، ولا سيما المتعلق بالخطط العسكرية لاستخدام هذا العامل فى فترات مختلفة والمركبات الأولية المختلفة المتوفرة والسبل التركيبية التى اتبعت فى هذا الصدد والغموض بشأن رصد المواد من معدات إنتاج الأسلحة الكيميائية .

ومن حيث المسائل المتبقية بشأن البرنامج البيولوجى العراقى ، فإنها تتعلق بعدم قبول اللجنة الخاصة إعلان العراق الكامل والنهائى والشامل بشأن هذا البرنامج ، ورأت أن العراق لم يكشف بعد عن نطاق وطبيعة هذا البرنامج مما يستلزم سد الثغرات القائمة من أجل استكمال معرفة مختلفة أبعاد البرنامج وفى الوقت نفسه على الرغم من تدمير المرافق العراقية المعلنة فى مجال برنامج الأسلحة البيولوجية ، فإن العراق مازال يمتلك القدرة والقاعدة المعرفية لإنتاج عوامل الأسلحة البيولوجية بسرعة وبكميات كبيرة ، نظراً لأن الأسلحة البيولوجية يمكن إنتاجها عن طريق استخدام تكنولوجيا ومعدات بسيطة غالباً ما تكون مزدوجة الاستخدام ، وفى المقابل ظل الموقف العراقى يقوم على أن اللجنة الخاصة تعمدت دائماً المماثلة

والتسويق من أجل الامتناع عن إعلان الإنهاء من عملية تدمير وإزالة أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية ، من أجل إدامة العقوبات الدولية المفروضة على العراق ، وبينما لم تكن هناك مشكلات بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية متعلقة بأي مسائل متبقية بشأن الملف النووي العراقي ، فإن هناك العديد من القضايا والمسائل المتبقية بشأن البرنامجين الكيميائي والبيولوجي والصواريخ الباليستية (8) فقد ظل العراق يؤكد على أنه قدم بالفعل كافة الوثائق المتعلقة بما لديه من الصواريخ الباليستية ، علاوة على تقديم البيانات الخاصة باستهلاك الصواريخ الباليستية في فترة ما قبل عام ١٩٩١ ، والوضع بالنسبة للإنتاج المحلي من الصواريخ إلا أنه كان يفاجأ بأن اللجنة تعاود إثارة تلك القضايا مجدداً . (٩)

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية يقوم الموقف العراقي على أن كافة المسائل المتبقية التي تثيرها اللجنة الدولية قد قام العراق بتقديم ردود واضحة بشأنها ، وأنه قد قدم كافة التوضيحات اللازمة بشأن القذائف المملوءة بغاز الخردل والقنابل (آر ٤٠٠) والغاز (في إكس) ، ورصيد المواد ومعدات الإنتاج الكيميائية ، وبالمثل رأى الجانب العراقي أن موقف لجنة اليونسكوم بشأن الملف البيولوجي كان يهدف فقط إلى المراوغة والتسويق ، على الرغم من التعديلات العديدة التي أدخلها العراق على التقرير البيولوجي الشامل والنهائي الكامل .

والواقع أن فشل تجربة اليونسكوم في العراق كان عائداً إلى التباين الشديد في المواقف ، حيث رأى العراق أن عملية التفتيش أصبحت عملية عبثية لا نهاية لها ، ومن دون وجود أي أفق لرفع العقوبات المفروضة على العراق ، كلما نشبت أزمة بينه وبين اليونسكوم .

كما يرى العراق أيضاً أن انهيار عمليات اليونسكوم كان عائداً إلى استغلال تلك العمليات كغطاء للتجسس عليه ، لا سيما الولايات المتحدة وتأثيرها . علاوة على ما تكشف من خضوع الرئيس التنفيذي للجنة اليونسكوم للضغط الأمريكي ، مما أفقد اللجنة مصداقيتها ، وفي المقابل ظل مسئولو لجنة اليونسكوم يتهمون العراق بالمسئولية الكاملة وراء فشل عمليات التفتيش بسبب رفض القيادة العراقية الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب قرارات مجلس الأمن ، علاوة على الخلافات الواسعة داخل مجلس الأمن بشأن كيفية التعامل مع حكومة صدام حسين ،

ولذلك فقد ظل الموقف العراقي التقليدي يقوم طيلة الفترة ما بين ديسمبر ١٩٩٨ - أكتوبر ٢٠٠٢ على أن عمليات الإزالة قد انتهت ، وأن العراق يقبل فقط باستئناف عمليات الرصد والتحقق المستمرين من أجل

(8) Richard Butler , "Saddam Defiant : The threat of weapons of mass Destruction , and the crisis of global security" , (London : phoenix , 2001) , pp 222-223.

(9) Jules Kagian , "Biological doubts", Middle east international , (vo190, no1 , June 1995), pp12

التأكد من عدم قيام العراق مجدداً بتنشيط برامجه في مجال الأسلحة المحظورة ، على أن يكون هذا الاستئناف مرتبطاً برفع العقوبات المفروضة على العراق . (١٠)

تشكيل لجنة الأنموفيك :

راعى تشكيل لجنة الأنموفيك منذ البداية تفادى تكرار السلبيات التى أحاطت بعمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة (اليونسكوم) السابقة ، والتي كانت السبب الرئيسى وراء انهيار عملياتها فى العراق فى ديسمبر ١٩٩٨ ، ولا سيما المتعلق بالشبهات القوية التى أحاطت بالرئيس التنفيذى للجنة اليونسكوم ريتشارد بتلر. والمتعلقة بتواطئه مع الإدارة الأمريكية بشأن اتهامه للعراق بعدم التعاون مع اللجنة. حتى تستغل الولايات المتحدة ذلك من أجل ضرب العراق ، بالإضافة إلى قيام بتلر بتسريب تقريره الشهير المقدم لمجلس الأمن فى الخامس عشر من ديسمبر ١٩٩٨ ، والذي تضمن اتهاماً عنيفاً للعراق بعدم الالتزام بالتعاون التام مع اللجنة وهو التقرير الذى مهد الطريق أمام عملية ثعلب الصحراء التى قامت فيها الولايات المتحدة وبريطانيا بتنفيذ هجمات جوية وصاروخية مكثفة ضد العراق خلال الفترة ما بين ١٦-٢٠ ديسمبر ١٩٩٨ ولم تكن الاتهامات الموجهة لبتلر بالتقصير والتواطؤ قاصرة على العراق ، ولكن أيضاً من جانب روسيا والصين وفرنسا مما أدى وقتذاك إلى بروز الدعوة إلى تشكيل لجنة جديدة لمواصلة عمليات التفتيش فى العراق وفق مهام جديدة وأهداف جديدة ، مع التركيز على عملية الرصد والتحقق المستمرين لبرامج التسليح العراقية ، من دون التركيز فقط على تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية وقد جاء قرار مجلس الأمن (١٢٨٤) الصادر فى ديسمبر ١٩٩٩ ، الخاص بتشكيل لجنة الأنموفيك معبراً عن هذه الاعتبارات لا سيما المتعلق بإدارة العمل وطبيعته والإعداد المهنى للمفتشين والتمويل .

ومن أهم العناصر التى ركز عليها تشكيل لجنة الأنموفيك عنصر الاستقلال المالى ، بحيث تتوفر لها موارد مالية وذاتية تسمح لها بتعيين موظفيها بعقود تابعة للأمم المتحدة ، وتحقيق ذلك من خلال حصول اللجنة على نسبة ٠,٨% من عائدات النفط العراقية التى يتم تصديرها فى إطار برنامج (النفط مقابل الغذاء) وذلك بخلاف الوضع مع لجنة اليونسكوم التى كان أعضاؤها معارين من الدول لأعضاء من مجلس الأمن ، وفى الوقت نفسه جرى التركيز على اختيار موظفى اللجنة وفنييها من أوسع قاعدة جغرافية ممكنة ، ومن خلفيات مهنية متنوعة ، وتوفير تدريب فنى وثقافى رفيع المستوى ، ليس فقط فى المجالات الفنية ولكن أيضاً عن تاريخ العراق ودينه وبيئته وسياسته ، بهدف مساعدتهم على فهم الخصوصية الثقافية والاجتماعية للشعب العراقى واحترامها ، ومن أجل تفادى انفراد الرئيس التنفيذى

(١٠) أحمد إبراهيم محمود ، " عملية التفتيش الدولى فى العراق : الأبعاد والدلائل "، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧ .
انظر أيضاً :

- Mill An Rai , OP. Cit , pp69 .

- أحمد إبراهيم محمود ، " نهاية للعلاقة بين أنموفيك والإدارة الأمريكية " ، ملف الأهرام الاستراتيجى ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة التاسعة ، عدد (٩٩) مارس ٢٠٠٣) ، ص ٣١ : ٣٢ .

للجنة باتخاذ القرارات الهامة ، أو خضوعه لتأثير أى قوة دولية منفردة⁽¹¹⁾، فقد تضمن الهيكل التنظيمى للجنة الأتموفيك إنشاء هيئة للمفوضين مكونة من شخصيات ذات خبرة فى مجالات العمل المختلفة الخاصة بلجنة الأتموفيك ، يتمثل دورها فى مراجعة أعمال الأتموفيك فى مجال نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية . تبنت اللجنة منذ البداية ما يسمى بـ " منهج التفتيش الإفتحامى "، القائم على إعطاء المفتشين حرية الدخول إلى أى مكان بدون قيود وفى أى وقت ، أى أن يكون التفتيش فورياً وغير مقيد ، بحيث يتأكد للجنة وللمجلس الأمن أن العراق لا يخفى أى شئ عنهم ، وانطلقت اللجنة أيضاً من أنه كلما كانت عمليات التفتيش دقيقة وصحيحة وفعالة ، فإن ذلك سوف يزيد من مصداقية اللجنة ، ويساعد بالتالى على سرعة رفع العقوبات عن العراق ، وعلى الرغم من ذلك فإن العراق من ناحيته رفض من حيث المبدأ قبول القرار (١٢٨٤) الخاص بإنشاء لجنة الأتموفيك لاعتبارات عديدة أبرزها أن هذا القرار يعيد عمليات التفتيش فى العراق . إلى نقطة الصفر ، ولا يعترف بما أنجزه العراق فى السابق فى مجال تدمير ما لديه من أسلحة الدمار الشامل⁽¹²⁾ ، كما ظل العراق يؤكد من ناحيته دوماً أنه قد نفذ كافة التزاماته فى مجال نزع السلاح ، ولا يقبل بأقل من رفع العقوبات الدولية المفروضة عليه . وظل العراق يرفض أية عودة للمفتشين ، حتى لو رفعت العقوبات كلها عن العراق وقد ظل لعراق مصراً على هذا الموقف ، وهو ما أدى إلى إفشال جولات المفاوضات المتعددة التى جرت بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة من أجل إعادة المفتشين إلى العراق إلا أن الحكومة العراقية اضطرت إلى تغيير موقفها حينما بدا واضحاً أن إدارة جورج بوش جادة فى شن الحرب على العراق ، وأنها يمكن أن تستغل هذا الموقف العراقى من أجل الحصول على تأييد دولى واسع لهذه الحرب . ولذلك أعلنت الحكومة العراقية قبولها غير المشروط لعودة المفتشين إلى العراق فى السادس عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠٢ ، أى أن هذا الموقف العراقى كان سابقاً حتى على صدور القرار ١٤٤١ فى الثامن من نوفمبر ٢٠٠٢ .

انطلاقاً مما تقدم يتضح لنا مدى التزام العراق ببنود القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، والخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل . لكن الولايات المتحدة لا ترغب فى إظهار ذلك ، ففى إحدى محاضرات مجلس الأمن القومى الأمريكى فى (١٤-١٥ سبتمبر ٢٠٠١) أشار رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى آنذاك إلى تواجد ذريعة مشروعة لحرب العراق ، تتمثل فى امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل . وأشار كذلك إلى العراق باعتبارها " الدولة المارقة " المهددة للمصالح الأمريكية فى منطقة المشروع الإمبراطورى والتى لابد من ردعها ، وإسقاط نظامها السياسى المتعاون مع الإرهاب .

(١١) الأمم المتحدة ، تعيين مفوضى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش فى ١٠ مارس ٢٠٠٠ ، وثيقة (S/2000/207)

(١٢) دائرة الرقابة الوطنية العراقية ، " قرار ١٢٨٤ محاولة أمريكية بريطانية لاستمرار الحصار " ، ١٢ ديسمبر ١٩٩٩ .

<http://www.uruklink.net/inmd>.

انظر أيضاً :

د. هاتز بليكس ، "نزع سلاح العراق : الغزو بدلاً من التفتيش" ، داليا حمدان (ترجمة) ، (بيروت : معهد دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥) ، ص ١١٠ .

وفى هذا السياق عبرت إدارة بوش عن عدم ثقتها فى كافة الوسائل والآليات التى يمكن من خلالها تدمير وإزالة وتحديد القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل ، سواء المتمثلة فى العقوبات الاقتصادية أو الغارات الجوية أو عمليات التفتيش الدولية ، مما دفع الرئيس " بوش الابن " أمام مجلس الكونجرس فى خطاب الاتحاد فى ٢٩/١/٢٠٠٢ إلى قوله "إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح للنظام العراقى الأشد خطورة فى العالم أن يهددها بواسطة أسلحة الدمار الشامل التى يملكها ويطورها ، حتى يستطيع استخدامها فى عملياته الإرهابية" ، يدلل خطاب الرئيس الأمريكى " بوش الابن " على كيفية تبرير الحرب على العراق بلادعائه أنها حرب على الإرهاب ، كهدف معن باعتبار أن نظام " صدام حسين " إرهابى لامتلاكه أسلحة الدمار الشامل دون أن يبرر ذلك ولو بدليل واحد على وجود هذه الأسلحة .

وثمة أمر غريب فى تحديد الولايات المتحدة الأمريكية الاتهام الموجه إلى العراق بشأن امتلاكه أسلحة دمار شامل . فالعراق فى رأى عدد من المحللين الاستراتيجيين ، لا يشكل بوضعه هذا تهديد لأى من أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى إسرائيل لا يقلقها امتلاك العراق لصواريخ سكود التى لا يزيد مداها عن ٢٨٠ كم ، هذا بفرض امتلاكها هذه الأسلحة ، حتى وإن كانت العراق تمتلكها ، فإن إسرائيل لديها وسائل الردع القوية التى تستطيع بموجبها التصدى لهذه الصواريخ العراقية ، حال التهديد باستخدامها .

وفى الوقت الذى تعتبر فيه الولايات المتحدة الأمريكية ، العراق ممثلة لأحدى الدول المشكلة لمحور الشر . فإن إسرائيل بنظامها السياسى ، تشكل أخطر الأنظمة التى تعيثُ فساداً وترتكب المجازر التى تزداد يوماً بعد يوم ضد الشعب الفلسطينى .

فأين هى إذاً عقوبات الأمن الجماعى ضد النظام الصهيونى العنصرى الدخيل على دول النظام الإقليمى العربى لتحقيق أهداف استعمارية لصالح قوى الشر الحقيقية فى العالم ؟

ظلت الولايات المتحدة فى تأمرها الذى تقوم به بالتعاون مع بريطانيا ، وطوال فترة الصيف فى عام ٢٠٠٢ ، لتدعيم الاتهام للنظام العراقى بشأن امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل ، وشعر ساسة الدول الأوروبية وخاصة روسيا ، فرنسا ، ألمانيا وكذلك الصين بالقلق تجاه المشروع الأمريكى الإمبراطورى التى تسزمع الولايات المتحدة إنشائه ، فهذه العواصم تدرك تماماً الحسابات الأمريكية لإقامة إمبراطوريتها العالمية ، ومن ثم فهى لا تريد للولايات المتحدة الانفراد بالشئون الدولية ، وفى نفس الوقت هى فى حاجة إلى المظلة النووية الأمريكية التى تحمىها.

وأعلن فى أغسطس ٢٠٠٢ عن حضور الرئيس الأمريكى " بوش " ، لافتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وإلقائه خطاباً سياسياً هاماً حول أزمة العراق . وقضى فى نفس الآونة رئيس الوزراء البريطانى " بلير " ، وقتاً فى كامب ديفيد مع الرئيس " بوش " ووصفت بأنها " قمة قرار ضد العراق " .

إلا أن بليزر واجه في لندن معارضة شديدة من عدد من كبار قادة حزب العمال للحرب مع الولايات المتحدة ضد العراق ، وذكر له "روبين كوك" زعيم الأغلبية في مجلس العموم البريطاني عدم اقتناعه بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل لأسباب متعددة :

١. عدم استعمال العراق لأسلحة دمار شامل في حرب ١٩٩١ لإدراكهم للعواقب الوخيمة الناتجة عن استخدامها ، بعد تلقيهم إنذاراً أمريكياً بالضرب بالقنابل الذرية حال هذا الاستعمال .
٢. بتشكيل لجنة "أونسكوم" برئاسة "باتلر" ، والتي ذهبت للتفتيش على أسلحة العراق ونزعها ، فإن العراقيين بادروا بتدمير معظم ما لديهم منها ، ودمرت اللجنة التفتيشية الباقي .
٣. بفرض امتلاك العراقيين لأسلحة دمار شامل أخرى كانوا قد أخفوها ، فإن الخبراء البريطانيين قد قرروا بأن هذه الأنواع من الأسلحة لها مدة صلاحية من (٣-٥) سنوات للأسلحة البيولوجية ، الكيميائية ، على التوالي ، وبفرض ذلك فإنها لم تعد لها صلاحية الآن .

٤. لن يستطيع العراق إنتاج مثل هذه الأسلحة وإعادة تصنيعها لتدمير هذه المصانع بالفعل (١٣).

في ٢٠٠٢/٩/١٢ ألقى الرئيس الأمريكي "بوش" خطابه، موضحاً أنه إما أن يقبل العراق عودة المفتشين إليه ، للبت في موضوع أسلحة الدمار الشامل ، والعثور عليها ، والخلص منها نهائياً ، مع بقاء نظام رقابي دائم ، وإما أنها الحرب ، دون حل وسط بين الأمرين ، بل المطلوب هو انصياع عراقي كامل دون قيد أو شرط . وردت العراق بالرفض مؤكدة عدم امتلاكها لأسلحة دمار شامل.

في ٢٠٠٢/٩/١٦ تلقى الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" ما يفيد بموافقة الحكومة العراقية لاستقبال المفتشين الدوليين برئاسة "هانز بليكس" و"محمد البرادعي" رئيس الوكالة الدولية للطاقة النووية .

انطلاقاً مما تقدم يتضح حسن نوايا النظام العراقي على الرغم من الإجحاف الأمريكي ، كما اتضح من خطاب الرئيس الأمريكي تجاه العراق . فأعلن في نيويورك عن أن القبول العراقي بعودة فريق المفتشين الدولي ، لم يتم إلا بعد أن تمكن العراق من إخفاء ما لديه من أسلحة الدمار الشامل .

كذلك كان الرئيس الأمريكي يعلن عن تصميمه ورئيس الوزراء البريطاني ، عن إسقاط النظام العراقي الداعم للإرهاب الدولي دون ما حاجة إلى قرار من مجلس الأمن الدولي .

وهنا يتضح لنا أننا بصدد سابقة خطيرة من الناحية القانونية الدولية ، حيث التمهيد للتدخل العسكري واستخدام القوة دون ما حاجة إلى قرار دولي من مجلس الأمن يضيف عليه صفة الشرعية ، الأمر الذي يضيف معنى خطيراً على الشرعية الدولية لتصرفات غير مسئولة لاستخدامها القوة في العلاقات الدولية ، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت خلال السنوات الإحدى عشرة التي أعقبت حرب الخليج (١٩٩١) احتواء العراق ، بعد تدمير أسلحة الدمار الشامل التي كانت لديه ، بحيث لم يعد

(١٣) محمد حسنين هيكل ، " الإمبراطورية الأمريكية " ، (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠٠٣) ، ص ٣٦٠ : ٣٦٥

يشكل عملياً تهديداً للسلم والأمن الدوليين ، فإن الرئيس "بوش" قد قرر أن يكون هدف سياسته الخارجية إزاحة النظام السياسي العراقي برئاسة صدام حسين" بالقوة ، وحثه في ذلك أن هذا النظام يشكل تهديداً محتملاً وهذا أيضاً ليس له سند من الناحية القانونية ، فهو يستند إلى ما يمكن تسميته الضربة الوقائية ، والتي تستخدم للقضاء على تهديد محتمل دون حدوثه . (١٤)

في حقيقة الأمر هناك عدة فئات وألويات لدى الساسة المشكلين للإدارة الأمريكية للرئيس "بوش الابن" ، فهم يشكلون "المحافظين الجدد" في الولايات المتحدة الأمريكية ، والذين وضعوا أولوية للتعامل مع النظام العراقي قبل توليهم لسدة الحكم ، لذا لجأ الرئيس "بوش" وبمجرد الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان إلى الإعلان عن سياسته نحو العراق ، فأصدر قراراً تنفيذياً يسمح لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) في أبريل ٢٠٠٢ ، باستخدام كافة الأساليب الممكنة بما فيها الاختيالات السياسية للإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين (١٥) . واعتبر العراق ومنذ إعلان الرئيس "بوش" في ١/٦/٢٠٠٢ في "West Point" عن "الحرب الاستباقية" أنه خطوة أولى نحو تنفيذ الهدف الرئيسي للسياسة الأمريكية ، وهو إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط على أسس جديدة تماماً ، للتخلص من تلك النظم الدكتاتورية في العالم العربي ، لذا يتعين عليها تبني سياسة إعادة ترتيب شاملة لمنطقة الشرق الأوسط بدءاً من بغداد . (١٦)

ثالثاً : انتهاك حقوق الإنسان

اعتمدت الولايات المتحدة على هذا المبرر بشكل رئيسي ، وبعد الكشف عن زيف الادعاءات التي روجتها بامتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل ، عندما أعلن فريق المسح المرافق للقوات الأمريكية بعدم وجود أي دليل يثبت امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ، فبدأت الولايات المتحدة التركيز على هذا المبرر، معتمدة على سوابق النظام العراقي الديكتاتوري ، وخصوصاً فيما جرى في مدينة حلبجة العراقية ، بالإضافة لإظهار نزعة النظام العراقي العدائية لجيرانه ، مما يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين . ومن هنا سعت الولايات المتحدة لإصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بالتدخل في العراق لوقف الانتهاكات الإنسانية التي يقوم بها النظام العراقي ضد شعبه . لذا تعين علينا البحث في مشروعية التدخل الإنساني أولاً ، ثم مجلس الأمن والتدخل الإنساني في الحالة العراقية ثانياً .

أ- مشروعية التدخل لاعتبارات إنسانية :-

ظهر مبدأ التدخل الإنساني بشكل جلي في التسعينات ، إلا أن التطور الحقيقي لهذا المبدأ قد تحقق وبشكل تدريجي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظمة الأمم المتحدة ، فقد نصت ديباجة الميثاق على أن شعوب الأمم المتحدة قد آلت على أنفسها أن تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق ، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ، كما نصت المادة الأولى على أن " من مقاصد المنظمة

(١٤) د/ سعد حسين محمود حسن غلاب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٤ : ٤٢٠ .

(15) Wood Ward .B, "Bush At War", (New york: Siman and schuster , 2002), PP328-432 .

(16) www.White.house.Gov/news/releaso/2002/06/2002601.html >accessed-july5,2002

الدولية إتمام العلاقات الودية بين الأمم ، على أساس تحقيق التعاون الدولي ، وتعزيز احترام حقوق الإنسان ، والحريات الأساسية للناس جميعا ، والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفرق بين الرجال والنساء .

كما نصت المادة (٥٥) على أن تعمل الأمم المتحدة لإشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في العالم ، ومراعاتها فعلا ، وتعزيز هذه المادة ، جاءت المادة (٥٦) لتتص على أن يقوم جميع الأعضاء منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع المنظمة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة (٥٥) (١٧) .

وتأكيدا على هذه النصوص وانطلاقا منها ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، والذي هدف لإرساء نظام عالمي لحقوق الإنسان ، عندما نصت مادته الثامنة والعشرين على أن " لكل فرد حق التمتع بنظام دولي يمكن أن يتحقق في ظلّه الحقوق والحريات المنصوص عليها لآخر هذا الإعلان تحقّقا تاما " ، لكن رغم عالمية هذا الإعلان ، إلا أنه أثار خلافات حول القيمة القانونية لهذا الإعلان ، فمنهم من رأى أن هذا الإعلان لا يترتب أي إلزام دولي ، لأنه صادر عن الجمعية العامة في صورة توصية غير ملزمة قانونا ، ومنهم من رأى بقوة هذا الإعلان القانونية الملزمة على أساس القاعدة العرفية التي تقضى باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي توجب توقيع العقاب على من يخالفها ، وأن الإعلان ساهم أكثر من غيره في نشأة هذه القاعدة (١٨) .

ومن الجدير بالذكر ، أن هذه الخلافات لم تخفى التقدم الهائل الذي أحدثته صدور هذا الإعلان في مسار تطور القانون الدولي الوضعي في مجال حقوق الإنسان عندما نجحت الجمعية العامة في توقيع الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (١٩) ، ونخول هاتين المعاهدتين في ٢٣ مارس ١٩٧٦ طور النفاذ ، هذا بالإضافة إلى تطور القانون الدولي الإنساني بعد إبرام اتفاقيات جنيف الأربع لحماية ضحايا الحرب إبان النزاعات المسلحة ، ومعنى ذلك أن حقوق الإنسان لم تعد تقتصر على وقت السلم فقط ، بل تشمل أوقات النزاعات المسلحة .

وفي مجال التكيف القانوني في مدى مشروعية التدخل ، فقد ثارت إشكالية في فقهاء القانوني ، وانقسمت وجهات النظر ، فذهبت جهة إلى القول بمشروعية التدخل ، والجهة الأخرى رفضت هذا المبدأ ، واعتبرته بمثابة انتهاك صارخا لمبدأ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدولة .
لذا تعين علينا توضيح وجهتي النظر ، وحجج كل منهما .

(١٧) د. حازم محمد عتلم ، " قانون النزاعات المسلحة الدولية (المدخل - النظام الزمني) " ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢) ، ص ٤٤ .

(١٨) حسام أحمد محمد هنداوي ، " التدخل الدولي الإنساني : دراسة فقعية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي " ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٦ - ١٩٩٧) ، ص ٦١ - ٦٧ .

(١٩) عبير بيومي عرفه ، " التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية حل التدخل في العراق " (١٩٩١ - سبتمبر ١٩٩٦) ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٧) ، ص ٢٤ .

أما وجهة النظر الأولى ، والتي تذهب إلى القول بمشروعية التدخل الإنساني ، ولا ترى فيه تدخلا محظورا - بإطلاق - فى الشئون الداخلية للدولة المعنية تستند إلى مجموعة من الحجج ، من أبرزها :

١- إن التدخل الدولى الإنسانى أو التدخل لاعتبارات إنسانية ، والذي يأخذ الشكل العسكرى إنما يندرج ضمن إحدى الحالات الثلاث التى شكلت استثناء على مبدأ جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وخاصة إعمالا لمبدأ الدفاع الشرعى الذى نص عليه الميثاق فى مادته (٥١) ، مما يظهر نتيجة مؤداها توسيع مفهوم الدفاع الشرعى ، والذي لن يقف عن التصدى للعدوان المسلح الذى تتعرض له الدولة ، بل يمتد ليشمل حق الدولة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن حقوق مواطنيها خارج إقليمها ، مما يعنى أن هذه الإجراءات لا تمثل خروجاً على مبدأ السيادة الوطنية للدولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى .

٢- نصت المادة الثانية بفقرتها السابعة من الميثاق على أنه " ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى هى من صميم السلطان الداخلى لدولة ما " ، ولا يمكن الاعتداد به أو القياس عليه لفرض فكرة التدخل الخارجى فى شئون دولة ما إذا وجدت اعتبارات إنسانية تلزم ذلك على أساس أن ميثاق الأمم المتحدة ذاته ، وفى ذات المادة قد نظر إلى مسألة الاختصاص الداخلى باعتبارها مسألة مرنة ، ومتطورة بحسب تطور الظروف والأوضاع الداخلية والدولية على حد سواء .

٣- الاعتماد على نص المادتين (٥٥ ، ٥٦) من الميثاق ، واللذان تعترفان بوجود مصلحة أكيدة للمجتمع الدولى فى تعزيز الواجب لحقوق الإنسان ، والعمل على الارتقاء بها فى المجالات كافة .

٤- الاعتماد على أحكام اتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ بشأن معاملة المدنيين فى أثناء النزاعات المسلحة أو تحت الاحتلال ، على أساس التدخل لتوفير الحماية الإنسانية الواجبة بالفعل لجماعات من الأفراد ، والذين يعانون من الاضطهاد أو من ظلم يبين واقع عليهم .

أما وجهة النظر الثانية ، والتي ترفض الفكرة من أساسها وتعتبرها خروجاً صريحاً وانتهاكاً صارخاً لمبدأ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدولة ، يسوق أنصارها مجموعة من الحجج للدفاع عن مفهومهم تمثلت فى :-

أ - أنهم ينطلقوا من مقولة أساسية مؤداها أن الأصل فى العلاقات الدولية هو عدم التدخل ، وذلك بحسب ما نص عليه عموم الميثاق المنشأة للمنظمات الدولية بدءاً من عهد عصبة الأمم (المادة العاشرة) ، ومروراً بميثاق الأمم المتحدة (المادة السابعة بفقرتها الثانية) ، وانتهاءً بالميثاق الإقليمية لميثاق جامعة الدول العربية (المادة الثانية) .

ب - الاعتماد على ما درجت عليه الميثاق المنشأة للمنظمات الدولية والإقليمية ، من التأكيد على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، وذلك تعزيزاً لوجوب أعمال القواعد القانونية التى تلزم الدول بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض ، وهذا يبدو واضحاً فيما أولاه الميثاق لأهمية الوسائل السلمية

لتسوية المنازعات بين أعضائها واعتبار استنفاد الوسائل السلمية المختلفة لتسوية المنازعات شرطا موضوعيا لإمكان اللجوء إلى وسائل أخرى قسرية .

ج - اعتمادهم على حجة مؤداها أن مبدأ عدم التدخل لم ينص عليه فقط في المواثيق المنشأة لعموم المنظمات الدولية ، وإنما جرى التأكيد عليه أيضا خلال السلوك اللاحق للعديد من هذه المنظمات ، مثال على ذلك القرارات (التوصيات) الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وأهمها على وجه الخصوص القرار (التوصية) الذي صدر في صورة إعلان بشأن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها .

د - الاعتماد على خلق المواثيق أو الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، من الإشارة إلى اللجوء للقوة ، أو التدخل المسلح كإحدى الضمانات المتعددة التي أشارت إليها (20).

ورغم هذه الحجج التي ترفض التدخل الإنساني أو التدخل لاعتبارات إنسانية ، فإنه في وقتنا الحاضر أضحي أمراً وارداً وله ما يسوغه من الناحية القانونية والواقعية ، لكن لا بد أن يخضع هذا المبدأ للصوابط الآتية :-

أولاً : يجب أن يكون التدخل محكوماً فقط بهدف التأكيد على احترام حقوق الإنسان ، وليس لأي هدف آخر ، وبناء على ذلك فإنه يشترط التناسب بين الفعل المهدد بالخطر ، وبين طبيعة الرد المطلوب ، وهو شرط أساسي يجب الالتزام به .

ثانياً : ألا يكون من بين أهداف التدخل بشكل خاص السعي لإحداث ، أي تغيير في هيكل السلطة في المجتمع محل التدخل ، مما قد يفيد طرفاً داخلياً معيناً أو على حساب طرف أو أطراف أخرى .

ثالثاً : أن يكون اللجوء إلى استخدام القوة ، أو حتى التهديد باستخدامها هو بمثابة الحل الأخير ، أي بعد استنفاد الوسائل الأخرى السلمية أو غير القسرية .

رابعاً : ألا يكون التدخل الدولي في مثل هذه الحالة انتقالياً ، بمعنى أن يلجأ إليه في حالات معينة ، ويتغاضى عنه في حالات أخرى مماثلة .

خامساً : ألا يتم هذا التدخل بعمل فردي تقوم به دولة واحدة ، وإنما يجب أن يتم بإرادة دولية جماعية ، تستند إلى قرار صريح صادر عن الأمم المتحدة ، أو عن إحدى المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة .

سادساً : ألا يكون من شأن هذا التدخل إحداث أضرار أو مخاطر ، تتجاوز الهدف المنشود كأن يؤدي مثلاً إلى وقوع خسائر جسمية في الأرواح أو في الممتلكات ، أو أن يؤدي إلى شيوع المزيد من الفوضى وحالة عدم الاستقرار (21) .

(٢٠) د. أحمد الرشيدى ، " حقوق الإنسان : دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق " ، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٣) ، ص ٥٩ : ٥١ .

(٢١) عبير بسيونى عرفه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .

ب- مجلس الأمن والتدخل لاعتبارات إنسانية في الحالة العراقية :-

لقد ثارت مجموعة من الظروف والأسباب التي دفعت الولايات المتحدة وحلفائها إلى تبرير التدخل في العراق لاعتبارات إنسانية ، من أبرزها :

القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الشأن، فبعد أن وافق العراق على القرار رقم (٦٨٧) ، والصادر بشأن وقف إطلاق النار بين قوات العراق وقوات التحالف ثارت قضية قمع القوات العراقية للأكراد ، وهجرة ما يزيد عن مليون كردى إلى الحدود التركية في شمال العراق والتي أصدر المجلس بشأنها القرار رقم (٦٨٨) في (الخامس من إبريل ١٩٩١) ^(١).

وبالرغم من أن نص القرار واضح إذ لا يخول لأية دولة استخدام القوة لحماية الأكراد في العراق ، إلا أن قوات التحالف قامت في ١٥ إبريل ١٩٩١ بتشكيل قوة لإعادة الاستقرار وإنهاء القمع الذي يتعرض له الأكراد شمال العراق ، كما أثبتت في أغسطس ١٩٩٢ اتهامات ضد العراق جراء هجماتها ضد الشيعة جنوب العراق ، وقامت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بالاتفاق على قيام الطائرات الحربية لهذه الدول المتحالفة بإسقاط أى طائرة عراقية تحاول أن تقوم بهجمات جنوب العراق ، والغريب في الأمر أن هذا التحرك جاء بعد مضي أكثر من عام على محاولة إنهاء العراق لتمرد الشيعة في الجنوب ، ورغم ذلك فقد جاء إعلان قيام منطقة حظر طيران جنوب العراق من قبل الثلاث دول سألقة الذكر - استنادا إلى القرار رقم (٦٨٨) على أساس أن القرار يدين سياسة القمع العراقية ضد المدنيين بشكل عام .

هذا بالإضافة إلى ما استخدمته الولايات المتحدة في حربها الدعائية لدعم تأييد الرأي العام لموقفها الإنساني من العراق . فقد أثارت قصة انتزاع الأطفال الخدج الكويتيين من الحضانات من قبل الجنود العراقيين ، وقامت الإدارة الأمريكية بتقديم شهادة كويتية ادعت بأنها رأت الحادث وهي في مستشفى بمدينة الكويت ، وقد اعتبرت تلك القصة حقيقية في شهادة أمام الكونجرس الأمريكي ومجلس الأمن ^(٢) .

لكن بعد إنهاء العمليات العسكرية في العراق ، تم الكشف عن هوية البنت وهي " نيرة سعود ناصر الصباح " ، ابنة السفير الكويتي في الولايات المتحدة ، وأنه تم ابتداء هذه الشهادة وتدريب الفتاة عليها لتدلى بها أمام المؤتمر التحضيري لحقوق الإنسان ^(٣).

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ، بدأت الأسباب والظروف التي أثارت التدخل الإنساني في العراق تتجه نحو ظروف سياسية أكثر منها قانونية ، وقد برز ذلك واضحا من خلال عدة مؤشرات كان أولها روية المحافظون الجدد للنظام العراقي ، والذين اعتبروا أن المشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط هي العراق وأن

(١) عبد الله الأشعل ، "الأمم المتحدة والعالم العربي في ظل تحول النظام الدولي "، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١ وما بعدها .

(٢) شيلدون رامبتون وجون مستوير ، "أسلحة الخداع الشامل واستخدام الدعاية في حرب بوش على العراق "، ترجمة مركز التعريب والبرمجة ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٤) ، ص ٧٤ وما بعدها .

(٣) شيلدون رامبتون وجون مستوير ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٥ وما بعدها .

الطريق الذي يؤدي إلى السلام والأمن الحقيقي في الشرق الأوسط يمر عبر بغداد وليس القدس ، وباتت السياسة الأمريكية تجاه العراق هي السعي لتغيير النظام العراقي .

وجاء الهدف الثاني بعد الإرهاب وضرب حركاته - تغيير " الأنظمة الديكتاتورية " ، التي تدعم الإرهاب بشكل مباشر ، أو التي يشكل وجودها دعماً غير مباشر للإرهاب وذلك من خلال عدائها للحرية والديمقراطية (4) ، وهذه الأنظمة موجودة في دول ما أسمتها بـ (محور الشر) ، وهي العراق وإيران وكوريا ، وقد بدى الاهتمام واضحاً بإعادة الدولة في العراق وفقاً للنموذج الديمقراطي الأمريكي ، ويتزايد في خطابات الرئيس الأمريكي " جورج بوش " ، ويشدد على أن قيام عراق حر ، وشرق أوسط مستقراً أمر حاسم بالنسبة لأمن الشعب الأمريكي ، كما أن نجاح عراق حر سيثبت للدول الأخرى في تلك المنطقة أن الازدهار القومي والكرامة يتوافران في نظام الحكم التمثيلي والمؤسسات الحرة ، ومع تقدم الحرية في الشرق الأوسط ستتقلص إمكانية إفراز تلك المجتمعات أيديولوجيات حقد ، وإنتاجها مجندين للإرهاب (5) .

(٤) محمد سعد أبو عامود ، " الولايات المتحدة وإعادة بناء الدولة في العراق " ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد (١٥٤) أكتوبر) ، ٢٠٠٣ ص ٨٧ .

(٥) د . مصطفى علوي ، " البيئة الدولية وخصائص النظام العالمي : المخاطر والفرص " ، في : نادية مصطفى وزينب عبد العظيم (محرران) ، الدور الإستراتيجي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٠٠٣) ، ص ٥١ وما بعدها .

الأساس القانوني للتدخل الإنساني -

اعتمدت الدول المعنية بالتدخل في العراق تحت هذا المبرر ، على مجموعة من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن ، والتي كانت محط جدل ، وخلاف حول ارتباطها بمصالح هذه الدول من جهة ، والتشكيك في شرعيتها من جهة أخرى .

لذا تعين علينا توضيح أهم هذه القرارات التي شكلت الأساس القانوني لتبرير التدخل الإنساني .
اعتمدت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في إنشائها للمنطقة الآمنة شمال العراق ، وكذلك منطقة حظر الطيران في جنوبه على القرار رقم (٦٨٨) ، الصادر عن المجلس في أبريل ١٩٩١ ، والذي طالب العراق بوقف أعمال القمع ضد السكان المدنيين العراقيين ، والذي شمل المناطق السكانية الكردية شمال العراق ، والذي تهدد نتائجه الأمن والسلم الدوليين ^(١)، كما طالب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق وأن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه ، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين وللسكان العراقيين ، كما يناشد القرار جميع الدول الأعضاء ، وجميع المنظمات الإنسانية ، أن تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية ، ويطلب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات .

ويلاحظ على هذا القرار أنه أشار في ديباجته بوضوح إلى الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق ، والتي تتعلق بعدم التدخل فيما يعد من صميم الاختصاص الداخلي للعراق من ذلك حالة تطبيق إجراءات القمع ، أو المنع المنصوص عليها بالفصل السابع من الميثاق ، مما يعني أن إنشاء مثل هذه المناطق لا يعد امتدادا لإجراءات القمع - هذا إذا أخذ بشرعيتها - مؤكداً القرار نفسه في أحد فقراته التمهيدية ، على التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة وسلامة أراضيها ، كما نص القرار بعد إدانته للقمع العراقي الممارس ضد سكانه المدنيين بأن يوقف هذا القمع ، وأن يفتح حوارا لكفالة احترام حقوق الإنسان .

لكن يلاحظ أيضا أن القرار يتطلب موافقة العراق على ترتيبات معينة لتنفيذ هذا الالتزام ولهذا السبب وقعت العراق في ١٨ إبريل مذكرة التفاهم واتفاق الإغاثة مع الأمم المتحدة ، حيث جاء في هذه المذكرة الإشارة إلى عدم المساس بالسيادة الإقليمية ، وعدم التدخل في شئون العراق ، على أن يتم العمل بالتعاون والتنسيق مع السلطات العراقية ، ولن تتقيد الدول الأعضاء أو منظمات الإغاثة لهذا العمل ضد رغبة الحكومة العراقية ، كما أن إشارات ديباجة المذكرة إلى رفض العراق للقرار يعني أن الالتزام الوارد في فقرات القرار ، والخاصة بمطالبة العراق بالسماح بوصول المنظمات الإنسانية إلى العراق ، وكذلك الأحكام الأخرى لا تسري على العراق ^(٢).

(١) رشا حمدي ، " دور الأمم المتحدة في العراق : الانعكاسات والدلائل "، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد (١٥١) أكتوبر ٢٠٠٣) ، ص ١٤٣ .

(٢) جميل محمد حمسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ وما بعدها .

كما استندت الولايات المتحدة إلى تبرير إنشاء منطقة حظر الطيران جنوب العراق على القرار (٦٨٨) أيضاً على أساس أنه يدين سياسة القمع العراقية ضد المدنيين العراقيين بشكل عام ، كما رأى المنادون بمشروعية هذا القرار أن الأساس القانوني تمثل في ضرورات ومقتضيات حفظ وتحقيق السلم والأمن ، وإعادتهما إلى نصابهما ، والتي تفترض أن العراق سيظل دائماً مصدراً للتهديد ، كما دعت الضرورة للتدخل الإنساني في العراق .

أما بخصوص مراقبة العقوبات الاقتصادية الموقعة على العراق ، والتي ارتبطت بوقف انتهاك العراق للمبادئ والقوانين الإنسانية ، بالإضافة إلى إزالة وتدمير أسلحته المحظورة قد استندت الدول على قرارات مجلس الأمن العديدة التي كان من أهمها القرار (٩٨٦) من عام ١٩٩٥ ، والذي نص على بيع النفط مقابل الغذاء (برنامج النفط مقابل الغذاء) ، بالإضافة إلى رفع القيمة الغذائية للفرد العراقي ، وتحسين الحالة الصحية وانخفاض معدلات سوء التغذية ، كما صدرت مجموعة من القرارات التي هدفت لمراقبة الحصار ، وتجنب الآثار السلبية التي يعاني منها الشعب العراقي ، فصدر القرار (١١٥٣) بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٩٨ ، والذي رفع الحد الأعلى لقيمة الصادرات النفطية إلى ٥,٢٦ مليار دولار كل ستة أشهر ، كما صدر القرار رقم (١٤٠٩) في ١٣ مايو ٢٠٠٢ ، والذي اتخذت فيه إجراءات جديدة لمعالجة العقود قبل الموافقة عليها ، ومراقبة المواد ذات الاستخدام المزدوج .

ثالثاً :- فاعلية التدخل لاعتبارات إنسانية في الحالة العراقية :-

إن الظروف والأسباب التي دفعت لتبرير التدخل الإنساني في العراق ، والاعتماد على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، كأساس قانوني لهذا التدخل تدعو للبحث عن إجابة للسؤال القاضي هل أدى التدخل في العراق وظيفته الإنسانية ؟ وهل كانت دوافع التدخل إنسانية بحتة ؟ ، وذلك ليتسنى لنا معرفة ما إذا كان المجلس مدفوعاً من قبل الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها ومصالحها في العراق بهذا المسوغ الإنساني ، ومما يعنى تيسير لمبدأ خدمة المصلحة القاضية بتفعيله وقت ما تراه مناسباً ، أم أن المجلس قام بالتدخل تحت هذا المسوغ إعمالاً منه لنصوص الميثاق بهذا الشأن ، وكذلك لمجموعة قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان .

لقد أعقب احتلال العراق للكويت، وما ترتب على ذلك من حرب وفرض حصار ، والعقوبات الاقتصادية تحولات خطيرة في الاقتصاد العراقي ، ويمكن توضيح هذه التحولات في الاقتصاد العراقي من خلال عدد من المؤشرات تتمثل في (١) :-

- تدهور الإنتاج الإجمالي ، وإهدار جزء كبير من عوائد النفط العراقية لدفع تعويضات الحرب .
- انهيار شبه تام للعملة العراقية مقابل الدولار الأمريكي ، مما يعنى تفاقم معدلات التضخم ، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي كمطلب أساسي لعملية التنمية .
- انتشار أمراض سوء التغذية ، والتي أودت بحياة الآلاف من المدنيين العراقيين ، الذين ماتوا جراء هذه الأمراض ، والتي وصفت بالإبادة الجماعية ضد الشعب المدني (٢).
- انتشار البطالة وتراجع مستويات الأجور للعراقيين .
- تدهور مواصفات المنتجات النفطية فيما يتعلق بمعدلات الاوكتين ومحتوى الكبريت نتيجة تضرر مصافي النفط بشكل كبير من جراء الحرب والعقوبات ، مما أدى إلى تعطل أنظمة البيئة والسلامة بالشكل المطلوب وصعوبة القيام بإصلاحات لاستعادة القدرة الإنتاجية .
- وهكذا يتضح لنا مما سبق عرضه ، أن التدخل في العراق لم يكن لاعتبارات إنسانية ، أى أن التدخل لم يكن بهدف الحفاظ على حقوق الإنسان في العراق ، وحماية العراقيين من الممارسات القمعية... التي مارسها صدام حسين ضد الشعب العراقي ، وإنما كان بهدف تحقيق أهداف ومصالح الولايات المتحدة في العراق ، فلا يوجد أى دليل حتى ربيع ٢٠٠٣ على استمرار تلك الممارسات ، فما كان يمارسه " صدام حسين " سابقاً من ممارسات قمعية ضد الشعب العراقي تم قمعها من خلال العمليات الحربية التي قادتها قوات التحالف في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ومن ثم لا يوجد أى مبرر لتدخل الولايات المتحدة وحلفائها في العراق .

(١) مغلوري شلبي على ، "الاقتصاد العراقي منذ الحصار إلى ما بعد الحرب" ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد (١٥٤) ، أكتوبر ٢٠٠٣) ، ص ٧٦ .

(٢) جيف سيمونز ، "استهداف العراق : العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية" ، المستقبل العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣) ، ص ٩٢ .

المطلب الثاني

تحليل القرار (١٤٤١) في ضوء أحكام الميثاق

أثار القرار (١٤٤١) الصادر عن المجلس قبل الحرب على العراق وعدم اشتماله على تفويض صريح وواضح باستخدام القوة ضد العراق العديد من القضايا والتساؤلات من أبرزها :

١. ما الأساس القانوني الذي بنى عليه مجلس الأمن سلطته في إصدار هذا القرار ؟
 ٢. الاتجاهات المختلفة في تفسير القرار .
 ٣. إلى أي مدى يحق للولايات المتحدة طبقاً لهذا القرار استخدام القوة منفردة أو بالتعاون مع آخرين ضد العراق ؟
 ٤. ما مدى اتفاق القرار مع قواعد الشرعية الدولية ؟ وإلى أي مدى تراعى هذه القواعد في الحالات الأخرى المماثلة ؟
- وقبل التطرق إلى هذه القضايا ،تعين علينا في بادئ الأمر الإشارة إلى مضمون القرار

أولاً : مضمون القرار

سعت الإدارة الأمريكية لاستصدار قرار من مجلس الأمن يجيز لها منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى ، الحق في استخدام القوة ضد العراق لحملة قسراً على نزع أسلحته ، غير إنه إزاء تباين مواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، استمر الجدل قائماً حتى حُسم بصدور القرار (١٤٤١) الذي وضع جدولاً زمنياً صارماً يتعين على العراق الالتزام به إذا أراد حقاً - بحسب مضمون القرار - تجنب استخدام القوة ضده .

فقد وافق مجلس الأمن بالإجماع في (٢٠٠٢/١١/٨) على القرار (١٤٤١) الذي يعطى العراق فرصة أخيرة " لنزع أسلحة الدمار الشامل " ، ويعطيه مهلة سبعة أيام ليؤكد خلالها نيته في الالتزام بشكل تام ببنود القرار الحالي ، ويذكر القرار العراق بأنه وافق على قرار مجلس الأمن السابق رقم (٦٨٧) ، والذي وضع حداً لحرب الخليج في فبراير ١٩٩١ ، ويطالب العراق أيضاً بإزالة ما يملكه من أسلحة الدمار الشامل برعاية الأمم المتحدة .

وأعطى القرار للعراق مهلة " ثلاثين يوماً " لتقديم تقريراً حديثاً ودقيقاً وكاملاً عن جميع أوجه برامجه الخاصة بتطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وصواريخ باليستية وأسلحة أخرى مثل " الطائرات بلا طيار " إلى مفتشى لجنة الإشراف والتحقيق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة (إنموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن ، وشدد القرار على أن تقديم العراق معلومات مغلوطة أو التغاضي عن معلومات وعدم الالتزام في أي خطة بالقرار الحالي سيشكل انتهاكاً جديداً لواجبات العراق ، وسيُرفع تقرير به إلى المجلس من أجل النظر فيه .

كما يسمح القرار لمفتشي نزع السلاح بـ " الوصول فوراً وبدون قيود وشروط إلى جميع المناطق والمنشآت والتجهيزات والتقارير ووسائل النقل التي يودون تفتيشها ، بما في ذلك المنشآت التي توجد تحت الأرض ، وبالوصول إلى جميع الموظفين والأشخاص الآخرين الذين يودون لقاءهم " ، وأن المفتشين سيتمكنون من إجراء محادثات ولقاءات داخل العراق وخارجه بحسب مشيئتهم ، وأن يقوم العراق بتسهيل انتقال الأشخاص المستجوبين وأفراد عائلاتهم إلى الخارج ، كما أن المفتشين سيتمتعون بالحق في دخول العراق والتنقل فيه والخروج منه بدون قيود ، والحق في تفتيش جميع المواقع والمباني بما في ذلك الرئاسة منها ، وأن المفتشين بحق لهم إعلان مناطق حظر لأي موقع يريدون تفتيشه حتى لا يتم تبديل أى شيء في هذا الموقع .⁽¹⁾

ومنذ استئناف عمليات التفتيش ، مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً شديدة على لجنة الأنموفيك من أجل تبني مواقف متحيزة ضد العراق ، كما حاول المسؤولون الأمريكيون التشكيك الكامل في مصداقية الموقف العراقي ، والعمل بكافة الطرق على اختلاق الأزمات بين العراق وكل من لجنة الأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بما يؤدي إلى تقويض عمليات التفتيش وإفساح الطريق بالتالي أمام توجيه ضربة عسكرية أمريكية ضد العراق ، وقد بدا هذا الموقف واضحاً بقوة منذ تقديم العراق تقريره الشامل بشأن قدراته في مجال أسلحة الدمار الشامل ، والذي يزيد حجمه عن أربعة عشر صفحة .

وقد شككت إدارة بوش في صحة وكفاية المعلومات الواردة في هذا التقرير ، حتى من قبل أن تتسلم النسخة الأصلية منه ، وارتكزت الشكوك الأمريكية منذ البداية على أن القيادة العراقية دأبت مراراً وتكراراً على محاولة خداع فرق التفتيش ، وتقديم معلومات إما مضللة أو غير كاملة بشأن قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل .

وعقب تسلمها لنسختها من هذا التقرير ، شددت الإدارة الأمريكية على أن هناك معلومات هامة تغيب عن هذا التقرير ، وأن هذه المعلومات ربما تكون شديدة الأهمية للتعرف على قدرات العراق في مجالات التسليح النووي والكيمياوي والبيولوجي والصاروخي .

وقد استندت الاتهامات الأمريكية إلى تقارير استخبارية غير معلنة ، تقوم على أن لدى العراق قدرات إضافية لم يعلن عنها حتى الآن في أنواع التسليح المذكورة .

وفي هذا السياق شدد المسؤولون الأمريكيون على أن العراق أعاد العمل سراً في عدة مصانع للأسلحة المحظورة ، وأقام منشآت جديدة في المواقع النووية الأصلية أو بالقرب منها ، بالإضافة إلى الزعم بأن العراق قام بإعادة بناء عدد من المرافق الخاصة بعملية تخصيب اليورانيوم ، ونجاحه في تحقيق تطور مهم في تلك العملية ، وفي الوقت نفسه فإن الإدارة الأمريكية والكثير من الأطراف المعنية الأخرى تتبنى موقفاً يقوم على أن القيادة العراقية تهدف إلى إرباك فرق التفتيش الدولية والدول الكبرى المشاركة

(1) Sean D.Murphy , "Contemporary practice of the United States Relating to international Law" , American Journal of international law ,(vol97,no3,January 2002), pp 427

ففي عملية رصد قدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل ، من خلال تقديم تقرير شديد الضخامة إليها بحيث أن عملية قراءة وتحليل مضمون هذا التقرير سوف تستغرق شهوراً عديدة ، بما يعطى للقيادة العراقية الفرصة لتأجيل أى ضربة عسكرية أمريكية محتملة ، أى كسب مزيد من الوقت على أمل حدوث مستجدات في الموقف الدولي أو الإقليمي لصالح العراق ، ولكن من دون تحديد ما تلك المستجدات المنتظرة على وجه الدقة ، وفي مواجهة هذه الاتهامات ظل العراق يتبنى موقفاً يقوم على أن التقرير المذكور يتضمن كافة المعلومات الخاصة بقدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل ، وأنه لم يعد لدى العراق ما يخفيه أصلاً .

ويشدد على أن فرق التفتيش الدولية كانت قد قامت خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩١-١٩٩٨ بتدمير كافة القدرات العراقية في مجال الأسلحة المحظورة ، ويرفض العراق بشدة الاتهامات الأمريكية بشأن إعادة العمل في بعض المواقع المشتبه فيها ، مؤكداً أن هذه المواقع أبعد ما تكون عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل ، وأنها إما مبان خالية أو تقوم بإنتاج مواد غير محظورة ، مع تأكيد أن جميع هذه المنشآت خاضعة للرقابة . كما قام العراق بدعوة المراسلين الأجانب عدة مرات لزيارة المواقع المذكورة المشتبه فيها ، وفي الوقت نفسه ظلت الإدارة الأمريكية تشدد على ضرورة قيام العراق بتقديم قائمة كاملة بأسماء جميع العلماء والفنيين العاملين في برامج العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل ، علاوة على تفعيل المادة الخاصة بإخراج العلماء العراقيين وعائلاتهم إلى خارج العراق للحصول على ما لديهم من معلومات بعيداً عن أية ضغوط محتملة من جانب السلطات العراقية . ولا تعتبر هذه المسألة سبباً للتوتر بين العراق وفرنسا ، وإنما تعتبر أيضاً سبباً للتوتر بين رئيس لجنة الأنموفيك (هانز بليكس) ، والإدارة الأمريكية ، حيث أن بليكس أكد مراراً أنه قد لا يحتاج إلى تنفيذ هذه المادة في حين أن المسؤولين الأمريكيين تمسكوا بها بشدة . (٢)

ثانياً : الأساس القانوني لسلطة مجلس الأمن في إصدار القرار ١٤٤١ :

حرص المجلس في القرار المذكور على التأكيد على أن هذا القرار إنما يصدر في إطار ما لمجلس الأمن من صلاحيات طبقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . فالمجلس الأمن يتمتع بسلطات واختصاصات واسعة إزاء كل ما يتعلق بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين حيث تشير المادة (التاسعة والثلاثون) إلى " يقرر مجلس الأمن إذا ما كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عمل من أعمال العدوان ، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين (٤١ ، ٤٢) لحفظ السلام والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه وهذه السلطات والصلاحيات لا معقب عليها من جهة أخرى ، طالما أن القرارات الصادرة إعمالاً لها قد صدرت صحيحة قانوناً أي حازت على الأغلبية المطلوبة ، مع عدم اعتراض أى دولة دائمة العضوية في المجلس " .

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، "عملية التفتيش الدولي في العراق : الأبعاد والدلائل" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ : ٨٣ .

أسس مجلس الأمن قراره السابق رقم (١٤٤١) أيضاً على قراراته السابقة التي أصدرها بشأن العراق ، وفي مقدمتها القرار (٦٨٧) والذي بموجبه قبل العراق وتحت إشراف دولي التعهد بإزالة وتدمير كافة أسلحة الدمار الشامل الموجودة لديه : من نووية ، وكيمياوية ، بيولوجية ، إضافة إلى أنواع معينة من الصواريخ ، وقد أشار القرار (١٤٤١) على ذلك صراحة في ديباجته ، حيث نص على أنه :-
" وإذ يشير كذلك ، على أن قراره ٦٨٧ لعام ١٩٩١ قد فرض التزامات على العراق كخطوة ضرورية لبلوغ هدفه المعلن المتمثل في إعادة إرساء السلم والأمن الدوليين في المنطقة " .
" وإذ يسوؤه أن العراق لم يقدم حسب المطلوب بموجب القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ كشفاً دقيقاً وواثقاً ونهائياً وكاملاً بجميع جوانب برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل والقذائف التيارية التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلو متراً ، وبجميع مخزونات هذه الأسلحة ومكوناتها ومراجعة أماكن إنتاجها ، فضلاً عن البرامج النووية الأخرى ، بما في ذلك أي برامج يدعى أنها منشأة لأغراض لا تتصل بالمواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية .

كما أشار مجلس الأمن في القرار (١٤٤١) إلى أن القرار إنما يصدر أيضاً اتساقاً مع العديد من القرارات الأخرى ذات الصلة ومنها :

- القرار (٧٠٧) في أغسطس ١٩٩١ ، الذي نص على ضرورة أن يقدم العراق تفصيلاً كاملاً ونهائياً يفصح فيه عن كافة برامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل ، وأن يتيح لمفتشي الأمم المتحدة حرية كاملة للتفتيش .

- القرار (٧١٥) في أكتوبر ١٩٩١ ، والذي وافق فيه مجلس الأمن على الترتيبات التي أعدتها لجنة اليونسكوم والتي (تشكلت بموجب القرار ٦٨٧) والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن متابعة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية والتحقق من ذلك .

- القرار (١٠٥١) في مارس ١٩٩٦ ، والذي نص على وجوب قيام العراق بإخطار مجلس الأمن بأي شحنات من المواد ذات الاستخدام المزدوج ، مدني وعسكري .

" وبما أن القرار (١٤٤١) قد صدر بإجماع أعضاء المجلس الخمسة عشر ، بما في ذلك سوريا ، فإنه يكون بذلك - على الأقل - من الناحية القانونية الشكلية يكون هذا القرار قد صدر صحيحاً ولا مجال للدفع بعدم قانونيته .

ثالثاً : - الاتجاهات المختلفة في تفسير القرار

بسبب اختلاف المصالح تباينت التفسيرات لمضمون القرار (١٤٤١) ، ويمكن التمييز في هذا الخصوص بين وجهات النظر التالية :-
١- وجهة النظر الأمريكية البريطانية :-

ومؤداها أن على العراق بموجب هذا القرار أن يقدم دون إبطاء ، ووفقاً للجدول الزمني المحدد ، كل ما لديه من معلومات ذات صلة ببرامجه في مجال إنتاج وتطوير وتخزين أسلحة الدمار الشامل . وأى

معلومات غير صحيحة ، تشكل خرقاً مادياً ، وبالتالي ، مخالفة للقرار تستوجب الرد بقوة كما ذهبت الإدارة الأمريكية على القول أنه ليس في القرار ما يلزمها بالانتظار لحين موافقة مجلس الأمن على اللجوء إلى البديل العسكري ، إذا ما عرقل العراق عمل المفتشين .

وهنا يرى البعض أن علاقات الولايات المتحدة بمسألة " أسلحة الدمار الشامل العراقية " بفرض ثبوت وجودها لا تتجاوز من الناحية القانونية ، مجرد كونها ، أي الولايات المتحدة ، دولة عضو في الأمم المتحدة ، فطرفاً الأزمة هما : العراق من جهة ، والأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة أخرى ، وترتيباً على ذلك ، فإن الولايات المتحدة بحديثها المستمر عن حقها في اللجوء منفردة أو بالتعاون مع آخرين إلى القوة ضد العراق ، إنما تحاول سلب الأمم المتحدة (ومجلس الأمن تحديداً) اختصاصها الأصيل في التعامل مع هذه الأزمة ناهيك عن أن مسلكها في هذا الخصوص يمكن تفسيره على أنه يشكل عدواناً على سيادة دولة عضو ، وخروجاً على مقتضيات مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية وعدم مشروعية استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، كما أنه يشكل خروجاً على أحد المبادئ القانونية العامة المستقرة على عموم النظم القانونية ، ذلك المبدأ الذي يقضى بأن أحداً لا يمكن أن يكون حكماً وخصماً في آن واحد ، وفي أمر يخصه .

بـ وجهة نظر روسيا وفرنسا والطين :

والتي تذهب إلى أن القرار لا يجوز لأي دولة منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى ، العمل باستخدام القوة المسلحة ضد العراق ، فاستخدام القوة ، إن كان له مقتضى يجب أن يكون جماعياً ، ومن خلال قرار صريح لها حق يصدره مجلس الأمن ، إذا ثبت أن ثمة خرقاً مادياً لهذا القرار من جانب العراق .

جـ وجهة نظر العراق :

اعتبر أن القرار ١٤٤١ جاء مجحفاً بحقوقه ، وأنه ينطوي على إهدار لمبدأ ثابت وأصيل من مبادئ القانون الدولي ، وهو حق كل دولة في الدفاع عن نفسها وعن وجودها ، وفي حماية نفسها ، وذلك من خلال اللجوء إلى كافة الوسائل المشروعة ، إلى أن العراق أعلن قبوله بالقرار مبرراً ذلك بأنه حرصاً منه على تجنب شعبه والمنطقة من مخاطر عدوان أمريكي محتمل ، ولإبرهنة بشكل عملي على عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل .^(٣)

(٣) من بين ما جاء في الرد العراقي : "إننا نعلمكم بأننا سنتعامل مع القرار (١٤٤١) رغم ما تضمنه القرار من سوء ، لو عمل به على خلفية ما يضره أصحاب النية السيئة إن محاولة تجنب شعبنا الأذى هو الأساس في هذا ، ولذلك ، .. أننا جاهزون لاستقبال المفتشين ، ليقوموا بواجبهم ، وليتأكدوا من أن العراق لم ينتج أسلحة تدمير شامل في غيابهم عن العراق منذ ١٩٩٨ في الظروف المعلنة لكم ، والمعروفة أيضاً في مجلس الأمن "

- أنظر نص الرسالة التي وجهها وزير الخارجية العراقي " ناجي صبري " إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان يبلغه فيها رسمياً بقبول بغداد بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ في ١٣ نوفمبر ٢٠٠٢ ، ونشرتها صحيفة الحياة ، لندن ، عدد ٢٠٠٢/١٢/٩ .

- انظر أيضاً :

- Jane E. Stromseth , "law and force after Iraq", American Journal of International Law, (vol97,no3,July 2003) , pp630 – 631.

وفى مقابل هذه التفسيرات يأتي التأكيد على أن القرار أشار إلى أمرين مهمين وذى دلالة كبيرة فى هذا الخصوص ، وهما :-

الأول : تأكيد القرار على التزام جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بسيادة العراق وسلامتها الإقليمية ، إضافة إلى الكويت والدول المجاورة .

الثانى : إقرار المجلس فى نهاية قراره باعتباره هو الجهة النهائية المنوطة بها اتخاذ أى قرار لاحق ، رداً على مدى امتثال العراق لهذا القرار.(٤)

وأمام هذه التفسيرات المتباعدة يأتي التأكيد على عدد من الملاحظات الأساسية حول القرار ، ومدى مشروعية الاستناد إليه كسند يبرر التدخل فى العراق فى ٢٠٠٣ :-

أما الملاحظة الأولى والتي تتعلق بأسلحة الدمار الشامل ، فيمكن القول بأنه حسب المعلومات التي توفرت فيما بعد فإن العراق دمر أكثر من ٩٥% من قدراته التسليحية وهو ما أكدته لجان التفيتش وتقارير سكود ريتز ، وشهادته أمام الكونجرس الأمريكى ، أن لجان التفيتش دمرت أسلحة التدمير الشامل وأن العراق لا يشكل أى تهديد لأحد .

كما أن تقرير الحكومة البريطانية الذى قدمه " تونى بلير " بخصوص معلومات عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ، أثار أزمة سياسية كبيرة إذ دعى طالب عراقى أمريكى الجنسية أن معلومات التقرير قد وردت فى أطروحة كان قد قدمها إلى إحدى الجامعات فى وقت سابق ، وأن المعلومات التى جرى الاقتباس منها دون الإشارة إلى أطروحته هى معلومات قديمة مما اضطر ناطق باسم الحكومة البريطانية إلى تقديم نوع من " الاعتذار " ولكنها مع ذلك ظلت ماضية فى طريقها مع الولايات المتحدة بشأن حربهما ضد العراق .

وثمة ملاحظة أخرى تتصل بالإشارة فى الفقرة (٢٢) من القرار (٦٨٧) إلى الإرهاب . فلمقصود من هذه الإشارة هو محاولة لإثبات وجود علاقة ما بين العراق وتنظيم القاعدة ، واستثمار ما حدث من رد فعل ضد الإرهاب الدولى أعقبت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، وذلك لكى تكون هذه الفقرة سيفاً مسلطاً على العراق يمكن استخدامه كلما وجدت فرصة لذلك . وهذه الحجة شأنها شأن ما سبقها لم تثبت الوقائع صحتها ، وبالتالي إنتفاء وجود أى نوع من العلاقة بين العراق وتنظيم القاعدة

أما الملاحظة الثالثة فتكمن فى أن القرار (١٤٤١) قد تجاهل الإشارة إلى الفقرة (١٤) من القرار ٦٨٧ التى تنص على ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة التدمير الشامل ، خصوصاً إسرائيل هى الدولة الوحيدة التى تمتلك برنامجاً نووياً بدأ عام ١٩٥٥ ، وامتلاكها أسلحة كيميائية وجراثومية يجرى تجديدها باستمرار وترفض الانضمام إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما ترفض أى تفتيش لمنشآتها .

(٤) د/ أحمد الرشيدى ، "العراق والشرعية الدولية : قراءة فى دلالات وميض القرار ١٤٤١" ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد (١٥١) ، يناير ٢٠٠٢) ، ص ١١٩ .

والملاحظة الرابعة تتمثل في [جازة القرار الحق للجان التفتيش في استجواب العلماء العراقيين

والهدف هو انتزاع هؤلاء عن طريق التهريب والترغيب وحرمان بلادهم منهم ومن قدراتهم العلمية ، ولعل إصدار قرارات من الكونجرس الأمريكى تنص على منح هؤلاء الإقامة الدائمة فى الولايات المتحدة فوراً فيما إذا تعاونوا معها ، دليل على ذلك .^(٥)

أما الملاحظة الخامسة فتشير إلى أن القرار حمل قدراً من انتهاك سيادة العراق لدرجة وصلت إلى

حد الإذلال ، بداية من إجباره على الاعتراف بارتكاب انتهاكات جهرية لالتزاماته إزاء قرارات مجلس الأمن السابقة ، وأن هذا القرار هو فرصة أخيرة لتنفيذ هذه الالتزامات ، مروراً بالتهديد بأن أى محاولة عراقية لعدم الإذعان للقرار أو عدم إبداء أى تعاون بشأن تنفيذ القرار سيكون سبباً أدعى لبحث إمكانية التعاطى مع العراق بشكل يحفظ السلم والأمن الدوليين . وكذلك صلاحيات اللجنة والوكالة التى تنتهك حرمة العراق وأمنه من قبيل السماح بتفتيش القصور الرئاسية دون سابق إنذار والتحقيق مع أى عالم من العلماء العراقيين ذوى الصلة ببرامج أسلحة الدمار الشامل سواء داخل العراق أو خارجه هم وأسره على أن تتم المقابلات دون أى حضور أو مراقبة من الحكومة العراقية ، وانتهاء بحق اللجنة فى إعلان مناطق بها مواقع تفتيش محظورة فضلاً عن استخدام كل وسائل الانتقال من أجل التفتيش بما فى ذلك جميع أنواع الطائرات .

وعلى الرغم من ذلك جاءت موافقة بغداد التى كانت قراراً صائباً فوت الفرصة على الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية فورية لها ، ولكن يجب ألا نغفل مدى خطورة هذه الموافقة على اعتبار أنها سابقة خطيرة فى تاريخ العلاقات الدولية قد تصبح مقدمة لسلسلة قرارات مشابهة يمكن أن تطول دولا أخرى تنتهك سيادتها القومية تحت مسميات عديدة من قبيل التفتيش الدولى أو الحرب ضد الإرهاب .

وهناك ملاحظة جديرة بالأهمية والإشارة مؤداها أن الدول الثلاث الكبرى (روسيا وفرنسا

والصين) نجحت فى التصدى لمحاولة واشنطن تضمين القرار بنداً يُبيح الاستخدام التلقائى للقوة ضد العراق فى حالة عدم امتثاله لنصوص القرار. وقد أعلنت الدول الثلاث فى بيان مشترك أن إفراغ القرار من هذا الفرض كان السبب الرئيسى فى التصويت عليه ، فضلاً عن أن هدف القرار هو نزع أسلحة العراق غير التقليدية ، وهو هدف يشاطرون فيه الدول الأخرى الأعضاء بمجلس الأمن ، كما أن الأهم هو أن القرار يُعد انتصاراً شخصياً لكل دولة لأنه يحترم بشكل كامل اختصاص مجلس الأمن وظيفته فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

- وبالرغم من سعى الإدارة الأمريكية إلى الترويج لهذا البند إعلامياً بشكل مغلوط ، إلا أن القرار كان واضحاً وصريحاً بأنه إذا لم يمثل العراق للقرار ، فإن هذا يُعد خرقاً مادياً يتم بناء عليه إبلاغ المجلس لتقييم الموقف ، وذلك بناء على تقرير يرفعه المدير التنفيذى للجنة الأمم المتحدة ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشرحان فيه طبيعة هذا الخرق ، على أنه يُبقى مجلس الأمن المسألة

(٥) عبد الحسين شعبان / القرار ١٤٤١ وقتل الحرب ، ٨ - ١١ - ٢٠٠٢

قيد نظره من أجل تقييمها لاتخاذ ما يلزم لاستعادة السلم والأمن الدوليين، أى أن يعقد المجلس جلسة ، وربما جلسات لتقرير حجم أو طبيعة الخرق المادى ويحث كهيئة التعاطى معه ، وهو ما لا يعطى الولايات المتحدة الحق فى القيام بعمل عسكري تلقائى لأن الخيار العسكرى بالأساس وفقاً للقرار ليس الخيار الأوحى فى التعاطى مع العراق.

- وبعد أن وافق العراق على القرار ١٤٤١ ، بدأت عل الفور للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأنموفيك (التي حلت محل لجنة اليونسكوم التي كانت تفتش عن أسلحة الدمار الشامل فى العراق قبل خروجها من بغداد أواخر عام ١٩٩٨) الاستعدادات لعودة المفتشين ، مع اختيار قبرص بدلاً من البحرين لتكوين المقر الإقليمى لفرق مفتشى الأسلحة ، إلى أن بدأت عمليات التفتيش بالفعل فى العراق يوم ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٢ ، وكانت أول دفعة من المفتشين (والتي وصلت بغداد فى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٢) تتكون من سبعة عشر خبيراً منهم أحد عشر من الأنموفيك وستة من الوكالة الدولية من عدة دول من بينها استراليا وبريطانيا وفنلندا وروسيا والولايات المتحدة و مصر .

وتعززت فرق التفتيش بعد ذلك - حتى نهاية العام ٢٠٠٢ بدفعتين من فرق التفتيش : الأولى كانت فى ٨ ديسمبر (خمسة وعشرون خبيراً : واحد وعشرون من الوكالة وأربعة من الأنموفيك) . والثانية فى ١٢ ديسمبر (ثمانية وعشرون خبيراً من الأنموفيك فقط) ، علماً بأن مهمة الأنموفيك هى التفتيش عن برامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ طويلة المدى ، أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فتختص بالتفتيش على القدرات النووية العراقية .

ومع توافر لمزيد من خبراء التفتيش من أجل تسريع وتيرة العمل ، كان العراق يبدى - يوماً بعد يوم - تعاوناً وامتنالاً لنصوص القرار ، مما دعا المفتشين ، بل والأمين العام للأمم المتحدة إلى الإشادة بهذا التعاون ، خاصة التزام العراق بموعده تسليم التقرير الذى نص عليه القرار ١٤٤١ ، ثم قدم العراق تقريره الخاص ببرامج تسلحه النووية والكيميائية والبيولوجية لمجلس الأمن فى السابع من ديسمبر ٢٠٠٢ وفقاً لما نص عليه القرار ١٤٤١ (بعد شهر من صدور القرار) فجاء متضمناً ١٢ ألف صفحة وأقرص مدمجة بها معلومات سعتها الإجمالية ٥٢٩ ميجابايت ، وكان أول تعليق للأمم المتحدة على التقرير أن جزءاً كبيراً منه يتعلق بنشاطات العراق فى مجال الأسلحة النووية جرت قبل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، حيث يتكون الجزء الخاص بالقطاع النووى من ١٣ فصلاً يغطى ١١ فصلاً منها الفترة منذ تصميم البرنامج النووى العراقى إلى تاريخ غير محدد من عام ١٩٩١ ، وأنه يركز على الجوانب الإدارية والمالية وبعض الجوانب التقنية للبرنامج ، فى حين تغطى ٣٠٠ صفحة فقط الفترة من ١٩٩١ : ٢٠٠٠ فى فصلين ، الأول يضم لائحة بثمانية مواقع كبرى ، والثانى يضم لائحة بتسعة عشر موقعاً ثانوياً .^(٦)

رابعاً : مدى اتفاق القرار (١٤٤١) مع أحكام الشرعية الدولية :

لا شك أن القرار المذكور صدر صحيحاً من الناحية القانونية الشكلية ، وعلى ذلك فإن هذا القرار يتسق ظاهرياً مع قواعد الشرعية الدولية ، معبراً عنها فى هذه الحالة من خلال الأمم المتحدة (ومجلس الأمن تحديداً) - على أن الأمر لا ينبغى أن يقف عند هذا الحد . وسنحاول فى هذا الإطار تحليل نصوص القرار لنتبين إلى أى مدى تم توظيف قواعد الشرعية الدولية فى الحالة العراقية من خلال القرار تحقيقاً لمصالح قوى دولية بعينها ، وتحديداً الولايات المتحدة وبريطانيا .

(٦) مجموعة من المؤلفين ، " القرار (١٤٤١) وعودة المفتشين " ، فى: التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ،

(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٣) ، ص ٤٨

ويبدو هذا التوظيف السياسي لقواعد الشرعية الدولية في الأزمة العراقية الراهنة ، إذا عرفنا أن هذه القواعد ذاتها يُضرب بها عرض الحائط ولا يلتفت إليها البتة في حالات أخرى تستدعي تدخلاً مماثلاً وعلى ذات القدر من الاهتمام .

وبيان ذلك من ناحية أولى أنه حتى بافتراض ثبوت صحة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل ، فالحاصل أن العراق لن يمثل الدولة الوحيدة المالكة لهذه الأسلحة . فناهيك عن الدول النووية الكبرى : الولايات المتحدة ، روسيا ، بريطانيا ، فرنسا ، الصين ، هناك دول أخرى ليست بعيدة جغرافياً عن العراق : إسرائيل ، الهند ، باكستان إضافة إلى كوريا الشمالية التي تصر على المجاهرة ببرامجها النووية ، دون أن تناصبها الولايات المتحدة مثلاً العداء على النحو الذي نجده في الحالة العراقية .

ومن جهة ثانية فإن النظر في واقع الأحداث والتطورات الموائية لصدور القرار يكشف عن أنه كان ثمة نوع من الانتقائية في أعمال قواعد ما يسمى " الشرعية الدولية " واضحة للعيان ، فنحن نتحدث عن احتمالات أو شكوك تستند على معلومات لم تثبت يقيناً ⁽⁷⁾ بعد عن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل ، على نحو يهدد السلم والأمن الدوليين ، وتتغاضى عن الحالات الأخرى الأكثر وضوحاً وجلاء بما يعنى أن الأمر والحال كذلك مرتبط - أولاً وأخيراً - بمصالح ذاتية وبتوازنات القوى ، وهو ما يجعله في التحليل الأخير ليس في صالح السلم والأمن الدوليين .

وأخيراً يمكن القول إن القرار (١٤٤١) لا يخول للولايات المتحدة سنداً قانونياً لاستخدام القوة ضد العراق ، ومن دلائل عدم صحته :-

- التصريحات الرسمية الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة ومندوب كل من بريطانيا والولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، بعد صدور القرار ، والتي تؤكد على أنه لا يتيح استخدام تلقائي للقوة دون الرجوع لمجلس الأمن . ^(٨)
- إن الولايات المتحدة ذاتها بذلت جهداً كبيراً لاستصدار قرار من مجلس الأمن يُضفي الشرعية على تحركاتها ضد العراق ، فإذا كان القرار (١٤٤١) كافياً كسند لشن الحرب ، فمن باب أولى عدم سعيها لاستصدار قرارات جديدة تخول لها استخدام القوة .

(٧) راجع في التدليل على ذلك : مجلس الأمن ، " التقرير النهائي للفريق المعنى بنزع السلاح وممالة الرصد والتحقق المستمرين حالياً ومستقبلاً في العراق " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .
انظر أيضاً :

- Ritter scott , " Redefining iraq's obligation : the case for qualitative disarmament of iraq " , Arms control Today , (Vol .30,no5, june 2000) , PP 57 : 65

(٨) <http://www.islam online.net> (أخبار ٨-١١-٢٠٠٢)

- فقد صرح كوفي أنان أنه لن يتم اللجوء للقوة تلقائياً ضد العراق حتى لو لم يتعاون مع المفتشين وأضاف في حالة عدم تعاون العراق مع مفتشي الأمم المتحدة فإنه سيتم عقد اجتماع لمجلس الأمن أولاً قبل اللجوء للقوة ، ومن جهته وصف (جيرمي جرينيستوك) مندوب بريطانيا لدى مجلس الأمن القرار الجديد بأنه يمثل رسالة قوية للعراق ، وقال : " يمكن أن اصف القرار في كلمتين (الفرصة النهائية) ، وأضاف " نحن نتطلع إلى تطبيق ملزم للقرار من جانب العراق " ، وقال : لو حدث انتهاك للقرار من جانب العراق فسيتم الرجوع لتقرير المفتشين وليس لأي جهة أخرى " أما مندوب الولايات المتحدة فقال : إن النقطة المهمة في القرار الجديد هو أنه يوضح أن أي انتهاك لقرارات الأمم المتحدة من جانب العراق سيكون مسألة تعود لمجلس الأمن لينظر فيها ، وقال : الخيار الآن يعود للعراق إما أن يمثل للقرار أو يتعرض لعقوبات وخيمة .

المطلب الثالث

مواقف الدول دائمة العضوية من الحرب على العراق (٢٠٠٣) :

على الرغم من أن الكثير من المواقف الدولية بشأن ضرب العراق كانت بمثابة ردود أفعال للفعل الأمريكي إلا أنها نجحت في الوقوف في بعض الأحيان كحجر عثرة لصالح إرجاء قرار الحرب الأمريكية ، وإن كانت معظمها في النهاية قد مالت بدرجات متفاوتة نحو التسليم الضمني بعجزها عن منع الحرب . وقد كان الموقف الروسي هو أبرز المواقف الدولية خلال عام ٢٠٠٢ ومع تصاعد الضغوط الأمريكية ، وخاصة مع مطالبة الولايات المتحدة بإصدار قرار جديد من مجلس الأمن برز الموقف الفرنسي والألماني في مقدمة الدول الراضية للحرب فسببا شرخاً في المعسكر الغربي التقليدي .

أولاً : الموقف الروسي

تميز الموقف الروسي بعدد من السمات التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١. الإصرار الروسي على المطالب برفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩١ ، هذا وقد دأبت موسكو في كل مناسبة دولية على تكرار المطالبة بذلك على اعتبار أن ضمان الاستقرار في منطقة الخليج أمر محال دون عودة العراق شريكاً كاملاً في المجتمع الدولي ، وأن بقاء هذه العقوبات أصبح بلا مبرر منطقي ، وإذا كانت الإدارة الأمريكية ترى استحالة هذه العودة دون نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية فإن روسيا كانت ترى أن التأكد من خلو العراق من هذه الأسلحة أمر ممكن تحقيقه بالعودة على قرارات مجلس الأمن ذات الاختصاص ، وتطبيق نظام رقابة دائمة للرصد والتحقق على أن ترفع العقوبات بمجرد تطبيق هذا النظام مشددة على ضرورة ضمان تلازم نشر لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة في العراق التي ستتولى تطبيق هذا النظام مع وضع معايير محددة وواضحة لمصير العقوبات تعتمد فقط على تقرير هذه اللجنة على مجلس الأمن ، ولعل الضغوط التي مارستها موسكو على بغداد منذ بداية العام ٢٠٠٢ من أجل السماح بعودة المفتشين باعتباره مبرراً قوياً للمطالبة برفع العقوبات عنها دون جدوى يأتي في السياق ، إلى أن اضطرت بغداد للموافقة عليه بموجب القرار (١٤٤١) فيما بعد بشروط وقيد صارمة^(١).

٢. مواجهة روسيا للانتقادات الأمريكية اللاذعة بشأن توثيق روابطها مع العراق ، بعد أن خصت بغداد موسكو دون غيرها ، في أواخر أغسطس ٢٠٠٢ بالتوقيع على مشروع اتفاق ثنائي للتعاون الاقتصادي التجاري طويل المدى تحت اسم " البرنامج طويل المدى " لتعزيز التجارة والتعاون الصناعي والعلمي والتقني تقدر بأربعين مليار دولار . وقد أعربت الإدارة الأمريكية عن قلقها إزاء تطور علاقات روسيا مع العراق محذرة من أثره على إمكانية تطوير العلاقات الروسية الأمريكية ، وهو ما يعنى تقليصاً أمريكياً للامتيازات المالية والتجارية التي قد تمنحها لروسيا ، وقد سعت

(١) مجموعة من المؤلفين ، " المحاولات الدولية لاحتواء التصعيد الأمريكي ، في : التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٣) ، ص ٨٥ .

موسكو إلى استخدام لهجة حادة في الرد على التحذيرات الأمريكية شابهها قدر من محاولات الإقناع على اعتبار أن هناك خطأ أدنى في علاقاتها مع الولايات المتحدة تحرص على عدم تجاوزه لأنه قد يعنى اندلاع مواجهة فعلية بينهما .

٣. رفضت موسكو فكرة توجيه ضربة عسكرية ضد العراق رفضاً تاماً خاصة أن لديها قناعة تامة بتقديم التسوية السلمية للأزمة العراقية كحل أمثل على غيره من الخيارات وذلك لعدة اعتبارات .

أ- لا يوجد أي مبرر لهذه الحرب ، خاصة وأن الحليين الأمريكي والبريطاني لم يقدموا أي أدلة دامغة على امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ، وفي معرض ردها على الملف الاستخباري البريطاني الذي عرضه رئيس الوزراء البريطاني أمام مجلس العموم في سبتمبر ٢٠٠٢ شكت موسكو في مصداقيته مؤكدة على عدم لحتوائه على أي دليل واضح يدين العراق .

ب- أن الحرب وما قد ينتج عنها من الإطاحة بالنظام العراقي ذي العلاقات الوثيقة بروسيا واستبداله بنظام عميل موالٍ للولايات المتحدة سيؤدي لهيمنة أمريكية على العراق بشكل سافر وخاصة القطاع النفطي العراقي الذي تمثله احتياطاته ثانی أكبر احتياطي نفطي في العالم (١٢ مليار برميل) بما سيهدد فرص الاستثمارات الروسية وبالأخص الاستثمارات النفطية التي ستسيطر عليها الشركات الأمريكية ، خاصة وأن بعض قوى المعارضة التي يمكن أن يكون لها دور فاعل في الحكومة العراقية الجديدة قد ألمحت إلى أنها قد تراجع الاتفاقات النفطية التي وقعها النظام العراقي الحالي ، هذا فضلاً على أن شن الحرب سيؤدي إلى انهيار أسعار النفط مما سيكون له أثر بالغ على الاقتصاد الروسي (٢).

ج- ستقوض الحرب مساعي موسكو لتحصيل ديونها المستحقة لدى بغداد ، والتي تقدر بثمانية مليارات دولار فضلاً عن فوائدها - قيمة صفقات عسكرية روسية للعراق ترجع إلى الحقبة السوفيتية .

د- مع سعي واشنطن لاستصدار قرار جديد من مجلس الأمن بشأن عودة المفتشين يتضمن تلقائياً استخدام القوة حال عدم امتثاله لنصوص القرار ، كان لروسيا موقف واضح إذ رفضت من الأساس فكرة استصدار قرار جديد من مجلس الأمن بحكم أنه غير ضروري في ظل وجود قرارات دولية سابقة يمكن الاستناد عليها بشأن عودة المفتشين خاصة وأن بغداد وافقت بالفعل على عودة المفتشين دون قيد أو شرط ، إلا أنها وافقت في النهاية بعد مشاورات مكثفة مع الدول الصديقة للعراق خاصة فرنسا لعدة اعتبارات أهمها خشية أن يكون رفضها ذريعة لواشنطن لشن هجوم عسكري على العراق ، وعلى اعتبار أن عودة المفتشين أياً كانت الشروط والقيود التي تضعها الإدارة الأمريكية في القرار هو الحل الأمثل للخروج من عنق الزجاجة بالنسبة للعراق .

(٢) د. زينب عبد العظيم ، " إدارة العلاقات الأوروبية الأمريكية بعد الحرب " ، في : حسن نافعة ونلاية مصطفى (محرران) ، العراق على العراق (خريطة أزمة .. ومستقبل أمة) ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٠٠٣) ص ٢٨٧

هـ- على الرغم من عودة المفتشين فعلياً إلى العراق وفقاً للقرار (١٤٤١) إلا أن الإدارة الأمريكية استمرت في الترويج للحرب على اعتبار أن الإطاحة بالنظام العراقي مسألة منفصلة عن عودة المفتشين الدوليين ، وهو أمر سيحتاج بطبيعة الحال لاستصدار قرار جديد من مجلس الأمن سيجعل بدوره واشنطن في حاجة إلى موافقة روسيا التي تمتلك حق النقض (الفيتو) عليه فسعت إلى مغازلة موسكو من أجل منعها أو على أقل تقدير تحييدها من الاعتراض على فكرة شن الحرب ضد العراق فحملت لها تلميحات بشأن مصالحها الاستراتيجية بالعراق حال سقوط النظام في بغداد ، كما نقلت لها وعداً ببحث الكونجرس على تعديل قانون " جاكسون فانيك " لعام ١٩٧٤ الذي يربط التجارة بسياسات الهجرة ، وهو القانون الذي يحرم العديد من الدول ذات الاقتصاد المغلق من التمتع بعلاقات تجارية عادية مع الولايات المتحدة ، وكان وما زال يمثل إهانة دبلوماسية للروس أكثر منه قيداً اقتصادياً خاصة أن روسيا تحمل إعفاء مؤقتاً منه كل عام .

وعلى الرغم من عدم صدور رد روسي رسمي على هذه المغازلات الأمريكية إلا أن نهاية العام ٢٠٠٢ قد شهدت ليناً في الخطاب السياسي الروسي إزاء الولايات المتحدة فيما بدأ أنه تجاوب مع الضغوط الأمريكية ، فبدأ مسئولوها يروجون أن واشنطن هي أكبر شريك تجاري لموسكو وأبرز حلفائها في مكافحة ما أسموه بالإرهاب واصفين التحرك المشترك في هذا الاتجاه بأنه مؤثر للغاية ، ومما زاد من درجة التراجع الروسي أمام الضغوط الأمريكية موقف عراقي بدا غامضاً في نهاية العام ٢٠٠٢ هبط بمنحني العلاقات الروسية العراقية التصاعدي فجأة حينما قامت بغداد بفسخ عقد نفطي بقيمة ٣,٧ مليار دولار مع شركة " لوك أويل " الروسية كان قد أبرم عام ١٩٩٧ التي تعد استثماراتها النفطية في العراق هي جوهر المصالح الاستراتيجية النفطية لموسكو هناك ، وشريكتين أصغرهما " زار وبجنفت " و " ماسيسنو إمبورت " الروسييتين .

أما بالنسبة للدول الأوروبية الغربية ، خاصة فرنسا فإن معارضتها للسياسة الأمريكية تجاه العراق خاصة اندفاعها باتجاه الحرب قد أضفت على الموقف المعادي للسياسة الأمريكية سمة الجدية والمصادقية.

فالموقف الفرنسي يبدو واضحاً منذ بداية الأزمة العراقية مع بداية عقد التسعينات ، ومن ذلك امتناع فرنسا عن المشاركة في مراقبة منطقتي الحظر الجوي اللتين أقامتتهما الولايات المتحدة وبريطانيا شمال وجنوب العراق منذ عام ١٩٩١ بدون قرار من مجلس الأمن ، وامتناع فرنسا عن تقديم الدعم للمعارضة العراقية على عكس الدعم والتمويل اللذين تقدمهما لهما الولايات المتحدة وبريطانيا^(٣) وكبدل للسياسة الأمريكية اقترحت فرنسا خطة من مرحلتين للتعامل مع المسألة العراقية :

(٣) عمرو الشوبكي ، " المتغير الأوروبي والموقف الفرنسي من الحرب على العراق " ، في : حسن ناعلة وولادة مصطفى (محرران) ، العدوان على العراق (خريطة أزمة ومستقبل أمة) ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٠٠٣) ، ص ١٠٠ .

١. إصدار قرار من مجلس الأمن يوجه إنذار للعراق ويمنحه مهلة زمنية قصيرة لعودة غير مشروطة للمفتشين وتطبيق قرارات مجلس الأمن السابقة .

٢. فى حالة رفضه الامتثال للقرار ، وبعد نفاذ المهلة المحددة يُصدر مجلس الأمن قراراً ثانياً يحدد فيه إجراءات ووسائل الرد الملائمة بما فيها الوسيلة العسكرية .

والواقع أن الخطة قد حملت عدة إشارات :

أولهما : أن الموقف الفرنسى بهذه الخطة قد اقترب إلى حد ما من الموقف البريطانى الذى كان قد قدم خطة شبيهة لها ، لدرجة أن المسئولين الفرنسيين قد أكدوا فى أعقاب طرح هذه الخطة أن هناك توافقاً فى تقييم التهديد العراقى بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة فيما يخص قدرات الدمار الشامل العراقية لا سيما للكيماوية والجرثومية .

ثانيهما : أن هذا التحول فى الموقف الفرنسى من خلال هذه الخطة ربما كان مدفوعاً بأمرين :

١. اتفاق التعاون طويل الأمد الذى خصت بغداد موسكو بالتوقيع عليه فى أواخر أغسطس دون أن يكون لفرنسا أى نصيب فى هذا التعاون .

٢. أن تكون باريس قد لجأت إلى هذه الخطة لكى تمارس من خلالها ضغوط على العراق ، ويشعر بأن اقرب وأهم حلفائه قد ينتقل إلى الصف الأمريكى فينصاع لعودة المفتشين ، وبالفعل تحقق هذا الهدف الفرنسى الثانى ، فكان أحد الدوافع التى عجلت بإرسال خطاب الموافقة العراقية عودة المفتشين دون قيد أو شرط على الأمين العام للأمم المتحدة فى السابع عشر من سبتمبر ٢٠٠٢ .

ثالثهما : إن الخطة أشارت إلى قرار ثان من مجلس الأمن حال عدم امتثال العراق ، وأن هذا القرار سيتضمن وسائل الرد الملائمة بما فيها الوسيلة العسكرية ، أى أنها فتحت الباب أمام كل الخيارات وبدائل التحرك دون حصرها فى العمل العسكرى ، ومما يشير أيضاً إلى حدوث قدر من التحول فى الموقف الفرنسى قبول فرنسا استضافة مؤتمر للمعارضة الكردية أواخر نوفمبر ٢٠٠٢ تحت عنوان " أى مستقبل ينتظر العراق " نظمه المهدي الكردى فى باريس وجلال طالبانى ، (فضلاً عن شخصيات سياسية فرنسية رسمية وغير رسمية بارزة) ويبدو أن الحسابات الفرنسية قد أدركت أن الحرب باتت وشيكة وأن تغيير النظام العراقى بات قاب قوسين أو أدنى من أن يكون أمراً واقعاً فسعت إلى المراهنة على المعارضة العراقية ومحاولة احتضانها كما تفعل بريطانيا والولايات المتحدة ولربما يحفظ لها ذلك مكاناً فى عراق المستقبل ، ولربما خفف هذا عنها ضغوط واشنطن التى شعرت بخيبة أمل فى الموقف الفرنسى.

غير أن هذه التحولات فى الموقف الفرنسى لا تمثل سوى جانب واحد من الصورة ، أما الجانب الآخر والأكثر أهمية فقد تمثل فى الموقف الفرنسى من القرار (١٤٤١) ، حيث كان موقف فرنسا صلباً بالإضافة إلى تولى قيادة المعارضة الدولية للدفاع الأمريكى داخل مجلس الأمن ، فقد نجحت فرنسا فى الوقوف أمام محاولات واشنطن تضمين القرار بنداً يُجيز استخدام القوة تلقائياً ضد بغداد ودون الرجوع

لمجلس الأمن ، وقد سعت باريس بعد صدور القرار (١٤٤١) إلى الضغط على العراق من أجل عدم التهاون أو المروغة في تنفيذ القرار لأن ذلك سيجعله عرضة لضربة عسكرية محتملة لن تستطيع باريس أن تمنعها وربما هذا ما دعا بغداد منذ بدء عمليات التفتيش في أواخر نوفمبر ١٩٩٨ وحتى نهاية العام ٢٠٠٢ إلى الامتنال للقرار لأنها قدرت أن حلفاءها التقليديين سيتخلون عنها إذا لم تنفذ بنود القرار حرفياً .^(٤)

وبهذا يمثل الموقف الأوروبي الراض في معظمه للخطط الأمريكية بشن حرب ضد العراق ، عقبة من العقبات الأساسية التي تواجه إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش والتي تسعى جاهدة إلى الحصول على دعم ومساندة حلفائها الأوروبيين لهذه الخطط باعتباره أمراً ضرورياً ومهماً لنجاحها ، وتوفير الغطاء الشرعي والقانوني اللازم لها ، إضافة إلى إمكانية تحملهم جزءاً من التكاليف الاقتصادية والعسكرية الضخمة المترتبة على هذه الحرب المتوقعة ، كما أن نجاح واشنطن في الحصول على دعم الأوروبيين أو على الأقل منع معارضتهم لهذه الخطط من شأنه أن يوحد الرأي العام الأمريكي ، ويقلل الانتقادات الداخلية التي ترفض الدخول في تلك الحرب بصورة منفردة .

- **ويؤكد المراقبون أن هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي تقف خلف هذا التباين والاختلاف وربما التعارض في المواقف الأوروبية والأمريكية ، لعل أهمها :**

١. **خوف الأوروبيين من أن يؤدي نجاح إدارة بوش في الإطاحة بنظام صدام حسين بشكل منفرد وبعيداً عن قرارات الأمم المتحدة إلى زيادة نزعة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي والجوء إلى تكرار هذا السيناريو مع أي نظام ترى واشنطن ضرورة تغييره بما يضعف من قوة وتأثير أوروبا على الساحة الدولية ، ويهدد مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في العديد من المناطق وخاصة في الشرق الأوسط .**

٢. **يمثل الرفض الشعبي الأوروبي لضرب العراق عاملاً آخر مهماً في تزايد الانتقادات الأوروبية لهذه التوجهات وهو ما تكشف عنه استطلاعات الرأي المنتشرة في أوروبا بما فيها بريطانيا ، وتزيد أهمية هذا العامل في ضوء استعداد العديد من الحكومات الأوروبية لخوض انتخابات جديدة تسعى من خلالها إلى كسب أصوات الرأي العام ، ويظهر هذا الأمر بجلاء في الموقنين الألمانى والبريطانى ، كما تمثل المصالح الاقتصادية والتجارية التي تربط بغداد ببقية العواصم الأوروبية وفي مقدمتها باريس عاملاً مهماً في تزايد هذا الرفض .**

٣. **إضافة إلى ذلك ، يمثل الغموض الذي يحيط بخطط وأهداف الهجوم الأمريكي وضعف مبرراته عاملاً آخر زاد من الانتقادات الأوروبية .^(٥)**

(٤) مجموعة من المؤلفين ، " المحاولات الدولية لاحتواء التصعيد الأمريكى " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٧ : ٩٠ .
(٥) مجموعة من المؤلفين ، " الاعتبارات المصلحية وراء الرفض الأوروبي لضرب العراق " ، شئون خليجية ، (عدد ٣١) خريف ٢٠٠٢ ، ص ١٩٩ : ٢١٣ .
انظر أيضاً :

- Jeffery Gedmin , " Collective the Anti-Terror coalition", policy review , (No109 , October - November 2001) , pp 105 :106

أما الصين فحرصت على الالتزام بسياسة الحد الأدنى من المعارضة ، فقد دعت الصين على لسان وزير خارجيتها في مجلس الأمن في ١٤ فبراير ٢٠٠٣ إلى إعطاء المفتشين مهلة من الزمن وعدم استعمال القوة العسكرية ، وأن يكون مجلس الأمن إطاراً لحل المشكلة . ولكن الصين لم تذهب إلى تلك المعارضة إلا بعد أن بدا لها أن فرنسا وألمانيا تعارضان المشروع الأنجلو - أمريكي - كما أن الصين لم تهدد باستعمال حق النقض (الفيتو) ضد المشروع ، كما أنها حرصت على التأكيد بعدم وجود تحالف صيني مع روسيا وفرنسا .

وكانت الصين أول دولة في العالم توقف رحلاتها إلى الكويت تحسباً لقيام حرب محتملة ، وأول دولة تقلص عدد أفراد بعثتها الدبلوماسية في العراق ، وأعلنت خطأً لإجلاء رعاياها من العراق .

إن هذا الموقف الصيني إنما يعكس السياسة الصينية التقليدية التي تقوم على الحرص على عدم الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة لحماية نموها الاقتصادي الذي يرتبط بالسوق الأمريكية وعدم رغبتها في الانخراط في قضايا " الشرق الأوسط " إلا بالقدر الذي يحفظ هذه المنطقة كمصدر للنفط (٧٠% من الواردات النفطية الصينية تأتي من الشرق الأوسط) . هذا كله رغم حرص الصين على التعبير عن معارضتها للقطبية الأحادية ورؤيتها لضرورة إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب .^(٦)

وهكذا يتضح لنا موقف الدول المناهضة للحرب ، أما عن الدول المؤيدة للحرب فسوف نركز على الموقف البريطاني من الحرب .

الموقف البريطاني :

اتسم الموقف البريطاني منذ البداية بتأييد الولايات المتحدة في توجيه ضربة عسكرية للعراق ، وبينما رأى البعض أن هذا الموقف كان طبيعياً في ضوء " العلاقة الخاصة " التي تربطها بالولايات المتحدة ، وإدراكاً منها لأولوية التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة على حساب أي شيء آخر ، حيث يستشهدون في ذلك الموقف البريطاني عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث جنحت بريطانيا إلى تأكيد انتماءاتها الأطلسية ، وقيام توني بليز بحملة دبلوماسية واسعة النطاق زار خلالها العديد من الدول الآسيوية والعربية لحشد تأييد دبلوماسي سياسي عسكري للضربات العسكرية الأمريكية المحتملة ضد الإرهاب .^(٧)

وهو ما جعل بعض المحللين يؤكد أن بريطانيا قد تخلت بذلك عن اتفاقات (سان مالو) القائمة على ضرورة التنسيق الأوروبي على الصعيد الدفاعي ، فإنه من جانب آخر يمكن القول أن هذا لا يمثل سوى

(٦) د/ محمد السيد سليم ، " آسيا والأزمة العراقية الأنجلو - أمريكية " ، في : حسن نافعة ونادية مصطفى (محرران) ، العدوان على العراق (خريطة أزمة ... ومستقبل أمة) ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٠٠٣) ص ١١٥ .

(٧) خالد عبد العظيم ، " حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية - الأمريكية " ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، عدد (١٤٧) يناير ٢٠٠٢) ، ص ١٢٤ .

بعد واحد من الحقيقة والتي عبر عنها بليز بنفسه في تصريحه أمام مجلس العموم البريطاني من قبيل الحرب على العراق حيث قال " إنهم يقولون إنك تفعل هذا لأن الأمريكيين قالوا لك افعله .. وأنا أقول لهم إن المسألة أسوأ من هذا فأنا أعتقد فيما افعله " ، وفي ذلك أشار بعض المحللين إلى أن قرار بليز بالاشتراك مع الولايات المتحدة في الحرب ضد العراق إنما يعد جزءاً من تفكير قديم تكون لدى بليز منذ دخوله مقر رئاسة الوزراء في مايو ١٩٩٧ ، وقراءاته لتقارير المخابرات البريطانية مما كونه لديه اعتقاداً بأن صدام حسين وأسلحة الدمار الشامل يشكلان تهديداً كبيراً على أمن العالم والمجتمع الغربي .

ويمكن القول أن بليز استطاع بعد تولي بوتن السلطة في الولايات المتحدة أن يطور بسرعة علاقته لتصبح أقرب إلى نمط العلاقة التي ربطت بين تشرشل وروزفلت أثناء الحرب العالمية الثانية والتي ارتكزت على تبادل الوسائل الشخصية والاتصالات التليفونية المستمرة ، وفي هذا الصدد يمكن القول أن علاقة بليز ببوش كانت أكثر يسراً عن علاقته بالرئيس السابق كلينتون الذي كان فيها الشقيق الأصغر الذي يستمع لنصائح الأكبر ، حيث كان بليز معجباً بطاقة كلينتون على العمل وتدفق العبارات التي يشرح بها تفكيره ، وكان كلينتون قد نصح بليز خلال ضيافته بليز له في تشيكرز في بريطانيا في مناسبة وداعه كرئيس للولايات المتحدة أن يقترب من بوش مثلما اقترب منه ولا يهون من أمره لأنه سياسى داهية وقاس ومتصلب . وفي إطار ذلك داوم المكتب الخاص ببليز على الاهتمام بالسياسات الداخلية الأمريكية ، واستطاع عن طريق السفارة البريطانية في واشنطن الحصول على ما يريده من تفاصيل .

وفي ضوء ذلك استمع بليز لملاحظات السفير البريطاني " ريتشارد ماير " في واشنطن حول عدم استبعاد احتمال نجاح بوش (الابن) في نفس الوقت الذي نصحه فيه ماير بضرورة أن يكون في حديثه مع بوش مباشراً وعملياً وقاطعاً إذا حدث وفاز برئاسة الولايات المتحدة ويتولى بوش السلطة أصبحت علاقته ببليز تتسم بالتعاون والمكاشفة ، وقد حاول بليز استثمار علاقته القوية ببوش للقيام بدور الجسر بين الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة ، خاصة الشهور الأولى لإدارة بوش والتي شهدت توترات في العلاقات بين الجانبين بسبب السلوك الانفرادي للإدارة الأمريكية ، كذلك بسبب رغبة هذه الإدارة في رفض الكثير من الالتزامات الدولية لحكومة كلينتون حول الدفاع الصاروخي واتفاقية كيوتو بشأن تغيير مناخ العالم ، غير أن هذا الدور لم يلق قبولاً من جانب الدول الأوروبية الغربية في أوروبا أكثر من كونه المتحدث بوجهة النظر الأوروبية في واشنطن ، وهي الاتهامات التي تصاعدت فيما بعد اشتراكه مع الولايات المتحدة في حربها ضد العراق .

هذه الاتهامات الأوروبية هي ما جعلت بليز يسعى إلى تأكيد استقلالية موقفه فيما يتعلق بالحرب ضد العراق ، على أساس أن موقفه يرتكز على حسابات سياسية كونها متأثرة بتقارير المخابرات البريطانية الذي جعلته يرى في سلوك صدام حسين وحربه ضد إيران ثم غزوه للكويت عام ١٩٩٠ ومواصلة استعراضه لقواته وقدراته تعزيزاً لما ضمنته هذه التقارير ، يضاف إلى ذلك أن بريطانيا كان لها نفس الطموحات الأمريكية في الحصول على النفط العراقي ، ولا تريد الخروج خالية الوفاض من التنافس

حول الهيمنة على مصادرها ، فى مقابل ذلك فإن دوافع الولايات المتحدة تحركها حسابات أيولوجية تنطلق من فكر فريق المحافظين الجدد ، أى أن خطة الحرب على العراق قديمة ولا علاقة لها بإذا ما كان صدام يمتلك أسلحة دمار شامل أم لا ، ونظراً لاعتبار بلير أن تغير أنظمة الحكم ليست من أولويات السياسة الخارجية البريطانية وإن كان ينظر إليها من جانبها على أنها قد تكون مرغوباً فيها نتيجة لأى إجراء يتخذ بشأن أسلحة الدمار الشامل ، فإنه سعى فى إطار تأكيده على الحسابات السياسية لموقفه إلى تكثيف جهوده لأن يكون الخيار العسكرى هو الخيار الأخير وذلك فى ضوء قناعات يسار الوسط الأوروبى والذى لا يؤيد الانفرادية وإن كان يؤمن باستخدام القوة فى حالة الضرورة .

وفى هذا السياق استخدم بلير " العلاقات الخاصة " التى تربط بين بريطانيا والولايات المتحدة فى التوصل مع بوش فى مطلع سبتمبر ٢٠٠٢ إلى صيغة توفيقية فيما يتعلق بالحرب على العراق يقوم بمقتضاها بوش بالذهاب إلى مجلس الأمن للحصول على قرار جديد يسمح لصدام بالفرصة الأخيرة للامتثال للمطالب المقدمة إليه بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل ، وفى مقابل ذلك سيؤيد بلير أى عمل عسكرى بقيادة الولايات المتحدة إذا لم يقبل صدام التعاون مع مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة وبذلك كان موقف بلير يمثل للأمريكيين التزاماً واضحاً بتأييدهم حيث لم يكن لدى بوش شك فى أن بلير سيكون معه مهما كان اتجاه الأمور .

وبفشل الجانب البريطانى والأمريكى فى استصدار قرار جديد من مجلس الأمن أعلنت الولايات المتحدة الحرب منفردة على العراق ، واشتركت معها بريطانيا ، حيث ساهمت بريطانيا بنحو ٤٢ ألف جندي ينتمون إلى القوات البرية والبحرية والمحمولة جواً بالإضافة إلى حشد حوالى ١٠٠ طائرة مقاتلة من طراز " تورنيدو وجاجوار " تعمل من على متن حاملة الطائرات البريطانية (آرك رويال) وبعض القواعد الجوية الخليجية والتركية .^(٨)

(٨) سعد محمد محمود محسن ، "العلاقات الأوروبية الأمريكية فى إطار منظمة حلف شمال الأطلسى : دراسة عن تأثير الدول الأوروبية فى السياسة الخارجية الأمريكية" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٥) ، ص ٣١٥ : ٢٨٥ .

انظر أيضاً فى مواقف القوى الكبرى من شن الحرب على العراق :

- Sean D. Murphy , "Contemporary Practice of the United States Relating to international law", op.cit , PP 423-424
- Jeffery Record , Dark victory : American's second war against iraq , OP. cit, PP 110 .

الفصل الثالث

مجلس الأمن والحرب على العراق

الفصل الثالث :

مجلس الأمن والحرب على العراق

يتمتع مجلس الأمن بسلطات وصلاحيات واسعة حولها له الميثاق في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، فقد أعطى له الحق في اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين .

ومن ثم يكون له الحق في اتخاذ كافة القرارات اللازمة لدرء هذا العدوان ، ومنع نشر الفوضى في المجتمع الدولي وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما القانوني.

وهذه القرارات بطبيعتها تكون ملزمة لكافة الدول الأعضاء ، يتعين عليهم تنفيذها والالتزام بها .

وهنا وفي ظل الحالة العراقية التي نتناولها الآن ، سوف نركز على موقف المجلس من الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق ، تلك الحرب التي قامت دون أي سند قانوني أو تفويض صادر عن مجلس الأمن بهذا الخصوص ، منتهكة بذلك كافة أحكام وقواعد القانون الدولي .

لذا سوف نركز في هذا الفصل على أمرين :-

الأول : الهجوم الأمريكي - البريطاني على العراق ، وهذا ما سوف نتناوله في المبحث الأول موضحين

أهم وقائع هذا الهجوم والأسلحة المستخدمة في هذه الحرب .

الثاني : موقف المجلس أثناء الحرب ، وهذا سوف نتناوله في المبحث الثاني مع الإشارة إلى مفهوم

الشرعية الدولية وأحكامها وقواعدها وذلك للحكم على مدى شرعية هذه الحرب .

ثم نتناول أهم القرارات التي اتخذها المجلس تجاه هذا العدوان الصارخ الذي انتهك كافة الأعراف

والمواثيق الدولية ، مع الإشارة إلى مواقف الدول العربية من هذا العدوان .

المبحث الأول

العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق

مع حلول الذكرى السنوية الأولى لتفجيرات مركز التجارة العالمي - نيويورك - والبنّاغون - واشنطن - للحادثي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ ، بدأت الولايات المتحدة في بعث وإحياء الملف العراقي مجدداً بدعوى أن العراق قام ومنذ عام ١٩٩٨ (تاريخ توقف أنشطة المفتشين الدوليين) باستئناف أنشطته التسليحية بما فيها مساعيه لانتاج وامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، مما يمثل حسب رأى الإدارة الأمريكية انتهاكاً فعلياً من جانب العراق لقرارات مجلس الأمن الصادرة ضده والتي تلزمه من بين أحكام أخرى بضرورة التخلص من أسلحة الدمار الشامل .

وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة بمحاولة لاستصدار قرار من مجلس الأمن يُجيز لها استخدام القوة ضد العراق لكن هذا المسعى جوبه هذه المرة بمعارضة شديدة من قبل حلفاء الولايات وخصوصاً على حد سواء ولا سيما فرنسا وروسيا وألمانيا والصين ، داعيةً إلى إعطاء الوقت الكافي لفرق التفتيش لإجراز مهامها قبل اللجوء إلى القوة ضد العراق ، وهو ما كرسه قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الصادر في ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ .

لكن الإدارة الأمريكية والتي لم تجد في القرار ما يسمح لها باللجوء التلقائي إلى القوة، إضافة إلى موقف المجتمع الدولي المعارض للحرب. لم تكن على استعداد للمزيد من الانتظار، فقامت في العشرين من مارس بشن الحرب ضد العراق دون سند قانوني يجيز لها هذا وبدون قرار أو تفويض صادر عن مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص .

لهذا سوف نقدم لمحة عن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب الخليج الثالثة ثم نتناول وقائع وأحداث هذا العدوان مع الإشارة إلى الأسلحة المستخدمة في هذه الحرب وتأثيراتها .

المطلب الأول

مقدمات العدوان

شهدت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب الخليج الثالثة تحولات متوالية حسب تطور الصراع المسلح مع الجانب العراقي ، حيث بدأت القوات الأمريكية الحرب بتطبيق ما يعرف بـ (استراتيجية الصدمة والتوزيع) .

إلا أن هذه الاستراتيجية أثبتت فشلاً ذريعاً بسبب المقاومة العراقية العنيفة وغير المتوقعة لقوات الغزو الأمريكي مما اضطر القوات الأمريكية إلى العودة مجدداً إلى تطبيق استراتيجيتها التقليدية المعروفة باسم (استراتيجية القوة الحاسمة) والتي تعرف أيضاً باسم (مبدأ باول) ، وتقوم على الاستفادة من الكثافة النيرانية الهائلة للقوات الأمريكية من أجل ضرب الأهداف الحيوية ولا سيما مراكز القيادة والسيطرة ومناطق التجمع الرئيسى للقوات المسلحة العراقية وكافة الأهداف التي تخدم المجهود العسكى العراقى .

ففي البداية وجدت المؤسسة العسكرية الأمريكية في حربها مع العراق فرصة مثالية لتطبيق مبادئ قتالية جديدة عبر الاستفادة مما يسمى بـ "الثورة في الشؤون العسكرية" التي تتمتع الولايات المتحدة فيها بالريادة على الساحة الدولية ولاسيما من حيث توظيف التطورات الفنية الهائلة في وسائل الاستطلاع وعناصر القيادة والسيطرة والاتصالات وجمع المعلومات (CI) والذخائر الدقيقة من أجل ابتداع مفاهيم جديدة للعمليات العسكرية من أجل امتلاك قدرة أكبر على الانتصار والهيمنة السريعة على مسرح القتال بالكامل بما في ذلك الأعماق الداخلية للعدو .

في هذا السياق حاولت وزارة الدفاع الأمريكية تطبيق ما يعرف بـ (استراتيجية الصدمة والترويج) وهي استراتيجية كانت قد أعدت في الأصل من جانب فريق عمل من العسكريين وخبراء الأمن القومى والشئون الدفاعية في الولايات المتحدة جرى تشكيله في منتصف التسعينات برئاسة هارلان أولمان من أجل صياغة عقيدة استراتيجية جديدة أو بديلة لتوجيه عمليات بناء القوات العسكرية واستخدامها .

وتقوم هذه الاستراتيجية على أن الهدف من وراء "الصدمة والترويج" يتمثل في تحقيق الهيمنة السريعة على الخصم استناداً إلى أن الهدف الجوى للحرب لم يعد متركزاً على التدمير الشامل لقدرات العدو أو استنزافها بقدر ما أصبح يتركز بشكل رئيسى على التأثير في إدارة الخصم وإدراكه ومن ثم السيطرة عليه . ويتحقق هذا الهدف من خلال تطبيق عنصرى الصدمة والترويج، أى أن يكون هذان العنصران على درجة كافية من القوة وإثارة الرعب والتهديد بما يؤدي إلى إقناع الخصم أو إرغامه أو إفزاعه حتى يتقبل الأهداف والغايات الاستراتيجية والميدانية والسياسية المفروضة عليه .

وتعتمد استراتيجية الصدمة والترويج على قدرات تكنولوجية متطورة ومنظومات تسليحية متكاملة وقادرة على تحقيق التأثير المستهدف من أجل التأثير في إرادة الخصم وإدراكه^(١) .

(١) أحمد إبراهيم محمود ، " الإستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراقى " ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، عدد (١٥٢ ، أبريل ٢٠٠٣) ، ص ٥٢ .

الخطط العسكرية الأمريكية لغزو العراق :-

اعتمدت الخطط العسكرية الأمريكية لغزو العراق على عدد من العناصر الرئيسية أبرزها :-

أ- الاعتماد في بناء وتشكيل هيكل القوة العسكرية المخصصة لغزو العراق بصورة أساسية على عنصر السرعة وخفة الحركة والقدرة النارية العالية وهو ما دعاها إلى الاعتماد على الفرقة ١٠١ المحمولة جواً والفرقة ٨٢ للاقتحام الجوي وفرقة مشاة البحرية الأولى وجميعها فرق سريعة الحركة لخوض المعارك الخاصة بغزو العراق .

ب- التزامن ما بين الهجوم الجوي والهجوم البري في اجتياح العراق للمرة الأولى منذ فترة طويلة وكان ذلك عائداً إلى الاعتقاد بأن لن تكون هناك مقاومة حقيقية من جانب القوات المسلحة العراقية والشعب العراقي ، وأن الجيش العراقي سوف ينهار ويستسلم بسرعة شديدة بمجرد بدء الهجوم الأمريكي على العراق ، كما زعم المسؤولون الأمريكيون أن التزامن بين الهجوم البري والهجوم الجوي كان عائداً إلى الرغبة في تفادي تدمير البنية الأساسية العراقية حتى لا يؤدي ذلك من ناحية إلى تأجيج مشاعر الشعب العراقي في حالة تنفيذ حملة جوية استراتيجية مكثفة ضد الأهداف الحيوية بما في ذلك البنية الأساسية ، وحتى لا يؤدي ذلك إلى اضطراب الولايات المتحدة لاحقاً إلى إعادة بناء ما دمرته أثناء عملية الاجتياح .

ج- شن حرب نفسية ودعائية مكثفة قبل وأثناء عملية الغزو من أجل محاولة إقناع أكبر عدد ممكن من القادة والضباط والجنود العراقيين بالاستسلام وعدم مقاومة قوات الغزو الأمريكية والبريطانية مع التركيز بصفة خاصة على تخويفهم من مغبة استخدام الأسلحة الكيميائية ، وكان الهدف من وراء ذلك يتمثل في محاولة الولايات المتحدة تحقيق هدف غزو العراق بأقل تكلفة ممكنة من حيث الخسائر البشرية والمالية في صفوف قواتها المسلحة .

غير أن المقاومة العراقية للغزو الأمريكي البريطاني شكلت مفاجأة مذهلة وغير متوقعة للجانب الأمريكي ، وأثار ذلك انتقادات واسعة في الولايات المتحدة للخطط العسكرية التي اعتمدها وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في سياق استراتيجية الصدمة والترويع وجرى التركيز بصفة خاصة على رفض رامسفيلد على حشد قوات أمريكية أكبر مما تم حشده بالفعل ولا سيما الفرق الثقيلة التي تمتلك أعداداً أكبر من المدرعات والمدفعية ، كما انصببت الانتقادات أيضاً إلى الاعتماد على تقارير استخباراتية مضللة بشأن حجم المقاومة العراقية بعد الغزو بالإضافة إلى عدم انتظار رامسفيلد لحين الاتفاق مع الحكومة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان على نشر قوات أمريكية في تركيا من أجل فتح جبهة شمالية في العراق بما يخفف الضغط على القوات الأمريكية البريطانية المهاجمة من جهة الجنوب .

ولذلك فقد أدت جملة هذه التطورات إلى إعادة صيغة الخطط العسكرية الأمريكية حيث جرت العودة إلى استراتيجية "القوة الحاسمة" أو "مبدأ باول" الذي كان معمولاً به من قبل والذي يقوم على التدمير الشامل لقدرات الخصم .

وفى إطار هذا التحول باتت القوات الجوية والصاروخية الأمريكية تلعب الدور الرئيسى فى القضاء على القدرات العسكرية العراقية من خلال عمليات القصف الجوى والصاروخى العنيف باعتبارها العامل الحاسم لتحقيق الأهداف العسكرية الأمريكية ، كما جرى توسيع نطاق الأهداف العراقية التى يتم ضربها من أجل إنهاء المقاومة العراقية .^(٢)

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، "الاستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراقى" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ .

المطلب الثاني

وقائع العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق

بدأ الزحف البري الأمريكي والبريطاني مساء يوم الخميس الموافق ٢٠ مارس ٢٠٠٣ مبكراً عن موعده المخطط له من قبل بيوم كامل .

ركزت القوات البريطانية والأسترالية في عملياتها في الجنوب بالقرب من الحدود الكويتية، واتجهت لحصار مدينة البصرة ثاني أكبر مدن العراق ، وحاولت الاستيلاء على ميناء أم القصر وشبه جزيرة الفاو ، وحول تطور أعمال القتال في أم القصر وشبه جزيرة الفاو:-

نجد أن معركة أم القصر وشبه جزيرة الفاو كانت هي الصدمة الحقيقية وبداية الانهيار في الموقف العسكري العراقي بالكامل ، والكشف عن كل جوانب الضعف التي تمت الإشارة إليها .

فمع التسليم بسطوة السيادة الجوية للحلفاء وبقوة النيران الهائلة التي تمتلكها والقاعدة الإدارية والفنية التي تعتمد عليها ، فإن الموقف عندما يتعلق بالقتال الأرضي والاتصال المباشر بين القوات البرية فإن المعركة الدفاعية مهما كان التفوق المضاد لابد أن تستغرق وقتاً مناسباً وتؤدي إلى خسائر مناسبة للطرف المهاجم قبل أن يتم اختراق الدفاعات وسقوطها .

وبالطبع لم يكن مطلوباً من القوات المدافعة في منطقة الفاو وأم القصر هزيمة قوات التحالف وردها على أعقابها ومطاردتها ، فهناك عنصر حاسم وهو السيادة الجوية والتفوق النيرانى ولكن ما كان مطلوباً عسكرياً هو إدارة أعمال قتال دفاعية معركة عسكرية في أول صدام مع القوات المهاجمة .

ولكن رغم خبرة القوات العراقية وتجربتها السابقة في الدفاع عن منطقة أم الفاو وأم القصر لم تكن هناك دفاعات منظمة ولا تجهيزات هندسية دفاعية تقى القوات من القصف الجوي المدفعى ، ولا خطة نيران ولا قيادة واضحة^(١) .

هكذا كان المشهد الملموس على أرض الواقع وما حدث كان كالاتى :

أ- القوات الخاصة أسنت مناطق منصات البترول (حوالى ١٠٠٠ بئر بترول) ، ولم يتمكن الجانب العراقي من استعمال النيران سوى في ٦ آبار منها رغم أن كل الآبار كانت مجهزة للنسف .

ب- أيدت عناصر من قوات الحرس الجمهوري (مسلحة بالدبابات تى ٧٢) بعض المقاومة من مواقع غير مجهزة جيداً ومعها مجموعات من فدائيي صدام خرجت إلى المحيط الخارجى للمنطقة السكنية ولكنها لم تستمر سوى بضع ساعات قليلة وانسحبت إلى داخل المنطقة السكنية بعد تدمير بعضها .

ج- قامت عناصر القوات البريطانية من وحدات كوماندوز والمارينز وعناصر من لواء جردان الصحراء المدرع بالاستيلاء على ميناء أم القصر ومنصات البترول في الرميلة وتأمينها .

(١) مجموعة من المؤلفين ، " القصف الصاروخى الجوى وبدء الحرب " ، فى : التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٣) ، ص ٧٣

د- تم عزل المنطقة السكنية في مدينة أم القصر وحصارها بالقوات التي بداخلها بنهاية يوم ٢١ مارس.^(٢)

هـ- اعتباراً من صباح يوم ٢٢ مارس اندفعت وحدة المارينز خفيفة الحركة رقم ١٥ الأمريكية تصاحبها عناصر من القوات الخاصة البريطانية في اتجاه خور الخبير في طريقها إلى البصرة على الطريق السريع مباشرة .

قامت القوات العسكرية النظامية من الحرس الجمهوري العراقي أو الجيش النظامي إما بالاستسلام لقوات التحالف بعد التخلي عن سلاحهم أو بالفرار والشرود أو بارتداء الملابس المدنية والاندساس بين المواطنين المدنيين ، بينما بقيت عناصر فدائيي صدام وكوادر حزب البعث تقوم بعمليات اشتباك محدودة على الحدود الخارجية للمنطقة السكنية من حين لآخر نظراً لعدم إمكاناتها التخلي عن السلاح خشية انقلاب السكان المدنيين عليهم أو تسليم أنفسهم نظراً لتخويفهم من سوء المعاملة أو القتل ، ولم يكن أمامهم سوى محاولة القتل لاقتناعهم بأن مصيرهم أصبح مرتبطاً بمصير النظام ، وبقيت المنطقة في أم القصر معزولة ومحاصرة مع انطلاق القوات شمالاً في اتجاه المدن الرئيسية في الجنوب حتى تم إحكام السيطرة على منطقة البترول والميناء والقضاء على عناصر فدائيي صدام وكوادر حزب البعث المسلحة .

وما أثار الבלبله هو استخدام اسم أم القصر والبيانات التي كان يصرح بها وزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحاف عن صمود أم قصر واستمرار المقاومة بها وعدم دخول قوات التحالف إليها ، بينما المشهد على كل الشاشات للميناء وحقول بترول الرميثة في يد قوات التحالف .

كان ذلك هو بداية الانهيار الحقيقي لأنه كشف عن حقيقة الخطة العراقية ، ذلك لأن هناك أحداثاً تكتيكية صغيرة تقع في ساحة القتال ولكنها تؤدي إلى آثار ونتائج استراتيجية وربما سياسية كبيرة . ولا شك أن معركة الفاو وأم القصر كانت من تلك الأحداث التكتيكية في حرب العراق.^(٣)

بداية من يوم الأحد ٢٣ مارس واجهت قوات التحالف خلال زحفها في اتجاه بغداد سلسلة من النكسات ، تمثلت في سقوط عدد من القتلى ووقوع أعداد من الأسرى في أيدي العراقيين نتيجة تعرض قوات الحلفاء لمقاومة شرسة من القوات العراقية، وصرح الجنرال (ريتشارد مايرز) رئيس هيئة القوات المسلحة الأمريكية أن مقاومة العراقيين ستزيد مع الوقت ، كما صرح الجنرال الأمريكي (ويليام والاس) قائد أحد التشكيلات البرية في الحرب بأن " العدو الذي نقاتله مختلف عن ذلك الذي تدربنا على قتاله " ، وقد

(٢) د. عادل سليمان ، "ماذا جرى في العراق : تحليل عسكري - استراتيجية عسكرية" ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد (١٥٣) ، يوليو ٢٠٠٣) ، ص ٣١٣ .

انظر أيضاً :

- PURDUM.Todds and the staff of the New York Times,"A time of our choosing : America's war in IRAQ", (New York : Henry Holt and company , 2004) , PP147-148 .

(٣) د.عادل سليمان ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ .

وقعت أكثر هذه المعارك ضراوة عند محاولة قوات المارينز عبور نهر الفرات عند الناصرية على مسافة ٢٣٠ ميلاً من بغداد .

وتكرر الهجوم المضاد للقوات العراقية على أم القصر وشبه جزيرة الفاو ، واتبعت القيادة العراقية أسلوب المناورة بالقوات بأعداد صغيرة وابتعدت عن الحرب في المناطق المفتوحة حتى لا تتعرض للضرب الجوي نتيجة سيطرة قوات الحلفاء على السماء العراقية .

برغم استمرار المقاومة العراقية وبعد مرور أسبوع تقريباً من بداية الحملة العسكرية كانت قوات المشاة الخاصة بالجيش والأسطول الأمريكي قد عبرت نهر الفرات من أكثر من مكان واحد وعند مدينة النجف استطاعت القوات الاستيلاء على ثلاثة كبارى على نهر الفرات . (٤)

التعضير لمعركة بغداد

بافتراق الرابع من أبريل ٢٠٠٣ شنت وحدات من أربع فرق للحرس الجمهوري هجمات مضادة على قوات المارينز الأمريكية المطبقة على بغداد من جنوبها الشرقي والغربي ، لكن القوات الأمريكية رغم ذلك استمرت في التقدم حتى سدت مدخل المدينة الجنوبي واستعدت للاستيلاء على مطار صدام حسين الدولي على مسافة ٢٠ كم من وسط العاصمة. وأشارت التقارير الأمريكية إلى أن القوات العراقية المدفعة عن بغداد قد تكبدت خسائر فادحة وتقوم بمناورات يائسة لمواجهة الزحف الأمريكي .

وتم في أعقاب ذلك تعطيل فرقتين من الحرس الجمهوري العراقي كانتا منتشرتين في جنوب بغداد بعد أن تعرضتا لقصف كثيف من القوات الأمريكية ، وكانت الهجمات الجوية على بغداد قد وصلت إلى ١٨٠٠ هجمة بمعدل ٧٥ هجمة في الساعة ، ٦٠% منها ركز على مواقع الحرس الجمهوري داخل وخارج المدينة .

بدأت المعركة المنتظرة لاحتلال بغداد بهجوم سريع ومباغت سيطرت فيه قوات التحالف على مطار العاصمة وتفوقت سرعة وخفة حركة قوات التحالف على دفاعات القوات العراقية الثابتة ، إذ وجد العراقيون خطوط دفاعهم التي أقاموها على مشارف العاصمة بلا جدوى تقريباً نتيجة عمليات الالتفاف والإنزال الجوي والبري المركز الذي أنهك العراقيين بدرجة كبيرة .

وفي يوم ٩ أبريل كانت معظم أجزاء بغداد قد سقطت تحت سيطرة القوات الأمريكية، وتم تحطيم عدد من تماثيل صدام حسين وصورة المنتشرة في كل مكان. وبذلك انهارت حكومة صدام وحزب البعث الذي حكم العراق بالحديد والنار والخوف لأكثر من ثلاثة عقود ، وأعقب ذلك سقوط مدينة البصرة في

(٤) مجموعة من المؤلفين ، "العمليات العسكرية المراحل والنتائج " ، في : التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٣) ، ص ٧٤ إلى ٧٧ .
انظر أيضاً :

د. أحمد إبراهيم محمود ، " عملية التفكيك الدولي في العراق : الأبعاد والدلائل " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨ : ٥٩ .
-Burdu. Todds and the staff of the New York times , " Atime of our choosing : America's war in iraq's" , op.cit, pp155:156 .

الجنوب وكركوك والموصل في الشمال ثم مدينة تكريت مسقط رأس الرئيس العراقي السابق صدام حسين وفي ١٤ أبريل أعلن كبار المسؤولين في البنتاجون أن المعارك الكبرى في عمليات غزو العراق قد انتهت . وطبقاً لتصريحات نشرت في ١٢ أبريل ٢٠٠٣ اشترك في العمليات من قوات التحالف حوالي ٣٠٠,٠٠٠ جندي (٢٥٥,٠٠٠ من الولايات المتحدة ، ٤٥,٠٠٠ من بريطانيا ، ٢٠٠٠ من استراليا) ، ٤٠٠ من دولة التشيك والسلوفاك ، ٢٠٠ من بولندا) والخسائر الأمريكية من القتلى والجرحى بلغت ١٠٩ ، والبريطانية ٣١ ، وعدد الأسرى المفقودين من الأمريكيين ٧ اسرى ، ١٠ مفقودين . أما الخسائر العراقية من القتلى والجرحى من العسكريين فتقدر بحوالي ٣,٣٢٠ ، ومن المدنيين ٦,٦٣٦٦ ، ووصل العدد الإجمالي لطلعات الطيران خلال أيام الحرب إلى ٣٠,٠٠٠ طلعة جوية أسقطت ٢٠,٠٠٠ قطعة من الذخيرة بأنواعها المختلفة .^(٥)

العناصر الأساسية للعمليات العسكرية الأمريكية في العراق :-

١- القوات البرية :-

تميزت القوات البرية بالسرعة العالية وخفة الحركة بهدف الوصول إلى العدو في أقل وقت ممكن . ففي حرب الخليج ١٩٩١ كانت سرعة التشكيلات البرية لا تتجاوز ١٥ كم في الساعة في حين أن سرعة التقدم في حرب العراق وصلت إلى ثلاثة أضعاف هذه السرعة . لقد تم تخفيض عناصر المدفعية الثقيلة الموجودة في صلب تشكيل الفرقة المشاة أو الفرقة المدرعة والتي عادة ما تبطن من حركة التشكيل الأم ، وتم تعويض النقص في النيران بنيران الضرب الجوي التي أصبح استدعاؤها سهلاً وبسرعة نتيجة الثورة التي حدثت في أسلوب القيادة والاتصالات . وبالفعل فإن تقديم ميعاد انطلاق الحملة البرية بيوم كامل ساعد في الاستيلاء على حقول النفط في الجنوب قبل أن يتمكن النظام العراقي من إحراقها . لقد عملت القوات البرية الأمريكية في هذه الحرب في ظل دعم دائم من القوة الجوية الخاصة بها أو المتحركة معها .

الطائرة الأباتشي مثلاً تعمل كأنها " دبابة طائرة " مسلحة بصواريخ " الهل فير " المضادة للمدرعات وصواريخ ٧٠مم ، والمدفع الرشاش ٣٠مم ، وهناك أيضاً الطائرة "سفينة المدفعية سبيكتر" (Specter Gunship) التي تمتلك قدرة هائلة على إنتاج النيران المضادة لتجمعات الأفراد والمركبات . وبالإضافة إلى ذلك هناك طائرات أخرى تدعم القوة البرية مثل (A-10) القادرة على صيد المدرعات وإبادة تجمعات المشاة وليس لها مثيل في الترسانة الجوية للدول الأخرى ، فهي مزودة بمدفع

(٥) مجموعة من المؤلفين ، " العمليات العسكرية ... المراحل والنتائج " ، مرجع سابق ، ٧٧:٧٩
انظر أيضاً :

د. عادل سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٥ : ٣١٦

Burdum. Todds , i.libd, pp 185 : 186-

عملاق فريد (B/A-GAU) مكون من ثمانى مواسير عيار ٣٠مم تستطيع به الطائرة أن تمطر حشود المدرعات بمعدل يبلغ ٤٢٠٠ طلقة فى الدقيقة للوحدة ، والهيلكوبتر "بلاك هوك" (Black Hawk) المخصصة لنقل المشاة ، والطائرة "ليتل بيرد" (Little Bird) لمسح الميدان ونقل الأفراد وتقديم الدعم بالنيران ، وأيضاً الطائرة بدون طيار "بريداتور" (Predator) المستخدمة فى أغراض الاستطلاع والتجسس وأيضاً ضرب الأهداف بالصواريخ .

وبشكل عام فإن معظم القوات البرية الأمريكية المشاركة فى الحرب تمتلك قدرات جوية من صلب تنظيمها الأساسى ، وعلى سبيل المثال نجد للفرقة ١٠١ المحمولة جواً وهى الفرقة الهجومية الوحيدة المحمولة جواً فى العالم مسلحة بحوالى ٢٧٠ طائرة هليكوبتر هجومية من بينها كتيبة هليكوبتر أباشى ، وكذلك يعمل مع الفرقة الأولى مشاة أسطول حوالى ١٠٠ طائرة AV-8B, F-18 وأيضاً ٥٠ طائرة هليكوبتر (Cobra AH)

٢. القوات الخاصة :-

استخدمت القوات الخاصة بكثافة كبيرة وفى كل الاتجاهات للقيام بعمليات اغتيال لشخصيات مهمة أو الإرشاد عنها ، وأيضاً دفع الجنود العراقيين إلى مناطق قتل تحت القصف الجوى الأمريكى . استخدمت القوات الخاصة أيضاً فى الاستيلاء على المطارات والمنشآت الحيوية وتأمينها ، وتدمير وحدات الصواريخ والمخازن الذخيرة والبحث عن أسلحة الدمار الشامل .

٣. القصف الجوى الدقيق :-

استمر القصف الجوى الكثيف خلال فترة الحرب على مدار الساعة ليلاً ونهاراً وعلى معظم المدن العراقية الهامة وخاصة بغداد ، وأعطيت الأولوية فى القصف لتدمير وسائل القيادة والسيطرة والاتصالات ، وإضعاف وحدات الحرس الجمهورى والدفاع الجوى والنيل من قدراتها وروحها المعنوية . لقد ساهم الضرب الجوى فى تدمير كميات كبيرة من المعدات العراقية المشاركة فى معارك ضد القوات البرية الأمريكية والبريطانية ، فضلاً عن قصف القوات المتمركزة داخل وخارج مدينة بغداد ، ولقد زادت سرعة التحضير للضربات الجوية بدرجة كبيرة فى هذه الحرب ، وظهرت أهمية ذلك مع الضربات غير المخططة التى حدثت خلال العمليات أكثر من مرة بسبب نشاط المخابرات وتقديمها معلومات يمكن أن تؤدى إلى اصطياذ قيادات مهمة أو التعامل مع حالات طارئة ، وقد أطلق على تلك النوعية من الأهداف (Time Sensitive Targets).

وكان الإعداد لضربة غير مخططة من قبل بصواريخ كروز يحتاج إلى ثلاثة أيام لتجهيز كل إحداثيات الهدف والمسار المؤدى إليه ، لكن فى العمليات الأخيرة ضد العراق انخفض الزمن المطلوب إلى ٤٥ دقيقة من لحظة تحديد الهدف المراد ضربه ولقد ساعد ذلك فى تنفيذ عمليات قصف خاصة بهدف القضاء على القيادة العراقية أو قيادات أخرى موجودة فى مكان معين .

وعلى الأقل نفذ من هذه النوعية عمليتان :-

الأولى في ١٩ مارس ٢٠٠٣ عند بداية الحرب .

الثانية في يوم الاثنين ٧ أبريل حينما قامت طائرة قاذفة ثقيلة (B-iB lancer) بإلقاء أربع قنابل زنة كل واحدة منها ٩٠٠ كجم من طراز (JDAM) وذلك في محاولة لقتل الرئيس السابق صدام حسين أثناء وجوده في اجتماع في أحد المناطق السكنية بحي المنصور في بغداد .

تم إعداد هذه العملية في وقت قصير للغاية ، وشارك في عملية الإعداد القوات الخاصة وعملاء المخابرات الأمريكية المنتشرون في المنطقة. والذخيرة المستخدمة في العملية موجهة بواسطة الأقمار الصناعية (بواسطة نظام الملاحة العالمي) مما يتيح للطائرة إطلاق الصواريخ من ارتفاع كبير بعيداً عن تأثير الدفاعات الأرضية .

وفي هذه الحرب استخدمت حزمة واسعة من الصواريخ الموجهة الذكية مثل (Enhanced guided bomb Unit) (EGBU-27) ، (Joint Direct Attack Munition) (Jdam) ، (Joint stand off weapons) (Jsow) ، (Missine Rgm , Tom ahawk cruise , UGM-109) .

ومعظم هذه الذخيرة موجهة بالأقمار الصناعية أو الليزر أو الرادار ، وفي بعض الحالات يوجه السلاح بأكثر من طريقة في نفس الوقت لضمان تحقيق دقة الإصابة .

٤- المخابرات والاستطلاع :

طبقاً للتقارير الأمريكية بدأ نشاط المخابرات قبل الحرب بشهور عدة ، حيث دخل إلى العراق عملاء للمخابرات الأمريكية لجمع المعلومات وتحديد الأهداف والتحضير للعمليات الخاصة والإعداد للعمليات للتخلص من القيادات العسكرية والسياسية المهمة .

استخدمت المخابرات أسلوب الرشوة والإغراء لتجنيد عملاء محليين ، وكانت تستخدم وسائل استطلاع وقتال يمكن من خلالها القيام بعمليات خفية تتميز بالمفاجأة .

٥- القيادة والسيطرة والاتصالات :

وصلت قدرة القادة والجنود في الحرب على الاتصال ببعضهم البعض إلى مستوى لم يتحقق من قبل. فقد كان في مقدور القيادة رؤية مسرح العمليات ، كما كان بمقدورهم الاتصال المباشر مع الآخرين .

وأثناء المعركة كان الفضاء يعج بأقمار التجسس والاتصالات .^(١)

(٦) مجموعة من المؤلفين ، " العمليات العسكرية ... المراحل والنتائج " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨-٧٩ .

الأسلحة التي استخدمت بشكل غير قانوني وتأثيراتها الآتية

نوع السلاح	أعداد رسمية	وصف السلاح	الأهداف والغسائر	الجيش
قنابل عنقودية	- ٦٦ قنبلة ألقيت من الجو من نوع BL-755	- كل قنبلة تحتوي على ١٤٧ ذخيرة حية وقنابل أصغر حجماً ضد الدروع. - نسبة الفشل المعلنة ٥-٦% - ونسبة الفشل المتوقعة ١٠%	- لا توجد تقارير معينة ، معظم الهجمات بهذا السلاح كانت من قبل القوات الأمريكية والبريطانية. هذه القنابل ألقيت في مناطق سكنية .	
	- ٢٠٩٨ أعنة صواريخ ١,٢٠	- كل قنبلة تحتوي عل ٤٩ ذخيرة حية وقنابل أصغر حجماً - نسبة الفشل المعلنة ٢%		المملكة المتحدة
اليورانيوم المنضب	- ١٩ طن	- أطلقت بواسطة دبابات تشالنجر ٢	- لا توجد تقارير معينة	
قنابل عنقودية	- ١٥٠٠ قنبلة ألقيت من الجو ، و٦ صواريخ موجهة من نوع CBU-150	- CBU-150 هو صاروخ موجه يحتوي على قنابل عنقودية، نسبة الفشل ٥% - ٢٢ آذار مارس ، مقاتلات F16 ألقت قنابل على ضواحي البصرة، ٤٠-٨٠ شخصاً لقوا حتفهم The Guaradians2 في ٢٠ مارس ألقت قنابل عنقودية قرب الحلة، ٦١ شخصاً لقوا حتفهم .		الولايات المتحدة ٢٠٠٣/٤/٤
الغام أرضية	- الأعداد الرسمية غير متوفرة	- Valmar69 الغام ضد الأشخاص مشظطة PMNAP الغام مفرقة VS.1-6 الغام ضد العجلات	- ٢ أبريل : ٤ صحفيين وقعوا في حقل الغام عراقي ، المصور الإيراني كلواغولستان فقد رجله	العراق

(٧) كاظم المقدادي ، الآثار الاجتماعية والصحية في الحرب على العراق تتواصل لسنوات طويلة ، المستقبل العربي ، (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، عدد (٣٠٠) فبراير ٢٠٠٤) ، ص ٤٧

المبحث الثاني

موقف المجلس من الحرب على العراق

قامت الولايات المتحدة في العشرين من مارس لعام ٢٠٠٣ بشن الحرب ضد العراق منفردة دون

أى سند قانونى أو تفويض صادر عن مجلس الأمن بهذا الخصوص .

لهذا كان يتعين علينا أن نتطرق أولاً إلى مفهوم الشرعية الدولية وأحكام وقواعد الشرعية الدولية ثم ننتقل

بعد ذلك إلى توضيح أوجه وتجليات هذا الانتهاك الأمريكى - البريطانى لقواعد الشرعية الدولية بفعل

حربيهما ضد العراق ، وما هو التوصيف الصحيح والتكييف القانونى الحقيقى لهذه الحرب المفترقة إلى

غطاء الشرعية الدولية . وهذا ما سوف نوضحه فى المطلب الأول من هذا المبحث .

أما المطلب الثانى منه سوف نركز فيه على موقف المجلس من الحرب على العراق ، موضحين

أهم القرارات التى اتخذها المجلس إزاء هذا العدوان الصارخ مع تحليل لهذه القرارات فى ضوء أحكام

وقواعد الميثاق، واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ وذلك للحكم

على مدى مشروعية هذه القرارات .

والمطلب الثالث نتناول فيه مواقف الدول العربية من الحرب الأنجلو - أمريكية على العراق .

المطلب الأول

الشرعية الدولية وما تتضمنه من أحكام وقواعد

أ- المقصود بمفهوم الشرعية الدولية :-

تعيد الشرعية الدولية إلى الأذهان جدلية هامة ، وفلسفة لم تحسم بعد وهى جدلية القوة والقانون فى العلاقات الدولية . فالقول بأن الشرعية هى فقط " مجموعة القواعد الآمرة العليا التى تشكل النظام القانونى الدولى ، والتى تلزم الدول بأحكام وقواعد القانون الدولى ، ووجوب مراعاتها والامتثال لها ، وما يفرض عليها من التزامات دولية فى علاقاتها بالدول الأخرى ، ويحدث ذلك فى إطار نظام قانونى دولى ينبئ ضرورة شأنه فى ذلك شأن النظام القانونى الداخلى على طائفة من المبادئ والقواعد القانونية التى لا يستقيم بدونها أوضاعه ولا تنتظم علاقات أشخاصه " ، ينفى دور القوة فى خلق الشرعية وهو المفهوم الذى يعرف بـ " شرعية القوة " ، ويذكرنا ذلك بما يقال إن " القوة تخلق الحق وتحميه " .

لقد جرى العرف على المسرح الدولى على أن مفهوم الشرعية الدولية تتمثل مرجعيته فى القانون الدولى القائم الذى يسمو على القوانين الداخلية السيادية للدول ، والذى يتجسد فى إطار عمل منظومة الأمم المتحدة بمؤسساتها المختلفة كتعبير عن الضمير العالمى .^(١)

الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن :-

إن ما يقره مجلس الأمن هو " الشرعية الدولية " لكن بلسان الواقعية يمكن أن نقول إن ذلك قد يتطابق معها حيناً وهو يختلف فى غلب الأحيان ، وليس هو الطرف الذى يحكم على مشروعية قراراته بنفسه . والذى يمكن تثبيته باستقراء الحقبة التاريخية الماضية ، هو أنه فى غياب مرجعية دولية فوق السلطات التنفيذية المتمثلة فى تشكيل هيئة الأمم المتحدة ، بسائر منظماتها وفروعها الحالية ، كان الخطاب السياسى العربى ينطلق من مفاهيم الشرعية الدولية وهو يزن قرارات مجلس الأمن الدولى وسواها - كما يصنع آخرون - فهو أيضاً يقبل منها ما ينسجم مع تقويمه الذاتى لمشروعيتها ، ويرفض ما لا ينسجم ، ثم مع الإعداد لحرب الخليج ، بدأت قرارات المجلس توصف فجأة بأنها هى - بحد ذاتها الشرعية الدولية .

فى تلك المرحلة بالذات ، بدا فى المنطقة العربية أن التقويم الذاتى لقرارات المجلس والمصلحة الذاتية الناجمة عن تنفيذها ، منسجمان ومتطابقان ، وربما صح هذا لفترة زمنية محدودة ، ولكن لم يكن صحيحاً قطعاً على مستوى النظرة المستقبلية بعيدة المدى ، إنما كانت النتيجة أن المنطقة العربية بكاملها لم

(١) منير موسى أبو رحمه ، " سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية القدس فى ضوء أحكام الشرعية الدولية " ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٥) ، ص ٥ .

انظر أيضاً :

- علاء الدين راشد ، " الأمم المتحدة والأرهاب قبل وبعد ١١ سبتمبر مع تحليل النصوص الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب " ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥) ، ص ٥ : ٦ .

- محمد فهم درويش ، " الشرعية الدولية وأزمة الخليج من الغزو إلى التحرير " ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩١) ، ص ٩ : ١٢ .

ترجع بعد حرب الخليج الثالثة إلى أسلوب التقويم الذاتي لمشروعية قرارات مجلس الأمن ، بل سلمت في البداية عملية التقويم إلى الطرف الأمريكى المهيمن على المجلس ، وبذلك تحولت مسألة التعامل مع الشرعية الدولية من أداة من الأدوات السياسية المعتادة فى العلاقات الدولية إلى أداة لتثبيت هيمنة أمريكية محضّة على إحدى القضايا المصيرية فى بلادنا ، وهذا ما بدا واضحاً فى الحرب الأمريكية على العراق التى قامت دون إصدار قرار من مجلس الأمن يخول لها استخدام القوة المسحة ضد العراق .^(٢)

ب - قواعد وأحكام الشرعية الدولية :-

لقد سبق وأن أشرنا بالتفصيل إلى هذه الأحكام فى الفصل الأول من الدراسة والذى تحدثنا فيه عن القواعد الحاكمة لاستخدام القوة فى العلاقات الدولية .

لذا فإننا سوف نتحدث بإيجاز عن هذه الأحكام والقواعد ، مع تطبيق هذه الأحكام والقواعد على الحالة العراقية للحكم على مدى مشروعية الحرب الأنجلو - أمريكية على العراق .

أ - مبدأ الحل السلمى للخلافات الدولية :

يعتبر الحل السلمى للخلافات الدولية إحدى وسيلتى ضمان للسلام العالمى ، ومنهجاً لتحقيقه إلى جانب نظام الأمن الجماعى ، حيث يقوم على فرضية مفاده : أن الحرب التى هى طريقة معتمدة من طرف الدول لحل خلافاتها المتبادلة ، ستفقد مبرر استعمالها وحتى وجودها إن هى - أى الدول - لجأت إلى وسائل وطرق أخرى سلمية للحسم فى خلافاتها .

والواقع أن هذه الطريقة للفصل فى الخلافات الدولية ليست من ابتكار التنظيم الدولى المعاصر ، بل عرفتها المجتمعات البشرية منذ القدم .

غير أن التوجه والتطور فى اتجاه التكريس القانونى والإلزامى لمبدأ الحل السلمى للخلافات الدولية لم يبلغ أوجه إلا مع قيام منظمة الأمم المتحدة التى جعل منه ميثاقها مبدأ أساسياً يفرض ضرورة العمل به والالتزام بأحكامه على كافة أعضاء المجتمع الدولى .

وهذا ما عكسه العديد من مقتضيات ميثاق منظمة الأمم المتحدة بدءاً بالمادة الأولى المخصصة لمقاصد الهيئة وأهدافها مروراً بالمادة الثانية المتضمنة للمبادئ التى ينبغى أن تحكم العلاقات الودية ، وانتهاءً بالفصل السادس الذى تكفل بأكمله ببيان طرق وآليات الحل السلمى للخلافات الدولية .

ب - مبدأ حظر اللجوء إلى القوة فى العلاقات الدولية :-

تنص الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلى :-

"يمنع على أعضاء الهيئة جميعاً فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ."

وهنا يتضح لنا أن الميثاق لم يحرم فقط اللجوء الفعلى والمادى إلى القوة بل حتى مجرد التهديد باللجوء لها ، وهو ما يعتبر خطوة كبيرة إلى الأمام مقارنة بالمحاولات التنظيمية - التحريمية سواء على

⁽²⁾ [http:// www.islamonline.net /iol.arabic/dowlia/mafaheem-jul-2000/mafaheem-1.asp#1](http://www.islamonline.net/iol.arabic/dowlia/mafaheem-jul-2000/mafaheem-1.asp#1)

المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي لموضوع القوة السابقة على الميثاق ، وتحديدًا عهد عصبة الأمم لسنة ١٩١٩ وميثاق بريان كيلوغ لسنة ١٩٢٨ .

هذا بالإضافة إلى إعطاء مصطلح القوة الوارد في المادة (٤/٢) معناه الواسع ومدلوله العام، من حيث كونه يعنى القوة المادية - القوة المسلحة - وكافة أشكال القوة الأخرى التى لا تصل إلى درجة القوة المسلحة .

كما أعطى الميثاق لهذا المبدأ فعالية أكبر وضمانات أنجح من خلال وضعه ما يكفى من الأحكام والأجهزة التى تكفل اتخاذ المنظمة الدولية للتدابير اللازمة لمواجهة أى خرق أو انتهاك غير مشروع لهذا المبدأ ، حيث عهد إلى مجلس الأمن الدولي بموجب المادة (٢٤) من الميثاق بالتبعات الرئيسية فى أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، بل وتحمله مسؤولية تكيف إذا ما كانت حالات اللجوء إلى القوة تمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين أو تخل بهما أو تشكل عملاً من أعمال العدوان، وكذلك الترخيص له باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه ، وذلك تطبيقاً لنظام الأمن الجماعى^(٣).

ج- الحق الطبيعي فى الدفاع عن النفس :-

إن اللجوء إلى استخدام القوة بصورة عامة ، محرم وغير قانونى إلا فى حدود ما نصت عليه المادة (٥١) ، والتى أعطت للدول فرادى أو جماعات الحق فى الدفاع عن أنفسهم " إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة " .

إذاً هناك شرطية جازمة لا بد من تحققها لممارسة هذا الحق ، ألا وهى وقوع اعتداء مسلح ، وحتى هذا الحق هو حق مقيد إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي ، والتدابير التى تتخذها الدول ، استعملاً لحق الدفاع عن النفس يجب أن تبلغ إلى المجلس فوراً .

د- مبدأ حظر التدخل فى الشؤون الداخلية للدول :-

لا شك أن الاختلاف الكبير بين وجهات نظر الفقهاء ومدارس القانون الدولي كان له أثر كبير فى جعل مفهوم التدخل من بين المفاهيم الأكثر إشكالاً فى القانون الدولي ، ومما زاد من غموض هذا المفهوم هو خلو ميثاق الأمم المتحدة من أى تعريف لمفهوم التدخل ، كما أن النص الوحيد المتوفر فى الميثاق - الفقرة ٧ من المادة ٢ يقتصر على الأقل على مستوى الصياغة اللغوية فى تدخلات المنظمة الدولية فقط ، هذا بالإضافة إلى الافتقار إلى اتفاق عام على مستوى الفقه الدولي على تعريف موحد له ، وكذا مواقف الممارسة الدولية المتباينة والمتناقضة تبعاً لاعتبارات سياسية مصلحة انتهازية ، أن جعلت من مصطلح "التدخل" مصطلحاً غير دقيق وغامض بل وصعب التحليل .

إلا أن هذا لم يمنع الفقه الدولي من محاولة وضع تعريف للتدخل ، ومن بين هذه التعريفات هناك تعريف الفقيه (J.M.Yepes) يبيز الذى يرى بأن " التدخل عبارة عن قيام دولة بالتعرض بسلطاتها فى شؤون دولة أخرى بصورة تفرض عليها خطأ تسير عليه بشأن مسألة أو عدة مسائل أو لتسوية نزاع

(٣) د. أحمد عبد الويس شتا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٤

معين " ، ويضيف بأن "التدخل يمكن أن يتم في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة ما ويأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة ، ويتم باستعمال القوة المادية أو بمجرد التهديد بها" .

ويرى شارل روسو أن التدخل هو عبارة عن قيام دولة بتصرف بمقتضاه تدخل هذه الدولة في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى، بغرض إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما" .

ويضيف أن الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة تحاول فرض إرادتها بممارسة الضغط بمختلف الأشكال .

وحسب تعريف برييرلي وأوبنهايم (Brierly et Oppenheim) وهو التعريف الشائع، يكون معنى التدخل أنه تدخل دكتاتوري من طرف دولة أخرى، قصد المحافظة على الوضعية القائمة أو تغييرها ، أو بهدف المساس بسلامة التراب الوطني والاستقلال السياسي لهذه الدولة " .

ويستفاد من كلمة دكتاتوري، أن الدولة أو الدول المتدخلة قد تصرفت بدون رضا أو موافقة الدولة التي كانت هدفاً للتدخل ، وأنه قد اعتمد في هذا التدخل على وسيلتي التهديد أو استعمال القوة .

وعلى هذا الأساس ، فالرأى المقبول عموماً هو أنه لكي يكون هناك تدخل ينبغي توفر عنصرين :-
عنصر ذاتي وهو الاعتداء على الحقوق السيادية للدولة ، وعنصر موضوعي وهو الإكراه أو الشكل الذي يتخذه التدخل .

فالعنصر الذاتي يعرف في الفقه بأنه الحطول محل الدولة بهدف التدخل في ممارستها لحقوقها السيادية ، وإما الضغط عليها لكي تتبع سياسة معينة في شؤونها الداخلية أو الخارجية .

وفي الممارسة يكون هدف التدخل هو وضع الدولة تحت الهيمنة السيادية أو الاقتصادية لدولة أخرى حتى ولو تم تبريره ظاهرياً بمبررات نبيلة ، وليس بمصالح ذاتية مباشرة للدولة المتدخلة .

أما العنصر الموضوعي فهو المرتبط بالتهديد أو الضغط ، أي بكل إجراء عقابي يمارس على الدولة من طرف دولة أو دول أخرى . وهذا الإجراء قد يأخذ عدة أشكال تطبيقية تتراوح بين الاستعمال الفعلي للقوة المسلحة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وبين ممارسة الضغوطات السياسية والاقتصادية والمالية .

هـ - مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها :

الحق في تقرير المصير يقصد به أن لجميع الشعوب الحق في الحصول على حريتها واستقلالها واختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ترغب فيه .

ولقد وجد مبدأ حق تقرير المصير تأكيداً صريحاً في العديد من مقتضيات الميثاق ، ولا سيما الفقرة (٢) من المادة (١) المتعلقة بأهداف ومقاصد الأمم المتحدة ، وفي المادة (٥٥) .

كما يستشف أيضاً وبشكل ضمني من مقتضيات المادة (٢) المتعلقة بمبادئ الأمم المتحدة ، وتحديداً من أحكام المادة (٤/٢) الخاصة بحظر اللجوء إلى القوة .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن حق تقرير المصير هذا يشمل عدداً من الأوضاع تتراوح بين مجرد الاستقلال الذاتى الثقافى وإنشاء دولة مستقلة ذات سيادة ، كما أن القانون الدولى المعاصر يضمن لجميع الشعوب حق تقرير المصير ، ويوفر لها من خلال العديد من المبادئ كمبدأ عدم التدخل الحماية ضد كل تدخل خارجى (4).

وبالتطبيق على الحالة العراقية :-

أولاً : الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق انتهاك لمبدأ الحل السلمى للنزاعات الدولية :-

قامت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا بشن حرب ضد العراق منتهكة بذلك هذا المبدأ القانونى الذى يفرض عليها حل خلافاتها مع العراق بالطرق السلمية .

فقد سعت الإدارة الأمريكية إلى استصدار قرار من مجلس الأمن يجيز لها استخدام القوة المسلحة ضد العراق ، لكنها فشلت فى استصدار هذا القرار .

فمجلس الأمن باعتباره الجهاز المنوط بحفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً للسلطات والصلاحيات التى خولها له الميثاق - له الحق فى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين ، لهذا قام المجلس باستصدار قرار رقم ١٤٤١ فى الثامن من نوفمبر ٢٠٠٢ ، والذى يعطى العراق فرصة أخيرة لنزع أسلحة الدمار الشامل ، ويعطيه مهلة سبعة أيام ليؤكد خلالها نيته فى الالتزام بشكل تام ببنود القرار الحالى .

كما يسمح القرار لمفتشى نزع السلاح بـ" الوصول فوراً وبشفافية وتعاون كبيرين نوهت بهما تقارير هانز بليكس ، والبرادعى المرفوعة على مجلس الأمن.

ورغم ذلك قامت الولايات المتحدة منفردة بالجوء إلى القوة ضد العراق ، ونصبت من نفسها خصماً وحكماً بخصوص هذه الأزمة بل حتى شرطياً عندما أقدمت على شن الحرب على العراق ، وذلك فى انتهاك سافر لمبدأ الحل السلمى للخلافات الدولية واعتداء صريح على الصلاحيات الحقيقية للمنظمة الدولية فى إدارة الأزمة بما يتطابق مع السلطات المعترف بها لها فى حل هذا المجال ومع قواعد الشرعية الدولية بصفة عامة. غير أن الأمر لم يقف عند حد انتهاك ميثاق الأمم المتحدة فى شخص أحد مبادئه الرئيسية التى تلزم الدول باعتماد آلية الحل السلمى لخلافاتها المتباعدة ، بل جاءت هذه الحرب منتهكة للعديد من قواعد الشرعية الدولية الأخرى ، كتلك التى جسدها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمعاهدات الجماعية والتى نصت كلها على نبذ الجوء إلى القوة واعتماد الطرق السلمية لحل خلافاتها الدولية .

وفى هذا الإطار نص قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٥ على أنه " ينبغى على جميع الدول أن تسوى خلافاتها الدولية مع الدول الأخرى بالطرق السلمية ، وبالشكل الذى لا يجعل السلم والأمن الدوليين وكذا العدالة عرضة للخطر " .

(٤) - محمد الهزاط ، " الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق والشرعية الدولية " ، المستقبل العربى ، (بيروت : معهد دراسات الوحدة العربية ، ملف (٢) ، يونيو ٢٠٠٣) ، ص ٧٩ : ٨٣

وكذا ديباجة قرار تعريف العدوان رقم (٢٣١٤) التى أكدت على واجب تسوية الدول لمنازعاتها بالطرق السلمية بكيفية لا تجعل السلم والأمن الدوليين عرضة للخطر ، إضافة إلى المادة الأولى من القرار رقم (٢٧٣٤) التى طلبت الدول بضرورة التقيد بمبادئ ومقاصد الميثاق ، ومنها مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية بالكيفية التى لا تجعل السلم والأمن الدوليين وكذا العدالة عرضة للخطر .

وبخصوص المعاهدات الجماعية فقد نصت هى الأخرى على وجوب اعتماد مبدأ الحل السلمى للخلافات التى قد تطرأ بين الدول بخصوص المواضيع والقضايا التى عقدت لأجلها أو عند تفسير أحكامها. إذ نجد أن معاهدة ١٩٨٢ حول قانون البحار كانت قد عبرت فيها الأطراف عن رغبتها فى حل جميع المسائل المتعلقة بقانون البحار بروح التعاون والتفاهم المتبادل ، حيث نصت المادة ٢٧٩ من هذه المعاهدة على أن "تسوى الدول الأطراف أى نزاع بينها يتعلق بتفسير هذه المعاهدة أو تطبيقها بالوسائل السلمية وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة" .

وعلى المستوى الإقليمى نجد أن المنظمات الإقليمية شددت على ضرورة حل الخلافات التى قد تنشأ فيما بينها أو مع دولة أو دول أخرى خارجها بالطرق السلمية ، وهذا حال المادة (٢٠) من ميثاق بوغوتا المنشأ لمنظمة الدول الأمريكية فى أبريل ١٩٤٨ ، والمادة (٦/٢) والمادة (٥) من ميثاق جامعة الدول العربية ١١ مايو ١٩٤٥ ، والمادة (١٩) من ميثاق "أديس أبابا" المنشأ لمنظمة الوحدة الإفريقية ١٥ مايو ١٩٦٣ .

كما يلاحظ على السلوك الأمريكى المعرقل لجهود الحل السلمى لهذه الأزمة هو أنه جاء معبراً عن سياسة ازدواجية المعاملة والكيل بمكيالين بخصوص نزع السلاح .

على المستوى الدولى ، إذ فى الوقت الذى يتم فيه التفاوض عن السياسات والأنشطة الفعلية لدول أخرى فى مجال التسليح - إسرائيل - نجدها الولايات المتحدة الأمريكية لجأت إلى استخدام القوة واللجوء إلى الحرب ضد العراق بدعوى امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل والتى تثبت سنوات من المراقبة والتفتيش والتجسس صحتها^(٥) .

ثانياً : الحرب الأمريكية البريطانية على العراق انتهاك لمبدأ حظر اللجوء إلى القوة فى العلاقات الدولية :-

على ضوء منطوق المادة ٢/٤ من الميثاق التى تحظر اللجوء إلى القوة أو حتى مجرد التهديد باللجوء إليها سواء ضم الوحدة الترابية لدولة أخرى أو ضد استقلالها أو على أى وجه آخر يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ، نجد أن الحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق تسقط وبكل المعايير والمقاييس تحت طائلة التحريم الواردة فى ضوء هذه المادة لكونها تنتهك العناصر الثلاثة المشمولة بالتحريم والواردة صراحة فى هذه المادة، وهى: الوحدة الترابية، من حيث كونها تعنى سلامة أراضي الدولة وحرمتها وعدم قابليتها للاحتلال أو الضم أو التقسيم، بل وحتى الخرق ، وهو ما ذهب إليه قرار الجمعية العامة

(٥) رجب عبد المنعم متولى ، " النظام العلمى الجديد بين الحداثة والتغيير : دراسة نظرية تطبيقية على الأحداث الدولية الجارية " ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣) ، ص ٢٦٧

رقم (٢٦٢٥) الذى وسع من مدى تحريم المساس بالوحدة الترابية ليشمل خرق الحدود الدولية الموجودة بين الدول أو خرق خطوط الهدنة، وهو وإن كان يتجاوز عبارات المادة ٤/٢ إلا أنه يتفق مع مضمونها وروحها .

كما أن هذه الحرب تنتهك مبدأ حظر اللجوء إلى القوة وذلك من جهة تعارضها مع أحداث ومقاصد الأمم المتحدة وهى الأهداف - المقاصد البينية فى المادة ١ من الميثاق وعلى قمتها هدف حفظ السلم والأمن الدوليين بحيث لا يخفى على أحد الآثار السلبية والخطيرة لهذه الحرب على السلم والأمن الإقليميين والدوليين ، وذلك أن من جهة ما خلفته من اضطرابات داخلية قد تهدد بتجاوز الحدود الوطنية للدولة العراقية لتتطال باقى دول المنطقة الأخرى ، أو من جهة حالة التوتر الكبيرة التى أحدثتها هذه الحرب فى المنطقة على خلفية الاتهامات والتهديدات الأمريكية لدول أخرى سوريا ، وإيران بدعوى تقديمها الدعم والمأوى للقيادة العراقية السابقة أو بدعوى امتلاكها - هى الأخرى أسلحة الدمار الشامل ، فإضافة هذه العبارة فى المادة ٤/٢ إنما جاء بقصد توضيح وتوسيع نطاق التحريم الوارد فى هذه المادة وليس التضييق من مداه ، وذلك افتناعاً من واضعى الميثاق بما قد يحمله الواقع الدولى من تطورات ومظاهر جديدة فى أساليب المساس بسيادة الدولة واستغلالها السياسى حتى بدون اللجوء إلى القوة المسلحة ، وبما قد يتعارض مع أهداف ومقاصد الأمم المتحدة ، وعلى قمتها هدف حفظ السلم والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى هذا الانتهاك المسافر لميثاق الأمم المتحدة وتحديد مبدأ حظر اللجوء إلى القوة ، فالحرب الأمريكية البريطانية جاءت متعارضة كذلك مع العديد من قواعد الشرعية الدولية الأخرى التى تحظر اللجوء إلى القوة والمكرسة من طرف قرارات الجمعية العامة والمعاهدات الجماعية ومواثيق المنظمات الإقليمية، إضافة إلى القضاء الدولى.

وفى هذا الإطار ، وعلى مستوى قرارات الجمعية العامة ، فالحرب الأمريكية البريطانية جاءت مخالفة للقرارات التالية :القرار رقم (٢٦٢٥) الذى بعد تذكير ديباجته بنص المادة ٤/٢ من الميثاق واعتبارها بأن الحرب العدوانية تعتبر جريمة ضد السلام وسبب لقيام المسؤولية الدولية طبقاً للقانون الدولى ، أوجب القرار رقم ٢٦٢٥ - على الدول - من بين واجبات أخرى - فى المادة (٢) الامتناع عن استعمال القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية أو خرق الحدود الدولية الموجودة بين الدول أو خطوط الهدنة المقامة بواسطة اتفاق دولى تكون هذه الدولة طرف فيه ، أو تكون ملزمة باحترامه لأسباب أخرى أو طبقاً لهذا الاتفاق .

إلى جانب القرار رقم (٢١٦٠) المتعلق "بحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها فى العلاقات الدولية وبحق الشعوب فى تقرير مصيرها" الصادر فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٠ .

وكذلك القرار (٢٧٣٤) الصادر فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ ، والقرار رقم (٢٩٣٦) الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٢ ، والقرار رقم (٩١٣١) المتعلق بإبرام معاهدة عالمية حول تحريم اللجوء إلى القوة فى العلاقات الدولية بتاريخ يوليو ١٩٧٦ .

وعلى مستوى المعاهدات الجماعية التي أكدت هي الأخرى على وجوب امتناع الدول عن اللجوء إلى القوة عند إبرامها أو عند وجود خلاف حول تفسير أحكامها ، نصت المادة (٥٢) من معاهدة فيينا حول قانون المعاهدات لسنة ١٩٦٢ على أنه "تعتبر باطلة كل معاهدة تنعقد نتيجة التهديد أو استعمال القوة في ظروف تعد خرقاً لميثاق الأمم المتحدة" . أما اتفاقية فيينا حول قانون البحار لسنة ١٩٨٢ فقد نصت في المادة (٣٠١) على أن "تمتنع الدول الأطراف في ممارستها لحقوقها وأدائها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية عن أي تهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو بأية صورة تتنافى ومبادئ القانون الدولي المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة" ، وهذا ما تبناه أيضاً مؤتمر باندونغ لعام ١٩٥٥ ، ونصت عليه مختلف التصريحات الصادرة عن مؤتمرات حركة عدم الانحياز منذ مؤتمر بلغراد عام ١٩٦١ إلى مؤتمر كوالالامبور عام ٢٠٠٣ .

والاتجاه نفسه سارت فيه مواثيق المنظمات الإقليمية كالفقرة (٥) من المادة (٣) من ميثاق جامعة الدول العربية ، والمادة (١) من ميثاق منظمة الدول الأمريكية، والمادة (٣) من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، والمادة (١) من ميثاق منظمة حلف شمال الأطلسي أبريل ١٩٤٩ .

وإضافة إلى هذه الآليات القانونية الدولية ، فإن القضاء الدولي لم تفتحه هو الآخر فرصة التشديد على وجوب احترام مبدأ تحريم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية والتأكيد على قيمته القانونية الإلزامية وذلك بمناسبة صدور حكمها بخصوص قضية مضيق كورفو - بين بريطانيا وألبانيا بتاريخ ٩ أبريل ١٩٤٩ حيث رفضت المحكمة الادعاءات البريطانية ، وأكدت بالمقابل على أنه مهما تكن عيوب ونواقص المنظمة الحالية - أي منظمة الأمم المتحدة - فإن احترام السيادة الإقليمية للدول يبقى قاعدة أساسية للعلاقات الدولية .

ومن جهة أخرى، فقد اعتبرت لجنة القانون الدولي مبدأ حظر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية كمثال لقواعد القانون الدولي الآمرة التي يُعد انتهاكها بمثابة جريمة دولية، حيث عرفت المادة (١٩) من مشروعها حول "المسؤولية الدولية" الجريمة الدولية بأنها "خرق سافر لالتزام دولي ذي أهمية جوهرية - أساسية لاستتباب السلم والأمن الدوليين ، مثل ذلك الذي يمنع العدوان" .

وعلى هذا الأساس ، فالحرب الأمريكية - البريطانية على العراق هي انتهاك واضح وخرق سافر لمبدأ حظر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية كأحد أهم الأسس والقواعد الثابتة في النظام القانوني والعرفي الدولي على حد سواء^(٦).

ثالثاً : الحرب على العراق انتهاك لمبدأ الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس :-

إن مفهوم حق الدفاع عن النفس يفترض وجود خصم مدجج بالسلاح على أهبة الانقضاض على عدوه . غير أن الجميع كان قبل شن الحرب على العراق ، على يقين بأن قوة العراق العسكرية كانت

(٦) رجب عبد المنعم متولى ، " النظام العلمى الجديد بين الحداثة والتغيير : دراسة نظرية تطبيقية على الأحداث الدولية الجارية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٩ : ٢٧١ .

متهالكة وضعيفة بسبب الحصار والعقوبات ، وبأنه يستحيل مقارنتها بما تملكه دولة العدوان من أسلحة متطورة ومتفوقة ، والإدعاء بوجود صلة بين النظام العراقي من جهة وتنظيم القاعدة أو الحركات الإرهابية العالمية من جهة ثانية كانت تهمة مفتعلة ثبتت بطلانها .

اعتمدت الولايات المتحدة مبدأ الضربة الاستباقية بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ، بالرغم من أن مفهوم الضربة الاستباقية أو حق الدفاع الوقائي عن النفس، عمل محظور في القانون الدولي العام ويتناقض كلياً مع ميثاق الأمم المتحدة . لأن إقراره كمفهوم مسلم به يمنح الحق لجميع الدول في استخدامه ، الأمر الذي سيؤدي إلى سيادة شرعية الغاب في المجتمع بدلاً من سيادة القانون .

ففي الحقيقة أن مبدأ الضربة الاستباقية ليس بجديد ، وقد سبق وأن استخدمته ألمانيا ضد النرويج خلال الحرب العالمية الثانية بذريعة منع غزو الحلفاء لألمانيا .

رفضت محكمة نورنبورغ الحجة الألمانية وأقرت بعدم شرعيتها ، ومن جانب آخر فإن مجلس الأمن نفسه قد أدان بشدة بقراره ٤٨٦ (١٩٨١) استخدام الضربة الاستباقية ضد مواقع مشكوك فيها لتطوير أسلحة لدمار الشامل ، وذلك بعد الهجوم الإسرائيلي ضد مفاعل تموز العراقية عام ١٩٨١ وأدان المجلس بشدة خرم إسرائيل لميثاق الأمم المتحدة وقواعد السلوك الدولي . أما الولايات المتحدة نفسها فقد ناشدت نيونلهي في ٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٣ بعدم اعتماد مبدأ الضربة استباقية ضد اسلام أباد كما فعلت واشنطن ضد بغداد .

صحيح أن القانون الدولي سمح بالضربة الاستباقية أو الحرب الاستباقية ، كحالة من حالات الدفاع عن النفس الوقائي ، وبحدود ضيقة جداً ، أي عندما يكون التهديد جدياً أو احتمال وقوع العدوان أو الهجوم المسلح بات حتمياً .

وبهذا الصدد يقول أوبنهايم في كتابه " القانون الدولي - الطبعة التاسعة " ، أنه (بالرغم من أن اللجوء إلى استخدام حق الدفاع عن النفس الوقائي غير قانوني ، ولكنه في الوقت نفسه ليس بالضرورة أنه عمل غير قانوني في جميع الحالات ويعتمد الأمر على حقائق الوضع القائم ، بضمنها على وجه الخصوص جدية التهديد وإلى أي حد يكون ضرورياً استخدام الضربة الاستباقية ضد العراق بذريعة أنه كان يشكل تهديداً جدياً يعتبر عملاً قانوني لأن العراق لم يهددهما بأي شكل من الأشكال

وابعاً : الحرب الأمريكية البريطانية على العراق انتهاك لمبدأ حظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول :-

على ضوء ما سبق عرضه من تعريف لمفهوم التدخل وعناصره وأشكاله، تعتبر الحرب الأمريكية-البريطانية على العراق أصدق مثال وتعبير عن ممارسة سياسة التدخل بشقه الذاتي ، حيث ترتب على هذه الحرب تغيير وإطاحة بالنظام العراقي، وهو ما يعنى انتهاكاً خطيراً لحرمة سيادة العراق في مظهرها المستقل بالاستقلال السياسي كأحد الحقوق السيادية المعترف بها لهذه الدولة والمضمونة من طرف ميثاق الأمم المتحدة.

وكذا بشقه الموضوعي ، لأن التدخل يتم حالياً بطريقة مباشرة عن طريق اللجوء إلى القوة المسلحة ، وذلك بعد فشل الطريق المباشر أى من خلال إثارة الشعب العراقي ضد حكومته ودعم وتسليح فصائل من المعارضة الداخلية ، وهو ما يشكل انتهاكاً سافراً للفقرة (٧) من المادة (٢) من الميثاق التي تقول "ليس في هذا الميثاق ما يسوع للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع .

وإضافة إلى هذا الانتهاك لمبدأ عدم التدخل المنصوص عليه في المادة (٧/٢) وكما يستفاد من مقتضيات الميثاق الأخرى ، فالحرب الأمريكية البريطانية على العراق جاءت منتهكة ومتعارضة مع العديد من قواعد الشرعية الدولية الأخرى ذات الصلة بموضوع التدخل ، والتي أكدت كلها على مبدأ تحريم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ، وعلى قمتها قرارات الجمعية العامة وتحديد القرار رقم (٢١٣١) الصادر بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ الذي ينص على ما يلي :-

١. تحريم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولأى سبب كان ، وكذلك كل تهديد موجه ضد شخصية الدولة أو ضد عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية المادة ١.

٢. تحريم ممارسة أو تشجيع استعمال التدابير الاقتصادية والسياسية أو من أى طبيعة كانت لاجبار دولة أخرى على تعليق ممارستها لحقوقها السيادية ، أو للحصول منها على امتيازات من أى طبيعة كانت ، وكذا الامتناع عن تنظيم أو مساعدة أو إثارة أو تمويل أو تشجيع أو التسامح مع الأنشطة التخريبية أو الإرهابية الموجهة لتغيير نظام دولة أخرى بالعنف أو التدخل في النزاعات الداخلية لدولة أخرى- المادة ٣- موضوع الالتزام الذي يفرضه عليها القانون الدولي العرفي بعدم التدخل في شؤون دولة أخرى ، وكذلك الالتزام بعدم اللجوء إلى القوة ، واحترام سيادة دولة أخرى.

كما أن مشروع حقوق وواجبات الدول الذي أعدته لجنة القانون الدولي جعل عدم التدخل من الواجبات الأساسية للدول بإعلانه في المادة (٣) "على كل دولة واجب الامتناع عن أى تدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى .

وعلى هذا الأساس نخلص إلى أن التدخل كإجراء عسكري أو غير عسكري ممارس من طرف دولة الولايات المتحدة ضد دولة أو مجموعة من الدول ضد دولة أخرى - دولة العراق - هو محظور في القانون والعرف الدوليين بموجب مبدأ حظر التدخل باعتباره أحد الواجبات المفروضة على الدول بمقتضى مساواتها في السيادة (٧).

(٧) محسن على جاد، "الهجوم الأمريكي-البريطاني على العراق من وجهة نظر القانون الدولي (مقوطة نظرية الحرب الوقائية)" ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥) ، ص ١٩٨ : ١٩٩

خامساً: الحرب الأمريكية البريطانية على العراق انتهاك لمبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها:-

لا شك أن الحرب الأمريكية البريطانية على العراق تمثل انتهاكاً سافراً لمبدأ حق الشعب فى تقرير مصيرها ومصادرة لحق الشعب العراقى فى اختيار شكل النظام السياسى الذى يرغب فيه بعد الإطاحة بالنظام السابق ، حيث كشفت هذه المخططات عن التصميم الأمريكى لفرض نظام سياسى يستجيب لرغباتها ويحقق أهدافها ومصالحها السياسية والاقتصادية - وخصوصاً النفطية فى العراق .

فأهمية النفط العراقى بالنسبة على الولايات المتحدة تتمثل فى كونه يساعدها بشكل كبير على إنعاش اقتصادها ، كما أنه سيعوضها عن النقص الكبير فى احتياطياتها الاستراتيجية من النفط التى تراجعت بشكل كبير ، هذا فى الوقت الذى تنصدر هذه الدولة قائمة الدول الأكثر استهلاكاً لهذه الطاقة على المستوى العالمى .

وهو ما يفسر تهافت القوات الأمريكية للسيطرة على حقول النفط العراقية بعد غزوها للعراق وحمايتها لوزارة النفط العراقية وحدها دون غيرها من الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى على أثر موجة النهب والسلب التى عمت البلاد بعد الإطاحة بالنظام هناك ، وكذلك إصدار الكونجرس الأمريكى لقرار يقضى بحرمان الشركات المنتمة للدول التى لم تشارك فى الحرب من عقود إعمار العراق بما فيها عقود امتيازات التنقيب عن النفط العراقى واستخراجه وتسويقه إلى الأسواق العالمية ، وكذا تحديث بنيته التحتية ، علماً بأن السيطرة على النفط العراقى سيضع فى يد الولايات المتحدة ورقة ضغط ذات أهمية استراتيجية سياسية واقتصادية كبرى ستستخدمها لفرض هيمنتها الاقتصادية التى باتت فى تراجع مستمر على العالم ، والتحكم فى رقاب باقى الدول الكبرى - وتحديدأ روسيا والصين وفرنسا وألمانيا - الطامحة إلى لعب دور قطب دولى مناسب للولايات المتحدة على الساحة العالمية ، وكذا لقطع الطريق على أية محاولة من جانب منظمة الأوبك لرفع أسعار النفط بالشكل الذى يضر بالمصالح الأمريكية ، أو احتمال استعماله كسلاح فى أية مواجهة محتملة مع الولايات المتحدة .

كما جاءت هذه الحرب على العراق متعارضة ومخالفة للعديد من قرارات الجمعية العامة التى أكد العديد منها على مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها ومنها القرار رقم (١٥١٤) الخاص بتصفية الاستعمار بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ ، وكذلك القرار رقم (٢٦٢٥) الصادر فى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ الذى نص فى مبدأه الخامس على أنه "لجميع الشعوب بمقتضى مبدأ تساوى الشعوب فى حقوقها وحققها فى تقرير مصيرها ، المكرسة فى ميثاق الأمم المتحدة ، الحق فى أن تحدد بحرية ودون تدخل خارجى مركزها السياسى ، وفى أن تسعى بحرية إلى تحقيق النماء الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، وعلى كل دولة واجب احترام هذا الحق وفقاً لأحكام الميثاق" .

هذا بالإضافة إلى قرارات أخرى مثل القرار رقم (١٤١٣) الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ الذى نص على "أن حق الشعوب فى تقرير مصيرها يشمل حق السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية" ، وكذلك القرار رقم (٢١٥٨) الصادر بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٦٦ .

أضف إلى هذا أن مبدأ حق تقرير المصير يعتبر من الحقوق الإنسانية الأساسية حيث ورد النص عليه في العهدين - الاتفاقيتين الدوليتين الخاصتين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦ ، والتي نصت المادة الأولى منها على أنه " لجميع الشعوب حق تقرير المصير ، وطبقاً لهذا الحق تقرر الشعوب وضعها السياسي بحرية ، وتعمل بحرية على تحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي " .

وعلى هذا الأساس تمثل الحرب الأمريكية البريطانية على العراق انتهاكاً سافراً لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ولمبادئ القانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية الأخرى السالف ذكرها^(٨) .

سادساً : الحرب على العراق حرب عدوان :

قامت الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق مخالفة بذلك كافة أحكام وقواعد القانون الدولي، فقد قامت هذه الحرب دون أي سند قانوني أو تفويض صريح صادر عن مجلس الأمن بهذا الخصوص ، لذا تعد هذه الحرب ضد العراق من أخطر صور العدوان ، وسندنا في ذلك ما ورد في قرار "تعريف العدوان" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ ديسمبر ١٩٧٤ ، وهو القرار الذي اعتبر العدوان بأنه أفدح صور الاستعمال غير المشروع للقوة وأخطرها على الإطلاق ليس فقط على سيادة وسلم وأمن الدولة التي كانت ضحية له ، بل على السلم والأمن الدوليين ككل .

وفي هذا الإطار نصت المادة (١) من قرار تعريف العدوان على أن "العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق منظمة الأمم المتحدة وفقاً لنص هذا التعريف "، بينما نصت المادة ٣ على أن "المبادأة باستعمال القوة من قبل دولة أخرى ما خرقاً للميثاق تشكل بنية كافية مبدئياً على ارتكابها عملاً عدوانياً ، وإن كان لمجلس الأمن أن يخلص إلى أنه ليس هناك ما يبرر الحكم بأن عمل عدواني قد ارتكب في ضوء ملابسات أخرى وثيقة الصلة بالحالة ، بما في ذلك أن تكون التصرفات محل البحث أو نتائجها ليست ذات خطوة كافية" . وإن كان مجلس الأمن ملزماً عند توافر الأركان المادية للعدوان بأن يصدر قراراً بوجوده ، وأن مثل هذا القرار في هذه الحالة سيكون كاشفاً لوقوع العدوان وليس منشأً له. أما المادة ٣ فقد تضمنت على سبيل المثال لا الحصر - قائمة بأعمال تعد عند ارتكابها عدواناً وهي :-

١ . قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه أو أي احتلال عسكري ، ولو كان مؤقتاً ، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة .

٢ . قيام القوات المسلحة لدولة ما بقذف إقليم دولة أخرى بالقنابل، أو استعمال دولة ما لأية أسلحة ضد إقليم دولة أخرى .

(٨) رجب عبد المنعم متولى ، " النظام العالمي الجديد بين الحادثة والتغيير : دراسة نظرية تطبيقية على الأحداث الدولية الجارية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧١ : ٢٧٣

٣. فرض حصار على موانئ دولة ما أو سواحلها من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى .
٤. قيام القوات المسلحة لدولة بمهاجمة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو الأسطوليين التجاريين البحري والجوي لدولة أخرى .
٥. قيام دولة ما باستعمال قواتها المسلحة الموجودة داخل إقليم دولة أخرى بموافقة الدولة المضيفة ، على وجه يتعارض مع الشروط التي ينص عليها الاتفاق ، أو أى تمديد لوجودها فى هذا الإقليم إلى ما بعد نهاية الاتفاق .
٦. سماح دولة ما وضعت إقليمها تحت تصرف دولة أخرى بأن تستخدمه هذه الدولة لارتكاب عمل عدوانى ضد دولة ثانية .
٧. إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل دولة ما أو باسمها ، تقوم ضد دولة أخرى بأعمال القوات المسلحة تكون من الخطورة بحيث تعادل الأعمال المحددة أعلاه ، أو اشتراك الدولة بدور ملموس فى ذلك .

• أما المادة (٥) فقد اعتبرت أن الحرب العدوانية هى جريمة ضد السلام العالمى، ويترتب عليها المسؤولية الدولية، كما نصت أيضاً على مبدأ عدم شرعية اكتساب الأراضي أو تحقيق مزايا خاصة نتيجة هذا العدوان ، وعدم جواز الاعتراف بمثل هذه الآثار ، وكذا عدم جواز الأخذ بأي تبرير للعدوان سواء أكان هذا التبرير متصلاً باعتبارات سياسية أم اقتصادية أم عسكرية أم غيرها .

• بينما نصت المادة (٦) على أن نص التعريف هذا لا يؤثر على أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي بمقتضاها يجوز استعمال القوة فى حالات معينة ومنها حالة الدفاع عن النفس وفقاً لأحكام المادة (٥١) من الميثاق ، إذ تجيز لضحية العدوان اللجوء إلى القوة المسلحة لرد عدوان وقع على إقليمها وإنهاء آثاره استرداداً لسيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى .

• أما المادة (٧) فقد حرصت على التأكيد على حق الشعوب فى تقرير مصيرها بالقوة ، بحيث لا يدخل استعمال القوة من طرف هذه الشعوب فى هذه الحالة فى دائرة الأعمال العدوانية التي تضمنها قرار التعريف ، بل أعادت هذه المادة التأكيد على حق هذه الشعوب المشروع فى تلقي الدعم والمساعدة طبقاً لمبادئ الميثاق ، وبما يتفق والإعلان حول مبادئ القانون الدولى الوارد فى القرار رقم (٢٦٢٥) .

والواقع أن قرار تعريف العدوان ، على الرغم من المآخذ الواردة عليها ، ولا سيما عدم إشارته إلى الضغوط السياسية والاقتصادية ، فإنه مع ذلك قد ساهم بنصيب وافر فى تعزيز صرح نظام الأمن الجماعى وتقوية دعائم بنى التنظيم الدولى ككل المتمركز حول مبدأ تحريم اللجوء إلى القوة ، وذلك من خلال إقراره مدونة لسلوك الدول وضوابط لممارستها الدولية لتجنب وصفها بالعدوان الذى يترتب

مسئوليتها الدولية ، باعتباره -أى العدوان- من أخطر الجرائم الدولية ضد سلم وأمن البشرية ، وهو ما ينطبق على العدوان الأمريكى - البريطانى الحالى على العراق الذى ذهب إلى أبعد من ذلك فى انتهاكه تلك الأعراف والقوانين الدولية المتعلقة بالمنازعات المسلحة والتي يعد خرقها بمثابة جرائم حرب ، كاتفاقيتى لاهاي لسنة ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ بشأن قوانين وعادات الحرب، واتفاقية جنيف الأولى لتحسين حالة الجرحى والمرضى فى القوات المسلحة فى الميدان ، واتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب ، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب المؤرخة فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ ، واتفاقية لاهاي لسنة ١٩٤٥ لحماية الممتلكات الثقافية أثناء المنازعات المسلحة ، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة لسنة ١٩٨٠ وبروتوكولاتها الثلاثة لسنة ١٩٨٣ .

وهكذا يتضح لنا أنه لا يوجد أى سند قانونى يخول للولايات المتحدة وحلفاؤها الحق فى استخدام القوة ضد العراق سوى سند وحيد سياسى - عسكرى بالأساس هو مبدأ بوش الجديد ، أى تلك النظرية التى ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، والقائمة على مبدأ الاستباقى والضربة الوقائية - الحرب الوقائية- وهى نظرية حرب متعارضة مع قواعد الشرعية الدولية ومع المصلحة الدولية العامة المشتركة أساساً فى حفظ السلم والأمن لجميع الدول.(٩)

(٩) محمد الهزاط ، " مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ : ١١٤

انظر أيضاً :

- د/ رجب عبد المنعم متولى ، " النظام العلمى الجديد بين الحداثة والتغيير : دراسة نظرية تطبيقية على الأحداث الدولية الجارية" ،

(القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣) ، ص ٢٦٧ : ٢٧٣

- د/ محسن على جاد، " الهجوم الأمريكى- البريطانى على العراق من وجهة نظر القانون الدولى (مقوط نظرية الحرب الوقائية) " ،

(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥) ، ص ١٩٨ : ٢٠١

المطلب الثاني

قرار المجلس رقم (١٤٧٢)

مع بدء الحرب ضد العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ لم يواجه مجلس الأمن منذ مباشرة عمله للمرة الأولى في يناير ١٩٤٦ مأزقاً تاريخياً بحجم وخطورة المأزق الحالي الذي دفع الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا إلى إعلان نية التحرك بشكل منفرد لتنزع أسلحة العراق ، ويعنى هذا إصابة مجلس الأمن بحالة من الشلل قد تعيق المجلس عن مباشرة مهامه الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين . وكان من المأمول أن يعقد مجلس الأمن جلسة طارئة فور تجاوز قوات التحالف الأمريكية - البريطانية قرارات مجلس الأمن ، لكن للأسف لم يجتمع مجلس الأمن لبحث العدوان على العراق حتى يوم ٢٦ مارس، واجتمع بعد أسبوع كامل من الضرب، مع أنه من حق الدولة المعتدى عليها وهي هنا العراق أو أى دولة عضو أن تدعو المجلس للاجتماع ليصدر ما يراه مناسباً لصد العدوان على وجه السرعة ، لكن الأمين العام للأمم المتحدة لم يناقش ولم يدع بدوره المجلس للانعقاد لتقرير شرعية الحرب أو إذا ما كانت هناك حالة اعتداء على الشعب العراقي أم لا ، وإنما اكتفى بالحديث عن المسؤوليات الإنسانية لحماية ضحايا الحرب من اللاجئين والأسرى والقتلى والجرحى وذلك في قراره رقم ١٤٧٢ الصادر في ٢٨ مارس ٢٠٠٣ ، وكأنه بذلك يقر بشرعية الحرب ، ويعطى الفرصة لتكرار هذه الأزمة مرة أخرى .

وهنا سوف نتناول بالتحليل القرار رقم (١٤٧٢) ، وأهم ما يتضمنه من أحكام، وذلك للحكم على مدى مشروعية هذا القرار ، واتفاقه مع السلطات والصلاحيات التي خلوها له الميثاق .

أولاً: - مضمون القرار :-

أصدر المجلس في ٢٨ مارس ٢٠٠٣ القرار رقم (١٤٧٢) والذي يتضمن مجموعة من البنود من أهمها :-

١. يتوجب على السلطة القائمة بالاحتلال ، أن تقوم إلى أقصى حد تسمح به الموارد المتاحة لها ، بكفالة تزويد السكان بالأغذية واللوازم الطبية ، وعليها بوجه خاص جلب المواد الغذائية اللازمة والمواد الطبية والمواد الأخرى إذا كانت موارد الإقليم المحتل غير كافية .
٢. تزويد شعب العراق بالإغاثة الإنسانية في جميع أنحاء البلد على أساس منصف ، هذا بالإضافة إلى التوسع في تدابير الإغاثة الإنسانية بحيث تشمل سكان العراق الذين يغادرون البلد نتيجة لأعمال القتال .
٣. أكد القرار على ضرورة احترام حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي، والسيطرة على موارده الطبيعية والتزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق وسلامته الإقليمية .
٤. يطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تفي بدقة التزاماتها بموجب القانون الدولي ، ولا سيما اتفاقيات جنيف وقواعد لاهاي ، بما فيها تلك المتصلة بالاحتياجات المدنية الأساسية لشعب العراق داخل العراق وخارجه على السواء .

٥. يطلب من المجتمع الدولي أيضاً أن يقدم المساعدة الفورية إلى شعب العراق ، داخل العراق وخارجه على السواء ، بالتشاور مع الدول المعنية ، ولا سيما الاستجابة فوراً إلى أي نداء إنساني مقبل توجهه الأمم المتحدة ، وبدعم أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الدولية الأخرى .

٦. ينص القرار على استخدام الأموال المودعة في الحسابات الخاصة بالعراق على النحو اللزم والمناسب ورهنأ بالإجراءات التي تقرها اللجنة المنشأة عملاً بالقرار رقم ٦٦١ (١٩٩٠) ، واستناداً إلى التوصيات المقدمة من برنامج العراق ، لتعويض الموردين والشاحنين عن تكاليف الشحن والنقل والتخزين الإضافية المتعلق عليها والمتكبدة من إجراء تحويل وجهة الشحن وتأخيرها حسب توجيهاته وفقاً لأحكام الفقرة ٤ (أ) و (ب) و (ج) من منطوق القرار. وتغطية تكاليف التشغيل والتكاليف الإدارية الإضافية الناجمة عن تنفيذ البرنامج المعدل مؤقتاً من الأموال المودعة في حساب الضمان المنشأ بموجب الفقرة ٨ (د) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بنفس طريقة تغطية التكاليف الناشئة عن الأنشطة المبينة في الفقرة ٨ (د) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) .

٧. استخدام الأموال المودعة في حسابات الضمان لشراء السلع المنتجة محلياً ولتغطية التكاليف المحلية لاحتياجات المدنيين الأساسية الممولة وفقاً لأحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة ، بما في ذلك ، عند الاقتضاء تكاليف الشحن والنقل والتكاليف الأخرى اللازمة لتيسير توفير الإمدادات الإنسانية الأساسية لشعب العراق.^(١)

اهم ما يلاحظ على بنود القرار :-

الملاحظة الأولى : تتمثل في نص القرار على تزويد الشعب العراقي بالإغاثة الإنسانية في جميع أنحاء البلد على أساس منصف ، بالإضافة إلى التوسع في تدابير الإغاثة الإنسانية بحيث تشمل سكان العراق الذين يغادرون البلد نتيجة لأعمال القتال .

وهنا تثار قضية التعويضات التي يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية تقديمها للشعب العراقي، نظراً لما لحق بهم من أضرار طيلة الحرب العراقية ، لكن في الحقيقة نجد أن المدنيين الأبرياء هم الذين كانوا يسدون فاتورة الطفيان الأمريكي ، وهذا ظهر من خلال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتضعيف حملاتها العسكرية على العراق ، واستهدفت البنية التحتية للمدن العراقية من جسور وخطوط ومحطات كهرباء ومراكز اتصالات، منتهكة بذلك أحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني ، حيث تعد هذه أهداف مدنية لا يجوز المساس بها .

أما الملاحظة الثانية ، فتكمن في مناداة القرار بضرورة العمل على توفير مواد الإغاثة الإنسانية للشعب العراقي بشكل مكثف وهو ما لم تسمح به الولايات المتحدة الأمريكية .

(١) القرار ١٤٧٢ ، ٢٨ مارس ٢٠٠٣ .

<http://daccessdds.unarabic.org/doc/undoc/gen/No3/630/99/pdf/no363099.pdf?open=element>.

كما نادى أيضاً باحترام حق الشعب العراقي في تقرير مصيره السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية. ولكن كيف يحدث ذلك في ظل وجود الاحتلال ، فالاحتلال قائم في العراق وبقاء الولايات المتحدة أمر لا محال فيه .

وثمة ملاحظة أخيرة مؤداها إلزام القرار بتحمل نفقات الحرب والإغاثة الإنسانية له على الرغم من أن المتسبب الأول والأخير فيها هي الولايات المتحدة الأمريكية ، فنجد أن القرار ينص على استخدام الأموال المودعة في الحسابات الخاصة بالعراق على النحو اللازم والمناسب بتعويض الموردين والشاحنين عن تكاليف الشحن والنقل والتخزين الإضافية المتلقى عليها والمتكبدة من جراء تحويل وجهة الشحنات وتأخيرها حسب توجيهاته وفقاً لأحكام الفقرة ٤ (أ) و (ب) و (ج) منطوق القرار .

ثانياً : - تحليل القرار في ضوء أحكام الميثاق :-

أشار مجلس الأمن في هذا القرار إلى أنه يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أنه في الحقيقة تجاهل كافة السلطات والصلاحيات التي تضمنها الفصل السابع من الميثاق .

فالفصل السابع من الميثاق بما يتضمنه من أحكام وقواعد ، يعطى الحق لمجلس الأمن في اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين طبقاً لأحكام المادتين (٤١) و (٤٢) .

فالمادة (٤١) تشير إلى حق المجلس في اتخاذ التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته ، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية .

أما المادة (٤٢) فتتضمن على: أنه يجوز لمجلس الأمن إذا رأى أن التدابير المنصوص عليها في المادة (٤١) لا تكفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف بالغرض ، أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه .

لكن في الحقيقة نجد أن مجلس الأمن لم يتخذ أيّاً من هذه التدابير ، ولم يتطرق إلى مسألة شرعية الحرب ، وإذا ما كانت هناك حالة اعتداء على الشعب العراقي أم لا ، وإنما اكتفى فقط بالحديث عن المسؤوليات الإنسانية لحماية ضحايا الحرب من اللاجئين والأسرى والقتلى والجرحى . وكأنه بذلك يقر شرعية الحرب الأنجلو - أمريكية على العراق رغم قيامها دون أي سند قانوني أو تفويض صادر عن مجلس الأمن بهذا الخصوص .

كما يؤكد القرار في أحد بنوده على حق الشعب العراقي في تقرير مصيره السياسي ، وهو ما يتفق مع بنود وأحكام الميثاق حيث تنص المادة ٢/١ من الميثاق على ما يلي : "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة السلم العام" .

أما المادة ٥٥ فقد نصت على أنه " رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لك لكل منها تقرير مصيرها ..."

بالإضافة إلى أن هذا الحق - المبدأ - يستشف بشكل ضمني من أحكام المادة ٤/٢ من الميثاق التي تحظر اللجوء إلى القوة سواء ضد الوحدة الترابية أو ضد الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .

وعلى هذا الأساس ، وبما أن الحق في تقرير المصير هو أحد المقاصد والأهداف الرئيسية للأمم المتحدة ، وسار من المبادئ القانونية الدولية العامة والآمرة ^(٢) فإن استخدام القوة لمصادرة هذا الحق ومنع شعب ما من التمتع به أو حتى التدخل لفرض شكل معين من التمتع بهذا الحق يدخل في تعارض صريح وواضح مع أحكام هذه المادة . وهو ما ينطبق على أهداف الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق حيث كشفت المخططات الأمريكية والمعلنة لمصادرة حق الشعب العراقي في اختيار شكل النظام السياسي الذي يرغب فيه بعد الإطاحة بالنظام السابق عن التصميم الأمريكي لفرض نظام سياسي يستجيب لرغباتها ويحقق أهدافها ومصالحها السياسية والاقتصادية - وخصوصاً النفطية في العراق ^(٣).

بالإضافة إلى إشارة مجلس الأمن في القرار المذكور (١٤٧٢) على أنه إنما صدر اتساقاً مع العديد من القرارات الأخرى ذات الصلة ومنها :-

القرار رقم (٦٦١) في السادس من أغسطس ١٩٩٠ ، الذي ينص على فرض حظر اقتصادي وتجاري شامل على العراق ، وعلى تشكيل اللجنة من جميع أعضاء المجلس للإشراف على التنفيذ بالتعاون مع الأمين العام ، القرار (٩٨٦) في الرابع عشر من أبريل ١٩٩٥ ، الذي ينص على السماح ببيع النفط العراقي لتمويل شراء البضائع الإنسانية ، وشتى أنشطة الأمم المتحدة بما قيمته مليار دولار واحد كل ستة أشهر رهناً بعدة شروط ، والقرار (١٤٠٩) في الثالث عشر من مايو ٢٠٠٢ ، الذي ينص على تعديل نظام العقوبات المفروضة على العراق ، والقرار (١٤٥٤) في الثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٢ ، الذي ينص على ضرورة تلبية الاحتياجات المدنية للشعب العراقي ، والعمل على تحسين الحالة الإنسانية في العراق .

(٢) د. أحمد عبد الوهيد شتا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٠ : ٣١١

انظر أيضاً :

د. شريف بسيوني ، " تقرير المصير والفلسطينيين " ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد (٥٢) أبريل ١٩٧١) ، ص ٣١ : ٤٣

(٣) عبد الحسين شعبان ، " المشهد العراقي الراهن : الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي " ، المستقبل العربي ، (بيروت : معهد دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر ٢٠٠٣) ، ص ٦٠ : ٦٨
انظر أيضاً :

محمد المعيد ادريس ، تحديثات العملية السياسية في العراق ، ١١ فبراير ٢٠٠٦

<http://www.ahram.org.eg/acpss/%5cahram/%5c2006/%5c2/%5c11/%5ccommo.htm>

وبإيمان النظر في مضمون القرارات سألقة الذكر ، يتضح لنا مدى اتساق أحكام وبنود القرار مع ما تتضمنه هذه القرارات من نصوص ، فجميع القرارات المشار إليها تركز على الجانب الإنساني وتسعى إلى التأكيد على ضرورة تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي .

- تحليل القرار في ضوء اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ، والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ .

■ أشار القرار في ديباجته على أنه بموجب أحكام المادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة (المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب ، المؤرخة في الثاني عشر من أغسطس ١٩٤٩) ، يتوجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تقوم إلى أقصى حد تسمح به الموارد المتاحة لها بكفالة تزويد السكان بالأغذية واللوازم الطبية ، وعليها بوجه الخصوص جلب المواد الغذائية والمخزونات الطبية اللازمة والمواد الأخرى إذا كانت موارد الإقليم المحتل غير كافية .

وهنا يتضح لنا مدى اتساق أحكام وبنود هذا القرار مع ما تتضمنه الاتفاقية من أحكام وقواعد ، حيث تحتوى الاتفاقية الرابعة وهي بشأن حماية الأفراد المدنيين وقت الحرب على ٤٠٠ مادة تنظم حقوق ضحايا العمليات العسكرية فضلاً على أنها تتناول حماية المدنيين في الأراضي التي يتم احتلالها .

ومن بين مواد هذه الاتفاقية المادة (٥٥) التي تنص على: " أنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولى على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة إلا لحاجة قوات الاحتلال وأفراد الإدارة وعليها أن تراعى احتياجات السكان المدنيين " .

كما أن المادة ٥٩ من الاتفاقية المذكورة قد أوجبت السماح بعمليات الإغاثة لمصلحة هؤلاء السكان ، وعلى الأخص رسالات الأغذية والإمدادات الطبية والملابس، وفرضت على جميع الدول المتعاقدة في هذه الاتفاقية أن ترخص بمرور هذه الرسالات بحرياً وأن تكفل لها الحماية .

بالإضافة إلى ما تضمنه البروتوكول الإضافي الأول من مواد (٤٨ - ٧١) تعد إضافة جديدة إلى القواعد المتعلقة بالحماية الإنسانية للسكان المدنيين والأعيان المدنية ، والتي تتمثل في :-

- عمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين ، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية. ومن ثم توجيه العمليات ضد الأهداف العسكرية دون غيرها .

- حظر الهجمات العشوائية التي لا تميز بين المدنيين والعسكريين ، والأهداف المدنية والعسكرية ومنها الهجمات التي يتوقع أن تسبب خسارة في أرواح المدنيين والأعيان المدنية تتجاوز ما يمكن أن يسفر عنه الهجوم في ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة .

- حظر هجمات الردع ضد السكان المدنيين .

- حظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب .

- حظر أساليب ووسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب أضراراً بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد وضارة بالبيئة وبصحة أو بناء السكان^(٤).

وبصفة عامة ، نستطيع أن نخلص إلى أن المجلس فضلاً عن أنه لم يرخص باستخدام القوة ضد العراق ، لم يتصدى لمشروعية الحرب عندما قامت واكتفى بتناول المسائل الإنسانية ، مما يعنى أنه لم يرق إلى مستوى المسؤولية التي ألقاها الميثاق على عاتقه في حفظ السلم والأمن الدوليين .

وهكذا يتضح لنا بعد الإشارة إلى موقف المجلس من الحرب على العراق أن مجلس الأمن لم يستطع ولن يستطيع اتخاذ قراراً ضد الولايات المتحدة أو بريطانيا باعتبار أن لكل منهما حق النقض (الفيتو) ، ولكنه يستطيع أن يناقش ويطلب من الدول الأعضاء بعض الأعمال التي تساعد في منع تفاقم الموقف ، كما أن الجمعية لها أن تتصرف كبديل للمجلس في اتخاذ قرارات عسكرية بناء على قرار الاتحاد من أجل السلم ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث . الأمر الذي يجعلنا أن نقول إن مجلس الأمن الدولي هو أشبه ما يكون بمجلس الأمن القومي الأمريكي .

(٤) د/ موسى القمسي الدويك ، "اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، واللحقتان التابعتان لها وانتفاضة الأقصى : دراسة في القانون الدولي العام" ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، (عدد ٥٩) ، أبريل ٢٠٠٣ ، ص ٣٥٩
انظر أيضاً :

- فضل عصام ربحي المزيني ، "انتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ منذ انتفاضة الأقصى (سبتمبر ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢)" رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٤) ، ص ٣٣ - ٥٢ .

- عمرو رضا بيومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧

المطلب الثالث

مواقف الدول العربية من الحرب على العراق

وقعت الحرب الانجلو-أمريكية على العراق في العشرين من مارس لعام ٢٠٠٣ ، منتهكة بذلك كافة الأعراف والمواثيق الدولية وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة الذي يحث الدول على استنفاد كافة الوسائل السلمية قبل اللجوء إلى استخدام القوة ، بالإضافة إلى تأكيده على ضرورة احترام حقوق الإنسان والعمل على حمايتها .

وفي خضم الأزمة ظهر النظام الإقليمي العربي بمظهر العجز التام ، حيث لم تستطع الدول العربية توحيد كلمتها وإرادتها السياسية لاتخاذ موقف موحد وحاسم تجاه ما يجري في العراق ، وعلى الرغم مما توصلت إليه القمة العربية والإسلامية من قرارات ترفض رفضاً تاماً الحرب الأمريكية على العراق ، وتقديم أية مساعدات للقوات الأمريكية في تلك الحرب . إلا أن الواقع كشف لنا عكس ذلك تماماً ، حيث أوضح تعاون العديد من الدول العربية مع القوات الأمريكية أثناء الحرب ، الأمر الذي أبرز مدى التناقض بين الموقف الرسمي للنظام الإقليمي العربي ، وقدرة هذا النظام على الفعل واتخاذ موقف إزاء ما يحدث في العراق (١).

لذا تعين علينا أن نشير إلى مواقف الدول العربية من الحرب الانجلو - أمريكية على العراق .
الكويت :-

فالكويت حسمت أمرها بتصعيد اللهجة السياسية تجاه العراق منذ وقت مبكر لأسباب تعتبرها وجيهة ، ولم تفلح قمة بيروت ولا قمة شرم الشيخ في تقريب وجهات النظر بين الطرفين الكويتي والعراقي ، واستقبلت الكويت قوات التحالف الأمريكي البريطاني على أرضها وأعطتهم كل التسهيلات لغزو العراق ، وعندما رفض البرلمان التركي استقبال الجنود الأمريكيين على أرضه بادرت الكويت على لسان وزير دفاعها الشيخ " جابر الاحمد الصباح " بإعلان استعدادها لاستقبالهم .

كما ظلت الكويت تتخذ موقفاً منفرداً في التحفظ على أي بيان عربي مشترك يخدم العراق كما حصل في اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة ، والذي تمخض عن غضب كويتي من الرئاسة اللبنانية للقمة وقتها ، ومن الجانب السوري أيضاً ، حيث تسربت اتهامات كويتية بأنه كان وراء تجاوز الرئاسة اللبنانية للأصول المعتمدة في الجامعة العربية ، وإصدار بيان يتعاطف مع العراق ، ويدعو الدول العربية إلى عدم تقديم أي تسهيلات للقوات الأجنبية على أراضيها . بالإضافة إلى تحفظ الكويت على البيان العربي الوزاري الأخير الذي اعتبر الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق "عدواناً مسلحاً وخروجاً على الشرعية الدولية " وكان يطالب بالانسحاب الفوري للقوات المعتدية دون قيد أو شرط .

وتشارك أجهزة الإعلام الكويتية بكل مستوياتها في الحملة الإعلامية والنفسية لإضعاف معنويات العراقيين ، وتقصف بوضوح خلف التحالف الأمريكي البريطاني ، وتروج للرؤية التي تقول إن الحملة على

(١) غالب على جميل ، أزمة النظام العربي بعد احتلال العراق ، ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٣

<http://www.asp / net / news week article : php ? irg = arabic&sid = 4898>

العراق هي إقامة نظام ديمقراطي ونزع أسلحة الدمار الشامل ، وأن لها مطامع لدى الأمريكيين في العراق وثرواته .

السعودية :-

بالرغم أن المملكة العربية السعودية تقترب من الموقف الكويتي في عدائها للعراق ، فإنها تأخذ بالاعتبار الظروف التي جعلت الحرب على العراق ممكنة في هذا الوقت .

فالحرب على العراق ترافقت مع حملة أمريكية غاضبة على الإرهاب في أعقاب أحداث إلحادي عشر من سبتمبر، التي تحمل مسؤوليته على تنظيم القاعدة الذي يتزعمه السعودي " أسامة بن لادن " .

وجاءت الحرب على العراق أيضا بعد غزو سافر لأفغانستان ألقيت فيها لأطنان من القنابل وسبقتها تصريحات معادية للإسلام بعضها صدر عن رؤساء مثل الرئيس الوزراء الإيطالي " سيلفيو برلسكوني " ، والرئيس الأمريكي نفسه " جورج بوش " الذي استغل كلمة " الحملة الصليبية " لإعلان الحرب على أفغانستان .

كما نشرت آلاف المقالات في أمريكا وأوروبا محرضة على الإسلام نفسه(مثل كتاب أوريانا فليتشير) أعادت لأذهان المسلمين حملات التفتيش الأسبانية وحروب الصليب الأوربية .

وفضلا عن ذلك وجهت اتهامات صريحة للسعودية بأنها مسؤولة عن أحداث سبتمبر ، وأنها بسبب مناهجها التعليمية واعتناقها المذهب الوهابي نشرت التطرف والعداء لأمريكا .

فتتاج هذه التطورات الحرب على العراق ، ومن المؤكد أن السعودية بسبب موقفها العربي والديني وبسبب تركيبها الداخلية تدرك أنها معنية بكل ما طرح قبل الحرب وأثناءها وما سيليه من نتائج ، لذا حرصت على التوصل مع الطرف العراقي ، والذي كان من مظاهره مرونة التعامل مع الجانب العراقي أثناء القمة العربية الأخيرة رغم كل البوار التي تشير إلى قرب اندلاع الحرب .

سوريا ولبنان :-

الموقف الوحيد الأكثر وضوحا في تأييد العراق بلا تحفظ هو الموقف السوري اللبناني . فالموقف اللبناني يستند في مواجهته لإسرائيل على العمق السوري ، وأي تأثير ينال من سوريا سيعيد رسم المشهد اللبناني الداخلي والخارجي ، ومن هنا تأتي أهمية التتبع اللبناني للموقف السوري .

وسوريا تدرك بوضوح أنها - بحسب النوايا الأمريكية المعلنة - أكثر الدول العربية المرشحة لأن تكون المحطة الثانية بعد العراق ، فهي بحسب الرؤية الأمريكية ترفض الانخراط في العملية السياسية التي كانت جارية في المنطقة ، وتتحالف مع إيران المعادية للولايات المتحدة بكل المقاييس ، وترعى حزب الله " الإرهابي " وتأوى منظمات فلسطينية إرهابية على رأسها حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي .

ولهذا فإن الموقف السوري وافق على القرار رقم (١٤٤١) الصادر عن الأمم المتحدة برغم أنه يضيق الخناق على العراق - بعد أن تأكد من أنه لا يضيف أي شرعية على أي حرب مستقبلية على العراق ثم قاومت - وهي عضو غير دائم في مجلس الأمن - أي محاولة لاستصدار قانون يجيز الحرب ، وقد

دعا الرئيس السوري " بشار الأسد " أثناء القمة العربية إلى عدم تقديم أي تسهيلات للحرب ، وكان واضحاً في تحذيره بأن الحرب تستهدف جميع الدول العربية وليس العراق فحسب .
مصر -

أما الموقف المصري فقد انتهى في الخطاب للرئيس حسنى مبارك إلى تحميل الرئيس العراقي نتيجة ما آلت إليه الأمور من بدء الحرب على العراق ، ولكنه في الوقت نفسه يحرص على إظهار رفضه لهذه الحرب من خلال جامعة الدول العربية (2).

وهكذا يتضح لنا مما سبق عرضه أن السكوت على ما يجرى في العراق من قبل الجامعة العربية ورفض معظم الدول العربية التعليق على ما يجرى في العراق إنما يعكس في نهاية الأمر انتكاسة حقيقية للمواقع العربى لأن ما يحدث في العراق يمكن أن يحدث لأى بلد عربى آخر .

(٢) قراءة في مواقف الدول العربية من العراق ، ٢٥ / ٣ / ٢٠٠٣ .

[http:// www . aljazeera . net / news / archive / archive ? Archive 1d =50665](http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=50665) .

الفصل الرابع

دور المجلس بعد الحرب

الفصل الرابع

دور المجلس بعد الحرب

إذا كان مقتضى التحليل السابق يكشف على أن الحرب ضد العراق لم يكن لها سند من القاتون في قرارات مجلس الأمن ، وأن المجلس تقاعس عن مسئوليته في تجريم هذه الحرب ، واكتفى بالتعامل مع الآثار المترتبة كواقع حال (حماية ضحايا الحرب من اللاجئين ، والأسرى ، والقتلى ، والجرحى ، بالإضافة إلى توفير مواد الإغاثة الإنسانية للشعب العراقي بأكمله) فإن التحليل يهدف في هذا الفصل إلى دراسة سلوك المجلس إزاء الوضع في العراق بعد الحرب .

لذلك سوف نركز في المبحث الأول من هذا الفصل على القرارات الصادرة عن المجلس ، والخاصة بالإعمار والمقاومة ، مع تحليل لهذه القرارات وتوضيح مواقف الدول دائمة العضوية من قضيتي الإعمار والمقاومة .

أما المبحث الثاني سوف نتناول فيه قرارات المجلس بشأن القوة متعددة الجنسيات وإدارة العملية السياسية مع تحليل لهذه القرارات وتوضيح مواقف الدول دائمة العضوية ومواقف القوى الداخلية من إرسال قوات متعددة الجنسيات إلى العراق .

المبحث الأول

قرارات المجلس بشأن الإعمار والمقاومة

أصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات بشأن موضوعي الإعمار والمقاومة ، والتي تتمثل في :
القرار (١٤٨٣) الصادر في ٢٢ مايو ٢٠٠٣ ، والقرار (١٤٩٠) في ٣ يوليو ٢٠٠٣ ، والقرار (١٥٠٠) الصادر في ١٤ أغسطس ٢٠٠٣ وكذلك القرار (١٥١١) الصادر في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣ ، والقرار (١٥٣٨) الصادر في ٢١ أبريل ٢٠٠٤ ، والقرار (١٦١٩) الصادر في ١١ أغسطس ٢٠٠٥ بالإضافة إلى القرار (١٧٠٠) الصادر في ١٠ أغسطس ٢٠٠٦ ، وهذه القرارات خاصة بالإعمار .
أما القرارات الصادرة بشأن المقاومة ، فتتجسد في القرار (١٥١١) الصادر في ١٦ أكتوبر (٢٠٠٣) .

ونقوم في المطالب التالية بتحليل مضمون هذه القرارات ،

المطلب الأول

القرارات الخاصة بالإعمار :

أولاً : تحليل القرارات :-

- القرار ١٤٨٣ :-

بعد مداولات طويلة وشاقة ، أصدر مجلس الأمن في ٢٢/٥/٢٠٠٣ قراره الخاص برفع العقوبات عن العراق ، بعد أن كان المجلس قد فشل في اتخاذ قرار بهذا الشأن منذ اندلاع الحرب .

وتتصل البنود التي اشتمل عليها القرار في الآتي :

١. نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية .
٢. حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية والسيطرة على موارده الطبيعية .
٣. قيام هيئة الأمم المتحدة بدور حيوي في توفير الإغاثة الإنسانية ، وإعادة بناء العراق .
٤. إعادة إنشاء مؤسسات وطنية ومحلية للحكم الممثل للشعب .
٥. التسليم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأيرلندا الشمالية بمعنى تسمية هذه الدولة كدولة محتلة وسلطتها هي سلطة الاحتلال .
٦. مناشدة الدولة لتلبية الحاجات الإنسانية للشعب العراقي وعدم منح ملاذ آمن لأقطاب النظام السابق .
٧. إلغاء الحظر الاقتصادي الشامل المفروض على العراق بموجب القرار (٦٦١) عام ١٩٩٠ .
٨. نزع سلاح العراق والعودة إلى النظر في ولاية لجنة التفيتش .
٩. إنشاء صندوق للتنمية ومعالجة موضوع الديون ، وأن يتم إيداع ٥% من عائدات العراق في صندوق التعويضات المنشأ وفقاً للقرار ٦٨٧ الصادر عام ١٩٩١ .

١٠. إنشاء حكومة عراقية ممثلة للشعب العراقي معترف بها دولياً ، وغيرها من الإجراءات الخاصة بإعادة بناء المؤسسات وإصلاح النظام الإداري والقانوني بشكل عام. (١)

وقد أثار القرار هور صدوره جدلاً واسعاً ، بين المحللين الذين انقسموا إلى اتجاهين :-

وقد ذهب اتجاه إلى أن القرار الجديد يمثل خطوة طيبة نحو رفع المعاناة عن الشعب العراقي المستمرة منذ ما يقرب من ١٣ عاماً بسبب الحصار والعقوبات المفروضة عليه والتي أسهمت في تدهور أوضاعه الإنسانية والصحية . ومن ثم فالقرار يضع حداً لهذه المأساة ، وخلصه أنه تضمن العديد من البنود التي تؤكد أهمية توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي ، حيث قرر إنشاء صندوق لتنمية العراق تحت إشراف البنك المركزي العراقي وسلطة الاحتلال ، إضافة إلى ممثلين عن صندوق النقد والبنك الدوليين والصندوق العربي للإتصاف الاقتصادي والاجتماعي ومبعوث الأمم المتحدة ، وبالتالي تحجيم صلاحيات وسلطات الأمريكيين في إدارة الاقتصاد العراقي ، كما أن القرار قد تضمن أيضاً عدة عناصر من شأنها أن تدعم الاقتصاد العراقي وتساعد على نهوضه .

كذلك يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن القرار المذكور يعيد للأمم المتحدة توحيد دورها في إعادة بناء العراق بعد أن انفردت كل من أمريكا وبريطانيا بقرار شن الحرب ، حيث ينص على تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة بدلاً من الاقتراح السابق القاضي بتعيين مستشار للمساعدة على قيام حكومة منتخبة معترف بها دولياً ، وهي خطوة مهمة باعتبار أن منصب الممثل الخاص يلزم سلطات الاحتلال بإشراكه في إدارة العراق على العكس من المستشار الذي يمكن تجاهل رأيه ، وطبقاً للقرار فإن مهمة هذا الممثل لا تقتصر على تنسيق المساعدات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للأغراض الإنسانية ، بل أيضاً العمل مع سلطة الاحتلال ومع شعب العراق لاستعادة وإنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية اللازمة للحكم التمثيلي والمشاركة في الجهود المبذولة لإقرار حكومة تمثيلية معترف بها في العراق ، كما يعطى القرار مجلس الأمن سلطة متابعة تنفيذ على مدى ١٢ شهراً وبحث الخطوات الإضافية التي يتطلبها الوضع.

كما يرى هذا الاتجاه أن القرار يمثل اعترافاً صريحاً بأن قوات التحالف الموجودة في العراق هي "قوات احتلال" ، وبالتالي فإنها تتحمل المسؤولية كاملة عن توفير الأمن والاستقرار في البلاد وإدارتها بما يتفق مع اتفاقيات جنيف التي تنظم أوضاع الاحتلال العسكري ، بل إن البعض ذهب إلى أن سحب القوات

(١) رشا حمدي ، " دور الأمم المتحدة في العراق : حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق " ، دراسات شرق أوسطية ، (عدد ٢٥) خريف ٢٠٠٣ ، ص ١٤٣ .

انظر أيضاً :

- حسام الحوراني ، " مستقبل الاقتصاد العراقي وعملية إعادة الإعمار " ، شئون خليجية ، (عدد ٣٥) ، خريف ٢٠٠٣ ، ص ١٢٥ .

- Mahmoud Hmoud , "The use of force against Iraq : Occupation and security council (resolution 1483)" , cornell international law journal , (vol . 36 , No3 , 2004) , pp446:447

العسكرية المحتلة من العراق فى هذا الوقت بالذات وتركه لمصيره سيكون تنصلاً واضحاً من مسئوليتها فى الحفاظ على الأمن والنظام فيه .

وعلى خلال ما سبق ، يذهب اتجاه آخر إلى القول بأنه على الرغم من أهمية القرار فى تخفيف المعاناة الإنسانية عن الشعب العراقى إلا أنه يتضمن العديد من النقاط السلبية التى قد تكون لها تداعيتها الخطيرة على مستقبل العراق والمنطقة ودور الأمم المتحدة ، ويستند هذا الاتجاه إلى المبررات التالية :-

أ- أن القرار يعطى صلاحيات واسعة لسلطات الاحتلال فى إدارة العراق سياسياً ، واقتصادياً ، وهو ما يعنى الإقرار بشرعيته ، فطبقاً لما ينص عليه القرار فإن الدولتين المنتصرتين فى الحرب ستظلان مسيطرتين بدون منازع على العراق حتى تتم إقامة حكومة فى العراق ، وستكون لهما الكلمة العليا فى استخدام الثروة النفطية فى العراق وإدارة المعاملات المالية وإعادة صياغة الحكومة فى العراق ، فعلى سبيل المثال ، ينص القرار على أن أموال صندوق التنمية الذى توضع به إيرادات النفط وباقى إيرادات العراق ، تصرف بتوجيه من السلطات المحتلة ، بالتشاور مع الإدارة العراقية المؤقتة الخاضعة بدورها لإدارة أمريكية مباشرة ، كما تطالب المادة رقم (٤) السلطة القائمة بالاحتلال بتحقيق رفاه الشعب العراقى عن طريق الإدارة الفعالة للإقليم بما فى ذلك العمل على استعادة الأمن والاستقرار وتهيئة الظروف التى يمكن للشعب العراقى من خلالها أن يقرر بحرية مستقبله السياسى .

ب- لم يتضمن القرار رغم تأكيده على حق الشعب العراقى فى تحديد مستقبله السياسى بحرية وبسرعة - جدولاً زمنياً لإنهاء الاحتلال بل أكد على ضرورة قيام قوات الاحتلال بالمسؤوليات المنصوص عليها فى القرار لمرحلة أولية تمتد إلى ١٢ شهراً قابلة للتجديد ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك ، بمعنى أن بقاء القوات الأمريكية والبريطانية فى العراق وتمتعها بجميع الصلاحيات المنصوص عليها أصبح هو "الأصل" وأن الانسحاب هو "الاستفتاء" الذى يستوجب صدور قرار جديد من مجلس الأمن ، وبمعنى أوضح أن الاحتلال قائم حتى تقرر واشنطن إنهائه .

ج- أن القرار لا يمنح الأمم المتحدة دوراً مهماً فى إدارة العراق سياسياً واقتصادياً ، وأن دورها يظل -رغم بعض التطور - إنسانياً فصلاحيات الممثل الخاص للأمم المتحدة فى العراق قليلة إلى درجة أنه لن يكون قادراً على التصرف دون الرجوع إلى سلطة الاحتلال. إضافة إلى ذلك ، فإن القرار لم يحدد الآليات التى تسمح لهذا الممثل بالقيام بصلاحياته القليلة وربما الدور الوحيد الذى قامت به الأمم المتحدة بموجب هذا القرار هو إضفاء الشرعية والصيغة القانونية لاحتلال الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق ، فمجلس الأمن أعطى للمرة الأولى موافقته على احتلال دولة عضو فى الأمم

المتحدة ، فى سابقة من شأنها أن تضعف مصداقية الأمم المتحدة أصلاً بسبب عدم قدرة هذه المنظمة على منع العدوان على دولة عضو فيها حسب وجهة نظر هؤلاء . (٢)

وفى رأى، أنه رغم أهمية ما تضمنه القرار من رفع العقوبات المفروضة على العراق منذ حوالى ١٣ عاماً ، إلا أنه منح دولتى الاحتلال حق الإشراف على اقتصاد العراق ومستقبله السياسى وأضفى الشرعية على وضع غير قانونى .

كما أثار القرار العديد من التساؤلات حول أسبابه وتداعياته على مستقبل العراق السياسى والاقتصادى ومصداقية دور الأمم المتحدة ، وأرجع العديد من المحللين السبب وراء إصرار الولايات المتحدة على تمرير هذا القرار رغم المعارضة التى أبدتها فرنسا وروسيا فى البداية والتى دفعتها إلى إدخال أربعة تعديلات على مشروع القرار الأصلى ، إلى عاملين رئيسيين : -

الأول : فتح المجال أمام الشركات الأمريكية لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية والنفطية فى العراق وإزالة أية عقبات أمام زيادة صادرات النفط العراقى .

الثانى : إضفاء الشرعية القانونية على الاحتلال الأتجلى - أمريكى للعراق ، وخاصة بعد تزايد الانتقادات الدولية للولايات المتحدة والتشكيك فى مشروعيتها وجودها فى العراق .

تحليل القرار (١٤٨٢) فى ضوء أحكام الميثاق :-

تشير ديباجة القرار إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا هي دولة محتلة لها سلطات وعليها مسئوليات والتزامات القانون الدولى ، وتسمى قيادتها المشتركة "السلطة" . أما الدول الأخرى التى ليست دولة محتلة فوجب عليها أن تعمل فى المستقبل تحت إشراف هذه السلطة وهذا هو أخطر نص فى القرار لأنه يجعل العراق تحت السلطة ، سيادة هذه السلطة ، ويجعل علاقاته الخارجية من خلالها وهو يتجاوز تماماً وضع الدولة المحتلة ، ويضع العراق فى وضع الدولة الخاضعة للحماية ، أى التى لا تملك مظاهر السيادة فى الداخل والخارج ، وهذه صورة تاريخية تعلق فيها سلطات الحماية على أى محاسبة دولية ، ولا ينظمها القانون الدولى المعاصر .

أما موارد العراق النفطية ، فقد وضعها العراق تحت هيمنة السلطة وتمسك حساباتها مجموعة المراجعين المستقلة التى تقدم تقاريرها إلى هيئة الرقابة ، لكى تتأكد من الشفافية ، وتقرر بعد ذلك أن كل الإيرادات الناتجة عن بيع البترول العراقى تودع فى صندوق تنمية العراق ، ويظل هذا الوضع قائماً إلى أن تشكل الحكومة الممثلة عن الشعب العراقى ويعترف بها دولياً .

ومن جهة أخرى ، فقد أغفل مجلس الأمن تعمداً الإشارة إلى غزو العراق على أنه خرق للميثاق ، متجاوزاً ذلك حين أشار مرحباً بما أسماه "بيان الناصرية" الصادر فى ١٥ نيسان ٢٠٠٣ وبيان بغداد الصادر فى ٢٨ نيسان ٢٠٠٣ . ذلك لأن مجلس الأمن أقر فى هذا أن الحكومة الشرعية للعراق قد تم

(٢) سماح على ، " قرار مجلس الأمن الخاص برفع العقوبات على العراق " ، شئون خليجية ، (عدد ٣٤) ، صيف ٢٠٠٣ ، ص ١٤٥ ، ١٤٧ .

إزاحتها بمباركة المجلس وأن الذين أصدروا بيانات الناصرية وبغداد كانوا بداية النظام السياسي الجديد في العراق وقرار مجلس الأمن هذا تجاوز للميثاق وقواعد القانون الدولي لأنه ليس لمجلس الأمن سلطة إصداره . فمجلس الأمن ليس له الحق في نزع سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة بل عضو مؤسس لها نتيجة حرب عدوانية عليها، وليس لمجلس الأمن سلطة سحب الاعتراف بالحكومة العراقية القائمة ومحاولة استبدالها بمجموعة من الناس جاعوا مع القوى المحتلة . فالقانون الدولي الذي ترسخ بعد الحرب العالمية الثانية رفض قبول الحكومات التي عينها الألمان في الدول التي احتلوا أثناء الحرب وأقر شرعية الحكومات التي كانت قائمة عشية الحرب وحق الشعب المحتل في مقاومة الاحتلال .

وكذلك ، فالملاحظ أن القرار رقم (١٤٨٣) ، الذي وضع بعد غزو الولايات المتحدة للعراق وافق عملياً على الاحتلال ، ووضع أساس كارثة تهدد ليس مصير العراق فحسب ، بل مصير الأمم المتحدة نفسها . التأكيد اللفظي لقرار مجلس الأمن على حق " العراقيين في تقرير مستقبلهم السياسي بحرية والتصرف بمواردهم الطبيعية" احتيال على عملية نهب أموال العراقيين وتحويلها إلى جيوب الغزاة ، وموافقة القرار على إنشاء ما يسمى "صندوق التنمية العراقي" انتهاك للقوانين الدولية وجريمة ضد الإنسانية . فالقسم الأكبر من الأموال ، التي جرى تحويلها إلى الصندوق هي أموال عراقية مخصصة لأغراض إنسانية ، وفق برنامج "اللفظ مقابل الغذاء" ويمكن تلخيص إنجازات "صندوق التنمية " بجملة واحدة: استخدام أموال العراقيين لدفع نفقات مقاولات الشركات الأمريكية ، لإصلاح الدمار الذي أحدثته الغزاة الأمريكيون والبريطانيون ، وتغطية نفقات احتلالهم .

كما تفسر النصوص الخاصة بحقوق الإنسان في القرار (١٤٨٣) بالضعف ولا تلبى بشكل كاف عدداً من بواعث القلق المهمة المتعلقة بحقوق الإنسان ، وبوجه خاص ، لا يتضمن القرار نصاً فعالاً يكفل تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في العراق إلى العدالة ، كما أنه لا يكفل مراقبة فعالة لحقوق الإنسان من جانب الأمم المتحدة في الوضع الراهن . لكن رغم ذلك هناك أساساً واضحاً في القرار للإصرار على وجوب أن تكون حماية جميع حقوق الإنسان لجميع العراقيين من الأغراض الرئيسية لعملية الإعمار وللإصرار على وجوب أن تحترم دولتنا الاحتلال في العراق حقوق الإنسان وتحميها .^(٣)

بالإضافة إلى أن المجلس تجاوز السلطات والصلاحيات المخولة له وفقاً لأحكام الميثاق حين أشار إلى محاكمة رموز نظام صدام حسين ، وبهذه المناسبة يجب أن نفرق بين المحاكمات التي جرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لمجرمي الحرب الألمان واليابانيين أمام محاكم نورمبورغ وطوكيو وبين

(٣) منظمة العفو الدولية ، العراق : نبذة عن من ؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق .
www.amnesty.org/library/index/ARAMDE/41722003?open&of=ARA.398,22/10/2003

انظر أيضاً :
د / عبد الله الأشعل ، "مأساة العراق : بداية ونهاية" ، (القاهرة : مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، ٢٠٠٤) ،
ص ٢٧٥ : ٢٧٦

محاكمة رموز نظام صدام حسين . ففي الحرب العالمية الثانية اتهمت ألمانيا بالعدوان على الدول الأخرى ، وارتكب زعمائها السياسيون والعسكريون جرائم حرب حقيقية في الميدان وكذلك جرائم ضد الإنسانية ، ورغم أن كل هذه الجرائم ما كان يمكن أن يعاقب عليها لولا الجهود الصهيونية الحثيثة التي اعتبرت ما وقع لليهود من قبيل هذه الجرائم ، وأن النظام النازي المهزوم لابد أن يدفع ثمن هذه الجرائم .

أما رموز النظام العراقي السابق ، فلم يرتكبوا جرائم ضد الإنسانية ولا ضد اليهود ، وإنما انحصرت ضد إيران والكويت والشعب العراقي ، وليست هذه الأطراف الثلاثة أطرافاً في المحاكمة كما كان الحال عند إنشاء محاكم دولية ميدانية تفرض بطبيعة الحال قانون المنتصر ومعايير عدالته .

أهم الملاحظات على هذا القرار :-

أكد القرار على تحمل الدول المحتلة مسؤوليتها في ضوء القانون الدولي المعاصر وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة التي تنظم هذه المسؤوليات والتي تستوجب توفير الحاجات المادية وضمان حقوق المدنيين وكذلك تهئية الظروف لنقل السلطة إلى العراقيين ، وهذه أبرز إيجابيات القرار .

وفضلاً عن ذلك ، فإن القرار ينطوي على العديد من التناقضات من أبرزها :-

القول باحترام سيادة العراق ، حيث المجلس يؤكد من جديد على سيادة العراق وسلامته الإقليمية ، وفي ذات الوقت المجلس (يسلم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على هاتين الدوليتين ، بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة (السلطة) ، فأى سيادة هذه التي يتحدث عنها القرار وهو يعترف للمحتلين بأنهم السلطة العليا والمقررة لمدة لا تقل عن ١٢ شهراً قابلة للتديد ؟

فالاحتلال يلغى السيادة من دون شك ، ويفرض سلطته على البلاد ويمارس الوصاية على شعبه ، وفي هذه الحالة يمكننا القول بأن هذه سابقة خطيرة تهدد مبادئ الأمم المتحدة ، وهي أول حالة في العلاقات الدولية تأخذ هذا المنحنى في إطار هيئة الأمم المتحدة ، والخطورة تكمن في إلغاء استقلال بلد بعد أكثر من ٧٠ عاماً من التمتع به ، الأمر الذي يشكل تجاوزاً صارخاً للمادة (٧٨) من الميثاق والتي تنص على أن (لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة) إذ العلاقات بين هذه الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة) .

ومن جهة أخرى ، لم يكتف القرار بموضوع نزع أسلحة الدمار الشامل ، بل إن المجلس يؤكد من جديد أيضاً أهمية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وتأكيد نزع سلاح العراق في نهاية المطاف ، فهل يعقل أن يتم نزع سلاح دولة في حين لا يوجد معيار دولي لحجم وطبيعة تسليح الدول ، وكيف تتم صياغة العبارة بشكل عام والتي تدل على الإطلاق أكثر مما تدل على التحديد لنوع معين كما جرى في القرار (٦٨٧) الصادر عام ١٩٩١ ؟ ليس هذا القرار فقط إنما الأمر ينسحب على المبررات التي كانت وراء نزع أسلحة الدمار الشامل والتي كانت تتعلق بوجود النظام الديكتاتوري وصدام بالذات. واليوم لا النظام ولا صدام موجودان ، فما هو المبرر إذن ؟

كما يشدد القرار على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية ، وإذ يرحب بالتزام كافة الأطراف المعنية بدعم تهيئة بيئة تمكنه من القيام بذلك في أقرب وقت ممكن ، وإذ يعرب عن تصميمه على ضرورة أن يحل اليوم الذي يحكم فيه العراقيون أنفسهم على وجه السرعة ، كما ورد في مقدمة القرار إلى جانب تكرار عبارة (تهيئة الظروف التي تمكن الشعب العراقي أن يقرر بحرية مستقبله السياسي) في الفقرة ٤ ، أو (حتى تصبح حكومة العراق ممثلة للشعب ومُعترف بها دولياً) ، والنقطة (ب) من الفقرة ١٦ ، الفقرة ٢١ ، والفقرة ٢٢ من القرار وهذا يعني قطع الطريق أمام سلطة وطنية انتقالية ، والمرحلة الانتقالية ستكون جزءاً من مهام سلطة الاحتلال ، وهذا لا يتناسب مع ضرورات الوضع في العراق من جهة ، ومن جهة أخرى فإن القرار بالأصل صدر بمعزل عن وجود ممثل للشعب العراقي ، رغم أن عدداً غير قليل من قواه السياسية كانت تمتلك علاقة مع الدول المحتلة ، ولها قراراتها الصادرة من مؤتمر لندن ٢٠٠٢ ، أو من مؤتمر الناصرية المنعقدة في ١٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٣ ، والذي أشار القرار إلى بيانه ، أو مؤتمر بغداد المنعقد في ٢٨ أبريل ٢٠٠٣ .

فالقرار يتجاوز إرادة العراقيين ولو بالشكل المحدود ، ومن دون تحديد آلية التعامل مع الشعب وحقه في إعادة بناء مؤسساته بيزيد المخاوف ولا يخلق الاطمئنان المنشود ، وتبع ذلك قرار بريمر بإلغاء عقد مؤتمر وطني ذي صلاحية لتشكيل حكومة انتقالية .^(٤)

ثم صدر بعد ذلك القرار (١٤٩٠) في ٣ يولييه ٢٠٠٣ ، والذي ينص على :-

١ . استمرار ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت لفترة نهائية حتى ٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣ .

٢ . توجيه الأمين العام نحو التفاوض بشأن نقل الملكية غير المنقولة التابعة للبعثة وكذلك الأصول التي لا يمكن التصرف فيها بطريقة أخرى إلى دولتي الكويت والعراق حسب الاقتضاء .

٣ . إنهاء المنطقة المنزوعة السلاح التي تمتد عشرة كيلو مترات داخل الكويت بدءاً من الحدود العراقية الكويتية عند إنهاء ولاية البعثة في ٦ أكتوبر ٢٠٠٣ .

٤ . الطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس عن إتمام ولاية البعثة .^(٥)

(٤) محمد عنوز ، دولة العراق بين الشرعية الدولية والتطورات الحالية

<http://www.regzar.com/debat/show.art.asp?aid=24934>

(٥) انظر نص القرار (١٤٩٠) ، ٣ يولييه ٢٠٠٣

<http://daccessds.un.org/doc/undoc/gen/no3/630/99/pdf/No363099.pdf?open=element>

وفي ١٤ أغسطس ٢٠٠٣، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (١٥٠٠) ، الذي اتخذته بأغلبية أربعة عشر عضواً وامتناع سوريا عن التصويت ، وأنن فيه بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة عام ، كما رحب بإنشاء مجلس الحكم المؤلف من ٢٥ عضواً باعتبار ذلك " خطوة هامة " نحو تشكيل حكومة ممثلة معترف بها دولياً^(١).

منذ سقوط نظام صدام على يد قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ولحين صدور القرار ١٤٨٣ كانت هناك أطراف مهمة في مجلس الأمن ومن خارجه تصر على ضرورة توسيع دور الأمم المتحدة في العراق . وبعد صدور القرار المذكور ظلت تلك الدول تطالب بقرار جديد يوفر غطاءً شرعياً لها إذا ما قررت المساهمة في التمويل أو إرسال قواتها إلى العراق للمحافظة على الأمن وتأمين الاستقرار ، وكانت الإدارة الأمريكية خلال تلك الفترة غير متحمسة لتوسيع دور الأمم المتحدة ، وترى أن القرار المذكور قد أعطى دوراً مهماً للأمم المتحدة في العراق ، فضلاً عن أن الأمم المتحدة لا تتوفر لديها إمكانيات القيام بدور أكبر يتصل بالتدابير السياسية والأمنية في بلد مثل العراق وبالظروف الصعبة التي يعيشها كما أنها لا ترى مناسبة تتطلب إصدار قرار جديد من مجلس الأمن ما لم تفرض عليها متغيرات جديدة إعادة النظر في هذا الموضوع . لكن بعد تعيين مجلس الحكم في الثالث عشر من تموز (يوليو) الماضي والأسابيع التي أعقبته ، بدأ واضحاً أن الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية بدأتا تعيدان النظر في موقفهما باتجاه إصدار قرار جديد من مجلس الأمن بشأن العراق .

وبذلك توحدت مواقف جميع الأطراف في مجلس الأمن مرة أخرى حول الهدف ، وهو صدور قرار جديد من مجلس الأمن ، واختلفت في الدوافع .

دوافع الموقف الأمريكي :-

يمكن القول أن هناك ثلاثة دوافع أفصحت عنها الإدارة الأمريكية بشكل واضح :-
الدافع الأول يتمثل في رغبتها في تخفيف الأعباء التي تتحملها والناجمة عن الهجمات التي تشن على قواتها المتواجدة في العراق في كل يوم ، وما ينجم عنها من قتلى وجرحى في صفوف تلك القوات ، مع توقع الإدارة الأمريكية أن هذه الهجمات سيصعب السيطرة عليها في القريب العاجل وأنها بحاجة إلى قوات من دول أخرى تساعد في حفظ الأمن والاستقرار في العراق ، وبالتالي تخفف من الأعباء التي تتحملها والخسائر التي تتكبدها ، مما يمكنها بالتالي من السماح لبعض وحداتها العسكرية من العودة إلى وطنها . لا سيما بعض العوائل وعدة من المحاربين الأمريكيين القدماء ونفر من الذين ناهضوا الإدارة الأمريكية في حربها مع العراق بدأ يطلب بعودة الجنود الأمريكيين إلى الوطن. واحتمال أن تتحول تلك المطالبات ، بمرور الوقت إلى ضغوط كبيرة على الإدارة الأمريكية ، وهي في مرحلة حرجة من التهيؤ للجولة الانتخابية القادمة .

(١) انظر نص القرار (١٥٠٠) ، ١٤ أغسطس ٢٠٠٣

<http://daccessds.un.org/doc/undoc/gen/n04/630/99/pdf/no45002.pdf?open=element>

أما الدافع الثاني فيتجسد في حاجتها إلى مساهمات الدول الكبرى المالية للتخفيف عن الأعباء المالية التي يتحملها دافع الضرائب الأمريكي من جراء استمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق .
ويمثل تعيين مجلس الحكم في العراق ، وضرورة دعمه على مستوى الأمم المتحدة وبشكل خاص مجلس الأمن دافعا آخر .

هذه هي أهم الدوافع وراء تغيير الموقف الأمريكي من عدم التحمس إلى إصدار قرار جديد من مجلس الأمن إلى الدفع باتجاه إصدار قرار جديد يوفر لها ما تسعى الحصول عليه .
وعلى هذا الأساس سعت الإدارة الأمريكية على أن يتضمن القرار الجديد اعتراف من مجلس الأمن بمجلس الحكم في العراق ، وتوسيعاً لدور الأمم المتحدة في العراق بالشكل الذي لا يخل بسلطات الاحتلال التي نص عليها القرار ١٤٨٣ من جهة ، ويسمح بمساهمات الدول الأخرى المالية والمشاركة في قوات حفظ الأمن والاستقرار من جهة أخرى .

دوافع الدول الأخرى :

تستعد دوافع الدول الأخرى (وفي مقدمتها فرنسا وروسيا وألمانيا) التي طالبت بإصدار قرار جديد ، فهي تريد أن يكون لها دور اقتصادي وسياسي في العراق الجديد عن طريق الدعوة إلى توسيع دور الأمم المتحدة ، بحيث يتجاوز هذا الدور المساعدات الإنسانية إلى ما يتصل بالنواحي السياسية والاقتصادية .
وتوقعت تلك الدول أن تقوم الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية بتقديم تنازلات ملموسة في القرار الجديد بسبب ما تتكبدته قواتها في العراق من أعباء بشرية ومادية . وأن هذه التنازلات ، إذا ما قدمت عليها الإدارة الأمريكية ، ستعكس عليها في فوائد اقتصادية وسياسية وأمنية ليس في العراق فحسب بل في المنطقة كلها ، كما أن تلك الدول ستسعى إلى أن يساهم القرار الجديد في إضعاف الدولار الأمريكي والبريطاني في العراق لأن مثل هذا القرار سيشير إلى أن هذه القوات ستكون تحت رعاية الأمم المتحدة ، وليس تحت سلطة الاحتلال كما ينص قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ . كما أنها تأمل من وراء إصدار القرار توفير غطاء شرعي لتواجد قواتها في العراق بما يؤمن تجنب قيام معارضة داخلية من شعوبها بسبب إرسال قواتها خارج بلدانها من جهة ، والتقليل من فرص المعارضة الخارجية لوجود قواتها في العراق من جهة أخرى .

لكن الإدارة الأمريكية ، على الرغم من جديتها ورغبتها في دعوة دول العالم ، وبخاصة الدول الكبرى منها ، لمشاركتها في الأعباء التي تتحملها والخسائر التي تتكبدتها ، إلا أنها في الوقت نفسه لا يمكنها أن تقدم تنازلات جوهرية تؤثر على يدها الطولى في العراق ، وتمكن من كانوا معارضين أشداء لحربها في العراق لكي يحققوا منافع اقتصادية وسياسية في هذا البلد وفي المنطقة على حساب التضحيات البشرية والمادية التي تكبدتها القوات الأمريكية ولا تزال في تلك الحرب .

على ضوء هذه الخلفية ، عملت الإدارة الأمريكية على إصدار قرار بسيط وسريع حرصت على أن يتم الاتفاق عليه في العواصم قبل أن يعرض على مجلس الأمن لكي تتجنب مفاوضات طويلة تعكس حقيقة النزاعات في مجلس الأمن وبشكل خاص بين الدول الدائمة فيه بشأن المسألة العراقية مما يؤثر على

وحدثته التي تسعى الإدارة الأمريكية على أن تكون ظاهرة في هذه المسألة على الرغم من النزاعات التي حصلت في المجلس قبل الحرب وبعدها .

ولهذا لم تصر الإدارة الأمريكية على موقفها بضرورة اعتراف مجلس الأمن بمجلس الحكم في العراق ، واكتفت بترحيب مجلس الأمن بتكون المجلس المذكور ، على الرغم من أن مسألة الاعتراف ضرورية جداً ليس لشرعية مجلس الحكم فقط ، بل لما يمكن أن يؤثر إيجابياً على تطور الأوضاع في العراق باتجاه حفظ الأمن والاستقرار ، ولما يمكن أن يساهم ذلك في دفع دول جوار العراق والمنظمة للاعتراف بمجلس الحكم .

وهنا ترى الإدارة الأمريكية أنها حققت بهذا القرار شيئين مهمين :-

أولاً : أن صيغة الترحيب بمجلس الحكم في القرار الجديد تضمنت على توصيات إيجابية للمجلس. فهو مجلس يتمتع بصفة تمثيلية واسعة ، وإن تشكيله يمثل مرحلة حاسمة على طريق تشكيل الشعب العراقي لحكومة تمثيلية معترف بها دولياً تمارس مهام سيادة العراق . وعلى هذا الأساس فإن دعم مجلس الحكم أصبح أمراً ضرورياً وملتزماً به من قبل مجلس الأمن على الرغم من عدم اعترافه به .

وفي حقيقة الأمر فإن الصيغة التي وردت في القرار توحى بأنها أعلى درجة من الترحيب وأقل من الاعتراف الكامل ، وستساهم هذه الصيغة في دعم المجلس .

ثانياً : أنها وسعت من دور الأمم المتحدة في إطار المهمات التي أنيطت بالممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ، في حين أبقت على الدور الرئيسي لسلطة الاحتلال كما نص القرار ١٤٨٣ (٢).

(٢) محمد الحميدي ، الانتخابات العامة ضرورة وطنية ملحة ، جريدة الزمان- العدد ١٥٨٨
<http://www.azzaman.com/azzaman/article/2003/08/08-19/59.htm>, 20/8/2003

وفي ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣ ، نجحت الولايات المتحدة في استصدار القرار (١٥١١) من مجلس الأمن الدولي بشأن إنشاء قوة متعددة الجنسيات في العراق ودعم مشاريع إعادة الإعمار ، ومن بين ما جاء (تم التركيز على أهم البنود وفقاً لترتيبها في نص القرار) :

١. يؤكد القرار على سيادة العراق وسلامة أراضيه ، ويشدد في هذا الصدد على الطابع المؤقت لاضطلاع سلطة التحالف المؤقتة بالمسؤوليات والسلطات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق المعترف بها والمنصوص عليها في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) إلى حين قيام شعب العراق بتشكيل حكومة ممثلة للشعب المعترف بها دولياً تتولى المسؤوليات المنوطة بالسلطة .

٢. يقرر أن مجلس الحكم ووزراءه هم الأجهزة الرئيسية للإدارة المؤقتة العراقية التي تجسد سيادة دولة العراق خلال الفترة الانتقالية إلى أن يتم إنشاء حكومة ممثلة للشعب ومعترف بها دولياً وتحمل مسؤوليات السلطة .

٣. يدعو السلطة إلى أن تعيد مسؤوليات الحكم والسلطات إلى شعب العراق بأسرع ما يمكن ، ويطلب إلى السلطة أن تقدم بالتعاون عند الاقتضاء مع مجلس الحكم والأمين العام ، تقريرها بشأن التقدم الذي جرى إحرازه .

٤. يقرر أن الأمم المتحدة ينبغي أن تعزز دورها الحيوي في العراق ، بأمور منها تقديم الإغاثة الإنسانية ، وتعزيز الإعمار الاقتصادي للعراق وتهيئة الظروف المواتية للتنمية المستدامة ، ودعم جهود إعادة إنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية للحكومة الممثلة للشعب^(١) .

بالإضافة إلى فقرات تضمنها القرار وتركز على إنشاء القوة متعددة الجنسيات ، وهذا ما سوف نتحدث عنه بالتفصيل في الجزء الخاص بالمجلس والقوة متعددة الجنسيات .

ووفقاً لهذه النصوص يمكن القول أن القرار ، قام على تناول عدد من القضايا الأساسية .

نقل السلطة: وتناولها القرار في صياغة غير مباشرة حين تحدث عن تعبئة شعب العراق ، وأن تعيين مجلس وزراء ولجنة متخصصة لإعداد الدستور من شأنها أن تفضي إلى تولي الشعب العراقي مقاليد أموره (فقرة ٣) ، مع دعوة السلطة لإعادة مسؤوليات الحكم وسلطانه لشعب العراق ، وأن مجلس الحكم هو الكيان الأساسي لإدارة العراق المؤقت والذي يجسد سيادة العراق خلال الفترة الانتقالية ولحين قيام حكومة نيابية معترف بها دولياً (فقرة ٤) .

دور الأمم المتحدة: يدعو القرار مجلس الحكم بالتعاون مع السلطة والممثل الخاص للسكرتير العام - حين تسمح الظروف - بإفادة مجلس الأمن قبل منتصف ديسمبر ٢٠٠٣ بالجدول الزمني وبرنامج لصياغة دستور جديد تعقد في ظله انتخابات ديمقراطية (فقرة ٧) ثم يدعو الأمين العام لإبلاغ مجلس الأمن بخطوات تنفيذ الجدول الزمني (فقرة ١٢) ، ومع دعوة ممثله الخاص في العراق إلى توفير خبرة الأمم

(١) انظر نص القرار (١٥١١) ، ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٣

<http://daccessds.un.org/doc/undoc/gen/n05/630/99/pdf/no363099.pdf?open=element>

المتحدة للشعب العراقي في عملية التحول السياسي بما في ذلك الإعداد للعملية الانتخابية (فقرة ١٠) ، كما يدعو الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في العراق لدعم دورها الحيوي بتقديم المساعدات الإنسانية وتطوير إعادة بناء الاقتصاد ، وتحسين ظروف التنمية (فقرة ٨) .

- إن القرار قد أقر عدة سوابق قانونية وسياسية ، من بينها : استبدال كلمة "الاحتلال" بسلطة "التحالف" ، وأعطاهم صلاحيات واسعة بلا محاسبة ، وبلا آلية للمراقبة عليها ، ودون أن يحدد موعداً لإنهاء هذه الصلاحيات ، كما أنه منح بصورة رمزية نوعاً من السيادة على مجلس الحكم الانتقالي إلى أن يتم تشكيل حكومة ممثلة للشعب العراقي ومعترف بها دولياً^(٢).

وفي قراءة نقدية لنصوص القرار ، يشير البعض إلى عدد من الملاحظات الأساسية : -
الملاحظة الأولى تذهب إلى أن القرار غلبت عليه الصياغة المبهمة واستخدام المصطلحات السياسية ، ومن ذلك : "ضرورة التعجيل بحلول اليوم الذي يتولى العراقيون فيه إدارة شئونهم بأنفسهم" بدلاً من الحديث عن "إعادة السيادة والاستقلال" للشعب العراقي ضمن تاريخ محدد تغادر فيه قوات الاحتلال الأراضي العراقية مع التزام دولي واضح من خلال مجلس الأمن بضمان ذلك .

وثمة ملاحظة أخرى تتمثل في اعتبار القرار من لم يتم انتخابهم ويعملون في ظل الاحتلال وفي دائرة توجيهاته باعتباره سلطة استعمارية محتلة ، بأنه "يجسدون سيادة دولة العراق" والعراق ما زال كله مستعمرأ بصورة مباشرة من قبل قوات احتلال أجنبية ، فالمنطق والقانون الدولي يقولان بأن السيادة تنتفي وتختفي بوجود احتلال شامل للإقليم وهذا ما واقع فعلاً . فكيف يمكن الحديث عن سيادة في ظل الاحتلال .

أما الملاحظة الثالثة فتشير إلى العبارة الواردة في الفقرة السابعة من القرار "إذا سمحت الظروف" وهذا المصطلح ورد بشأن تحديد تاريخ تقديم جدول زمني وبرنامج لصياغة الدستور وإجراء انتخابات . إذ إنه بعد أن يضع القرار تاريخ الخامس عشر من ديسمبر كموعده محدد لهذا البرنامج تضيف "إذا سمحت الظروف" وتنسحب هذه الفقرة على كل ما قبلها ، وهنا ستكون صاحبة القرار في "سماح الظروف من عدمها" هي سلطة الاحتلال .^(٣)

<http://www.ppsc.info/Main pages/Arabic/Tathqeef/m55.htm>

(٢) موقع المنظور السياسي :

(٣) محمد الدوري ، " ماذا يحقق قرار مجلس الأمن ١٥١١ " ، صحيفة الرأي ، ٢٠/١٠/٢٠٠٣ ، عدد (٣٥)

والى جانب ما سبق أن أصدره المجلس من قرارات صدرت مجموعة أخرى من القرارات ، من أبرزها القرار ١٥٣٨ الصادر فى الحادى والعشرين من إبريل ٢٠٠٤ ، والذى يركز على إنشاء هيئة تقصى مستقلة رفيعة المستوى لتحقيق فى إدارة البرنامج (النفط مقابل الغذاء) وتسييره ، مع دعوة سلطة التحالف المؤقتة فى العراق وجميع الدول الأعضاء الأخرى بما فى ذلك سلطاتها التنظيمية الوطنية ، إلى أن تتعاون تعاوناً تاماً بجميع الوسائل المناسبة مع هيئة التقصى .

لقد أصدر مجلس الأمن هذا القرار نظراً للقلق الذى يساوره إزاء التقارير الإخبارية العامة والتطبيقات التى تشكك فى سلامة إدارة وتسيير برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذى أنشئ عملاً بالقرار ٩٨٦ ١٩٩٥ المؤرخ فى الرابع عشر من إبريل ١٩٩٥ ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة ، بما فى ذلك الادعاءات التى تقيد بوقوع عمليات غش وفساد .

وفى ١٢ أغسطس ٢٠٠٤ ، أصدر مجلس الأمن القرار ١٥٥٧ ، والذى يتنص على :-

مد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة اثنى عشر شهراً من تاريخ صدور هذا القرار ، مع استعراض ولاية البعثة المذكورة بعد اثنى عشر شهراً أو قبل ذلك الموعد فى حال طلبت حكومة العراق ذلك .

كما أصدر مجلس الأمن القرار (١٦١٩) فى ١١ أغسطس ٢٠٠٥ ، والذى يؤكد فيه على ضرورة أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً رئيسياً فى مساعدة الشعب العراقى والحكومة فيما يبذلونه من جهود لتطوير المؤسسات اللازمة للحكم النيابى ، ولتشجيع الحوار الوطنى والوحدة الوطنية ، مع تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة أخرى مدتها اثنا عشر شهراً من تاريخ صدور هذا القرار ، ويعرب عن اعتزاه استعراض ولاية البعثة المذكورة بعد اثنى عشر شهراً أو قبل ذلك الموعد إذا ما طلبت حكومة العراق ذلك

بالإضافة إلى القرار (١٧٠٠) الصادر فى ١٠ أغسطس ٢٠٠٦ ، والذى ركز على :

١- تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة (تم إنشائها فى الرابع عشر من أغسطس ٢٠٠٣) لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة أخرى مدتها اثنا عشر شهراً من تاريخ هذا القرار ، مع استعراض ولاية البعثة بعد ١٢ شهراً ، أو قبل ذلك إذا ما طلبت حكومة العراق ذلك ، وقيام الأمين العام بإطلاع المجلس بصورة منتظمة على آخر التطورات المتعلقة بالاتفاق الدولى للعراق.

وقد جاء القرار ليعكس رغبة الحكومة المنتخبة دستوريا فى العراق فى استمرار ولاية البعثة لتقديم المساعدة إلى الشعب العراقى والحكومة العراقية ، وذلك فى إطار ما يبذله من جهود لتعزيز مؤسسات الحكم النيابى ، وتشجيع الحوار الوطنى والوحدة الوطنية ، حيث اتخذ هذا القرار بناء على الرسالة الموجهة من وزير الخارجية العراقى فى الثالث من أغسطس ٢٠٠٦ إلى الأمين العام ، والتى تتضمن الرغبة فى تمديد ولاية البعثة لمساعدة العراق فى جهوده الرامية إلى بناء أمة منتخبة تنعم بالرخاء وتعيش فى سلام مع نفسها وجيرانها .

وفي ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦ ، أصدر مجلس الأمن القرار رقم "١٧٢٣" ، الذي تضمن بعض البنود الخاصة بعمليات الإعمار :-

١ - تمديد الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من القرار "١٤٨٣" لعام ٢٠٠٣ بشأن إيداع العائدات من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية من الغاز الطبيعي في صندوق التنمية للعراق ، والترتيبات المنشأ إليها في الفقرة ١٢ من القرار "١٤٨٣" لعام ٢٠٠٣ ، والفقرة ٢٤ من القرار "١٥٤٦" لعام ٢٠٠٤ بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لرصد صندوق التنمية للعراق

٢ - استعراض أحكام الفقرة أعلاه بشأن إيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق ، وبشأن دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة عندما تطلب حكومة العراق ذلك ، أو في موعد لا يتجاوز الخامس عشر من يونيو ٢٠٠٧ .

• ويتضح لنا مما سبق أن هذا القرار يبقى على استمرار وضع موارد العراق النفطية تحت هيمنة السلطة ، حيث يمسك حساباتها مجموعة من المراجعين المستقلة التي تقدم تقريرها إلى هيئة الرقابة ، لكي تتأكد من الشفافية وتقرر بعد ذلك أن كل الإيرادات الناتجة عن بيع البترول العراقي تودع في صندوق تنمية العراق لاستخدامها في إعادة إعمار العراق .

ومن ثم يعد موافقة القرار على إنشاء مثل هذا الصندوق انتهاك للقوانين الدولية وجريمة ضد الإنسانية لأن الأموال المودعة في الصندوق تستخدم لإصلاح الدمار الذي أحدثته الغزاة الأمريكيون والبريطانيون ، مع تغطية نفقات احتلالهما .^(١)

وباستعراض جملة القرارات سالتة الذكر ، يتضح لنا أنها تركز على أمور بعينها من أبرزها :

■ تحمل الدول المحتلة مسؤوليتها في ضوء القانون الدولي المعاصر وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة التي تنظم هذه المسؤوليات والتي تستوجب توفير الحاجات الملأية وضمان حقوق المدنيين وكذلك تهينة الظروف لنقل السلطة إلى العراقيين .

■ إنشاء حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها دولياً ، وغيرها من الإجراءات الخاصة بإعادة بناء المؤسسات ، وإصلاح النظام الإداري والقانوني بشكل عام .

التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة في إعادة بناء العراق ، لكن في الحقيقة أن الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة لا يتجاوز المساعدات الإنسانية ، أي أنه دور محدود جداً . فمنذ وقوع الحرب وأصبحت المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) تحت سيطرة الولايات المتحدة ، فالولايات المتحدة هي التي تحدد الدور الذي تقوم به في عملية إعادة بناء العراق سياسياً واقتصادياً وأمنياً .

(١) انظر نص القرار (١٥٣٨) ، (١٥٥٧) ، (١٦١٩) ، (١٧٠٠) ، (١٧٢٣)

<http://daccessds.un.org/doc/undoc/gen/no3/630/99/pdf/No363099.pdf?open=element>

ثانياً : مواقف الدول دائمة العضوية من قضية الإعمار

على الرغم من بروز العديد من الانقسامات والخلافات الأوروبية - الأمريكية بشأن الحرب على العراق ، إلا أنه مع بداية الحرب جرت محاولات التهدئة اضطلعت بها كل من فرنسا وألمانيا وروسيا إزاء الولايات المتحدة ، حرصاً على روابطهم الاستراتيجية مع الولايات المتحدة من ناحية ، وحرصاً على مصالحهم في عراق ما بعد الحرب من ناحية أخرى .

فعلى جانب ، اتجهت فرنسا مع بداية الحملة العسكرية إلى محاولة تهدئة التوتر القائم في علاقاتها مع الولايات المتحدة بإعلائها أن العراق إذا ما استخدم الأسلحة الكيميائية فإنها سوف تدخل الحرب إلى جانب القوات الأمريكية والبريطانية .

وفي هذا الإطار أيضاً حرص رئيس الوزراء الفرنسي على التأكيد على أنه " يجب ألا نخطئ في تحديد من هو العدو " ، وأن " فرنسا حليف للمعسكر الديمقراطي " ، كما جاء في هذا الإطار أيضاً تحذير وزير الخارجية الفرنسي " دي فيلبان " دول منطقة الشرق الأوسط من توسيع دائرة الحرب ودعاها إلى ضبط النفس ، وقال " إنه في حالة توسيع الحرب فإن فرنسا سوف تنضم إلى حلفائها الولايات المتحدة وبريطانيا " . وهكذا تكررت كلمة حلفاء في كل التصريحات الفرنسية ، كما تكررت تعبيرات " نحن لا نؤيد الديكتاتورية " حتى لا يكون هناك لبس في فهم موقف فرنسا الراض للحرب .

أما روسيا التي كان موقفها قبل شن الحرب يقضى بتجنب هذه الحرب بكل الوسائل المتاحة ومواصلة بعثة المفتشين الدوليين عملها ، وعندما نشبت الحرب وصفها الرئيس الروسي بأنها " خطأ سياسى فادح " وأنها ديموقراطية " التوماهوك " ، فإنها مع بروز قوات التحالف وإحرازها انتصارات متتالية ، عاد " بوتن " ليقول " إنه ليست من مصلحة روسيا هزيمة الولايات المتحدة في الحرب لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الاقتصادية " (1) .

وقد اتضح بذلك أن روسيا لم ولن تتدخل بأى شكل من الأشكال من الناحية العسكرية في الحرب وهو الأمر الذى يعكس مشكلاتها الداخلية وضعف قدراتها الاقتصادية والعسكرية إلى جانب ارتباطاتها العديدة واتفاقاتها المختلفة مع الولايات المتحدة .

وعلى الرغم مما قد يوصف به الموقف الروسى من ميوعة واضحة ، فإنه لم يكن ليروق لإدارة بوش التي أوضحت عدم رضاها عن مواقف روسيا غير الصلبة ، ومن ثم تواصلت ضغوط واشنطن على الكرملين من خلال اللوبى الأمريكى والإسرائيلى فى موسكو الذى اتجه إلى " بوتن " لإقناعه بأن مصالح روسيا مرتبطة بالولايات المتحدة وليس بالعراق ، ومن ثم فإنه من الضرورى عدم المساس بالسياسة الأمريكية .

(١) د. زينب عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٥
انظر أيضاً :

- مجموعة من المؤلفين ، " المصالح الاقتصادية الخاصة ستكون فى مقدمة الاعتبارات الروسية والفرنسية والصينية فى اجتماع جنيف اليوم حول العراق " ، جريدة العرب الدولية ، ٩/١٣ ، ٢٠٠٣ ، عدد (٩٠٥٥)

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issue=9055&article=192635>

كما نصح اليمين الروسى "بوتين" أكثر من مرة بالعدول عن فكرة التحالف مع الدول المعارضة للحرب وخاصة فرنسا وألمانيا والصين ، حيث أن هذه الدول ستعود إلى تطبيع علاقاتها مع واشنطن فى حين ستبقى روسيا وحيدة فى الميدان .

ومع اقتراب النصر بدأت الحكومة الروسية من خلال وسائل الإعلام فى تخفيف لهجتها الانتقالية لواشنطن، حيث بدأت تشعر روسيا بأن مصالحها فى العراق ستكون مهددة فى حالة انتصار قوات التحالف ، وأن الولايات المتحدة من المتوقع أن تتجه لمحاربة روسيا ومصالحها فى العراق نتيجة للموقف الروسى المعارض للحرب والمؤازر للموقفين الفرنسى والألمانى .

وفى هذا الإطار لم تتخذ روسيا موقفاً جازماً تجاه قصف موكب السفير الروسى فى بغداد عندما كان بسبيله للانسحاب من السفارة الروسية فى بغداد فى طريقه للحدود العراقية - السورية للعودة إلى الوطن بعد أن قررت القيادة السياسية تقليص عدد أفراد طاقمها الدبلوماسى واكتفت فقط بالإعراب عن قلقها بشأن هذا الحادث ، كما أوضح بوتين أن روسيا لا ترغب فى أن ترى الولايات المتحدة مهزومة فى العراق ولكنها تريد إعادة طرح المسألة العراقية على الأمم المتحدة ، وأنه كلما يتحقق ذلك بسرعة كلما كان ذلك أفضل لكل الدول الداخلة فى الصراع .

- عودة الانقسامات الأوروبية .. الأمريكية للتصاعد مع نهاية الحرب :

على الرغم من كل محاولات التهدئة التى بذلتها الدول الأوروبية المعارضة للحرب، إلا أنه مع اتجاه الحرب إلى نقطة النهاية ووضوح انتصار قوات التحالف ، بدأت تبرز على السطح الانقسامات والخلافات العميقة التى تعلقت بدور الأمم المتحدة فى عراق ما بعد صدام وقضية إعادة إعمار العراق وقد بدت هذه الخلافات أقوى بكثير من محاولات التهدئة الفرنسية ، حيث إنها جسدت تهديدات للمصالح الرئيسية لتلك الدول ومحاولة تهميش دورها ، فيما اعتبر مسعى أمريكى لمعاينة تلك الدول على موقفها المعارض للحرب .

فلقد خرجت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا منتصرة فى الحرب ، ومن ثم فإن الرسالة التى صدرت عن الولايات المتحدة إلى العالم كله كان مفادها أن الولايات المتحدة صارت تقود النظام العالمى الجديد بالقوة ، ومن ثم فقد أصبحت سيدة هذا العالم وعلى كل الدول أن تبدى قناعتها بذلك وأن تتعامل معها من هذا المنطلق .

فى ضوء ذلك ، وعلى الرغم من صدور تصريحات من المسؤولين الأوروبيين قبل بدء الحرب تؤكد رفضهم المشاركة فى إعادة إعمار العراق ، فإن مع اقتراب وضع الحرب أوزارها وانتصار الولايات المتحدة بدأ القلق يساور الأوروبيين بشأن غنائم الحرب التى أرادوا أن يكون للشركات الأوروبية نصيب منها إلى جانب الشركات الأمريكية والبريطانية من ناحية ، وبشأن مصير العراق وإدارته التى أرادوا أن يكون للأمم المتحدة دور أساسى فيها يحول دون انفراد الولايات المتحدة بتقرير أمورها على النحو الذى يخدم مصالحها ويبسط سيطرتها التامة على المنطقة من ناحية أخرى .

فى هذا الإطار جاء تأكيد باول وزير الخارجية الأمريكى أن الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين تحملتا العبء الأكبر فيما يخص العمليات العسكرية يجب أن يكون لهما الدور الرئيسى فى تشكيل مستقبل العراق .

وقد أوضح باول أنه فى ضوء التضحيات السياسية والاقتصادية والبشرية التى تقدمها قوات التحالف فى العراق، فإن من الطبيعى أن تتولى هى مسئولية شئون العراق مستبعداً بذلك أن تلعب الأمم المتحدة دوراً حيوياً فى إعادة إعمار العراق ومؤكداً أن الدول التى دفعت ثمناً سياسياً وضحت بأرواح أبنائها وأنفقت الأموال لتوفير الظروف التى تمكن من إقامة حكومة ديمقراطية جديدة فى العراق سيكون لها دور حيوى ومهم فى عملية إعمار العراق ، كما أوضح باول أن العراقيين سيكونون أحراراً فى اختيار قادتهم الجدد إلا أنه اعترف بأن الولايات المتحدة ستمارس بعض النفوذ فى هذا الاتجاه .

وبالفعل فإن الولايات المتحدة قد اعتبرت أن العراق قد وُضع هو وثرواته تحت وصايتها المباشرة وأنه أصبح ولاية أمريكية خاصة. وبناءً على ذلك قامت الولايات المتحدة بتنصيب حاكم عسكرى أمريكى على العراق هو جاي جارنر تاجر السلاح الذى أمد الجيش الأمريكى بالأسلحة التى ضرب بها العراق ، والذى له علاقات قوية بإسرائيل .

ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة اعتبرت أن عمليات إعادة الإعمار ينبغى أن تكون خالصة للشركات الأمريكية الكبرى التى تحتفظ بصلات وثيقة مع شخصيات بارزة فى الإدارة الأمريكية والكونجرس عدد الفئات القليل الذى قد يذهب للشركات البريطانية كمكافأة لبريطانيا على دورها فى الحرب ، مع استبعاد فرنسا وألمانيا وروسيا الأمر الذى يعكس طبيعة دوافع السلب والنهب التى حركت هذه الحرب غير المشروعة والتى أطلقت عليها سوريا بحق السطو المسلح على العراق .

وبدأت التحركات الأمريكية الفعلية تترجم هذه الرؤى الأمريكية ، فمن ناحية بدأت الشركات الأمريكية بالفعل تجنى أول ثمار الحرب ضد العراق ، حيث منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عقد يصل على أكثر من ٦٨٠ مليون دولار على مجموعة شركات "بيكتل" التى يوجد مقرها فى سان فرانسيسكو والتى سوف تتولى عملية إعادة بناء محطات توليد الكهرباء وأنظمة الرى والصرف الصحى ومبنى المطار الرئيسى فى العاصمة بغداد إضافة إلى ميناء أم القصر فى جنوب العراق .

ومن ناحية أخرى اعتمد مجلس النواب قانون ميزانية إعادة إعمار العراق ، والذى ضم بنوداً لمعاقبة دول "التحالف المعارضة" والتى عارضت العمل العسكرى ضد العراق ، حيث تستبعد هذه البنود فرنسا وألمانيا وروسيا من عقود إعادة تعمير العراق فى مرحلة ما بعد الحرب فيما وصف بأنه خطوة انتقامية من الدول الأربع لموقفها من الحرب فى مجلس الأمن ، حيث نص على منع الشركات والرعايا الذين يحملون الجنسية الفرنسية والألمانية والروسية من المشاركة فى تقديم عروض لتوفير السلع والخدمات فى إطار عقود لإعمار العراق أو حتى الحصول على معلومات تتعلق بهذه العروض ، وكان هذا البند بمثابة تعديل أدخل على قانون الميزانية واقترحه النائب الجمهورى "مارك كيندى" وذلك انطلاقاً من

فكرة أن هذه الدول قد وفرت المساعدة والأمان للرئيس العراقي صدام حسين معرضين حياة الأمريكيين للخطر . (٢)

لمواجهة هذا التوجه الانفرادي الأمريكي ، التقت مصالح فرنسا وألمانيا وروسيا فاجتمعت الدول الثلاث في سان بطرسبرج بروسيا وطلبت بأن تلعب الأمم المتحدة دوراً جوهرياً في عملية رسم مستقبل العراق بعد الحرب وإعادة إعمارها ، وشدد زعماء الدول الثلاث في ختام قمتهم على أهمية موافقة الولايات المتحدة وبريطانيا على قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدورها في العراق .

فقد اعتبرت فرنسا أن الأمم المتحدة هي الجهة الشرعية الوحيدة التي يحق لها إعطاء قرار الحرب وقرار الإعمار .

أما روسيا فقد انضمت إلى فرنسا في المطالبة بتفعيل دور الأمم المتحدة وإشرافها على الأوضاع في العراق حيث تسعى روسيا بذلك للحفاظ على مصالحها في العراق ، فإلى جانب ديون على العراق تقدر بنحو ثمانية مليارات دولار ، فإن هناك آفاقاً للاستثمارات والمشاركة في العديد من المشروعات التي تربو على أربعين ملياراً دولار .

إلا أن الولايات المتحدة رداً على ذلك أعلنت رفضها مطالبة كل من فرنسا وروسيا إعطاء دور حيوي للأمم المتحدة وأعلنت تأكيد موقفها إزاء ذلك حيث أكد باول أن الولايات المتحدة لن تقول حسناً انتهت الحرب وسوف نسلم العراق للأمم المتحدة .

جمعت الرغبة في دور فعال للأمم المتحدة في عراق ما بعد الحرب بين فرنسا وروسيا من ناحية وبريطانيا من ناحية أخرى ، حيث مثلت قناعة بريطانية فرضت نوعاً من التباعد البريطاني الأمريكي قابله قدر من التقارب البريطاني الأوروبي .

وفي هذا الإطار جاء إعلان وزير خارجية بريطانيا "أن بلاده ترغب في توفير مناخ جديد داخل الاتحاد الأوروبي بعد الانقسامات التي حدثت بسبب الحرب على العراق" ، وأعرب "سترو" في تصريحات له على هامش قمة الاتحاد الأوروبي غير الرسمية التي عقدت في أثينا في ١٦-١٧ إبريل ٢٠٠٣ ، عن أمله في العمل بشكل جماعي داخل الاتحاد الأوروبي حول العراق ومع أمم متحدة تقوم بدور حيوي .

ويبدو أن هذا الأمر يعد بمثابة نقطة خلاف أساسية بين الولايات المتحدة وحليفاتها بريطانيا ، ففي الوقت الذي تتفق فيه الحليفتان على دور الأمم المتحدة، فإن الخلاف يبرز بشأن طبيعة هذا الدور وحدوده. فالولايات المتحدة من جانبها لا تريد سوى دور محدد للأمم المتحدة يتناول المسائل الإنسانية وعمليات الإغاثة الإنسانية وتقديم المساعدات. وفي هذا الإطار فإن "كولن باول" في أقوى تعليق له على الوضع أوضح "أن الولايات المتحدة لن تتنازل للأمم المتحدة عن السيطرة على العراق كما يطلب الأوروبيون".

(٢) د. زينب عبد العظيم ، "إدارة العلاقات الأوروبية الأمريكية بعد الحرب" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٦ : ٢٩٠
انظر أيضاً :

قراءة متأنية لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ الخاص بلقطر العراقي الشقيق ، ٨ يونيو ٢٠٠٤

<http://www.al.bayadr.com/index.asp?cat=63&issue=857>

فخطة الولايات المتحدة تتمثل في أن يقوم حاكم أمريكي (جاي جارنر) بإدارة العراق بالتعاون مع القوات الأمريكية والبريطانية حتى تتمكن الولايات المتحدة من إقامة حكومة عراقية ذات صلاحيات محدودة وسوف تزيد صلاحيات هذه السلطة المؤقتة بالتدريج إلى أن تتولى السلطة حكومة عراقية مستقلة ، إلا أن المسؤولين الأمريكيين لا يحددون بالضبط كم من الوقت سوف يستغرق ذلك .

أما بريطانيا فإنها تصر على أن العراقيين سوف يريدون دولتهم وهذا ما أكده "جاك سترو" في بروكسل ، وهي حين تتحدث عن دور حيوي للأمم المتحدة فإنها تريد دوراً أوسع مدى وأعمق تأثيراً يمتد ليشمل قضية إعمار العراق وإدارته بعد الحرب بحيث لا تنفرد بها الولايات وفقاً لرؤيتها ومصالحها ، وفي هذا الإطار أكد "بليز" خلال المؤتمر الصحفي في بلغاست على الدور الحيوي الذي ينبغي أن يعطى للأمم المتحدة في إعادة إعمار العراق ، وأن الشعب العراقي وليس بريطانيا أو الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة هو الذي سيدير العراق الجديد الذي سيظهر بعد الحرب ، وهو الأمر الذي يظهر وجود قدر من الخلافات مع الولايات المتحدة التي تريد دوراً محدوداً للولايات المتحدة لا يمتد إلى إدارة العراق وإعماره في الوقت الذي تخشى فيه بريطانيا من انفراد الولايات المتحدة بالأميرين دونها ودون الدول الأوروبية الأخرى .

وتسعى بريطانيا في هذا الإطار إلى رأب الصدع الذي صار بينها وبين دول أوروبا خاصة فرنسا وألمانيا ، كما تسعى من ناحية أخرى إلى اكتساب قدر من تأييد الرأي العام للحكومة البريطانية بزعامة بليز الذي واجه معارضة داخلية شديدة لسياسته التي تؤثر على تبعية بريطانيا كاملة للولايات المتحدة ، وأخيراً فإنها تسعى من ناحية ثالثة إلى الحفاظ على مصالحها وضمان نصيبها من الكعكة العراقية خشية أن تنفرد الولايات المتحدة بها أو بالنصيب الأكبر منها (3) .

ولكن على الرغم من هذا التحدي الأمريكي للدول الأوروبية إلا أن الولايات المتحدة يبدو أنها لا تريد أن تسير في طريق الانقسام والخلاف الأوروبي - الأمريكي إلى مالا نهاية ، الأمر الذي قد يجعل هذا الخلاف يتطور على نحو لا يخدم المصالح الأمريكية ويثير ردود فعل عسكرية من شأنها خلق نزعة انشقاقية استقلالية حادة تهدد أهداف الهيمنة الأمريكية على أوروبا والعالم ، ومن ثم سعت الولايات المتحدة إلى محاولة رأب الصدع الأوروبي - الأمريكي ولكن على الطريقة الأمريكية وبما يحفظ المصالح الأمريكية وانفرادها باتخاذ القرار ليس فقط فيما يخص الشأن العراقي ولكن الشأن العالمي ككل .

في هذا الإطار يمكن فهم التحرك الأمريكي باتجاه محاولة لإتقاذ العلاقات الأمريكية - الأوروبية من التوتر الذي أصابها وذلك من خلال عدة خطوات كان أهمها لقاء بروكسل في الثالث من أبريل ٢٠٠٣ ، الذي جمع لأول مرة منذ بدء الأزمة "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي مع وراء خارجية الدول "المارقة" إن جاز التعبير في محاولة لتقريب وجهات النظر ورأب الصدع في العلاقات الأوروبية - الأمريكية.

(٣) د/ زينب عبد العظيم ، "إدارة العلاقات الأوروبية الأمريكية بعد الحرب" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩١ : ٢٩٤ .
انظر أيضاً :

فتوح أبو دهب ، "الحرب على العراق ، ومستقبل النظام الدولي" ، شئون خليجية ، (عدد ٣٣ ، ربيع ٢٠٠٣) ، ص ٧٣ : ٨٣ .
- Paul cornish , "The conflict in Iraq 2003" , (London : Palgrave macmillan ,2004) , pp 10 : 11

وتلا ذلك بعدة أيام الإعلان عن تراجع مجلس النواب عن قراره بشأن حرمان الدول الثلاث فرنسا وألمانيا وروسيا من عقود إعادة إعمار العراق ، وهو الأمر الذي يرى البعض أنه لا يعود على سعى الولايات المتحدة لتحسين علاقاتها مع الدول الأوروبية بقدر ما يعود إلى خوف الولايات المتحدة من عدم القدرة على توفير المبالغ الطائلة التي تتطلبها عملية إعادة الإعمار ، الأمر الذي سوف يجعلها أعباء ضخمة قد تعرض مصالحها الاقتصادية والسياسية لأخطاء وخيمة .

وأخيراً جاءت الخطوة الثالثة متمثلة في موافقة وزراء مالية ورؤساء البنوك المركزية في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى الذين اجتمعوا في واشنطن في الثاني عشر من إبريل ٢٠٠٣ على تأييد استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يدعم الجهد الدولي لإعادة بناء العراق فيما وصف بأنه تنازل من جانب الولايات المتحدة التي ترفض منح الأمم المتحدة أي دور محوري في عملية إعادة البناء.

كما وافق وزراء المالية على قيام البنك وصندوق النقد الدوليين بدورهما المادي في تقويم احتياجات العراق للتنمية وإعادة بناء ما دمرته الحرب مع الاعتراف بحق الشعب العراقي في تقرير ما ينبغي تطبيقه من سياسات لإعادة بناء مستقبلهم . وقد صدر البيان كصيغة توفيقية بين إصرار الولايات المتحدة على أن يكون إسهام صندوق النقد والبنك الدوليين جزءاً من البرنامج الأمريكي لإعادة الإعمار في العراق دون حاجة لقرار جديد من مجلس الأمن ، وإصدار فرنسا وألمانيا على عدم السماح للمؤسستين الماليتين الدوليتين بالمشاركة في عمليات الإعمار إلا في إطار منظمة دولية .

وبالنسبة للصين ، فقد ترددت معلومات مفادها أن الولايات المتحدة ترفض حصول الصين وفرنسا وروسيا على مشاريع استثمارية كبيرة في برنامج إعادة إعمار العراق . من هذا المنطلق ، بدأت الحكومة الصينية في السعي وراء دعم العملية السياسية من أجل عدم استثنائها من الحصول على امتيازات الاستثمار في العراق ما بعد الحرب . فقد تعهدت الصين خلال مؤتمر مدريد بتقديم مساعدة مالية للعراق تقدر ب ٢٥ مليون دولار أمريكي ، وباستعدادها لإلغاء نسبة كبيرة من ديونها على العراق ، والمقدرة بنحو ٥,٦ مليار دولار . لكن هذه المساعدة لم تكن بغرض المساعدة الإنسانية لإخراج العراق من محنته وإنما كانت ذات طبيعة سياسية - اقتصادية ، فقد ذكر مساعد وزير الخارجية الصيني "شين جوفانج" أن الصين تأمل وراء إلغاء بعض ديونها على العراق في الحصول على تسهيلات في مجال الاستثمار في قطاع النفط ومشاريع البنية التحتية . (٤)

إلا أنه على الرغم من ذلك فلا تزال هناك مخاوف ألمانية فرنسية روسية مشتركة بشأن اتجاه الولايات المتحدة للانفراد بالهيمنة والسيطرة ليس فقط على العراق ولكن أيضاً على النظام العالمي . (٥)

(٤) د/ محمد بن هويدن ، " السياسة الصينية تجاه العراق " مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد (١٦٧) المجلد ٤٢ ، يناير ٢٠٠٧) ، ص ٩١ : ٩٣ .
(٥) د/ عبد الله الأشعل ، " مسألة العراق : البداية والنهاية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٩ : ٢٥١ .

المطلب الثاني القرارات ذات الصلة بالمقاومة

أولاً : المقصود بالمقاومة العراقية والمركز القانوني لها :

قبل الحديث عن موقف المجلس من أعمال المقاومة ، يتعين علينا أن نقدم لمحة عن المقاومة العراقية وظروف نشأتها .

أ- المقاومة المسلحة العراقية :-

هي حركة كفاح مسلح مشروع في مواجهة الاستخدام غير المشروع للقوة ، وما تمخض عنه من غزو واحتلال من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .

ب- المركز القانوني للمقاومة المسلحة :-

تمثل المقاومة الشعبية المسلحة ضد الأعداء أو المقتصبين ظاهرة حفل بها تاريخ الشعوب ، فأفراد الشعب يهبون لمساعدة الجيوش النظامية عندما تواجه بلادهم اعتداءات خارجية ، ويعطى الفقه الدولي تفسيراً واسعاً لعبارة الشعب المقاوم ، فليس المقصود هنا الأفراد الذين يرتبطون بروابط سياسية أو قانونية بالدولة ، فالمقاومة الشعبية قد تجرى دون أن تكون هناك دولة ، وقد تجرى من أجل إنشاء دولة ، ثم إن وجود الشعب سابق لوجود الدولة ، فالمقصود هنا إذن هو مجموعة الأفراد الذين ينتمون إلى وطن واحد سواء أكانوا مقيمين فيه أو غير مقيمين والذين تجمعهم روابط مشتركة من اللغة والتاريخ أو غير ذلك من العوامل القومية .^(١)

والمقاومة الشعبية لا تشترط للحصول على شرعيتها قيام الشعب بأكمله بها ، وإنما يكفي قيام مجموعة من الشعب بها مع دعم وتأييد من باقى أفراد الشعب ، ويبيح القانون الدولي المعاصر لرجال المقاومة اللجوء إلى كل الوسائل الممكنة لإنهاء قوات الاحتلال مثل استخدام القوة المسلحة ، القيام بأعمال التخريب ، واتباع أسلوب حرب العصابات ، وقد تعددت الاتفاقات والقرارات الدولية التى أسهمت فى تأصيل المشروع الدولية للمقاومة ضد الاحتلال ، ومن ذلك :-

- اتفاقيات لاهاي للعام ١٨٩٩ والعام ١٩٠٧ المتعلقة بقانون الاحتلال الحربى .
- اتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩ لا سيما الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين فى زمن الحرب والاحتلال الحربى وحماية الحقوق والحريات وتحريم اللجوء إلى القوة والتهديد ، ومن أبرز مبادئها :-

المبدأ الأول ، يشير إلى أن الاحتلال وضع مؤقت ليس له صفة الدوام وليس له أى تأثير فى استمرار وجود الدولة .

(١) د. محمد المجذوب ، " المقاومة الشعبية المسلحة فى القانون الدولي العام " ، ١٤-١٠-٢٠٠٣ .

وثمّة مبدأ آخر يتمثل في إن الاحتلال لا يؤدي إلى نقل السيادة من دولة إلى أخرى لأن السيادة تبقى كامنة في السكان الذين لا يحق لهم خلال فترة الاحتلال رفض الغزو واللجوء إلى المقاومة بما فيها حروب العصابات وحركات المقاومة .

أما المبدأ الثالث ، فيتجسد في أن الاحتلال لا يخول لدولة الاحتلال صلاحية ممارسة سلطة فعلية واقعية تهدف إلى حفظ السلم والأمن في الإقليم المحتل وتسيير شئون سكاته .
والمبدأ الرابع يشير إلى أن قانون الاحتلال الحربى هو الذى يحدد الإطار الشرعى والإجرائى لسلطة الاحتلال وكل تغيير تدخله عليه هذه السلطة يجب أن يقتصر على مواجهة متطلبات الحياة اليومية للسكان .

- القرار رقم ٢٦٧٤ والصادر فى التاسع من ديسمبر ١٩٧٠ وفيه أعادت الجمعية تأكيدها رسمياً وجوب تجنب حروب العدوان والمنازعات المسلحة ، وشجبت تصرفات الدول التى ما زالت تشن حروب العدوان منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة ومتحدية مبادئ الميثاق الدولية ، وأعلن القرار أن الدول التى تخرق حرمة هذه الميثاق يجب أن تُدان وتعد مسئولة أمام الجماعة وأكد القرار أيضاً على أن الأشخاص الذين يسهمون فى حركات المقاومة ، وكذلك المناضلين من أجل الحرية يجب أن يعاملوا لدى القبض عليهم كأسرى حرب .

ووفقاً لهذه النصوص وغيرها ، فقد أجاز القانون الدولى المقاومة الوطنية فى حالتين :-

الأولى : حالة استخدامها أداة لممارسة الحق فى تقرير المصير ، فقد حرص القانون الدولى على تأكيد حق تقرير المصير للشعوب فى أن تختار بشكل حر ومستقل عن أية فئة أو جهة أخرى خارجية ، النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى تريده ، وفى هذا الإطار تعتبر كل دولة ملزمة قانوناً بالامتناع عن أى عمل قمعى يحرم الناس حقهم فى تقرير المصير والحرية والاستقلال .

الثانية : حالة استخدام المقاومة أداة لإزالة الاحتلال ، وفى وضع للمقاومة العراقية فإن الولايات المتحدة وبريطانيا تعتبر سلطة احتلال يجب مقاومتها ، فقرار الجمعية العامة رقم (١٥١٤) الصادر سنة ١٩٦٠ ينص على أن كل احتلال لأراضى شعب من الشعوب هو إخلال بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وينص على إدانة كل الحكومات التى تنتكر لهذا الحق .^(٢)

كما أن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ أقرت بوجوب معاملة رجال المقاومة المقبوض عليهم كأسرى حرب حتى لو ثبت فى المحاكمة أنهم غير جديرين بصفة المحاربين القانونيين ، ولا يوجد فى اتفاقيات

(٢) د. شفيق المصرى ، "شرعية المقاومة الوطنية بموجب القانون الدولى" ، ٨-١٠-١٩٩٩
<http://www.moqawama.net/Arabic/rt-resis/Char.htm>

انظر أيضاً :
د/ كمال حماد ، "الانتفاضة كمقاومة فى القانون الدولى العلم" ، ١٦-١٠-٢٠٠٣
<http://www.moqawama.net/Arabic/rt-resis/doc2003/intifada.htm>

جنيف نصاً صريحاً بحلول دونما لجوء سكان الأراضي المحتلة إلى إعلان الثورة المسلحة أو العصيان المدني على سلطات الاحتلال ، كما أقر بعض فقهاء القانون أن حروب العصابات وحركات المقاومة التي يقوم بها الشعب المحتل للدفاع عن وطنه وحرية هي حروب يحميها القانون الدولي .

وهو ما يقودنا في التحليل الأخير ، إلى الخروج بنتيجة مفادها أن المقاومة المسلحة العراقية هي مقاومة مشروعة طبقاً للقرارات الدولية ، وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة ، والمادة (٥١) منه القاضية في شرعية الدفاع عن النفس واعتباره حقاً مشروعاً تضمنه الميثاق الدولي .

ثانياً : مازق المقاومة العراقية :

لم يعرف التاريخ احتلالاً لم يواجه مقاومة ، ولكن المقاومة لا تبدأ عشية الاحتلال كما حدث في الحالة العراقية ، فالمقاومة تحتاج إلى سنوات حتى تنضج وتكون تنظيمها السياسي وربما تنظيماتها السياسية وبعدها يصبح لها أجنحتها العسكرية وفق تنظيمات تشكل في سرية بالغة .

وعندئذ تبدأ المقاومة التي يصبح لها جناح إعلامي يعلن عن العمليات التي تقوم بها تشكيلاتها العسكرية .

كل هذا يحدث في العراق ، فحتى هذه اللحظة لا يعرف أحد هوية القائمين بأعمال المقاومة في العراق ، بل إن هذه الأعمال تتباين في أهدافها من أعمال موجهة ضد المحتل بصفة مباشرة إلى أعمال ضد الشعب العراقي نفسه .

والأمثلة عديدة لتلك الأعمال ، لعل أهمها التفجير الهائل الذي وقع في مسجد الإمام علي بن أبي طالب في النجف الأشرف وراح ضحيته الإمام محمد باقر الحكيم وعدد كبير من المصلين ، وتفجير مقرى الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل صباح عيد الأضحى المبارك والذي راح ضحيته أعداد كبيرة بين قتلى وجرحى من الحزبين كان في مقدمتهم كوادر متقدمة في الحزبين والحكومة الكردية الإقليمية بالإضافة إلى السيارات المفخخة في بغداد وجنوبها والتي راح ضحيتها المئات من العراقيين . لذلك كان من السهل على البعض ومنهم مجلس الحكم الانتقالي وصم هذه الأعمال "بالأعمال الإرهابية" وإطلاق وصف "المجرمين" على القائمين بها بل وعلى كل أعمال المقاومة .^(٣)

غاية القول إنه لا يمكن وصف مختلف العمليات التي تتم حالياً على الساحة العراقية سواء كانت ضد قوات الاحتلال أو ضد الشعب العراقي بأعمال المقاومة لأن المقاومة التي نقصدها لم تبدأ بعد ، فما يحدث الآن في العراق هو عمل عشوائي غير منظم ، لم يصدر بيان من جهة على علاقة بهذه المقاومة يشجب ويدين هذه الأعمال المدانة ، ويرجع ذلك لسبب بسيط ومنطقي في الوقت نفسه ، هو أن هذه الجهة لم توجد حتى الآن .^(٤)

(٣) د. محمد السيد سعيد ، "هل ما يحدث في العراق مقاومة ؟" الأهرام ، ٢٢/٣ ، ص ٤ ، ٢٠٠٤ ، عدد (٢٥) .

(٤) رجائي فايد ، "المازق العراقي : مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي" ، دراسات استراتيجيّة ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد (١٣٧) ، مارس ٢٠٠٤) ، ص ٨ : ١٠ .

ثالثاً: مضمون القرار رقم (١٥١١) :

اتخذ مجلس الأمن في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣ القرار (١٥١١)، الذي يتضمن مجموعة من البنود يركز بعضها على :-

١. تشكيل القوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للإسهام في حفظ الأمن والاستقرار في العراق مع حث الدول الأعضاء على المشاركة في تشكيل القوة ، وكذلك فيما يتعلق بقوات الأمن والشرطة العراقية من حيث تدريبها وتجهيزها ، على أن تراجع متطلبات ومهام القوة متعددة الجنسيات خلال مهلة أقصاها عام من صدور القرار (فقرة ١٣) ولم تحدد رئاسة تلك القوة
٢. إدانة التفجيرات الإرهابية التي طالت سفارة الأردن في السابع من أغسطس ٢٠٠٣ ، ومقر الأمم المتحدة واغتيال الدكتورة عقيلة الهاشمي التي توفيت في الخامس والعشرين من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣ ، والتشديد على وجوب تقديم المسؤولين عن تلك التفجيرات إلى العدالة .
٣. دعوة الدول الأعضاء إلى منع عبور الإرهابيين إلى العراق ، ومنعهم من الحصول على الأسلحة والتمويل الذي من شأنه أن يدعم الإرهابيين .

أهم الملاحظات على هذا القرار

الملاحظة الأولى تتمثل في إشارة المجلس في قراره إلى الإنان بتشكيل قوة متعددة الجنسيات وليست "قوات احتلال" لصيانة الأمن والاستقرار في العراق دون تحديد الآلية التي تتم بموجبها تشكيل مثل هذه القوة .

وثمة ملاحظة أخرى تتعلق بموقف المجلس من أعمال المقاومة، حيث أدان المجلس التفجيرات الإرهابية التي تحدثت ضد المدنيين ، وفي الأماكن المقدسة ، كما دعى الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تفشي هذه الظاهرة .

أما الملاحظة الثالثة فتشير إلى اعتراف المجلس وإقراره بشرعية المقاومة ، وهذا ما حرص على تأكيده في ديباجة القرار ، حيث أكد على حق الشعب العراقي في تقرير مصيره وبهذا يتضح لنا أن المجلس يدين التفجيرات الإرهابية التي تحدثت ضد المدنيين وفي الأماكن المقدسة .

وثمة ملاحظة أخيرة جديرة بالاهتمام والإشارة ، مؤداها أن الوضع القانوني للاحتلال لم ينظر إليه على أنه وضع يلغيه وجود معارضة عنيفة، خاصة وأن هذه المعارضة لم تكن لها سيطرة تامة على قسم من أراضي الدولة ، بالإضافة إلى هذا - وبصفة خاصة في حالة العراق - لم تشر أي دولة منفردة ، ولا حتى مجلس الأمن ، إلى أن الأعمال العسكرية قد قوضت على أي نحو الوضع القانوني للاحتلال .

لقد انطوت أعمال عديدة لقوى المعارضة على انتهاك للقواعد الأساسية للقانون الدولي بما فيها قوانين الحرب ، وعلى سبيل المثال مهاجمون متخفون في مظهر مدنيين ، وهجمات على مدنيين وأهداف مدنية ، وهجمات على اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأفراد طواقم الأمم المتحدة واحتجاز الرهائن وقتلهم.

وصحيح بغير شك أن مثل هذه الهجمات تشكل نمطاً من الصراع يختلف جوهرياً عما هو متوقع في قوانين الحرب . مع ذلك ، فحقيقة أنه كان هناك نمط لمثل هذه الانتهاكات لا يعنى أن بالإمكان تجاهل القانون من جانب طواقم الائتلاف أو الحكومة العراقية، على سبيل المثال في أمور مثل معاملة السجناء . إذ يبقى القانون مطبقاً على أفراد هذه الطواقم ، وهناك أسباب جازمة - بالإضافة إلى الالتزام القانوني الرسمي - لمراعاته. وبين هذه الأسباب الحاجة إلى الحفاظ على انضباط داخلي في الائتلاف وفي القوات العراقية ، وحاجة هذا وتلك إلى الاحتفاظ بشرعية ودعم سياسى في العراق وعلى صعيد دولي ، وحقيقة أن انتهاكات القانون - وخاصة في أمر معاملة المعتقلين ، ذى الحساسية الانفعالية ، كان لها في أحوال كثيرة أثارها في تأجج المعارضة المسلحة والإرهاب ، وإعطائها الشرعية . (١)

(١) آدم روبرتس ، "نهاية الاحتلال في العراق (٢٠٠٤)" ، المستقبل العربي ، (بيروت: معهد دراسات الوحدة العربية، عدد ٣٠٧) ، سبتمبر ٢٠٠٤ ، ص ٣٩ : ٤٠ .

رابعاً : موقف الدول دائمة العضوية من المقاومة العراقية :-

ظهرت المقاومة للاحتلال بشكل سريع ، وعلى نحو غير متوقع . فعلى الرغم أنها بدت في بادئ الأمر متفرقة هنا وهناك ، إلا أنها تنامت بشكل مطرد أفقياً وعمودياً .

وفضلاً عن الامتداد الأفقي للمقاومة العراقية ، فإن أساليبها أصبحت أكثر تطوراً ليس من السهل على قوات الاحتلال السيطرة عليها أو حتى توقعها^(١) ، ولا أدل على ذلك من تصريح قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال "سانشيز" الذي اضطر مؤخراً للاعتراف بأن المعلومات المتوفرة تؤكد وجود قيادة مركزية منظمة للمقاومة العراقية وبأنها تستخدم تقنيات عالية المستوى .

وهذا يعني اعترافاً ضمنيّاً بأن ما كانت تطلق عليها أمريكا وأعضاء مجلس الحكم بأنها مجرد فلول لصوص أو أعمال فردية انتقامية لبعثيين محبطين ، لم يعد وصفاً دقيقاً ومقتعاً .

ولاشك أن المقاومة أصبحت العامل الأكثر حسماً في مراجعة أمريكا لسياساتها في العراق من خلال الاضطرار إلى تقديم تنازلات لم تكن مدرجة على جدول أولوياتها ، من بينها تأسيس مجلس الحكم العراقي الانتقالي وتشكيل الوزارات .

— وبإزاء ضغط ما يحدث في العراق قدمت أمريكا تنازلات أبعد من ذلك ، إذ بعدما كان مسئولوها يتحدثون بثقة مبالغ فيها عن خمس أو عشر سنوات من الاحتلال العسكري المباشر أصبحوا الآن يستعجلون إنهاء هذا الوضع ، كالطلب من مجلس الحكم الانتهاء من وضع الدستور خلال ستة أشهر تجرى بعدها انتخابات لیتسلم العراقيون السلطة ولو صورياً .

— وبينما كانت أمريكا تظهر حرصاً على عدم مشاركة دول أخرى في عراق ما بعد صدام ، إلا أنها الآن تطلب من الدول الأخرى بل وتضغط عليها لتقديم مساعدتها العسكرية بغية التخفيف عن جنودها ، ولم تمنع حتى من تقديم الوعد لها بالحصول على عقود في حملة إعادة إعمار العراق^٢ .

وهكذا يبدو أن أمريكا أصبحت تبحث ضمن يقاسمها الأعباء وذلك لعدة أسباب من أهمها : أولاً : موجة الاستياء الشعبي داخل أمريكا ذاتها من الخسائر البشرية التي يتكبدها جنودها في العراق ، حيث تتصاعد اليوم مطالبات أصبحت شبه منظمة تدعو إلى عودة الجنود الأمريكيين إلى وطنهم .

ثانياً : التكلفة المالية الباهظة للاحتلال والتي أصبحت تربو على أربعة مليارات دولار شهرياً ، بل إن الرئيس بوش طالب الكونجرس بميزانية إضافية قوامها سبعة وثمانون مليار دولار لإدامة الاحتلال .

(١) د. عبد الله الأشعل ، " مأساة العراق : البداية والنهاية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٩

(٢) سعيد محمد ، " المقاومة العراقية وتأثيراتها المحلية والإقليمية والدولية " ، ٢٠٠٦/٥/١٧

ثالثاً: فداحة التدمير الذي تعرض له الاقتصاد العراقي وبنيتها التحتية ، إضافة إلى الديون الطائلة عليه، فبينما كانت الإدارة الأمريكية تعلق الحرب لشعبها بأن موارد العراق كافية لتمويل الحرب والاحتلال ، اكتشفت اليوم بأن عليها أن تبذل أموالاً باهظة كي تحقق الصورة التي تنادى بها في جعل العراق " بلداً مزدهراً " خصوصاً أن المقاومة الوطنية تستهدف أنابيب البترول مما يصعب عملية التمويل ، ولعل هذا ما دفع الكونجرس إلى تقليص ملياري دولار عن أصل المبلغ الذي طلبه بوش واعتبار نصف المبالغ المخصصة لإعمار العراق والبالغة عشرين مليار دولار قروضاً لا منحة كما طلب بوش .

رابعاً:- توسيع جبهة المقاومة في العراق ، إذ لم تعد تقتصر على العراقيين وحدهم ، وإنما أصبحت تضم مجموعة من العرب القوميين والحركات الإسلامية المتشددة الذين أثر أعضاؤها تصفية خصوماتهم السياسية مع أمريكا في العراق ، وبلغ الأمر حداً جعل بوش يصف العراق بأنه " الجبهة الأولى " لمكافحة الإرهاب مما يعقد حل المشكلة أمنياً على أمريكا .

خامساً :- انخفاض الروح المعنوية لدى الجنود الأمريكيين ، ومن مظاهر ذلك انتشار ظاهرة الانتحار والهروب في صفوفهم ، فضلاً عن مطالبات الجنود وزير الدفاع بإعادتهم إلى وطنهم .

• هذه الظروف جعلت الإدارة الأمريكية تشعر جدياً بضرورة الانتهاء من هذه المسائلة على نحو لا يخل بمصالحها الجوهرية . لكن هذا المطلب أوقعها في مفارقة ليس من اليسير عليها حلها ، فهي من جهة تريد من يقاسمها الأعباء الأمنية والمالية بما يخفف عن كاهلها ما تعانيه من صعوبات ، لكنها من جهة أخرى تبدو مستعدة للتنازل عن قيادة التحولات أو حتى القبول بتقاسم المصالح على نحو متكافئ ولو نسبياً ، ومن هنا راحت تمارس ضغوطاً على الآخرين باتجاهين :-

الأول : الطلب من الحلفاء والأصدقاء إرسال جيوشهم إلى العراق بهدف تقديم العون في كبح جماح المقاومة الوطنية بالقدر الذي يخفف عن الجنود الأمريكيين الخسائر ويقلص الانتقادات في الشارع الأمريكي .

الثاني : الضغط على الدول ولاسيما الغنية منها للمساهمة مالياً في تمويل نفقات الحرب وإعادة إعمار العراق لكن هذين المطلبين كانا ولا يزالان مشروطين بأن يكون الملف برمته تحت قيادة أمريكية غير متنازع عليها ومغانم اقتصادية تستأثر هي وحدها بمعظمها ، الأمر الذي لم تقبله الدول بالموافقة التامة .

فالقوى الكبرى (فرنسا - روسيا - ألمانيا) ما زالت تصر على أن إرسال قواتها إلى العراق ينبغي أن يكون تحت قيادة الأمم المتحدة لا سواها ، وبأن يكون الجميع شركاء في المصالح .

و بعد استصدار قرار رقم (١٥١١) من مجلس الأمن يوم السادس عشر من أكتوبر ٢٠٠٣ ، والذي يقضى بجواز إرسال أعضاء الأمم المتحدة قوات حفظ سلام فى العراق بعد مفاوضات صعبة وخمسة تعديلات أجريت عليه منذ أغسطس ٢٠٠٣ ، أعلنت بعض الدول استعدادها للتجاوب مع واشنطن مثل اليابان وبولندا ، وبعض دول شرق أوروبا ، وأسبانيا . أما فرنسا وروسيا أصرتا على أن قوات حفظ السلام لن ترسل إلا من خلال مجلس الأمن .

كذلك الصين، فقد حرصت على التأكيد على ضرورة قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بتغيير نظرتهم إلى المشكلة العراقية حتى يكون للأمم المتحدة دور مركزى ، ويمكن العراقيون من تقرير مصيرهم بأنفسهم^(٣)

(٣) ظافر العائى، " من يسدد فاتورة الحرب عن أمريكا " ، ١٧ / ٥ / ٢٠٠٦

[http://www.aljazeera.net/NR/exeres/..](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/)

المبحث الثاني

قرارات المجلس بشأن القوة متعددة الجنسيات وإدارة العملية السياسية

أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات الخاصة بإنشاء القوة متعددة الجنسيات ، مع التأكيد على دورها في صون الأمن والاستقرار في العراق لحين استكمال العملية السياسية في العراق ، من أبرز هذه القرارات : القرار (٥١١) الصادر في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣ ، والقرار (١٥٤٦) الصادر في ٨ يونيو ٢٠٠٤ ، بالإضافة إلى القرار (١٦٣٧) الصادر في ٨ نوفمبر ٢٠٠٥ والقرار (١٧٢٣) الصادر في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦ .

إلى جانب مجموعة أخرى من القرارات الخاصة بتنظيم العملية السياسية ، من أبرزها القرار (١٤٨٣) الصادر في ٢٢ مايو ٢٠٠٣ ، والقرار (١٥٠٠) الصادر في ١٤ أغسطس ٢٠٠٣ ، بالإضافة إلى القرار (١٥٤٦) الصادر في ٨ يونيو ٢٠٠٤ .

ونقوم في المطلب التالية بتحليل مضمون هذه القرارات ، مع توضيح مواقف الدول دائمة العضوية ، ومواقف القوى الداخلية من إرسال قوات متعددة الجنسيات إلى العراق ، وإدارة العملية السياسية .

المطلب الأول

القرارات الخاصة بإنشاء قوة متعددة الجنسيات

أولاً : تحليل القرارات :

- القرار (١٥١١) :

أصدر مجلس الأمن القرار (١٥١١) في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣ ، والذي نص على :-

- تشكيل القوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للإسهام في حفظ الأمن والاستقرار في العراق ، معحث الدول الأعضاء على المشاركة في تشكيل القوة ، على أن تراجع متطلبات ومهام القوة متعددة الجنسيات خلال مهلة أقصاها عام من صدور القرار (فقرة ١٣) ولم تحدد رئاسة تلك القوة .

- قيام الولايات المتحدة نيابة عن القوة متعددة الجنسيات على النحو المبين في الفقرة ١٣ أعلاه ، بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن جهود هذه القوة ، وما تحزره من تقدم ، حسب الاقتضاء ، وذلك كل ستة أشهر على الأقل .

وبهذا نجد أن القرار أقر عدة سوابق قانونية وسياسية من أبرزها المصادقة على تشكيل لقوة متعددة الجنسيات دون أن يحدد دورها أو يسيطر على مهماتها ، أو فترة بقائها ، وإنما أوكل ذلك كله في إطار نصوص تحتمل أكثر من تفسير .

وفي قراءة نقدية لنصوص القرار ، يشير البعض إلى عدد من الملاحظات الأساسية ، من

أبرزها :

- الفقرة ٢٥ من القرار والتي تنص على "يطلب إلى الولايات المتحدة أن تقوم نيابة عن القوة متعددة الجنسيات إلى مجلس الأمن كل ستة أشهر على الأقل" ، ولكن كم ستة أشهر

ستبقى القوات الأمريكية التي تقود القوات المتعددة الجنسيات ١٢ لم يحدد القرار ذلك ، ولم يعط حتى إشارات إلى ذلك لأن الولايات المتحدة لا تريد مثل هذا القيد الذي يؤثر على خطتها السياسية في العراق والمنطقة. (١)

بعد أربعة أسابيع من المفاوضات بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة ، والدول الأخرى الأعضاء في المجلس من جهة ثانية .. أقر مجلس الأمن بإجماع أعضائه يوم الثامن من حزيران / يونيه ٢٠٠٤ الصيغة المعدلة الخامسة لمشروع قرار أمريكي بريطاني بشأن العراق ، حمل القرار ١٥٤٦ ، وقد ركز على الأمور التالية :-

- السماح بإبقاء قوات الاحتلال الأمريكي تحت مظلة الأمم المتحدة باسم الدول المتعددة الجنسيات وبقيادة أمريكية لمساعدة العراقيين إلى حين عودة الأمن إلى البلاد ، كما سمح باستقدام قوات أجنبية من دول العالم لتسهم في تحقيق الأمن . وترك أمر سحب هذه القوات مرهوناً بطلب من الحومة العراقية .

- الترحيب بالتعاون الأمني المشترك بين الحكومة العراقية المؤقتة وقوات التحالف الموجودة بوضع ترتيبات لإقامة شراكة بين العراق وهذه القوات ... وجاء ذلك استناداً للمذكرات المتبادلة بين الحكومة الأمريكية والحكومة الانتقالية المعنية في العراق (٢) .

أهم الملاحظات على القرار (١٥٤٦) :

الملاحظة الأولى: تشير إلى البند رقم (٩) الذي ينص على : " أن وجود القوة متعددة الجنسيات في العراق هو بناء على طلب الحكومة العراقية المؤقتة ، ولذا فإنه يعيد تأكيد التفويض الممنوح للقوة متعددة الجنسيات المنشأة تحت قيادة موحدة بموجب القرار ١٥١١ ، مع إيلاء الاعتبار للرسالتين المرفقتين بهذا القرار " .

فلا شك أن المجلس بقراره هذا ، وبغض النظر عن طريقة وصول السلطة لسدة الحكم ، قد أوقعنا في معضلة قانونية ، فمن ناحية يشير القرار إلى وجود رضاء رسمي شكلي بوجود القوات متعددة الجنسيات ، ومن ناحية أخرى يكشف لنا الوضع في العراق عن استمرار وتزايد أعمال المقاومة ، وبالتالي يصعب إثبات الخلل من عدمه .

أما الملاحظة الثانية ، فتركز على ما يتضمنه البند رقم (١٠) من أحكام ، حيث " يقرر أن تكون للقوة متعددة الجنسيات سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق وفقاً للرسالتين المرفقتين بهذا القرار .. " ، مما يعني إعطاء تفويضاً مطلقاً للقوة متعددة الجنسيات في التدخل في كافة الملفات الأمنية العراقية والاكتفاء بالتشاور والتنسيق مع الحكومة العراقية دون أن

(١) د. محمد الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤ : ٥

(٢) توفيق شومان ، " أفاق وتحديات الحكومة العراقية الانتقالية " ، شئون الأوسط ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد (١١٥) ، صيف ٢٠٠٤) ، ص ١٩٣ .

يكون لهذه الحكومة الكلمة الفصل في اتخاذ القرارات اللازمة حيال المسائل الأمنية ، وبالتالي يطمس أية جوانب أخرى تبدو إيجابية في هذا القرار .

وثمّة ملاحظة أخرى تتعلق بالبند رقم (١٢) ، الذي " يقرر كذلك استعراض ولاية "القوة متعددة الجنسيات" بناءً على طلب حكومة العراق ، أو بعد مضي اثني عشر شهراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار ، على أن تنتهي هذه الولاية لدى اكتمال العملية السياسية .. ويعن أنه سينتهي هذه الولاية قبل ذلك إذا طلبت حكومة العراق إنهاؤها " .

• لقد حاول الأمريكان جاهدين عدم الالتزام بمدة زمنية محددة لجلاء قواتهم عن العراق ، وإزاء إصرار بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وخاصة فرنسا على تحديد مدة زمنية للقوات المتعددة الجنسيات المحتلة لمغادرة العراق جاء هذا البند ليعطي صورة عن الصراعات والمساومات التي جرت داخل مجلس الأمن قبيل اتخاذ القرار ١٥٤٦ ، حيث كان هدف أمريكا صياغة القرار بما يخدم خططها المستقبلية ، وجعلها تتحكم عن طريق امتلاكها حق الفيتو في إصدار أي قرار لا تراه مناسباً ... وهذا ما نلمسه في استعمال عبارة "استعراض ولاية القوة متعددة الجنسيات" التي تفسح المجال للحكومة الأمريكية للمناورة والعرقلة .. أما فيما يتعلق بإنهاء هذه الولاية فقد تداخلت وجهتا النظر الأمريكية والفرنسية ، فأمريكا كانت تريد أن تشترط إنهاؤها باكتمال العملية السياسية ، أي حكومة منتخبة وفق دستور دائم للعراق في نهاية ٢٠٠٥ وفق ما حدده قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية التي وضعته العراق ، وهذا الطريق سيكون طويلاً وشاقاً وعسيراً ، وستعتمد الإدارة الأمريكية إلى تأجيله قدر المستطاع ، والتأثير على مساراته بينما أضيفت الفقرة الأخيرة من هذا البند تحت الضغوط الفرنسية وأطراف أخرى ، ولكنه جاء قاصراً لأنه صيغ على شكل وعد ، ولم يخول الحكومة العراقية بشكل مطلق استخدام هذا الحق في الوقت الذي تراه مناسباً ..

أما الملاحظة الرابعة ، فتشير إلى البند رقم (١٤) الذي "يسلم بأن القوة متعددة الجنسيات سوف تساعد أيضاً في بناء قدرة القوات والمؤسسات الأمنية العراقية من خلال برنامج للتدريب والتجهيز بالمعدات والتوجيه والرصد" ، مما يعني إضافة أبعاداً أخرى لصلاحيات وتدخلات "القوة متعددة الجنسيات" في العراق بشكل يتجاوز الملف الأمني إلى كل ما يتعلق ببناء القوات والمؤسسات الأمنية العراقية التي ستصاغ من كافة جوانب بنيتها ونشاطاتها وتسليحها وتجهيزها من قبل الأمريكان ، وهذا يشكل جانباً أساسياً من جوانب إعادة صياغة العراق بكامله بما يخدم مخططاتهم ومصالحهم في المنطقة والعالم ، كما أشار باول سابقاً أمام الكونجرس الأمريكي .

والملاحظة الخامسة تتمثل في موافقة البند رقم (٢٣) من القرار على مواصلة المجلس الدولي للمشورة والرصد أنشطته في رصد صندوق التنمية للعراق ، بالإضافة إلى ما تضمنه البند رقم (٢٥) من

أحكام تتعلق بكيفية إنهاء عمل المجلس الدولي للمشورة والرصد وبشكل يتطابق مع كيفية إنهاء عمل "القوة متعددة الجنسيات"، مما يعنى استمرار تحكم الأمريكان بالملفين الأمني والاقتصادي . (٣)

وعلى أية حال ، فالقرار الأخير لمجلس الأمن حول العراق جاء لمصلحة الولايات المتحدة ، والرئيس بوش شخصياً ، حيث انتزع قراراً بالإجماع من مجلس الأمن يجيز بقاء قوات التحالف وبقيادة أمريكية فى العراق لفترة أخرى جددت نظرياً لسنة وفعلياً مرهونة باستتباب الأمن وقوات عراقية قادرة على ضبط الأمن بمفردها ، والفصل فى أمر خروج تلك القوات مرهون بطلب من الحكومة العراقية .. هذه الحكومة التى كان التأثير الأمريكى واضحاً وجلياً فى تشكيلها ، وقد طلبت بقاء القوات لعدم قدرتها على حفظ الأمن .. وإن استمرار تدهور الوضع الأمنى وعدم قدرة قوات عراقية على إعادة الأمن سيجعل الحكومة العراقية تتمسك ببقاء القوات الأجنبية .

• وبالنظر إلى القرار (١٥٤٦) يتضح لنا أن المجلس وقع فى تناقض قانونى خطير ، ففى الوقت الذى رحب فيه بانتهاء الاحتلال أكد فى القرار نفسه استمرار جيش الاحتلال فى السيادة على العراق بناء على طلب الحكومة المؤقتة ، والتى عينها الاحتلال.

• فالمجلس بإصداره مثل هذا القرار يكون قد ادخل تعريفاً جديداً للاحتلال وانتهائه يتناقض والقانون الدولى . فوفقاً لأحكام وقواعد القانون الدولى تنص المادة ٤٢ من قواعد لاهاى على : يعتبر الأرض محتلة ما أن توضع عملياً تحت سلطة الجيش الغازى ، وبموجب هذا التعريف الشامل والبسيط فإن العراق كله أصبح محتلاً يوم سيطرت جيوش بريطانيا وأمريكا عليه وحلت جيشه النظامى ونزعت سيادة الدول العراقية ، وسبب أهمية هذا التعريف هو أن الاحتلال يضع مسئوليات قانونية فى عنق المحتل والتى تبقى كذلك حتى ينتهى الاحتلال قانوناً ، وينتهى الاحتلال بموجب القانون الدولى فى إحدى حالتين وهما : إما انسحاب الجيش الغازى من الأرض أو طرده منها ، وليس هناك حالة ثالثة يمكن أن تنهى الاحتلال (٤). وعلى هذا الأساس فإن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ فى نصه: "يرحب

(٣) قراءة متأنية لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ الخاص بالقطر العراقى الشقيق ، ٨ يونيو ٢٠٠٤ .

<http://www.al.bayader.com/index.asp?cat=63&issue=857>.

انظر أيضاً :

- ريمون قلته سيحه ، "مستقبل العراق على ضوء قرار مجلس الأمن الأخير" ، شئون خليجية ، (عدد ٣٨) ، صيف ٢٠٠٤ ، ص ١١٨ : ١٢٠ .

- M. Cherif Bassiouni, "The Goals of post-conflict justice in Iraq", Cronell international law Journal , (Vo.38, no2, 2005), PP354 : 365 .

(٤) د. عز الدين فوده ، " الاحتلال الحربى " ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، (مجلد ٢٥) ، أبريل ١٩٦٩ ، ص ٤٦ : ٤٧

بأنه سيتم بحلول الثلاثين من يونيو ٢٠٠٤ أيضاً انتهاء الاحتلال، وانتهاء وجود سلطة الائتلاف المؤقتة ، وبأن العراق سيؤكد من جديد سيادته الكاملة" .

وبالتالى لم تعد اللجنة الدولية تعتبر الوضع فى العراق بمثابة نزاع مسلح دولى بين التحالف الذى تقوده الولايات المتحدة ودولة العراق يخضع لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

إن الأعمال العدائية الراهنة فى العراق بين المقاتلين المسلحين من جانب والقوة متعددة الجنسيات أو السلطات حديثة التكوين من جانب آخر ، تعد نزاعاً مسلحاً غير دولى ، ويعنى ذلك أن جميع الأطراف ، بما فى ذلك القوة متعددة الجنسية فى العراق ، تخضع للمادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع والقواعد العرفية المنطبقة على النزاعات المسلحة غير الدولية .

ويتعين على جميع الأطراف فى جميع الأوقات أن تكفل للأشخاص الذين لا يشاركون أو كفوا عن المشاركة فى القتال بما فى ذلك الأشخاص المحرومون من حريتهم لأسباب تتصل بالأعمال العدائية المتواصلة يحظون بالحماية وفقاً لتلك القواعد .^(٥)

(٥) د. عبد الحق العائى ، "ماذا حدث قانوناً منذ الاحتلال" ، ١٠ كانون الثانى ٢٠٠٥ .

<http://www.albasrah.net/maqalat-mukhtara/arabic/0105/al3an,-100105.htm>

وفى الثامن من نوفمبر ٢٠٠٥ أصدر مجلس الأمن القرار (١٦٢٧) ، والذي ينص على ،

١. تمديد ولاية القوة متعددة الجنسيات بناءً على طلب الحكومة العراقية كما هو موضح فى (مرفق الرسالة المؤرخة فى السابع والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة من رئيس وزراء العراق إلى رئيس مجلس الأمن) حتى الحادى والثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٦ .

٢. يقرر أن يعاد النظر فى ولاية القوة متعددة الجنسيات عندما تطلب حكومة العراق ذلك ، أو فى موعد لا يتجاوز الخامس عشر من يونيه ٢٠٠٦ ، ويعلن أنه ستهل هذه الولاية فى وقت أقرب إذا طلبت حكومة العراق ذلك .

٣. يقرر أيضاً أن تمدد حتى الحادى والثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٦ الترتيبات المحددة فى الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ العام ٢٠٠٣ بشأن إيداع العائدات من مبيعات الصادرات من النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي فى صندوق التنمية للعراق .

٤. يقرر كذلك أن يعاد النظر فى أحكام الفقرة أعلاه بشأن إيداع العائدات فى صندوق التنمية للعراق ودور المجلس الدولى للمشورة والمراقبة عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو فى موعد لا يتجاوز الخامس عشر من يونيه ٢٠٠٦ .

٥. يطلب أن يواصل الأمين العام تقديم تقرير فصلى إلى المجلس عن العمليات التى تضطلع بها فى العراق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة على العراق .

٦. يطلب أن تواصل الولايات المتحدة ، نيابة عن القوة متعددة الجنسيات ، تقديم تقرير فصلى على المجلس عما تبذله هذه القوة من جهود وما تحرزه من تقدم .^(١)

أهم الملاحظات على هذا القرار :

فالملاحظ من ناحية أولى أن القرار ينص على تمديد ولاية القوة متعددة الجنسيات حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ ، مع إعادة النظر فى ولاية القوة متعددة الجنسيات عندما تطلب حكومة العراق ذلك ، أو فى موعد لا يتجاوز الخامس عشر من يونيه ٢٠٠٦ ، مما يعنى استمرار الاحتلال فى العراق ، وبالتالي إبقاء القوة متعددة الجنسيات ملتزمة بالتصرف بما يتفق مع التزاماتها بمقتضى القانون الدولى ، بما فى ذلك قانون الصراع المسلح . وهذا ما أشارت إليه بوضوح "كونداليزا رايس" فى رسالتها الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن فى التاسع والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٥ والتى تضمنت : "القوات التى تؤلف القوة متعددة الجنسيات ستبقى ملتزمة بالتصرف بما يتفق مع التزاماتها بمقتضى القانون الدولى ، بما فى ذلك قانون الصراع المسلح" .

(١) انظر نص القرار ١٦٢٧ ، ٨ نوفمبر ٢٠٠٦

<http://daccessds.un.org/doc/undoc/gen/no3/630/99/pdf/No363099.pdf?open=element>

ومن جهة ثانية يؤكد القرار على استمرار العمل بالترتيبات المحددة في الفقرة (٢٠) من القرار (١٤٨٣) بشأن إيداع العائدات من مبيعات الصادرات من النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق التنمية للعراق ، مما يعنى استمرار تحكم الولايات المتحدة في الملف الاقتصادي العراقي.

وفي ٢٨ من نوفمبر ٢٠٠٦ ، اصدر مجلس الأمن القرار رقم "١٧٢٣" الذي نص على :

١- تمديد ولاية القوة متعددة الجنسيات حتى الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٧ ، وذلك بناء على طلب الحكومة العراقية كما جاء متضمناً في الرسالة التي وجهها رئيس مجلس وزراء العراق في الحادي عشر من نوفمبر ٢٠٠٦ إلى رئيس مجلس الأمن .

٢- استعراض ولاية القوة متعددة الجنسيات عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز الخامس عشر من يونيو ٢٠٠٧ ، مع إنهاء هذه الولاية في وقت أقرب إذا ما طلبت حكومة العراق ذلك .

٣- قيام الأمين العام لتقديم تقرير تفصيلي إلى مجلس الأمن عن العمليات التي تطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الشعب العراقي .

٤- مواصلة الولايات المتحدة ، نيابة عن القوة متعددة الجنسيات تقديم تقرير تفصيلي إلى المجلس عما تبذله هذه القوة من الجهود وما تحزره من تقدم^٢.

تحليل القرار رقم "١٧٢٣" ،

- اصدر القرار رقم "١٧٢٣" بموجب الفصل السابع من الميثاق ، فقد أعطى الفصل السابع الحق لمجلس الأمن في اتخاذ كافة التدابير العسكرية اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادتهما إلى نصابهما إذا ما رأى المجلس أن التدابير غير العسكرية المنصوص عليها في المادة (٤١) لا تفي بالغرض.

• هذا وقد بينت نصوص الميثاق الوسائل الكفيلة بحصول المجلس على قوات مسلحة ، وحددت أسلوب استخدامها وقيادتها ، وبموجب ذلك يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة ، في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين ، بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه ، وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية ، ومن ذلك حق المرور .

ويجب أن تحدد هذه الاتفاقات عدد القوات ، وأنواعها ، ومدى استعدادها وأماكنها ، ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدمها .

ومع أن الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة (٤٣) والمواد التالية هي قاعدة الأساس في تجهيز القوات الدولية المسلحة ، إلى أن مجلس الأمن قد فشل في إبرام تلك الاتفاقات ، نتيجة الخلاف بشأنها بين الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والولايات المتحدة ، مما حرم الأمم المتحدة من تشكيل قوة تنفيذية دولية يمكن استخدامها على الدوام ، وقد أدى ذلك إلى استعانة المجلس ، كلما دعت الظروف بقوة مسلحة خاصة ، بطلب عليها قوات الطوارئ أو قوات حفظ السلام ، ويجري تكوينها من وحدات عسكرية تابعة

(٢) انظر نص القرار (١٧٢٣) ، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦

[Http://daccessds.un.org/doc/undoc/gen/no3/630/99/pdf/No363099.pdf?open=element](http://daccessds.un.org/doc/undoc/gen/no3/630/99/pdf/No363099.pdf?open=element) .

للدول الأعضاء ، يحدد المجلس قواها ومدى استعدادها والخطط لأعمالها المشتركة وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب ، وفي الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة ٤٣ ، وينتهي وجودها بانتهاء المهمة التي شكلت من أجلها .^(٣)

لكن ما حدث في العراق كان مخالفاً لذلك تماماً . فالقوات متعددة الجنسيات التي تم الاستعانة بها لصون الأمن والاستقرار في العراق لا تتوافر فيها الشروط اللازمة ولا المهام الواضحة لعملها ، مما يعني أن المجلس لم يرق إلى مستوى المسؤولية القانونية التي ألقاها الميثاق على عاتقه في حفظ السلك والأمن الدوليين .

أهم الملاحظات على هذا القرار:

هناك ملاحظتان من ناحية أولى ، أن وجود القوة متعددة الجنسيات في العراق جاء بناء على طلب من حكومة العراق ، مما يعني استمرار الاحتلال في العراق وبالتالي ستبقى القوة متعددة الجنسيات ملتزمة بالتصرف بما يتفق مع التزاماتها بمقتضى القانون الدولي .

أما الملاحظة الثانية ، فتشير إلى التأكيد على استمرار التفويض الممنوح للقوة متعددة الجنسيات على النحو المبين في القرار " ١٥٤٦ " لعام ٢٠٠٤ ، وهذا يعني استمرار الصلاحيات والتدخلات التي أعطاها القرار " ١٥٤٦ " للقوة متعددة الجنسيات في العراق بشكل يتجاوز الملف الأمني إلى كل ما يتعلق ببناء القوات والمؤسسات الأمنية العراقية التي صيغت من كافة جوانب بنيتها ونشاطاتها وتسليحها وتجهيزها من قبل الأمريكان مع الاكتفاء بالتشاور والتنسيق مع الحكومة العراقية دون أن يكون لهذه الحكومة الكلمة الفصل في اتخاذ القرارات اللازمة حيال المسائل الأمنية .

وهذا بلا شك يشكل جانباً أساسياً من جوانب إعادة صياغة العراق بكاملها بما يخدم مخططاتها ومصالحها في المنطقة .^(٤)

وباستعراض جملة القرارات السابقة والخاصة بإنشاء القوة متعددة الجنسيات في العراق يتضح لنا الآتي :-

١. أن الولايات المتحدة قوة احتلال، وهو احتلال بطبيعته غير مشروع. أما القوات الدولية التي تطالب الولايات المتحدة بأن تصبح قواتها المحتلة جزءاً منها على غرار القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠، وعلى أساس أن الاحتلال سوق يغلقه إطار مشروع وهو الغطاء الدولي أمر لا يجوز لأنه خلط بين غير المشروع وهو الاحتلال ، والمشروع وهو قوات حفظ السلام التي لا تتوافر فيها الشروط اللازمة ولا المهام الواضحة لعملها، فضلاً عن أنها محاولة مكشوفة لكي تحكم العراق باسم المجتمع الدولي، وتوريط الأمم المتحدة في تقديم مسوغ لاستمرار الاحتلال والاستغلال

(٣) إبراهيم العناني ، " حرب الشرق الأوسط " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢٨
انظر أيضاً : مفيد شهاب ، " المنظمات الدولية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٤

(٤) قرار متبينة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ ، ٨ يونيو ٢٠٠٤

لثروات العراق وشعبه واستغلال اسم الأمم المتحدة في كل الأعمال غير المشروعة من جانب الولايات المتحدة.

٢. أن تجديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات جاء بناء على طلب الحكومة العراقية المؤقتة ، مما يعنى استمرار الاحتلال في العراق ، وبالتالي ستبقى القوة متعددة الجنسيات ملتزمة بالتصرف بما يتفق مع التزاماتها بمقتضى القانون الدولي .

٣. حرصت القرارات في مجملها على التأكيد على دور القوات المتعددة الجنسيات في بناء قدرة القوات والمؤسسات الأمنية العراقية من خلال برنامج للتدريب والتجنيد والتجهيز بالمعدات والتوجيه والرصد ، مما يعطى أبعاداً إضافية لصلاحيات وتدخلات القوة المتعددة الجنسيات في العراق بشكل يتجاوز الملف الأمنى إلى كل ما يتعلق ببناء القوات والمؤسسات الأمنية العراقية التى ستصاغ من كلفة جوانب بنيتها ونشاطاتها وتسليحها وتجهيزها من قبل الأمريكان ، وهذا يشكل جانباً أساسياً من جوانب إعادة صياغة العراق بكامله بما يخدم مخططاتهم ومصالحهم في المنطقة والعالم .

ثانياً : مواقف القوى الداخلية في العراق :

أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات الخاصة بتشكيل قوات متعددة الجنسيات لصون الأمن والاستقرار في العراق ، ومن بين هذه القرارات جاء القرار ١٥٤٦ الصادر في الثلاثين من يونيو ٢٠٠٤ ليعكس رغبة الحكومة العراقية في تمديد ولاية القوة متعددة الجنسيات في العراق ، حيث أشار البند ٩ في القرار إلى أن وجود القوة متعددة الجنسيات في العراق هو بناء على طلب الحكومة العراقية المؤقتة ، ولذا فإنه يعيد تأكيد التفويض الممنوح للقوة متعددة الجنسيات المنشأة تحت قيادة موحدة بموجب القرار ١٥١١ ، مع إبلاء الاعتبار للرسالتين المرفقتين بهذا القرار .

فقد وجه رئيس وزراء الحكومة العراقية المؤقتة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في الخامس من يونيو ٢٠٠٤ ، يطلبه فيها بإصدار قرار جديد بشأن ولاية القوة متعددة الجنسيات يسهم في حفظ الأمن في العراق ، مع استعراض مجلس الأمن ولاية القوة متعددة الجنسيات ، يطلب من الحكومة الانتقالية للعراق ، أو بعد اثني عشر شهراً من تاريخ اتخاذ ذلك القرار .

وقد جاء رد وزراء الخارجية استجابة لطلب حكومة العراق استمرار وجود القوة متعددة الجنسيات في العراق ، حيث أكد وزير الخارجية كولن باول أن القوة متعددة الجنسيات مستعدة ، تحت قيادة موحدة أن تواصل الإسهام في حفظ الأمن في العراق ، بما في ذلك عن طريق منع الإرهاب وردعه ، وحماية إقليم العراق . وهدف القوة متعددة الجنسيات هو مساعدة الشعب العراقي على إتمام الانتقال السياسي والسماح للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالعمل لتيسير تعمير العراق .

ثم جاء القرار ١٦٣٧ الصادر في الثامن من نوفمبر ٢٠٠٥ ليعلن عن بدء مرحلة انتقالية جديدة في العراق ، حيث صوت العراق في الخامس عشر من أكتوبر ٢٠٠٥ في استفتاء عام جرى على المستوى الوطني لغرض المصالحة على دستور جديد للعراق متخذاً بذلك خطوة هامة أخرى على طريق بناء مستقبل ديمقراطي حيوي سعياً وراء تحقيق حكومة منتخبة وفق دستور دائم .

ومع اقتراب موعد إجراء انتخابات السلطة التشريعية القادمة وتشكيل حكومة جديدة في ديسمبر ٢٠٠٥ قام رئيس وزراء العراق (إبراهيم الجعفري) بتوجيه رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في السابع والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٥ ، ويطلب فيها المجلس بالقيام بتمديد فترة التفويض الممنوح للقوات متعددة الجنسيات كما هو منصوص عليه بالقرار (١٥٤٦) وبما فيها المهام والترتيبات المحددة في الرسائل الملحقة به ، لفترة اثني عشر شهراً اعتباراً من الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٥ ، على أن يعيد مجلس الأمن النظر في هذا التفويض بناء على طلب حكومة العراق أو بعد انقضاء فترة ثمانية أشهر من تاريخ القرار ، وأن يعلن المجلس في ذلك التمديد أنه سينهي التفويض قبل نهاية هذا التاريخ في حال إذا ما طلبت حكومة العراق ذلك ، وذلك لحاجة قوات الأمن العراقية التي يتصاعد حجم بنائها وقدرتها يوماً بعد يوم إلى وقت إضافي لاستكمال كل تعدادها وتجهيزاتها وتدريباتها من أجل تولى مسؤولية جميع الشؤون الأمنية وتوفير الأمن المناسب للشعب العراقي .

وفى الحادى عشر من نوفمبر ٢٠٠٦ قام رئيس مجلس وزراء العراق (نورى المالكي) بتوجيه رسالة إلى مجلس الأمن يطالبه فيها بتمديد ولاية القوة متعددة الجنسيات حتى الحادى والثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٧ على أن يخضع هذا التمديد لالتزام من مجلس الأمن لإنهاء هذا التفويض فى وقت أبكر فى حال طلبت الحكومة العراقية ذلك ، وأن يخضع هذا التفويض لمراجعة دورية قبل الخامس عشر من يونيو ٢٠٠٧ ، وذلك لمواجهة التحديات التى تهدد أمن العراق واستقراره .

مما سبق ، يتضح لنا أن توجد القوات متعددة الجنسيات وما تقوم به من عمليات عسكرية يستند إلى موافقة الحكومة العراقية المؤقتة ، ومن ثم لم تعد اللجنة الدولية بالتالى تعتبر الوضع فى العراق بمثابة نزاع مسلح دولى بين التحالف الذى تقوده الولايات المتحدة ودولة العراق يخضع لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

فالأعمال العدائية الراهنة فى العراق بين المقاتلين المسلحين من جانب والقوة متعددة الجنسيات أو السلطات حديثة التكوين من جانب آخر ، تعد نزاعاً مسلحاً غير دولى . ويعنى ذلك أن جميع الأطراف ، بما فى ذلك القوة متعددة الجنسيات فى العراق ، تخضع للمادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع والقواعد العرفية المنطبقة على النزاعات المسلحة غير الدولية .

ويتعين على جميع الأطراف فى جميع الأوقات أن تكفل للأشخاص الذين لا يشاركون أو كفوا عن المشاركة فى القتال بما فى ذلك الأشخاص المحرومون من حريتهم لأسباب تتعلق بالأعمال العدائية المتواصلة أن يحظوا بالحماية وفقاً لتلك القواعد .^(١)

(١) انظر نصوص الرسائل الموجهة من رئيس وزراء الحكومة العراقية إلى مجلس الأمن :

<http://daccessds.un.org/doc/undoc/gen/no3/630/99/pdf/No363099.pdf?open=element>

ثالثاً : مواقف الدول دائمة العضوية من إرسال قوات متعددة الجنسيات إلى العراق :-

عشية انتهاء الحرب على العراق ، بدأت الولايات المتحدة أولى محطات مخططاتها في تمزيق العراق . ومن ثم فهي تريد هدوءاً وقبولاً لوجودها العسكري يمكنها من استغلال النفط العراقي في إعمار العراق وإعادة بناءه . لكن المقاومة العراقية ظهرت وتطورت وشكلت أكبر تحدٍ تواجهه واشنطن خاصة مع بدء المعركة الانتخابية الرئاسية، إزاء كل ذلك سعت واشنطن إلى إشراك الأصدقاء معها بقوات تساند قوات الاحتلال ، ولما فشلت المحاولة، لجأت واشنطن إلى مجلس الأمن لتشكيل قوة متعددة الجنسيات تعمل إلى جانب قوات الاحتلال وحفظ السلام ضد مثيري الشغب والفتنة حتى تنهياً الظروف للإدارة الأمريكية في العراق لتنفيذ أهدافها ، وهنا أعلنت بعض الدول بالفعل استعدادها للتجاوب مع واشنطن مثل اليابان وبولندا ، وبعض دول شرق أوروبا وأستراليا .

أما فرنسا وروسيا والصين ما زالوا يصرون على أن إرسال قواتهم إلى العراق ينبغي أن يكون تحت قيادة الأمم المتحدة لا سواها .

لهذا حرصت فرنسا وروسيا على إدخال تعديلات على نص القرار ١٥٤٦ الصادر في الثامن من يونيو ٢٠٠٤ تقضي بتدعيم دور الأمم المتحدة في المنطقة ، فجاء نص القرار ليؤكد على السماح بإبقاء قوات الاحتلال الأمريكي وحلفائها تحت مظلة الأمم المتحدة باسم الدول متعددة الجنسيات وبقيادة أمريكية لمساعدة العراقيين إلى حين عودة الأمن إلى البلاد ، كما سمح أيضاً القرار باستقدام قوات أجنبية من دول العالم لتسهم في تحقيق الأمن ، وترك أمر سحب هذه القوات مرهوناً بطلب من الحكومة العراقية .

أما الصين فقد أعلنت دعمها للتعديلات الفرنسية وكذلك للمقترحات الروسية لكنها اختارت أن تحذو حذو دول أخرى معارضة للحرب بدون أن تكون في المواجهة .

وهكذا يتضح لنا مما سبق عرضه أن هذه الدول لا تريد للولايات المتحدة الأمريكية أن تخرج منتصرة ولا مهزومة في العراق ، لأن خروجها منتصرة يعني أنها ستتحكم بمصائر هذه الدول ولاسيما الإمساك بحاجتها للنفط، وإن خرجت مهزومة يعني أن الإرهاب الذي تحاربه الولايات المتحدة الأمريكية وفق ما تدعى سيقوى وسيؤثر على هذه الدول .

ولذلك جاء القرار ١٥٤٦ بصفته النهائية معبراً عن هذا الوضع ، فالولايات المتحدة تراجعت أمام هذه الدول ولبت بعض مطالبها .. وهذه الدول لم تعرقل إجازة القرار ، لكنها لن تساهم بقوات في العراق

ولا توافق على مشاركة قوات باسم حلف شمال الأطلسي في العراق ، وتترك الوضع على حاله ، حيث تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية الأساسية (1).

وفي الثامن والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٦ ، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (١٧٢٣) بإجماع أعضائه ، والذي ركز على تمديد فترة ولاية القوى متعددة الجنسيات حتى الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٦ ، وذلك بناء على طلب الحكومة العراقية ، كما جاء متضمناً في الرسالة التي وجهها رئيس مجلس وزراء العراق إلى رئيس مجلس الأمن في الحادي عشر من نوفمبر ٢٠٠٦ ، والذي طالبه فيها بتمديد ولاية القوة متعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار وصون الأمن في العراق .

(١) د. عبد الله الأشعل ، " مأساة العراق : البداية والنهاية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٩ : ٢٥١
انظر أيضاً : " قراءة متأنية لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ الخاص بالقطر العراقي الشقيق " ، ٨ يونيو ٢٠٠٤
<http://www.al.bayader.com /index.asp?cat=63&issue=857>.

المطلب الثاني

القرارات ذات الصلة بتنظيم العملية السياسية :

أولاً : تحليل القرارات :

- القرار (١٤٨٣) ،

أصدر مجلس الأمن القرار (١٤٨٣) في ٢٢ مايو ٢٠٠٣ والذي ركز على :

١. حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية والسيطرة على موارده الطبيعية .
٢. قيام هيئة الأمم المتحدة بدور حيوي في توفير الإغاثة الإنسانية ، وإعادة بناء العراق .
٣. إعادة إنشاء مؤسسات وطنية ومحلية للحكم الممثل للشعب .
٤. إنشاء حكومة عراقية ممثلة للشعب العراقي معترف بها دولياً ، وغيرها من الإجراءات الخاصة بإعادة بناء المؤسسات وإصلاح النظام الإداري والقانوني بشكل عام. ^(١)

هذا وقد أثار القرار جدلاً واسعاً ما بين مؤيد ومعارض ، كما أثار العديد من التساؤلات التي سبق وأن تطرقنا إليها عند الحديث عن القرارات ذات الصلة بالإعمار .

تحليل القرار في ضوء أحكام الميثاق :

- تشير الديباجة إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا هي دولة محتلة لها سلطات وعليها مسئوليات والتزامات القانون الدولي ، وتسمى قيادتها المشتركة "السلطة" . أما الدول الأخرى التي ليست دولة محتلة فيجب عليها أن تعمل في المستقبل تحت إشراف هذه السلطة وهذا هو أخطر نص في القرار لأنه يجعل العراق تحت السلطة ، سيادة هذه السلطة ، ويجعل علاقاته الخارجية من خلالها وهو يتجاوز تماماً وضع الدولة المحتلة ، ويضع العراق في وضع الدولة الخاضعة للحماية ، أي التي لا تملك مظاهر السيادة في الداخل والخارج ، وهذه صورة تاريخية تعلو فيها سلطات الحماية على أي محاسبة دولية ، ولا ينظمها القانون الدولي المعاصر.

- أغفل مجلس الأمن تعهداً بالإشارة إلى غزو العراق على أنه خرق للميثاق ، متجاوز ذلك حين أشار مُرحباً بما اسماه "بيان الناصرية" الصادر في الخامس عشر من نيسان ٢٠٠٣ وبيان بغداد الصادر في ٢٨ نيسان ٢٠٠٣ . ذلك لأن مجلس الأمن أقر في هذا أن الحكومة الشرعية للعراق قد تم إزاحتها بمباركة المجلس وأن الذين أصدروا بيانات الناصرية وبغداد كانوا بداية النظام السياسي الجديد في العراق وقرار مجلس الأمن هذا تجاوز للميثاق ولقواعد القانون الدولي لأنه ليس لمجلس الأمن سلطة إصداره . فمجلس

(١) رشا حمدي ، " دور الأمم المتحدة في العراق : حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق " ، دراسات شرق أوسطية ، (عدد ٢٥) ، خريف ٢٠٠٣ ، ص ١٤٣ .

انظر أيضاً :

- حسام الحوراني ، " مستقبل الاقتصاد العراقي وعملية إعادة الإعمار " ، شؤون خليجية ، (عدد ٣٥) خريف ٢٠٠٣ ، ص ١٢٥ .

- Mahmoud Hmoud , "The use of force against Iraq : Occupation and security council (resolution 1483)" , cornell international law journal , (vol . 36 , No3 , 2004) , pp446:447

الأمن ليس له الحق في نزع سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة بل عضو مؤسس لها نتيجة حرب عدوانية عليها، وليس لمجلس الأمن سلطة سحب الاعتراف بالحكومة العراقية القائمة ومحاولة استبدالها بمجموعة من الناس جاعوا مع القوى المحتلة . فالقانون الدولي الذي ترسخ بعد الحرب العالمية الثانية رفض قبول الحكومات التي عينها الألمان في الدول التي احتلوها أثناء الحرب وأقر شرعية الحكومات التي كانت قائمة عشية الحرب وحق للشعب المحتل في مقاومة الاحتلال .

- بالإضافة إلى أن القرار المذكور ، الذي وضع بعد غزو الولايات المتحدة للعراق اعترف بالاحتلال كأمر واقع ، مما يرتب مسؤوليات والتزامات على قوات الاحتلال يتعين عليهم الالتزام بها ، وذلك وفقاً لأحكام وقواعد القانون الدولي .

فهناك فرق بين الاعتراف بالاحتلال كأمر واقع والاعتراف بالاحتلال كاحتلال . فالاعتراف بالاحتلال كأمر واقع يفرض على سلطة الاحتلال العديد من الالتزامات في حق الدولة التي تحتلها تجاه مقدراتها وثرواتها ، وحقوق مواطنيها ، وهذا من شأنه الحفاظ على تلك المقدرات ، والثروات والحقوق ، وهذا ما سار في اتجاهه القرار ١٤٨٣ .

أما الاعتراف بالاحتلال كاحتلال ، فغير مقرر لأن الاحتلال عمل قام على أساس باطل ، وما بنى على باطل فهو باطل ، بل ويرتب المسؤولية الدولية في حق القائم بالاحتلال ، ومطالبته بالانسحاب أو التعويض المادي أو الترضيه المعنوية .

أهم الملاحظات على هذا القرار:

أكد القرار على تحمل الدول المحتلة مسؤوليتها في ضوء القانون الدولي المعاصر وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة التي تنظم هذه المسؤوليات والتي تستوجب توفير الحاجات المادية وضمان حقوق المدنيين وكذلك تهيئة الظروف لنقل السلطة إلى العراقيين ، وهذه أبرز إيجابيات القرار .

أما عن تناقضات القرار فهي كثيرة ، ومن هذه التناقضات :-

■ القول باحترام سيادة العراق ، حيث المجلس يؤكد من جديد على سيادة العراق وسلامته الإقليمية ، وفي ذات الوقت المجلس (يسلم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على هاتين الدوليتين ، بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة (السلطة)، فأى سيادة هذه التي يتحدث عنها القرار وهو يعترف للمحتلين بأنهم السلطة العليا والمقررة لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً قابلة للتمديد .

فالاحتلال يلغى السيادة من دون شك ، ويفرض سلطته على البلاد ويمارس الوصاية على شعبه ، وفي هذه الحالة يمكننا القول بأن هذه سابقة خطيرة تهدد مبادئ الأمم المتحدة ، وهي أول حالة في العلاقات الدولية تأخذ هذا المنحنى في إطار هيئة الأمم المتحدة ، والخطورة تكمن في إلغاء استقلال بلد بعد أكثر من سبعين عاماً من التمتع به ، الأمر الذي يشكل تجاوزاً صارخاً للمادة (٧٨) من الميثاق والتي تنص

على أن (لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة "الأمم المتحدة" إذ العلاقات بين هذه الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة).

كذلك أيضاً تشديد القرار على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية ، وترحيبه بالتزام كافة الأطراف المعنية بدعم تهيئة بيئة تمكنه من القيام بذلك في أقرب وقت ممكن ، مع تأكيده على ضرورة أن يحل اليوم الذي يحكم فيه العراقيون أنفسهم على وجه السرعة ، كما ورد في مقدمة القرار إلى جانب تكرار عبارة (تهيئة الظروف التي تمكن الشعب العراقي أن يقرر بحرية مستقبله السياسي) في الفقرة ٤ ، أو (حتى تصبح حكومة العراق ممثلة للشعب ومُعترف بها دولياً) ، والنقطة (ب) من الفقرة ١٦ ، الفقرة ٢١ ، والفقرة ٢٢ من القرار وهذا يعنى قطع الطريق أمام سلطة وطنية انتقالية ، والمرحلة الانتقالية ستكون جزء من مهام سلطة الاحتلال ، وهذا لا يتناسب مع ضرورات الوضع في العراق من جهة ، ومن جهة أخرى فإن القرار بالأصل صدر بمعزل عن وجود ممثل للشعب العراقي ، رغم أن عدداً غير قليل من قواه السياسية كانت تمتلك علاقة مع الدول المحتلة ، ولها قراراتها الصادرة من مؤتمر لندن ٢٠٠٢ ، أو من مؤتمر الناصرية المنعقدة في الخامس عشر من نيسان / إبريل ٢٠٠٣ ، والذي أشار القرار إلى بيانه ، أو مؤتمر بغداد المنعقد في الثامن والعشرين من إبريل ٢٠٠٣ .

فالقرار يتجاوز إرادة العراقيين ولو بالشكل المحدود ، ومن دون تحديد آلية التعامل مع الشعب وحقه في إعادة بناء مؤسساته يزيد المخاوف ولا يخلق الاطمئنان المنشود ، وتبع ذلك قرار بريمر بإلغاء عقد مؤتمر وطني ذي صلاحية لتشكيل حكومة انتقالية .^(٢)

- القرار (١٥٠٠) :

في الرابع عشر من أغسطس ٢٠٠٣ ، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (١٥٠٠) ، الذي رحب بإنشاء مجلس الحكم المؤلف من خمسة وعشرين عضواً ، باعتبار ذلك " خطوة هامة " نحو تشكيل حكومة ممثلة معترف بها دولياً .

الوضع القانوني للمجلس الانتقالي العراقي :

اكتفى مجلس الأمن في قراره رقم ١٥٠٠ ، والصادر في الرابع عشر من أغسطس ٢٠٠٣ بالترحيب بالمجلس كخطوة نحو تشكيل حكومة عراقية معترف بها دولياً ، أي أن مجلس الأمن قد وقف على بعد خطوات مما أراده واشنطن من أن يكون هذا المجلس الانتقالي هو هذه الحكومة المعترف بها دولياً التي تمارس السيادة العراقية .

وقد أثار بلا شك دهشة الولايات المتحدة ، فمن وجهة نظر الولايات المتحدة ، ووفق التفسير الأمريكي لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ أنه من حق هذا الاحتلال أن يشكل حكومة للعراق تعترف بها دول العالم .

(٢) محمد عنوز ، " دولة العراق بين الشرعية الدولية والتطورات الحالية " ، ١٥-٨-٢٠٠٣

<http://www.regzar.com/debat/show.art.asp?aid=24934>

ومن هنا يتضح لنا أن الولايات المتحدة تفسر قرارات مجلس الأمن تفسيراً سياسياً أمريكياً خالصاً ، فمجلس الأمن لا يستطيع أن يجعل الاحتلال غير المشروع في القانون الدولي وفي الميثاق وفي قرارات المجلس السابقة ، مشروعاً هذه المرة إكراماً لواشنطن ، وإلا وقع قراره باطلاً بطلاناً مطلقاً ، لأنه يخالف واحدة من القواعد الآمرة في القانون الدولي ، وهي عدم جواز اكتساب أو احتلال أراضي الغير بالقوة .

ولذلك يجب أن نميز بين الغزو والاحتلال والفتح . فالغزو هو العمل العسكري الذي تقتحم به دولة أراضي دولة أخرى ، لكن الاحتلال هو السيطرة العسكرية على هذه الأرض سيطرة فعلية .

ونحن هنا إزاء حالة احتلال ، فمجلس الأمن أعترف بالاحتلال اعترافاً واقعياً ، وفي هذه الحالة تطبق قواعد قانون الاحتلال الحربى التى تنظم علاقة الدولة المحتلة بالأرض والسكان والموارد ، وتقر بحق مقاومة الاحتلال ، وتقر الحماية القانونية للمقاومة وتنظيمها .

ولذلك نشأت تاريخياً حكومات في المنفى تمثل الجناح السياسى للمقاومة وتجسد سيادة الدولة المحتلة التى لا تزول بسبب الاحتلال ، ولا يحق للسلطات المحتلة أن تمارس رموز السيادة أو تظهر بمظهر السلطة صاحبة السيادة (3) .

ومن ثم فليس مألوفاً أن تنشئ سلطات الاحتلال حكومة وطنية تحظى بالاعتراف الدولي ، لأنها بطبيعتها صنيعة للاحتلال الذى هو في حقيقته حالة واقعية مؤقتة محكوم عليها بالزوال بأسرع وقت ممكن . فلم يحدث في التاريخ السياسى كله أنه تم الاعتراف بالحكومة العميلة في ظل الاحتلال ، بل هي حكومات في أحسن الظروف تمثل مقاومة ينست من النصر فاتجهت إلى الواقعية الظرفية وتعاونت مع الاحتلال واعترفت به وانشقت على تيارات المقاومة الوطنية .

ومؤدى ما تقدم أن قيام سلطة الاحتلال نفسها بتشكيل المجلس على أنه حكومة أو أنه جزء من العملية السياسية لتحويل العراق إلى النموذج الأمريكى المطلوب يماثل في التقاليد التاريخية الحكومات العميلة في مواجهة حكومات المنفى ، وفي فلسطين ظلت حكومات المنفى تحت مسميات مختلفة خاصة في إطار الثورة الفلسطينية هي التى تتزعم المقاومة للاحتلال الإسرائيلى ، ولذلك كانت الإشكالية الفكرية الأساسية في اتفاق أوسلو أن تتحول حكومة المنفى الفلسطينية إلى حكومة انتقالية تفاوض الاحتلال وتشرف على رحيله واستكمال استقلال الدولة ، وهي سابقة لم تحدث في التاريخ السياسى الحديث .

وهنا يبدو أن الولايات المتحدة تنظر إلى العراق على أنه لا يخضع فقط للاحتلال ، وإلا كانت موافقها انسجمت مع القانون الدولي للاحتلال الحربى ، وإنما يخضع للقانون الدولي للفتح ، والذى لم يعد موجوداً بعد أن تأكدت سلطة القانون الدولي الحديث منذ عام ١٩٤٥ ، والذى لا يعترف بأية آثار قانونية لاستخدام القوة من دولة ضد دولة أخرى .

(٣) د. عز الدين فوده ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨:٣٠

وبهذا لا يمكن الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي العراقي عن طريق المقاربة مع صيغة الفتح لان عصره قد انقضى ، وإنما المجلس يقترب في شكله من صيغة أوسلو والسلطة الفلسطينية مع فارق جوهري هام ، وهو أن السلطة نتاج أوسلو ونتائج المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير وموضوع المفاوضات هو ترتيبات تحرير الأراضي الفلسطينية من المحتل الإسرائيلي وميلاد الدولة الفلسطينية ، بينما المجلس العراقي جزء من العملية السياسية لاستمرار الاحتلال بصرف النظر عن تسميته مجلساً انتقالياً ، وما أكدته قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ من أنه خطوة نحو حكومة شرعية معترف بها دولياً .

وهكذا يبدو واضحاً أن الدوافع التي كانت وراء صدور القرار ١٥٠٠ الذي رحب بمجلس الحكم في العراق متعددة ، وهي مظهر من مظاهر استمرار الصراع الذي دار في مجلس الأمن قبيل شن الحرب على نظام صدام حسين في العراق ، وكذلك أثناء المفاوضات التي سبقت القرار ١٤٨٣ ، وتدخل في إطار السياسية بين الكبار بما يؤمن مصالحهم بالدرجة الأولى ، أكثر مما له علاقة بمصالح الشعب العراقي .^(٤)

- القرار (١٥١١) :

في السادس عشر من أكتوبر ٢٠٠٣ ، نجحت الولايات المتحدة في استصدار القرار (١٥١١) من مجلس الأمن الدولي والذي اشتمل في نصوصه على الأحكام الآتية :

١. يؤكد القرار على سيادة العراق وسلامة أراضيه ، ويشدد في هذا الصدد على الطابع المؤقت لاضطلاع سلطة التحالف المؤقتة بالمسؤوليات والسلطات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق المعترف بها والمنصوص عليها في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) إلى حين قيام شعب العراق بتشكيل حكومة ممثلة للشعب المعترف بها دولياً تتولى المسؤوليات المنوطة بالسلطة .

٢. يقرر أن مجلس الحكم ووزرائه هم الأجهزة الرئيسية للإدارة المؤقتة العراقية التي تجسد سيادة دولة العراق خلال الفترة الانتقالية إلى أن يتم إنشاء حكومة ممثلة للشعب ومعترف بها دولياً وتحمل مسؤوليات السلطة .

٣. يدعو السلطة إلى أن تعيد مسؤوليات الحكم والسلطات إلى شعب لعراق بأسرع ما يمكن ، ويطلب إلى السلطة أن تقدم بالتعاون عند الاقتضاء مع مجلس الحكم والأمين العام ، تقريرها بشأن التقدم الذي يجري إحرازه .

* في ضوء ذلك ، يمكن القول أن القرار ، قام على تناول عدد من القضايا الأساسية ، من أبرزها :

- نقل السلطة : وتناولها القرار في صياغة غير مباشرة حين تحدث عن تعبئة شعب العراق ، وأن تعيين مجلس وزراء ولجنة متخصصة لإعداد الدستور من شأنها أن تفضي إلى تولي الشعب العراقي مقاليد أموره (فقرة ٣) مع دعوة السلطة لإعادة مسؤوليات الحكم وسلطانه لشعب العراق ، وأن مجلس الحكم هو الكيان الأساسي لإدارة العراق المؤقت والذي يجسد سيادة العراق خلال الفترة الانتقالية ولحين قيام حكومة نيابية معترف بها دولياً (فقرة ٤) .

(٤) محمد الحميمي ، الانتخابات العامة ضرورة وطنية ملحة ، جريدة الزمان - العدد ١٥٨٨ ، ٢٠٠٣/٨/٢٠ .
<http://www.azzaman.com/azzaman/articles/2003/08/08-19/759.htm>

- دور الأمم المتحدة : يدعو القرار مجلس الحكم بالتعاون مع السلطة والممثل الخاص للسكرتير العام - حين تسمح الظروف - بإفادة مجلس الأمن قبل منتصف ديسمبر ٢٠٠٣ بالجدول الزمني وبرنامج لصياغة دستور جديد تعقد في ظله انتخابات ديموقراطية (فقرة ٧) ثم يدعو الأمين العام لإبلاغ مجلس الأمن بخطوات تنفيذ الجدول الزمني (فقرة ١٢) ، ومع دعوة ممثله الخاص في العراق إلى توفير خبرة الأمم المتحدة للشعب العراقي في عملية التحول السياسي بما في ذلك الإعداد للعملية الانتخابية (فقرة ١٠) ، كما يدعو الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في العراق لدعم دورها الحيوي بتقديم المساعدات الإنسانية وتطوير إعادة بناء الاقتصاد ، وتحسين ظروف التنمية (فقرة ٨) .

- إن القرار قد أقر عدة سوابق قانونية وسياسية ، من بينها : استبدال كلمة "الاحتلال" بسلطة "التحالف" ، وأعطاهم صلاحيات واسعة بلا محاسبة ، وبلا آلية للمراقبة عليها ، ودون أن يحدد موعداً لإنهاء هذه الصلاحيات ، كما أنه منح بصورة رمزية نوعاً من السيادة على مجلس الحكم الانتقالي إلى أن يتم تشكيل حكومة ممثلة للشعب العراقي ومُعترف بها دولياً^(٥).

وفي قراءة نقدية لتصوص القرار ، يشير البعض إلى عدد من الملاحظات الأساسية : - فالملاحظ من ناحية أولى أن القرار غلبت عليه الصياغة المبهمة واستخدام المصطلحات السياسية ، ومن ذلك : "ضرورة التعجيل بحلول اليوم الذي يتولى العراقيون فيه إدارة شئونهم بأنفسهم" بدلاً من الحديث عن "إعادة السيادة والاستقلال" للشعب العراقي ضمن تاريخ محدد تغادر فيه قوات الاحتلال الأراضي العراقية مع التزام دولي واضح من خلال مجلس الأمن بضمان ذلك .

ومن جهة ثانية ، يعتبر القرار من لم يتم انتخابهم ويعملون في ظل الاحتلال وفي دائرة توجيهاته باعتباره سلطة استعمارية محتلة ، بأنه "يجسدون سيادة دولة العراق" والعراق ما زال كله مستعمرأ بصورة مباشرة من قبل قوات احتلال أجنبية ، فالمنطق والقانون الدولي يقولان بأن السيادة تنتفي وتختفي بوجود احتلال شامل للإقليم وهذا ما واقع فعلاً . فكيف يمكن الحديث عن سيادة في ظل الاحتلال .

بالإضافة إلى العبارة الواردة في الفقرة السابعة من القرار "إذا سمحت الظروف" وهذا المصطلح ورد بشأن تحديد تاريخ تقديم جدول زمني وبرنامج لصياغة الدستور وإجراء انتخابات . إذ إنه بعد أن يضع القرار تاريخ الخامس عشر من ديسمبر كموعدهم لهذا البرنامج تضيف "إذا سمحت الظروف" وتنسحب هذه الفقرة على كل ما قبلها ، وهنا ستكون صاحبة القرار في "سماح الظروف من عدمها" هي سلطة الاحتلال .^(٦)

وبعد أربعة أسابيع من المفاوضات بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة ، والدول الأخرى الأعضاء في المجلس من جهة ثانية .. أقر مجلس الأمن بإجماع أعضاؤه يوم الثامن من يونيو ٢٠٠٤

<http://www.ppsc.info/Main pages/Arabic/Tathqeef/m55.htm>

(٥) موقع المنظور السياسي :

(٦) محمد الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢

الصيغة المعدلة لمشروع قرار أمريكي بريطاني بشأن العراق ، حمل القرار (١٥٤٦) ، وقد ركز على الأمور التالية :

١. إنهاء الاحتلال اعتباراً من الثلاثين من يونيو الجاري ، وتشكيل حكومة انتقالية لعراق يتمتع بالسيادة الكاملة ابتداء من هذا التاريخ .

٢. جدد القرار التأكيد على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية من خلال انتخابات تجرى في كانون الأول / يناير القادم .

٣. أقر القرار جدولاً زمنياً للانتقال السياسي في العراق نحو حكومة منتخبة ، كما أقر بدور الأمم المتحدة في مساعدة الشعب العراقي في إعادة إعمار البلاد وتنظيم الانتخابات وتشجيع الحوار الوطني والتوافق لصوغ الدستور .

أهم الملاحظات على القرار (١٥٤٦) :

الملاحظة الأولى تشير إلى أن البند الأول من القرار قيد من سلطات الحكومة الانتقالية (حكومة العلاءي) من خلال "الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تؤثر على مصير العراق فيما يتجاوز الفترة المؤقتة المحددة ، إلى أن تتولى حكومة انتقالية منتخبة مقاليد الحكم...".

أما الملاحظة الثانية ، فنذهب إلى ترحيب القرار في البند الثاني بأنه سيتم بحلول الثلاثين من يونيو ٢٠٠٤ انتهاء الاحتلال، وانتهاء وجود سلطة الائتلاف المؤقتة ، وبأن العراق سيؤكد من جديد سيادته الكاملة".

والملاحظة الثالثة تتمثل في تأكيد حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية ، والسيطرة على موارده المالية والطبيعية .

وثمة ملاحظة أخيرة ، مؤداها عدم الإشارة إلى "قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية" ، والذي كان أكراد العراق يلحون على اعتماده ضمن صيغة القرار ، وقد أزعجهم ذلك كثيراً ، هذا مع العلم أن السيد السيستاني كان قد أرسل رسالة خاصة على مجلس الأمن يطالبه فيها عدم الإشارة إليه .

• وبالنظر إلى القرار (١٥٤٦) يتضح لنا أن المجلس وقع في تناقض قانوني خطير ، ففي الوقت الذي رحب فيه بانتهاء الاحتلال أكد في القرار نفسه استمرار جيش الاحتلال في السيادة على العراق بناء على طلب الحكومة المؤقتة ، والتي عينها الاحتلال.

• فالمجلس بإصداره مثل هذا القرار ، يكون قد أدخل تعريفاً جديداً للاحتلال وانتهائه يتناقض والقانون الدولي . فوفقاً لأحكام وقواعد القانون الدولي تنص المادة ٤٢ من قواعد لاهاي : يعتبر الأرض محتلة ما أن توضع عملياً تحت سلطة الجيش الغازي ، وبموجب هذا التعريف الشامل والبسيط فإن العراق كله أصبح محتلاً يوم سيطرت جيوش بريطانيا وأمريكا عليه وحلت جيشه النظامي ونزعت سيادة الدول العراقية ، وسبب أهمية هذا التعريف هو أن

الاحتلال يضع مسؤوليات قانونية في عنق المحتل والتي تبقى كذلك حتى ينتهي الاحتلال قانوناً .

وينتهي الاحتلال بموجب القانون الدولي ، في إحدى حالتين وهما : إما انسحاب الجيش الغازي من الأرض أو طرده منها ، وليس هناك حالة ثالثة يمكن أن تنهى الاحتلال. وعلى هذا الأساس فإن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ في نصه: "يرحب بأنه سيتم بحلول الثلاثين من يونيو ٢٠٠٤ أيضاً انتهاء الاحتلال، وانتهاء وجود سلطة الائتلاف المؤقتة ، وبأن العراق سيؤكد من جديد سيادته الكاملة" .

وبالتالي لم تعد اللجنة الدولية تعتبر الوضع في العراق بمثابة نزاع مسلح دولي بين التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ودولة العراق يخضع لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

فالأعمال العدائية الراهنة في العراق بين المقاتلين المسلحين من جانب والقوة متعددة الجنسيات أو السلطات حديثة التكوين من جانب آخر ، تعد نزاعاً مسلحاً غير دولي ، ويعني ذلك أن جميع الأطراف ، بما في ذلك القوة متعددة الجنسية في العراق ، تخضع للمادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع والقواعد العرفية المنطبقة على النزاعات المسلحة غير الدولية .

ويتعين على جميع الأطراف في جميع الأوقات أن تكفل للأشخاص الذين لا يشاركون أو كفوا عن المشاركة في القتال بما في ذلك الأشخاص المحرومون من حريتهم لأسباب تتصل بالأعمال العدائية المتواصلة يحظون بالحماية وفقاً لتلك القواعد .^(٧)

وفي ١٠ أغسطس ٢٠٠٦ ، اتخذ مجلس الأمن القرار (١٧٠٠) ، الذي نص على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة (تم إنشاؤها في الرابع من أغسطس ٢٠٠٣) لتقديم مساعدة إلى العراق لفترة أخرى مدتها اثنا عشر شهراً من تاريخ هذا القرار ، مع استعراض ولاية البعثة بعد اثني عشر شهراً أو قبل ذلك إذا ما طلبت حكومة العراق ذلك .

وقد جاء القرار ليعكس رغبة الحكومة المنتخبة دستورياً في العراق في استمرار ولاية البعثة لتقديم المساعدة إلى الشعب العراقي والحكومة العراقية وذلك في إطار ما يبذله من جهود لتعزيز مؤسسات الحكم النيابي ، وفي تشجيع الحوار الوطني والوحدة الوطنية .

وباستعراض جملة القرارات الخاصة بتنظيم العملية السياسية ، يتضح لنا الآتي : -
- تشير القرارات السابقة في مجملها إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا هما دولتي احتلال لهما سلطات وعليهما مسؤوليات والتزامات القانون الدولي ، وتسمى قيادتهما المشتركة " السلطة " . أما الدول الأخرى التي ليست دولة محنتلة فيجب أن تعمل في المستقبل تحت إشراف هذه " السلطة " . وهذا يعني بلا شك ضرورة التزام قوات الاحتلال بالمسؤوليات والالتزامات التي حددها لها القانون الدولي ، كما يعني أيضاً وضع العراق تحت السلطة ، سيادة هذه السلطة ، ويجعل علاقاتها الخارجية من خلالها ، وهذا يعد تجاوز

(٧) د. عبد الحق العائلي ، " ماذا حدث قانوناً منذ الاحتلال " ، ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ .

لوضع الدولة المحتلة ، ويضع العراق في وضع الدولة الخاضعة للحماية أي التي لا تملك مظاهر السيادة في الداخل والخارج .

- التأكيد على احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية ، وهنا يبرز التناقض ، ففي الوقت الذي تؤكد فيه القرارات على احترام سيادة العراق ، يسلم المجلس بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي .

- نقل السلطة : حيث ركزت القرارات على تعبئة شعب العراق ، وتعيين مجلس وزراء ولجنة متخصصة لإعداد الدستور ، مع دعوة السلطة لإعادة مسؤوليات الحكم وسلطاته لشعب العراق .

بالإضافة إلى تشكيل مجلس الحكم والذي يجسد سيادة العراق خلال الفترة الانتقالية ولحين قيام حكومة نيابية معترف بها دولياً ، ثم إعلان إنهاء الاحتلال اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ ، وتشكيل حكومة انتقالية لعراق يتمتع بالسيادة الكاملة ابتداء من هذا التاريخ ، مع التأكيد على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية من خلال انتخابات تجري في يناير ٢٠٠٥ ، وإعلان البدء في مرحلة انتقالية جديدة في العراق حين صوت العراق في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥ في استفتاء عام جرى على المستوى الوطني لغرض المصادقة على دستور جديد للعراق .

ولكن كيف يمكن الحديث عن إنهاء الاحتلال وما زالت قوات الاحتلال موجودة في العراق .
٤- دور الأمم المتحدة : حيث ركزت القرارات على الدور الحيوي الذي تلعبه في تنظيم العملية السياسية ، والذي يتمثل في مساعدة مجلس الحكم في وضع جدول زمني وبرنامج لصياغة دستور جديد تعقد في ظله انتخابات ديمقراطية ، مع توفير خبرة الأمم المتحدة للشعب العراقي في عملية التحول السياسي بما في ذلك الإعداد للعملية الانتخابية .

ثانياً : مواقف الدول دائمة العضوية من تنظيم العملية السياسية في العراق :

ليس ثمة نزاع حول حقيقة أنه بين إبريل ٢٠٠٣ والثامن والعشرين من يونيو ٢٠٠٤ كان هناك احتلال عسكري أجنبي في العراق ، وأن الشخص الرئيس الذي كان يتولى شئون العراق من السادس من مايو ٢٠٠٣ إلى الثامن والعشرين من يونيو ٢٠٠٤ إنما كان بول بريمر الحاكم الإداري لسلطة التحالف المؤقتة .

وقد حدد إطار العمل الأساس في رسالة وجهت يوم الثامن من مايو ٢٠٠٣ إلى رئيس مجلس الأمن الدولي من الممثلين الدائمين للمملكة المتحدة والولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ، وفي هذه الرسالة لم تستخدم كلمة " احتلال " ولكن واقع الاحتلال كان واضحاً ، وكأنها بذلك تريد أن تتنصل من المسؤوليات والالتزامات الواقعة عليها بمقتضى القانون الدولي .

لقد تأكدت رسمياً حقيقة أنه كان هناك احتلال في العراق في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٤٨٣) الذي صدر في ٢٢ مايو ٢٠٠٣ ، والذي اعترف بالسلطات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بمقتضى القانون الدولي لهذه الدول كدول محتلة تحت قيادة موحدة هي " السلطة " .

وهنا يجب الإشارة إلى أن استعادة مجلس الأمن لوحده ونجاح الدول الخمس الكبرى في الاتفاق على قرار بشأن العراق لم يكن مبيناً على أسس قانونية ، وإنما جاء لاعتبارات مصلحية وواقعية ، فالفرق بين المشروع الأمريكي الأول المتعلق بالعراق الذي رفضته كل من فرنسا وروسيا والقرار الأخير هامشي رغم تعديله أربع مرات ، حيث أن هذه التعديلات اقتصرت على الصياغة دون جوهر القرار ، وهو منح الشرعية لسلطات الاحتلال في السيطرة على إدارة العراق سياسياً واقتصادياً ، فموافقة روسيا جاءت بعد أن وافقت واشنطن على تمديد برنامج " النفط مقابل الغذاء " لمدة ستة أشهر أخرى من أجل إنهاء العقود التجارية والنفطية التي وقع عليها النظام العراقي السابق ، والتي تصل إلى أكثر من عشرة مليارات دولار ، وتحظى روسيا بنصيب الأسد منها ، وهو ما دفع صحيفة " أزيستيا " الروسية إلى القول " لم يكن هناك يد من إبرام تلك الصفقة ، لقد باعت روسيا صوتها مقابل احترام العقود والديون " .

كما تبنت فرنسا أسلوب التهذئة ، ولم ترغب في الدخول في مواجهات جديدة مع الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن يمكن أن يؤدي إلى استبعادها من المشاركة في تقسيم " الكعكة العراقية " ، وخاصة بعد تهديد وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في الحادي والعشرين من مايو ٢٠٠٣ ، والذي أكد فيه أن بلاده تنوى مراجعة سياستها مع فرنسا ، وكانت أولى ثمار الموافقة الفرنسية على مشروع القرار هو الاجتماع الذي عقده باول مع نظيره الفرنسي دومينيك دوفيليبان في فرنسا في اليوم التالي ، كما أن لفرنسا والصين وغيرهما من الدول مصالحها الاقتصادية في العراق ، والتي تسعى للحفاظ عليها سواء كانت عقوداً تجارية مؤقتة أو ديونا (١).

(١) سماح على ، " قرار مجلس الأمن الخاص برفع العقوبات على العراق " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥ : ١٤٦

وبعد تعيين مجلس الحكم فى الثالث عشر من أغسطس ٢٠٠٣ والأسابيع التى أعقبته ، بدأ واضحاً أن الإدارة الأمريكية البريطانية بدأتاً تعيدان النظر فى موقفها باتجاه إصدار قرار جديد من مجلس الأمن بشأن العراق . حيث كان هناك إصرار من جانب أطراف مهمة فى مجلس الأمن على ضرورة توسيع دور الأمم المتحدة فى القرار ، بينما الولايات المتحدة كانت غير متحمسة لتوسيع دور الأمم المتحدة ، وكانت ترى أن القرار المذكور قد أعطى دوراً مهماً للأمم المتحدة فى العراق ، فضلاً عن أن الأمم المتحدة لا تتوافر لديها إمكانيات القيام بدور أكبر يتصل بالتدابير السياسية والأمنية فى بلد مثل العراق ، كما أنها لا ترى مناسبة تتطلب إصدار قرار جديد من مجلس الأمن ما لم تفرض عليها متغيرات جديدة إعادة النظر فى هذا الموضوع .

وبذلك توحدت مواقف جميع الأطراف فى مجلس الأمن مرة أخرى حول الهدف وهو صدور قرار جديد من مجلس الأمن ، واختلفت فى الدوافع ، وهذا ما سبق أن عرضناه عند تناول القرار ١٥٠٠ ، مع الإشارة إلى الدوافع وراء صدور هذا القرار .

وعلى ضوء هذه الخلفية عملت الإدارة الأمريكية على إصدار قرار بسيط وسريع حرصت على أن يتم الاتفاق عليه فى العواصم قبل أن يعرض على مجلس الأمن لئى تتجنب مفاوضات طويلة تعكس حقيقة انتزاعه فى مجلس الأمن وبشكل خاص بين الدول الدائمة فيه بشأن المسألة العراقية مما يؤثر على وحدته التى تسعى الإدارة الأمريكية على أن تكون ظاهرة فى هذه المسألة على الرغم من النزاعات التى حصلت فى المجلس قبل الحرب وبعدها .

ولهذا لم تصر الإدارة الأمريكية على موقفها بضرورة اعتراف مجلس الأمن بمجلس الحكم فى العراق ، واكتفت بالترحيب به ، على الرغم من أن مسألة الاعتراف ضرورية جداً ليس الشرعية للمجلس فقط بل لما يمكن أن يؤثر إيجابياً على تطور الأوضاع فى العراق باتجاه حفظ الأمن والاستقرار .

أى أن مجلس الأمن وقف على بعد خطوات مما أراده واشنطن من أن يكون هذا المجلس الانتقالي هو هذه الحكومة المعترف بها دولياً والتى تمارس السيادة العراقية .^(٢)

وقد دفعت المقاومة العنيفة التى تواجهها القوات الأمريكية فى العراق الإدارة الأمريكية إلى إعادة حساباتها ، فبدأت بالعمل جدياً استجابة لنصائح الحليف البريطانى ، على تمرير مشروع قرار جديد يقضى بإفساد قوات متعددة الجنسيات إلى العراق ، كما بدأ العمل الفعلى لعقد مؤتمر فى مدينة مدريد فى أكتوبر ٢٠٠٤ لبحث سبل التعاون الدول لإعادة إعمار العراق والهدف الأساسى من هذين التوجهين هو تأمين تدفق القوات والأموال لمساعدة الولايات المتحدة فى التغلب على التحديات التى تواجهها فى العراق

ويتناول مشروع القرار أربعة موضوعات رئيسية : وهى دور الأمم المتحدة فى العراق والتمثيل العراقى والمساعدات الاقتصادية لإعادة إعمار وتشكيل قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة أمريكية . وعلى

(٢) محمد الحميدى ، " الانتخابات العامة ضرورة وطنية ملحة - لعبة الأمم المتحدة فى قرار مجلس الأمن ١٥٠٠ حول العراق " ، جريدة الزمان ،

[Http:// www.azzaman.com/azzaman/articles/2003/08-19/759.htm](http://www.azzaman.com/azzaman/articles/2003/08-19/759.htm), 20/8/2003.

الرغم من تأكيد الإدارة الأمريكية على أن مشروع القرار يمنح دوراً أكبر للأمم المتحدة إلا أنه لا يزال موضع خلاف بين الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن .

وهنا يجب الإشارة إلى أن القيادة الأمريكية للقوة المتعددة الجنسيات ليست هي نقطة الخلاف وإنما الخلاف الرئيسى يكمن في طبيعة السيطرة السياسية على جهود إعادة الإعمار فكل من فرنسا وألمانيا وروسيا ترغب في وجود جدول زمني لانتقال السلطة للعراقيين يتكون من ثلاث مراحل حيث تنتقل السلطة في العراق من سلطة التحالف بقيادة الحاكم الأمريكى " بريمر " إلى الأمم المتحدة ثم تتسلم بعد ذلك إلى العراقيين أنفسهم . وقد حدد الرئيس الفرنسى " جاك شيراك " توجهات بلاده إزاء هذه المسألة حيث أكد في خطابه أمام الجمعية العامة أن الأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة المخولة بمنع الشرعية لعملية إعادة بناء العراق ، لذا عليها أن تساعد في نقل السلطة إلى العراقيين أنفسهم ، كما أشار الرئيس الروسى " فيلاديمير بوتين " عقب لقائه مع الرئيس الأمريكى في منتجع " كامب ديفيد " أنه على الرغم من خلاف روسيا والولايات المتحدة حول طريقة التعامل مع القضية العراقية فإن المصالح الإستراتيجية بينهما أكبر من أى اتفاق أو اختلاف ، وشدد بوتين على رغبة موسكو في رؤية عراق ديمقراطى حر موحد وعلى ضرورة أن يلعب مجلس الحكم دوراً في استعادة الأمن والاستقرار بالتعاون مع الممثل الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة .

وفي محاولة للبحث عن حلول وسط لتضييق هوة الخلاف الفرنسى الأمريكى اقترح رئيس الحكومة الأسبانية " ماريا خوسيه آثار " في خطابه أمام الجمعية العامة الشهر الماضى نشر قوة متعددة الجنسيات وتشكيل إدارة مدنية تحت قيادة الأمم المتحدة لتولى إدارة السلطة في العراق كخطوة لاستعادة سيادة العراقيين على بلادهم .

وفي ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣ نجحت الولايات المتحدة في استصدار القرار (١٥١١) من مجلس الأمن ، الذى أكد على سيادة العراق وسلامة أراضيه ، كما شدد في هذا الصدد على الطابع المؤقت لاضطلاع سلطة التحالف المؤقتة بالمسئوليات والسلطات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولى إلى حين قيام شعب العراق بتشكيل حكومة ممثلة للشعب معترف بها دولياً ، وتتولى المسئوليات المنوطة بالسلطة ، كما أقر القرار بأن مجلس الحكم ووزرائه هم الأجهزة الرئيسية للإدارة المؤقتة العراقية التى تجسد سيادة دولة العراق خلال الفترة الانتقالية ، ويدعو القرار السلطة إلى أن تعيد مسئوليات الحكم والسلطات إلى شعب العراق بأسرع ما يمكن ، ويطلب إلى السلطة أن تقدم بالتعاون عند الاقتضاء مع مجلس الحكم والأمين العام تقريرها بشأن التقدم الذى يجرى إحرازه ^(٣)

وبعد ذلك تمت العديد من المفاوضات بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة ، والدول الأخرى الأعضاء في المجلس من جهة ثانية وذلك للاتفاق على الصيغة النهائية للقرار ١٥٤٦ .

(٣) رشا حمدي ، " دور الأمم المتحدة في العراق : الانعكاسات والدلائل " ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد (١٥٤) ، أكتوبر ٢٠٠٣) ، ص ١٤٤ : ١٤٥ ..

وفى ٨ يونيو ٢٠٠٤ أقر مجلس الأمن الدولي بإجماع أعضائه الصيغة المعدلة الخامسة لمشروع قرار أمريكي بريطاني بشأن العراق ، حمل القرار ١٥٤٦ الذى سبق وأن تناولنا بنوده بالتفصيل فى الجزء الخاص بالقرارات التى تعنى بتنظيم العملية السياسية فى العراق .

فقد خضع مشروع هذا القرار الذى قدمته أمريكا وبريطانيا لمناقشات متعمقة داخل مجلس الأمن ، وحاولت فرنسا بدعم من روسيا والصين على التأكيد على سيادة العراق ، وأن يكون للحكومة العراقية حق الاعتراض على نشاطات وعمليات القوة متعددة الجنسيات وبقيائها فى العراق ، ولكن تواطؤ علوى مع الإدارة الأمريكية من خلال الرسالة الخطية التى أرسلها إلى مجلس الأمن حال دون ذلك ، بدلاً من دعم الموقف الفرنسى .

وقد حاول الأمريكان جاهدين عدم الالتزام بأية مدة محددة لجلاء قواتهم عن العراق .. ، وإزاء إصرار بعض الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، وخاصة فرنسا على تحديد مدة زمنية للقوات متعددة الجنسيات المحتلة لمغادرة العراق جاء هذا البند (بند رقم ١٢) ، والذى يقرر استعراض ولاية القوة متعددة الجنسيات بناء على طلب حكومة العراق ، أو بعد مضي إثني عشر شهراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار ، على أن تنتهى هذه الولاية لدى اكتمال العملية السياسية .. ويعلن أنه سينهى هذه الولاية قبل ذلك إذا طلبت حكومة العراق إنهاءها . ليعطى صورة عن الصراعات والمساومات التى جرت داخل مجلس الأمن قبيل اتخاذ القرار ١٥٤٦ .

ولهذا فقد استبقت الإدارة الأمريكية صدور القرار بتحركات استطاع الرئيس بوش بعدها انتزاع قرار بالإجماع من مجلس الأمن حول الوضع فى العراق وساهمت جولته الأوروبية فى التمهيد لصدور هذا القرار عبر إعادة العلاقات مرة أخرى بين الولايات المتحدة والحلفاء السابقين فى الاتحاد الأوروبى باستثناء بريطانيا ، محققاً بذلك خروجاً من العزلة الدولية منذ غزو العراق بقرار منفرد ودون تفويض صريح صادر عن مجلس الأمن يحول لها القيام بذلك ، وسعى الرئيس بوش أيضاً إلى منع عرقلة صدور القرار عراقياً ، إذ ضمن موافقة الحكومة العراقية المؤقتة التى وجهت مذكرة إلى الحكومة الأمريكية ، أكدت لفتيتها حاجتها لبقاء قوات التحالف للمساعدة فى حفظ الأمن ، فكان لهذه الرسالة تأثيرها على التيار المعارض للقرار فى مجلس الأمن ، ومن جانب آخر لبي القرار مطلب المرجع الدينى الشيعى ، فلم يشر إلى قانون إدارة الدولة المؤقت ، مما أغضب أكراد العراق الذين اعترضوا عليه ، لأنه لم يقدم تطمينات بشأن قانون إدارة الدولة المؤقت واكتفى بإشارة عابرة إلى عراق فيدرالى ، وتم التغلب على اعتراض الأكراد لاحقاً بتعهد الحكومة العراقية المؤقتة بالالتزام بقانون إدارة الدولة .^(٤)

وقد حرصت فرنسا وروسيا والصين على إبداء دعمهم للعملية السياسية فى العراق ، حيث رحبوا بإقامة حكومة عراقية منتخبة ، كما أن الصين أعلنت استعدادها لتقديم دعم يصل إلى مليون دولار أمريكي

(٤) "قراءة متأنية لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ الخاص للقطر العراقى الشقيق" ، ٨ يونيو ٢٠٠٤
<http://www.al.bayader.com/index.asp?cat=63&issue=857>

فى شكل مساعدة لإجراء الانتخابات فى العراق . وما ان أجريت الانتخابات ، حتى أعلنت الصين تأييدها لها . واعتبرتها خطوة مهمة فى إعادة بناء العراق .

وفى ١٠ أغسطس ٢٠٠٦ ، وافقت الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن على إصدار القرار ١٧٠٠ ، والذي نص على قيام الأمم المتحدة بوصفها رئيساً مشاركاً بتوفير دعم قوى للاتفاق الدولى للعراق الذى أعلن فى ٢٧ يوليه ٢٠٠٧ فى بيان مشترك صادر عن حكومة العراق والأمم المتحدة ، وذلك بناءً على طلب حكومة العراق فى الثالث من أغسطس ٢٠٠٦ إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، والذي يعرب فيه عن رأى الحكومة المنتخبة دستورياً فى العراق بأنه لا يزال أمام البعثة دور حيوى تقوم به لمساعدة العراق فى جهوده الرامية إلى بناء أمة منتخبة تنعم بالرخاء ، مع استعراض ولاية البعثة بعد ١٢ شهراً أو قبل ذلك إذا ما طلبت حكومة العراق ذلك

وهكذا يتضح لنا ما سبق عرضه أن (فرنسا - روسيا - الصين) لا تريد للولايات المتحدة الأمريكية أن تخرج منتصرة ولا مهزومة فى العراق لأن خروجها منتصرة يعنى أنها ستتحكم بمصائر هذه الدول ولاسيما الإمساك بحاجتها للنفط .

وإن خرجت مهزومة يعنى أن الإرهاب الذى تحاربه الولايات المتحدة الأمريكية وفق ما تدعى سيقود وسيؤثر على هذه الدول . ولذلك جاءت هذه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن معبرة عن هذا الوضع . فالولايات المتحدة تراجعت أمام هذه الدول ولبت بعض مطالبها ، وهذه الدول لم تعرقل إجازة القرارات .

الخاتمة

الخاتمة

ففى إطار ما يشهده المجتمع الدولى من فوضى عارمة ، وانتهاك صارخ للقواعد التى أكدها ميثاق الأمم المتحدة بشأن طبيعة العلاقات بين الدول ، واحترام حقوقها وسيادتها. جاءت هذه الدراسة للبحث فى مشروعية استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، مع التطبيق على الحالة العراقية (١٩٩٠) ، (٢٠٠٣) .

فمن المعلوم أن القانون الدولى التقليدى - إلى عهد غير بعيد - كان ينظر إلى استخدام القوة باعتبارها وسيلة مشروعة من وسائل فض المنازعات الدولية ، كما كان دور القانون الدولى يقتصر على التنظيم القانونى لإدارة الحرب .

ومع ما ترتب على استخدام القوة من فوضى شهدتها المجتمع الدولى ، بدأ الاتجاه إلى تقييد استخدام القوة ، فجاءت اتفاقية لاهى للسلام سنة ١٩٠٧ ، متضمنة حظراً لاستخدام القوة فى اقتضاء الديون .

ولما قامت الحرب العالمية الأولى وعانى المجتمع الدولى من ويلاتها ودمارها ، بدأ عصر التنظيم الدولى بما اتفقت عليه الدول من إنشاء منظمة دولية - عصبة الأمم - مهمتها حفظ السلم والأمن الدوليين.

فقد أكدت المنظمة العالمية على ضرورة اللجوء أولاً إلى الطرق السلمية فى حل المنازعات وذلك بعرض النزاع إما على التحكيم أو على القضاء أو على مجلس العصبة ، وألا يلجأ إلى الحرب قبل مضى ثلاثة شهور على صدور قرار أو حكم فى النزاع المطروح .

ثم جاء ميثاق باريس عام ١٩٢٨ ، متضمناً فى نصوصه القضاء على الحق التقليدى للدول فى شن الحرب ، مؤكداً على ضرورة تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وعلى الرغم من أن هذا الميثاق يعد خطوة هامة فى مجال تحريم الحرب ، إلا أنه لم يأت بنظام لمراقبة تطبيق نصوصه ، ولم يحدد جهة ينادى بها تقرير وقوع مخالفة أحكامه فى هذا الشأن ، كما أنه لم يتضمن تنظيمات شاملاً لفض المنازعات بالطرق السلمية ، ولم يلزم الدول المعنية بقبول الحلول التى قد تتمخض عنها التسوية السلمية.

وبقيام الحرب العالمية الثانية وفشل العصبة فى حماية السلم والأمن الدوليين ، بدا واضحاً أن ما سبق الاتفاق عليه لم يكن كافياً لتجنب العالم خطر حرب عالمية أخرى ، الأمر الذى جعل من بين الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

وإعمالاً لهذا الهدف ، جاء الميثاق لينص صراحةً على حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، مؤكداً أهمية هذا المبدأ باعتباره من المبادئ الركيزة التي يشملها الميثاق ، والتي يبنى عليها كافة ما عداه من قواعد القانون الدولي المعاصر .

ولم يستثن الميثاق على هذا الحظر العام سوى ما يتعلق باستخدام القوة في إطار الدفاع الشرعي ، وإعمال الحق في تقرير المصير ، فضلاً عن استخدام القوة في إطار نظام الأمن الجماعي .

فالدفاع الشرعي حق عام ، يقرر في مواجهة الكافة ، إزاء كل ما من شأنه الاعتداء المباشر على حق يحميه القانون ، وهو سبب إبادة ، هدفه مجرد وقاية الحق من الخطر الذي يتعرض له ، وليس تخويل المعتدى عليه سلطة توقيع العقاب على المعتدى والانتقام منه . والدفاع الشرعي وإن كان يبيح أفعال الدفاع ، إلا أنه - مع ذلك - لا يمس الصفة غير المشروعة للفعل المكون للاعتداء . فيظل المعتدى - على الرغم مما قد يناله من إيذاء ، أثناء ممارسة حق الدفاع - مسئولاً عن فعله المكون للاعتداء .

وكذلك الشأن بالنسبة إلى الحق في تقرير المصير الذي ارتقى إلى مصاف القواعد الآمرة في النظام القانون الدولي بحيث يحق للشعب صاحب الحق فيه وفي حدود معينة استخدام القوة المسلحة.

أما نظام الأمن الجماعي ، فيمثل قفزة هائلة في النظام القانوني الدولي ميلاً نحو فرض احترام قواعد القانون الدولي بوسائل فعالة تضمن احترام تطبيقها ، وتشتمل على تدابير هامة تكفل قدرة المجتمع الدولي على ردع العدوان ، وتأكيد سيادة الدولة وسلامة أراضيها . إذ لا يترك الدولة المعتدى عليها لكي تواجه العدوان بوسائلها الذاتية ، ولكنه يوجب على المجتمع الدولي أن يتضامن معها صيانة لمبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية .

غير أن تشغيل هذا النظام بكفاءة توقف على شرط جوهري هو إجماع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن . بالإضافة إلى عدم استكمال البناء المؤسسي لنظام الأمن الجماعي نفسه ، فلم توضع المادة (٤٣) والخاصة بتشكيل الجيش الدولي الذي كان من المفترض وضعه على تصرف مجلس الأمن موضع التطبيق على الإطلاق لأن لجنة أركان الحرب لم تتفق على طريقة تشكيله ، ومن ثم لم يتمكن مجلس الأمن من إبرام الاتفاقات المنصوص عليها في هذه المادة .

ومن هنا يتضح لنا أن هذا النظام قد اصطدم عند التطبيق العملي بعقبات ، هي في حد ذاتها انعكاس لواقع المجتمع الدولي ، حالت دون إعماله .

وعلى ضوء ما سبقت الإشارة إليه من قواعد حاكمة لاستخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية ، تناولت الدراسة - بالرصد والتحليل - ما تعرض له العراق من قبل قوات التحالف سواء في عام ١٩٩١ أو في عام ٢٠٠٣ ، بهدف التوصل إلى مدى انسجام قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن الأرمتين (الغزو العراقي للكويت) ، (الغزو الأمريكي للعراق) وأحكام الشرعية الدولية .

وقد مهدت الدراسة لهذا التحليل ببيان دور مجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين من حيث إيضاح سلطاته واختصاصاته في حل المنازعات الدولية سلمياً ، وقمع العدوان ، وبقيّة وجوه الإخلال بالسلم الدولي .

وعلى هدى من السلطات والصلاحيات التي خولها الميثاق لمجلس الأمن ، وفي ضوء القواعد والأحكام القانونية ذات الصلة بتنظيم استخدام القوة المسلحة المعمول بها في العلاقات الدولية ، تصدرت الرسالة في كامل أجزائها لتحليل قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن الأرمتين (غزو العراق للكويت) ، (الغزو الأمريكي للعراق) ، مع توضيح مدى الاختلاف في دور المجلس في الحالتين .

وقد كشفت الدراسة أن أزمة أغسطس ١٩٩٠ (احتلال العراق للكويت) قد تعامل معها مجلس الأمن بطريقة غير مسبقة ، حيث اتخذ العديد من القرارات السريعة اللازمة لمواجهة هذه الأزمة ، والتي تستند على الفصل السابع من الميثاق . ففي الحالات السابقة ، كان المجلس يبدو متردداً في كل مرة يتعرض فيها السلم والأمن الدوليين للخطر ، لكن في الحالة العراقية اتخذ المجلس العديد من القرارات بدءاً بالقرار الذي يطالب العراق بالانسحاب من الكويت ، ثم قرار فرض العقوبات لإجبار العراق على الانصياع لقرارات المجلس ، وصولاً إلى التصريح باستخدام القوة في حالة عدم التزام العراق بقرارات المجلس .

وفي إطار التصريح الصادر عن مجلس الأمن باستخدام القوة ، لاحظت الدراسة أنه لم يكن هناك تطبيقاً حقيقياً لنظام الأمن الجماعي وفقاً لما هو منصوص عليه في الميثاق لأنه في هذه الحالة لم تكن القوة العسكرية المستخدمة خاضعة لإرادة وإشراف مجلس الأمن من خلال لجنة الأركان التابعة له ، وإنما كان الأمر كله متروكاً للولايات المتحدة ، فالقرارات المتعلقة ببداية ونهاية الحرب وبنوع الأسلحة المستخدمة وبشروط انتهاء العمليات العسكرية .. كلها قرارات تأثرت - بدرجة أو بأخرى - بمدى " هيمنة " الولايات المتحدة على مقدرات الأمم في النظام الدولي وتأثيرها من ثمة في عملية التصويت داخل المجلس .

وأما بالنسبة للأزمة الثانية (الغزو الأمريكي للعراق) ، والتي تعرض فيها العراق للهجوم من قبل الولايات المتحدة وحلفائها لاحظت الدراسة أن مجلس الأمن قد تهاون في واجباته التي حددها له الميثاق .

فقبل بداية الحرب ، سعت الولايات المتحدة إلى استصدار قرار من مجلس الأمن يُجيز لها استخدام القوة ، ولكنها فشلت في استصدار هذا القرار حيث هددت فرنسا وروسيا والصين الولايات المتحدة باستخدام حق النقض (الفيتو) .

لهذا اتخذت الولايات المتحدة منفردة قرارها بشأن الحرب ، متحدية بذلك مجلس الأمن (ذلك الجهاز المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين) .

ومنذ بداية الحرب ، وعلى الرغم من عدم شرعيتها نظراً لمخالفتها كافة أحكام وقواعد الشرعية الدولية لم يتخذ المجلس أى قرار يدين هذه الحرب، أو حتى يناقش مدى مشروعيتها بل التزم الصمت إزاء هذه الحالة ، مكتفياً فقط بالإشارة إلى مسئولية حماية الأسرى والجرحى والقَتلى في الحرب ، والتأكيد على ضرورة العمل على توفير الإمدادات والأغذية اللازمة لسكان العراق .

وبذلك أصيب مجلس الأمن بحالة من الشلل قد تعيقه عن مباشرة مهامه الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين .

ومع إعلان بوش في ٨ مايو ٢٠٠٣ انتهاء العمليات العسكرية ، اعترف مجلس الأمن بالاحتلال كأمر واقع ، بشكل يرتب مسئوليات والتزامات على " قوات الاحتلال " وفقاً لما نص عليه في قانون الحرب . ومن ثم قام المجلس بإصدار مجموعة من القرارات التي تنظم أوضاع العراق في ظل الاحتلال ، والتي يمكن تقسيمها إلى قرارات خاصة بإعادة الأعمار ، وقرارات خاصة بأعمال المقاومة ، وقرارات خاصة بإنشاء القوات متعددة الجنسيات ، وقرارات خاصة بتنظيم العملية السياسية .

وبإمعان النظر في جملة القرارات الصادرة عن المجلس ، والخاصة بإعادة الإعمار ، يتضح لنا أنها ركزت في جملتها على تحمل الدول المحتلة مسئوليتها في ضوء القانون الدولي المعاصر وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة التي تنظم المسئوليات والتي تستوجب توفير الحاجات المادية وضمان حقوق المدنيين في العراق ، مع التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة في إعادة بناء العراق .

كما تعكس القرارات سالفه الذكر مواقف الدول دائمة العضوية من قضية الإعمار ، فعلى الرغم من بروز العديد من الانقسامات بشأن الحرب على العراق ، إلا إنه مع بداية الحرب جرت محاولات التهدئة التي اضطلعت بها كل من فرنسا وروسيا إزاء الولايات المتحدة ، حرصاً على روابطهم الإستراتيجية مع الولايات المتحدة من ناحية ، وحرصاً على مصالحهم في عراق ما بعد الحرب . من ناحية أخرى ، فمع اقتراب وضع الحرب أوزارها وانتصار الولايات المتحدة بدأ القلق يساور الأوروبيون بشأن غنائم الحرب

التي أرادوا أن يكون للشركات الأوروبية نصيب منها إلى جانب الشركات الأمريكية والبريطانية من ناحية ، وبشأن مصير العراق وإدارته التي أرادوا أن يكون للأمم المتحدة دور أساسي فيها حول دون افراد الولايات المتحدة بتقرير أمورهما على النحو الذي يخدم مصالحها ويبسط سيطرتها التامة على المنطقة من ناحية أخرى . لكن الولايات المتحدة اعتبرت أن عمليات إعادة الأعمار ينبغي أن تكون خالصة للشركات الأمريكية التي تحتفظ بصلات وثيقة مع شخصيات بارزة في الإدارة الأمريكية والكونجرس عدا الفئات القليل الذي قد يذهب للشركات البريطانية ، مع استبعاد فرنسا وروسيا والصين من المشاركة في عمليات الإعمار .

ومع اندلاع أعمال المقاومة ، أصدر المجلس العديد من القرارات التي ركزت في جملتها على إدانة التفجيرات الإرهابية التي طالت سفارة الأردن في ٧ أغسطس ٢٠٠٣ ، ومقر الأمم المتحدة . بالإضافة إلى دعوة الدول الأعضاء إلى منع عبور الإرهابيين إلى العراق ، ومنعهم من الحصول على الأسلحة و التمويل الذي من شأنه أن يدعم الإرهابيين .

وهكذا يتضح لنا أن المجلس يدين التفجيرات الإرهابية التي تحدثت ضد المدنيين ، وفي الأماكن المقدسة . بالإضافة إلى اعترافه بشرعية المقاومة ، وهذا ما حرص على تأكيده في ديباجة القرار ، حيث أكد على حق الشعب العراقي في تقرير مصيره .

وبإزاء ضغط ما يحدث في العراق ، قدمت أمريكا تنازلات عديدة ، إذ بعدما كان مسئولوها يتحدثون بثقة مبالغ فيها عن خمس أو عشر سنوات من الاحتلال العسكري المباشر أصبحوا الآن يستعجلون إنهاء هذا الوضع ، كالطلب من مجلس الحكم الانتهاء من وضع الدستور خلال ستة أشهر تجري بعدها انتخابات ليتسلم العراقيون السلطة و لو سوريا ، والطلب من الدول الأخرى تقديم المساعدات العسكرية بغية التخفيف عن جنودها ، و لم تمنع حتى من تقديم الوعود لها بالحصول على عقود في حملة إعادة أعمار العراق . لكن فرنسا و روسيا أصرتا أن إرسال قواتهما إلى العراق لن يتم إلا تحت قيادة الأمم المتحدة لا سواها . كذلك الصين حرصت على التأكيد على ضرورة قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بتغيير نظرتهما إلى المشكلة العراقية حتى يكون الأمم المتحدة دور مركزي ، ويمكن العراقيون من تقرير مصيرهم بأنفسهم .

كما أصدر المجلس العديد من القرارات الخاصة بإنشاء قوة متعددة الجنسيات لصون الأمن والاستقرار في العراق ، والتي نصت على تشكيل القوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للإسهام في حفظ الأمن و الاستقرار في العراق ، مع حث الدول الأعضاء على المشاركة

في تشكيل القوة ، علي أن تراجع متطلبات و مهام القوة متعددة الجنسيات خلال مهلة أقصاها عام من صدور القرار . بالإضافة إلى قيام الولايات المتحدة نيابة عن القوة متعددة الجنسيات بتقديم تقرير إلى المجلس عن جهود هذه القوة ، وذلك كل ستة أشهر علي الأقل ، كما أشارت هذه القرارات إلى رغبة الحكومة العراقية في الإبقاء على قوات الاحتلال تحت مظلة الأمم المتحدة باسم الدول متعددة الجنسيات و بقيادة أمريكية لمساعدة العراقيين إلى حين عودة الأمن إلى البلاد .

وبالنسبة للقرارات ذات الصلة بتنظيم العملية السياسية ، كشفت لنا الدراسة أن المجلس قام بإصدار العديد من القرارات التي أشارت في جملتها إلى ضرورة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية ، وتعيين مجلس وزراء ولجنة متخصصة لإعداد الدستور ، مع دعم السلطة لإعادة مسئوليات الحكم لشعب العراق . بالإضافة إلى التأكيد على الدور الحيوي الذي تلعبه الأمم المتحدة في تنظيم العملية السياسية .

كما تعكس هذه القرارات رغبة الدول دائمة العضوية (فرنسا - روسيا - الصين) في عدم خروج الولايات المتحدة منتصرة ولا مهزومة في العراق لأن خروجها منتصرة يعني أنها ستتحكم بمصائر هذه الدول ولاسيما الإمساك بحاجتها للنفط ، وإن خرجت مهزومة يعني أن الإرهاب الذي تحاربه الولايات المتحدة وفقد ما تدعى سيقود و يؤثر علي هذه الدول ، لذلك جاءت هذه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن معبرة عن هذا الوضع . فالولايات المتحدة تراجعت أمام هذه الدول ولبت بعض مطالبها ، وهذه الدول لم تعرقل إجازة القرارات .

وعلى الرغم من تفصل "قوات الاحتلال" من هذه الالتزامات والمسئوليات ، وخاصة ما نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين . بالإضافة إلى الانتهاكات العديدة التي تمارسها الولايات المتحدة ضد السكان العراقيين ، إلا أن مجلس الأمن لم يتخذ أي قرار يدين هذه الأعمال ، ويلزم قوات الاحتلال بالالتزام بالمسئوليات التي حددها قانون الحرب . وهكذا يتضح لنا مدى الاختلاف الواضح في تعامل مجلس الأمن مع الأزميتين ، ففي ظل الأزمة الأولى (الغزو العراقي للكويت) مارس المجلس سلطاته وصلاحياته التي خولها له الميثاق ، لكن في الأزمة الثانية (الغزو الأنجلو - أمريكي للعراق) تقاعس المجلس عن أداء واجباته ، معطياً الفرصة لتكرار هذه الأزمة مرة أخرى .

وانطلاقاً مما تقدم ، يمكن إرجاع عدم انسجام القرارات مع أحكام الشرعية الدولية إلى انفراد دولة واحدة نتيجة لامتلأها عناصر القوة في اتخاذ القرار السياسي الدولي بالتحكم في اتجاهات السياسة الدولية ، دونما اعتراض من قبل الدول الأخرى بالإضافة إلى التعامل مع الأحداث والتطورات الجارية بشكل انتقائي . فالولايات المتحدة اعتماداً علي قوتها وهيمنتها تستخدم مفهوم الشرعية الدولية بشكل يحقق

مصلحتها و أهدافها ، أما إذا كان هذا المفهوم يتناقض مع أهدافها و مصالحها فلا تتواري في أن تتجاهل تماماً هذا المفهوم ، وتسعى إلى تحقيق أهدافها بشتى الطرق ، ومنها على سبيل المثال السعي إلى استخدام القوة بصورة مباشرة .

وهذا الذي بدا واضحاً وجلياً في التعامل مع القضية العراقية ، حيث قامت الولايات المتحدة بشن الحرب على العراق بدعوى امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل ، و تهديدها للأمن القومي للولايات المتحدة ، بالإضافة إلى رغبتها في القضاء على نظام حكم صدام حسين ، و العمل على نشر الديمقراطية في العراق وغيرها من البلدان العربية . لكن لا يخفى على أحد أن مثل هذه الأسباب الواهية ليست هي الدافع الحقيقي وراء الحرب ، و لكن الدافع الحقيقي هو السعي إلى تحقيق مصالحها و أهدافها في المنطقة .

لكن على الرغم من ظاهرة الانفراد الأمريكي التي تميز الواقع الذي نعيشه الآن ، إلا أن بروز قوة مناوئة للولايات المتحدة يمكن أن تحد من هذا الانفراد .

وفي إطار الاعتبارات السابقة ، تخلص الدراسة إلى عدد من النتائج الأساسية :-

أولاً : استخدام القوة ضد العراق في حرب ١٩٩١ ، عمل يتسق وقواعد القانون الدولي ، لأنه جاء رداً على إخلال واقع وانتهاك صريح للقواعد التي أكدها ميثاق الأمم المتحدة ، بشأن طبيعة العلاقات بين الدول ، واحترام حقوقها وسيادتها ، وهو ما تجاهله النظام العراقي باعتهائه على دولة الكويت واحتلال أراضيها ، وتوفيره الفرصة المناسبة للولايات المتحدة وقوات التحالف لاستخدام القوة ضده ، في حالة توافقت فيها الشرعية الدولية ، مع المصالح والاعتبارات السياسية للقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي .

ثانياً : استخدام القوة ضد العراق في حرب ٢٠٠٣ ، عمل غير مشروع ، ولا يقوم على سند قانوني ، فالمبررات التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة لشن الحرب والأسس التي استندت إليها (القرار ٦٨٧ والقرار ١٤٤١) غير كافية لشن الحرب واستخدام القوة وفقاً لما انتهى إليه تحليل هذين القرارين .

ثالثاً : تكشف لنا الدراسة عما شهدته الحالة العراقية (سواء عام ١٩٩١ أو ٢٠٠٣) من عدم التزام القوات الأمريكية والدول المتحالفة معها بما تقضى به قواعد القانون الدولي الإنساني ، والمتمثلة في حماية البيئة إبان النزاعات المسلحة ، وتقيد حقوق المحاربين ، والتمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية ، والتناسب والضرورة العسكرية ، والحماية العامة للأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين والحماية الخاصة بالأعيان والمنشآت التي تحتوى على قوى خطيرة .

وكذلك حماية حق الأشخاص العاجزين عن القتال أو غير المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية أن تحترم أرواحهم وسلامتهم المعنوية والبدنية ، وحظر قتل أو إصابة أحد أفراد العدو الذي يستسلم أو يكون عاجزاً عن القتال ، وحق المقاتلين والمدنيين الواقعين تحت سلطة الطرف الخصم أن تحترم أرواحهم وكرامتهم وحقوقهم الشخصية ومعتقداتهم ، وأن يتمتعوا بالحماية من كافة أعمال العنف والأعمال الانتقامية ، وحق كل فرد في الاستفادة من الضمانات القضائية الأساسية ، وألا يكون معرضاً للتعذيب البدني أو النفسي أو العقاب البدني أو المعاملة الوحشية أو المهينة .

أخيراً وليس آخراً ، فإن الدراسة كشفت عن أن تحليل سلوك مجلس الأمن تجاه الأزمة العراقية يعبر أصداق تعبيراً عن حقيقة العلاقة الجدلية بين القوة والشرعية . بمعنى أنه إذا ما استشعرت دولة كالولايات المتحدة بتفوقها على غيرها من مقدرات القوة والنفوذ ، فإنها تحاول بطريقة أو بأخرى توظيف القانون (عمل مجلس الأمن) بما يتفق ومصالحها باسم الشرعية الدولية ، بل أنها لا تتورع عن محاولة التعديل في هذه القواعد وربما إن أمكن إلغاؤها وإنشاء قواعد جديدة .

قائمة المراجع

أولاً : باللغة العربية :-

١- الوثائق :

- أ- اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والبرتوكولين الإضافيين لها في عام ١٩٧٧ .
- ب- اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ .
- ت- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨
- ث- تقارير منظمة العفو الدولية الصادر في ٢٦/١٠/٢٠٠٤ .
- ج- قرارات مجلس الأمن الدولي .
- ح- عهد عصبة الأمم .
- خ- ميثاق الأمم المتحدة .

٢- الكتب :

١. أحمد إبراهيم محمود، "العراق وأسلحة الدمار الشامل: أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة ولجنة اليونسكوم"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٢).
٢. أحمد إبراهيم محمود ، "عملية التفتيش الدولي في العراق : الأبعاد والدلالات" ، في : حسن نافعة ونادية مصطفى (محرران) ، العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣).
٣. أحمد أبو الوفاء، "الوسيط في قانون المنظمات الدولية"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣)
٤. السيد أبو عيطة ، " النظرية العامة للنزاعات الدولية المسلحة في القانون الدولي العام" ، (الأزاريطة : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٩١).
٥. الشافعي محمد البشير ، "القانون الدولي العام في السلم والحرب" ، (المنصورة : مكتبة الجلاء الحديثة ، ١٩٦٤).
٦. أنيس كلود ، " النظام الدولي والسلام العالمي" ، ترجمة : عبد الله العريان ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٤) .
٧. د. جعفر عبد السلام ، "المنظمات الدولية" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٤) .
٨. جمال عبد الجواد، "مواقف القوى الكبرى" في: أحمد السيد النجار (محرر)، نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٣)
٩. جميل محمد حسين، "الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي"، في: حسن نافعة ونادية مصطفى (محرران)، العدوان على العراق : خريطة أزمة ومستقبل أمة، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣) .

١٠. حازم عتلم ، "المنظمات الدولية الإقليمية" ، (القاهرة : دار الثقافة الجامعية ، ١٩٨٨) .
١١. حامد سلطان ، "القانون الدولي العام وقت السلم" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩)
١٢. حسام هندأوى ، "حدود سلطات مجلس الأمن" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٤) .
١٣. د. حسن نافعة ، "الانعكاسات الدولية والإقليمية" ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١) .
١٤. د. حسن نافعة ، "الأمم المتحدة ساحة للتنظيم الدولي أم أداة للهيمنة : نظرة في جدلية التقوية والإضعاف للمؤسسة الدولية" ، في : حسن نافعة ونادية مصطفى (محرران) ، العدوان على العراق : خريطة أزمة ومستقبل أمة ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٠٠٣)
١٥. د. رجب عبد المنعم متولى ، "النظام العالمى الجديد بين الحداثة والتغيير : دراسة نظرية تطبيقية على الأحداث الدولية الجارية" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣) .
١٦. عائشة راتب ، "التنظيم الدولي" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٠) .
١٧. عائشة راتب ، "التنظيم الدولي" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٠) .
١٨. عبد الحسين شعبان ، "الاحتلال وتوابعه في القانون الدولي" ، في : احمد السيد النجار (محرر) ، احتلال العراق (الأهداف - النتائج - المستقبل) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) .
١٩. عبد العزيز سرحان ، "القانون الدولي العام" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩) .
٢٠. عبد العزيز سرحان ، "الغزو العراقي للكويت : دراسة قانونية على ضوء نظرية الدولة في القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والمبادئ الأساسية للقانون الدولي العام" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩١) .
٢١. عبد العزيز سرحان ، "النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية وأثره على العالم العربى : دراسة في ضوء النظرية العامة للمنظمات الدولية" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣) .
٢٢. عبد الله الأشعل ، "النظرية العامة للجزاءات الدولية" ، (القاهرة ، بدون دار نشر ، ١٩٩٧) .
٢٣. عبد الله الأشعل ، "الأمم المتحدة والعالم العربى في ظل تحول النظام الدولي" ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩) .
٢٤. عبد الله الأشعل ، "مأساة العراق : البداية والنهاية" ، (القاهرة : مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر ، ٢٠٠٤) .
٢٥. عبد الأمير الأنبارى ، "برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال" ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥) .
٢٦. عبد الواحد الفار ، "التنظيم الدولي" ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٩) .

٢٧. علاء الدين راشد، "الأمم المتحدة والإرهاب قبل وبعد ١١ سبتمبر مع تحليل نصوص الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥)
٢٨. فانتة عبد العال أحمد، "العقوبات الدولية الاقتصادية"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٠)
٢٩. محسن على جاد، "الهجوم الأمريكي - البريطاني على العراق من وجهة نظر القانون الدولي: سقوط نظرية الحرب الوقائية"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥).
٣٠. محمد السعيد الدقاق، "النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها في إرساء قواعد القانون الدولي"، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٣).
٣١. محمد السيد سليم، "آسيا والأزمة العراقية الأنجلو - أمريكية"، في: حسن نافعة ونادية مصطفى (محرران)، "العدوان على العراق: خريطة أزمة ... ومستقبل أمة"، (القاهرة: مركز البحوث السياسية، ٢٠٠٣).
٣٢. محمد حافظ غانم، "الأمم الدولي"، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٥١).
٣٣. محمد حسنين هيكل، "الإمبراطورية الأمريكية"، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣).
٣٤. محمد سامي عبد الحميد، "قانون المنظمات الدولية"، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٠).
٣٥. محمد سامي عبد الحميد، "أصول القانون الدولي العام: القاعدة الدولية" (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٥).
٣٦. محمد طلعت الغنيمي، "الأحكام العامة في قانون الأمم"، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧١)
٣٧. محمد طلعت الغنيمي، "الوجيز في التنظيم الدولي: النظرية العامة"، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٧).
٣٨. محمد طلعت الغنيمي، "الوسيط في قانون السلام"، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٢)
٣٩. محمد فهم درويش، "الشرعية الدولية وأزمة الخليج من الغزو على التحرير"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١).
٤٠. محمود سامي جنيانة، "بحوث في قانون الحرب"، (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤١).
٤١. محمود صالح العادلي، "الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد"، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٣)
٤٢. مصطفى سلامة حسين، "المنظمات الدولية"، (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٨).
٤٣. د. مصطفى سيد عبد الرحمن، "قانون التنظيم الدولي"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٠).

٤٤. مصطفى سيد عبد الرحمن ، "قرارات مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على الكويت : دراسة تحليلية" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٢) .

٤٥. مفيد شهاب ، "المنظمات الدولية" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٠) .

٤٦. منى محمود مصطفى ، "استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي بين الحظر والإباحة : دراسة تحليلية لتطبيقات المساعدة الذاتية في المجتمع الدولي المعاصر" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٩) .

٤٧. هانز بليكس، "نزع سلاح العراق: الغزو بدلا من التفتيش"، ترجمة: داليا حمدان، (بيروت: معهد دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)

٤٨. نبيل أحمد حلمي ، "الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي" ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٨) .

٣- الدوريات :

١. د. أحمد إبراهيم محمود ، "نهاية العلاقة بين أنموفيك والإدارة الأمريكية" ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة التاسعة ، عدد (٩٩) ، مارس ٢٠٠٣) .

٢. أحمد إبراهيم محمود ، "الاستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراقي" ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد ١٥٢ ، أبريل ٢٠٠٣) .

٣. د. أحمد الرشيدى ، "العراق والشرعية الدولية : قراءة في دلالات وسياق القرار (١٤٤١)" ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد (١٥١) ، يناير ٢٠٠٢)

٤. آدم روبرتس ، "نهاية الاحتلال في العراق (٢٠٠٤)" ، المستقبل العربي ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد (٣٧) ، سبتمبر ٢٠٠٤) .

٥. أمي ورثغون ، "كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي" ، المستقبل العربي ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ملف (٢) ، نوفمبر ٢٠٠٣) .

٦. إبراهيم العناني ، "حرب الشرق الأوسط ونظام الأمن الجماعي" ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، (عدد (٢) ، السنة (١٦) ، يوليو ١٩٧٢) .

٧. توفيق شومان ، "آفاق وتحديات الحكومة العراقية الانتقالية" ، شئون الأوسط ، (القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، عدد (١١٥) ، صيف ٢٠٠٤) .

٨. جعفر ضياء جعفر، أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (٣٠٦)، أغسطس ٢٠٠٤) .

٩. حامد سلطان، "ميثاق الأمم المتحدة"، المجلة المصرية للقانون الدولي، (العدد ٤٠)، المجلد السادس، يوليو ١٩٥٠).
١٠. حسام الجوراني، "مستقبل الاقتصاد العراقي وعملية إعادة الإعمار"، شئون خليجية، (عدد ٣٥)، خريف ٢٠٠٣).
١١. حسام سويلم، "أبو غريب والعسكرية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤).
١٢. خالد عبد العظيم، "حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد ١٤٧)، يناير ٢٠٠٢).
١٣. درية شفيق بسيوني، "عدم الانحياز في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٩٦)، أبريل ١٩٩٦).
١٤. رجائي فايد، "المأزق العراقي، مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي"، كراسات استراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد ١٣٧)، مارس ٢٠٠٤).
١٥. رشا حمدي، "دور الأمم المتحدة في العراق"، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دراسات شرق أوسطية، (عدد ٢٥)، خريف ٢٠٠٣).
١٦. رياض القبيسي، "القانون الدولي الإنساني وتجربة العراق مع الأمم المتحدة في حرب الخليج لعام ١٩٩١"، مستقبل عربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ١١٥)، فبراير ٢٠٠٤).
١٧. ريمون قلته سيحه، "مستقبل العراق على ضوء قرار مجلس الأمن الأخير"، شئون خليجية، (عدد ٣٨)، صيف ٢٠٠٤).
١٨. سكوت ريتز، "حول نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ملف ٢)، يونيو ٢٠٠٠).
١٩. سلمان الجميلي، "المقاومة العراقية وملامح تشكيل الهوية"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٣٠٣)، مايو ٢٠٠٤).
٢٠. سماح على، "قرار مجلس الأمن الخاص برفع العقوبات على العراق"، شئون خليجية، (عدد ٣٤)، صيف ٢٠٠٣).
٢١. سمعان بطرس، "تعريف العدوان"، المجلة المصرية للقانون الدولي، (المجلد ٢٤)، يناير ١٩٦٨).
٢٢. د. شريف بسيوني، "تقرير المصير والفلسطينيين"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد ٥٢)، أبريل ١٩٧١).
٢٣. عادل سليمان، "ماذا جرى في العراق، تحليل عسكري - استراتيجية عسكرية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد ١٥٣)، يوليو ٢٠٠٣).

٢٤. عبد الأمير الأنباري، "نظام العقوبات الأمم المتحدة: حالة العراق"، المستقبل العربي، (بيروت: معهد دراسات الوحدة العربية، عدد (١١٥)، يناير ١٩٩٧).
٢٥. عبد الرحمن الهواري، "التكتيكات العسكرية لعناصر المقاومة العراقية"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (١٠٣)، نوفمبر، ٢٠٠٣).
٢٦. عبد الرحمن الهواري، "الحرب غير النظامية في العراق"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد (١٥)، يناير ٢٠٠٤).
٢٧. عبد الله هدية، "ظاهرة التكتل الإقليمي"، المجلة المصرية للقانون الدولي، (المجلد (٣٩)، أغسطس ١٩٨٣).
٢٨. عبد المنعم المشاط، "الأمم المتحدة ومفهوم الأمن الجماعي"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد (٨٤)، أبريل ١٩٨٦).
٢٩. عطية حسين اقتدى عطية، "قضية الشرق الأوسط والدور التوفيقى لمجلس الأمن"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد (١)، يوليو ١٩٨٥).
٣٠. عماد جاد التدخل، "التدخل الدولى بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية"، ملف الأهرام الاستراتيجى، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثانية، يوليو ٢٠٠٠).
٣١. عمر أبو بكر باخشب، "الجوانب القانونية لصلاحيات مجلس الأمن للأمم المتحدة قبل وبعد وقف إطلاق النار مع العراق: دراسة قانونية وفقاً لمبادئ القانون الدولى العام"، مجلة الدراسات القانونية، (عدد (٢٥)، يونيو ٢٠٠٢).
٣٢. عمرو أبو الفضل، "الحماية الدولية للمدنيين فى العراق"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد (١٥٧)، يوليو ٢٠٠٤).
٣٣. فتوح أبو دهب، "الحرب على العراق ومستقبل النظام الدولى"، شئون خليجية، (عدد (٣٣)، ربيع ٢٠٠٣).
٣٤. فرانسيس بويل، "الولايات المتحدة كمحتل محارب: العراق وقوانين الحرب"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (٨٢٤)، فبراير ٢٠٠٦).
٣٥. كاظم المقدادى، "الآثار الصحية والبيئية للحرب على العراق تتواصل لسنوات طويلة"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (٣٠٠)، فبراير ٢٠٠٤).
٣٦. مثنى حارث الضارى، "المقاومة العراقية"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (٣٠٣)، مايو ٢٠٠٤).
٣٧. محمد جمال باروت، "احتلال العراق وتداعياته: عربيا وإقليميا ودوليا"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (٣٠٢)، سنة (٢٦)، أبريل ٢٠٠٦).

٣٨. محمود شريف بسيوني ، "مدخل القانون الإنساني والرقابة الدولية على استخدام الأسلحة"، المجلة المصرية للقانون الدولي ، (عدد ٦٩) أبريل ، ١٩٩٩ .
٣٩. مفيد شهاب ، "الأمم المتحدة بين الانهيار والتدعيم" ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، (المجلد الثالث ، يوليو ١٩٦٨) .
٤٠. منال لطفى ، "علمان على اندلاع حرب الخليج ، (إدارة نتائج ما بعد الحرب)" ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد (١١١) ، يناير ١٩٩٣) .
٤١. موسى القدسي الدويك ، "اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، والحقان التابعان لها وانتفاضة الأقصى : دراسة في القانون الدولي العام" ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، (عدد ٥٩) ، أبريل ٢٠٠٣ .
٤٢. نصير محمد ، "المقاومة العراقية : الواقع والمشاهد المستقبلية" ، المستقبل العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد (١٥٣) ، مايو ٢٠٠٥) .
٤٣. وحدة البحوث ، "الاعتبارات المصلحية وراء الرفض الأوروبي لضرب العراق" ، شئون خليجية ، (عدد ٣١) ، خريف ٢٠٠٢ .
٤٤. مجموعة من المؤلفين ، الكويت وجودا وحدودا: الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، مركز بحوث الشرق الأوسط ، (عين شمس ، ١٩٩١) .

٤. مصادر أخرى :

أ. رسائل الماجستير والدكتوراه :

١. أحمد عبد الونيس شتا ، "الدولة العاصية ، دراسة في التعارض بين مواقف الدولة والتزاماتها الدولية في الأمم المتحدة (مع إشارة خاصة إلى إسرائيل وجنوب أفريقيا" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة :كلية الاقتصاد والعلم السياسية ، ١٩٨٦) .
٢. إبراهيم الدراجي، "جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة عين شمس :كلية الحقوق ، ١٩٧٣) .
٣. إبراهيم العناني ، "اللجوء إلى التحكيم الدولي" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة عين شمس :كلية الحقوق ، ١٩٧٣) .
٤. رجب عبد المنعم متولى ، "مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة في ضوء القانون الدولي المعاصر مع دراسة تطبيقية للعدوان العراقي ضد الكويت" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة :كلية الحقوق ، ١٩٩٩) .
٥. سعاد محمد محمود حسن ، "العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي (دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٥) .

٦. سعد محمد محمود حسن غلاب ، "التطورات الراهنة في النظام الدولي ، وأثرها على مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية" ، رسالة دكتوراه ، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٥) .
٧. صلاح الدين عامر ، "المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٧٦) .
٨. فاتنه عبد العال أحمد ، "العقوبات الدولية الاقتصادية" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة عين شمس : كلية الحقوق ، ١٩٩١) .
٩. عمرو ورضا بيومي ، "نزع أسلحة الدمار الشامل للعراق : دراسة الآثار القانونية والسياسية والاستراتيجية لحرب الخليج الثانية" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة عين شمس : كلية الحقوق ، ٢٠٠١) .
١٠. محمد شوقي عبد العال ، "الدولة الفلسطينية" ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩١) .
١١. محمد مجدى مرجان ، "آثار المعاهدات بالنسبة للدول غير الأعضاء" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٨١) .
١٢. محمد مصطفى يونس ، "النظرية العامة لعدم التدخل في شئون الدول : دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء مبادئ القانون الدولي المعاصر" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٨٥) .
١٣. مصطفى كامل ، "الأمن القومي والأمن الجماعي (بعض الجوانب القانونية)" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٨٦) .
١٤. مسدوح على محمد منيع ، "مشروعية قرارات مجلس الأمن في ظل القانون الدولي المعاصر" ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٩٦) .
١٥. منير موسى أبو رحمه ، "سياسة الولايات المتحدة تجاه قضية القدس في ضوء أحكام الشرعية الدولية" ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٥) .
١٦. نبيل نور الدين ، "مدى ملائمة سلطات مجلس الأمن لتطور المجتمع الدولي المعاصر" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٧٧) .
١٧. نشأت الهلالي ، "الأمن الجماعي الدولي" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٩٧) .
١٨. ويسا صالح ، "العدوان المسلح في القانون الدولي : الجوانب القانونية لاستخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٧١) .
١٩. ياسين سيف عبد الله الشيباني ، "التضامن الدولي في مواجهة العدوان : دراسة في مدى فاعلية نظام الأمن الجماعي" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٩٩) .

٢٠. يحيى الشيمى ، "مبدأ تحريم الحرب" ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الحقوق ، ١٩٧٢) .

ب- التقارير :

١. "الأزمة العراقية الأمريكية .. الاتجاه نحو الحرب" ، لى: التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣) .

٢. "تصاعد المقاومة العراقية ونتائجها" ، فى: التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٣-٢٠٠٤) ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤) .

٣. مجلس الأمن، "التقرير النهائي للفريق المعنى بنزع السلاح ومساائل الرصد والتحقيق المستمرين حالياً ومستقبلاً في العراق"، وثيقة رقم (S/1999, 356) ، ٣٠ مارس ١٩٩٩

٤. تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "معاملة الأسرى في العراق" شؤون الأوسط، (عدد ١١٦)، خريف ٢٠٠٤) .

ج - الصحف والمجلات :-

١- محمد الحميدى ، " الانتخابات العامة ضرورة وطنية ملحة ، جريدة الزمان ، ٢٠/٨/٢٠٠٣ ، العدد (٢٥) .

٢- محمد الدورى ، " ماذا يحقق قرار مجلس الأمن ١٥١١ ، صحيفة الرأي ، ٢٦/١٠/٢٠٠٣ ، العدد (٣٥) .

٣- محمد السيد سعيد ، " هل ما يحدث في العراق مقاومة ؟ " ، الأهرام ، عدد (١) ، ٢٢/٣ ، ص ٤ ، عدد (٢٥) ، ٢٠٠٤

د مواقع على الشبكة الإلكترونية :-

1- Un SC Resolutions Retrieved From :

<http://doaccessdds.un.org/doc/UNDOC/Gen/No3/630/99/PDF/No363099.PDF?open=element>

٢- عبد الحسين شعبان، بانوراما حرة بالخليج - دراسة نصوص عضوية مجلس الأمن (١٩٩٠-١٩٩٤).

<Http://www.ahram center.co.Uk 1text>

٣- د. إبراهيم علوش ، العقوبات المعللة و الحرب المستمرة على العراق .

<http://www.freeaavoice.org/arabic/magalat/al3aqubatul mu3addalatu.htm>.

4- <http://www.asharqalarabia.org.UK/center/dirasat-Kiraah.html>

٥- عبد الحسين شعبان ، القرار ١٤٤١ وفتيل الحرب :

<http://www.hem.bredband/dccls.m46>.

٦- نبيل شبيب ، الشرعية الدولية كيلا يصير الحق باطلاً :

<http://www.islam online.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-jul-2000/mafaheem-1.asp#>

٧- محمد عنوز، دولة العراق بين الشرعية الدولية والتطورات الحالية،

<http://www.regzar.com/debat/show.art.asp?aid=24934,13/10/2004>

٨- قراءة متأنية في القرار (١٥٤٦) :

<http://www.al.bayader.com/index.asp?cat=638 issue=857>

٩- العراق : نيابة عن من؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق.

<http://ara.amnesty.org/library/index/aramade/41722003?open,22/10/2003>

١٠- محمد الحميدي، الانتخابات العامة ضرورة وطنية ملحة، جريدة الزمان

<http://www.azzaman.com/azzaman/articles/2003/08/08-19/759:htm,20/8/2003>

١١- دائرة الرقابة الوطنية العراقية ، " قرار ١٢٨٤ محاولة أمريكية بريطانية لاستمرار الحصار " .

<http://www.uruklink.net/inmd>.

1- Documents :

a- UN SC Resolutions

2- Books :

- 1- Abou Elwafa Ahmed , "A manual of the law of international organization", (Cairo : Faculty of law, 2001)
- 2- A. clark , "Against all enemies : inside America's war on Terror", (New York : free press, 2004)
- 3- Akhurst.M,"Modern introduction to international law",(london:george allenand unwin,1977).
- 4- Al-Damki Ali , "invasion Saddam Hussains region of terror in Kuwait", (London : Kuwait Research advertising , 1999).
- 5- Al-Ghunaim Abdulla Youssef , "The truth and tragedy" , (Kuwait: Center for research and studies, 1994)
- 6- Al- Hadi Abdul Rahman ,"Kuwait Diplomacy against Iraq invasion of Kuwait ," (cairo information center , 1992)
- 7- Ali Taria , "Bush in Babylon : The recommendation of Iraq", (London and New York : verso, 2003) .
- 8- Al-Roumi Hamed Youseef , "The crime Iraq's invasion of Kuwait : events and documents from Day 1to liberation" , (Cairo : Kuwait information center , 1991)
- 9- Anthony H.cordesman,"Iraq and the war of sanctions: conventional threats and weapons of mass destruction",(weast port:connecticut:preager,1999)
- 10-Arend Anthony Clark and J. Beck Robert, "international law and the use of force", (London and New York : Routledge , 1993) .
- 11-A. renshon Stanley , "The political psychology of the Gulf war , leaders, puplics , and the process of conflict", (London university of pitts Burgh press , 1993) .
- 12-Bailey sydeny , "The procedure of the UN security council", (Oxford : Clarendon press, 1975) .
- 13-Berman Frank, "The UN security council from the cold war to the 21-st century(united states : David M-Nalone & Lyne Rienner Puplisher, 2004)
- 14-Bierly , "The law of Nations", (London : Oxford university, 1963).

- 15-Bowett.w,"self defence in international law" ,(london: preager,1958).
- 16-Bronlie.I,"international law and the use of force by states",(london: oxford university,1963)
- 17-P.Karns Margaret & A. Mingest, "international organization", (United States of America :Lyne Rienner Publishers, 2004)
- 18- PurDum ToDDs and The staff of the New York Times ,"Atime of our chossing : America's war in Iraq", (New York: henry Holt and company , 2004)
- 19-Burns lee and cote health , "Peace – keeping by Un force from Suez to the Congo," (New York and London : Frederic A.Brager , 1998).
- 20-Butler Richard",Sadam defiant:The Threat of weapons of mass destruction and the crisisof global security",(london:phonix,2001)
- 21- Cassoli Marco and A.Bouvier, "How does law protect in war", (Geneva : international committee of Red cross, 1999) .
- 22- Schwarzen Beger , George and Brown", A manual of international law", (London : Professional Books , 1976).
- 23-Cronish Paul , "The conflict in Iraq 2003", (Great Britain : Palgrave mac millan press, 2004)
- 24-Cortright David and Alope, "Sanctions and the search for security : challenges to the UN action", (United States of America: lynne Rienner , 2002) .
- 25-Danchev Alex and Keohane , "international perspectives on the Gulf conflict (1990-1991)", (Great Britain : Macmillan press , 1994).
- 26-Danner Mark , "Torture and truth : America , Abu Gharajib , and war on Terror" (new york: new york Review Books , 2004) .
- 27-D.Baily , "The UN security council and Human rights ", (Great Britain : Macmillan press , 1994).
- 28-D.Black will and carnesale , "New Nuclear Nation", (United States of America : council on foreign relation, 1993) .
- 29-G.I.Tunking , "International law", (Moscow : The union of Soviet Socialist repuplics , 1982) .
- 30- G. Weises , "Military Civilian interactions : intervening in humanitarian crises ", (united states of America : Roman and little field puplishers , 1999).

- 31-Hampson Fenosler and M-Malone , "from reaction to conflict prevention : opportunities for the UN system", (United States of America : international peace academy , 2002) .
- 32-Hiscoks Richard , "The security council", (Great Britain: Doble and Brendon Ltd, pymouth, 1973) .
- 33-Kelsen.H,"The law of the un",(london:stevens,1951).
- 34- Lan , Bronlie , "Principles of puplic international law", (London : Oxford university press , 1979).
- 35- Lex Takken Berg , "The states of Palestinian refugees in international law , (London : Clarendon press, 1998) .
- 36-M. Eliot and Rbert Reginald , "Arms control and Disarmament and military security Dictionary",(North caroline central university , 1989) .
- 37- Möller Alex, "intemational law in peace and war", (London : Brown Ltd, fetterlane , 1931) .
- 38- Muarry Williamson, "The Iraq war": Amilitary History" (Cambridge , Massachusetts and London : The Bleknap press of Harvard university press, 2003) .
- 39- Rajan , M.S, "United Nations and domestic Jurisdiction , (London : Asia Publishing House , 1961) .
- 40- Record Jeffrey , "Dark Victory : America's second war against Iraq", (Annapolis , Maryland : Naval institute press , 2004) .
- 41- Simon Geoff," The scouring of Iraq", (United States of America : Martin's press, 1996).
- 42- S.Rodley , "The Treatment of Prisoners under international law", (Oxford : clarendon press, 1987).
- 43-Starke , "introduction to international law, (London Butter worths , 1984).
- 44-Stone.J,"A ggression and world order,(london:oxford university,1958).
- 45-Waldock," The regulation of the use of force by individual ", (R.C.A.D.I, 1952) .
- 46-Walzer Michael , "Just and just wars", (London : Basic Books , 1977).
- 47-Whiteman.M," Digest of hnternational law" ,(washintond.c,UsA,1968).
- 48- Wood Ward , B., "Bush at war", (new York: Simon and Schuster, 2002).

49- Wright Qunicy , "international law and the united nations", (London : Asia puplishing house, 1960).

3- Periodicals :

- 1- Bassiouni , M. Cherif , "self Determination & settlement of Arab Israel conflict" , A.J.I.L ,(Vol 65, No3, october 1971).
- 2- Burrs M. Gurnahan , "Protecting Nuclear facilities from military attack : prospects after The Gulf war, American Journal of international law , (Vol 86, ,No3, July 1992).
- 3- Darwish Adel , "fortress Saddam Revisited", Middle east international , (vo69 No625, May 2000).
- 4- D.W.Bowett: "Reprisale involving Recourseto Armed force", A.J.I.L ,(Vol 66, no3, october 1972) .
- 5- D.Murphy, "contemporary practice of the united states Relating to international law , A.J.I.L, (Vol96, No1, January 2002.)
- 6- E.Stromseth Jane , "law and force after Iraq, A.J.I.L ,(Vol 97, No3, July 2003).
- 7- Feinsten , self Defense and Israel in international law , Israel law Review, (Vol no11, 1976) .
- 8- Green L-"self Defence and settlement of Arab Israel conflict", A.J.I.L ,(vol(41), September 1971).
- 9- Hamoud Mahmoud , "The use of Force against Iraq : Occupation and Security council (Resolution 1483), Cornell international law journal , (Vol 36, No3, winter 2004) .
- 10- Jansen Michael , "The tragic toll of sanctions , "Middle east internatinal , (vol, no69,January 1995) .
- 11- Jonson , Haward and Niemeyer , Gerhart, "Collective security (The validity of an idea), "international organization ,(Vol, septemper 1974).
- 12-Kagian Jules , "Oil for food , Middle east international ,(vo5, N499, April 1995).
- 13-Kagian Jules , "UN and Iraq " Middle east international ,(vo6, N515, December 1995) .
- 14-kagian Jules , "Biological doubts"Middle east international, (vol , no70 ,June 1995).

- 15- Khan , Rahmatulla , "Collective security versus Preventive diplomacy : The Role of the United Nations in maintenance of world peace and security" , I.J.I.L, (Vol4 , january 1964) .
- 16- Kunz (J), "Sanctions in international law" , A.J.I.L, (Vo 54, april 1960) .
- 17- Malik Salma , "us war in Iraq in the light of Major and minor powers conflicts , The Turkish year book of international relation ,(Noxxxv, 2004) .
- 18-L.aggra,"the gulf crisis in international and foreign relation law", A.J.i. L, (vol85, october1991).
- 19-M. Franch , "What happens now ? The united nations afet Iraq " , A.J.I.L, (vo6 , No3, July 2003) .
- 20-M.N.sigh, "The right of self Defence in Relation to the use of Nuclear weapon, "I.Y.I.A, (vo 1 ,1956).
- 21-Normand "Rogar, The legitimation of violence A critical analysis of the Gulf war" , Harvard international law journal , (Vol 35 , No2 , spring 1994) .
- 22-O.kaikobad, "Self-Defence in relation to the use of Nuclear weapon, A.j.I.I, (vol 85,july 1991).
- 23- Person Anthony , "Iraq , The us and the UN: The un answered questions", Middle east international , (January , 1993).
- 24- P.Train in question of Guerrilla War Fare in the law of war, A.J.I.I , (Vo40, April 1946).
- 25- Quigley John , The united States and the United nations in Persian Gulf war : New order or disorder, "cornell international law journal ,(no1 , winter 1992) .
- 26-R. Falk , " The Beirut Raid & The international law of relation" , A.J.I.L , (Vol63, January ,1969) .
- 27- Rostow (euGene), "The Gulf vrisis in international and foreign relations law , continued – until what enforcement action or collective self – Defence , A.J.I.I, (Vol 85, July 1991) .
- 28- Scharter Oscar , "Collective self – Defence Under article 51", A.J.I.L , (Vol 85, N4, July 1991) .

4- Other resources :-

a- Internet :

1- Un SC Resolutions Retrieved From :

<http://doaccessdds.un.org/doc/UNDOC/Gen/No3/630/99/PDF/No363099.PDF?open=element>

2- [www.whitehouse.gov/new/release/2002 601-html](http://www.whitehouse.gov/new/release/2002/601.html)>accessed.July 5,2002

3- chris Marsden, Britain dossier on iraq:human rights as a pretext for war, retrieved from:

[http://www.wsws.org/articles/2002/dec2002/doss.do5.shtml.5/12/2002.](http://www.wsws.org/articles/2002/dec2002/doss.do5.shtml.5/12/2002)

4-“ The lesson & Legacy of UNSCOM: An interview with ambassador Richard Butler ”, By Peter Scolic , Arms control Today , No6 , June 1999 .From:
<http://www.armscontrol.org>

5-www.cdi.org/terrorism/iraq-reconstruction.cfm

6-www.heritag.org

7-www.meib.org/articles/0404iraq.html

8-[http://www.usip.org/news media/releases/2003/1223 NBiraq.html](http://www.usip.org/newsmedia/releases/2003/1223NBiraq.html).

البلدية : مصرية

الاسم : ياسمين احمد إسماعيل صالح

تاريخ وجها الميلاد : ١٩٨٢/٩/٢٨ - القريية

الدرجة : ماجستير في العلوم السياسية - تقدير امتياز

التخصص : علوم سياسية

المشرف : أ. د / احمد عبد الويس شتا

عنوان الرسالة : الحرب على العراق في ضوء أحكام الشرعية الدولية

دراسة سياسية قانونية لقرارات مجلس الأمن : (٢٠٠١-٢٠٠٤)

ملخص الرسائل :

يدور موضوع الدراسة حول دراسة وتحليل الحرب على العراق في ضوء أحكام الشرعية الدولية ، وذلك من خلال دراسة سياسة قانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

فقد جاءت هذه الدراسة لتناقش مدى مشروعية استخدام القوة في العلاقات الدولية ، مع التطبيق على الحالة العراقية (١٩٩٠، ٢٠٠٣) وذلك من خلال التركيز على القرارات الصادرة من مجلس الأمن من خلال حرب الخليج الثانية ، وخلال الحرب على العراق (٢٠٠٣) لتوضيح مدى الاختلاف في التكيف القانوني لهاتين الأزميتين ، بالإضافة إلى تناول الفترة التي أعقبت الحرب على العراق من خلال استعراض أهم القرارات التي اتخذها المجلس في تلك الفترة، وذلك لتوضيح موقف المجلس خلال هذه الفترة ومدى التزام قوات الاحتلال بالمسئوليات التي حددها قانون الاحتلال الحربي في مثل هذه الفترة .

استهدفت الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة ، والذي يدور حول مدى اتفق قرارات مجلس الأمن مع أحكام الشرعية الدولية .

كما تنبع أهمية الدراسة من المتغيرات التي يشهدها العالم الآن والتي من أبرزها التضامن الدولي في مكافحة الإرهاب في إطار " الحملة ضد الإرهاب " التي تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها ، بالإضافة إلى ما ترتب على ذلك من تدخل في شئون الدولة الأخرى ، واستخدام سافر وغير مشروع للقوة المسلحة في العلاقات الدولية بحجة مكافحة الإرهاب ، بشكل يؤدي إلى نشر الفوضى في المجتمع الدولي ، فضلاً عن انتهاك أحكام وقواعد القانون الدولي الذي ينظم حركة العالم بأسره.

وقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول: الفصل الأول منها يركز على القواعد الحاكمة لاستخدام

القوة المسلحة في العلاقات الدولية ، أما الفصل الثاني يتناول قرارات مجلس الأمن بشأن العراق

قبل الحرب (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) ، والفصل الثالث يناقش موقف المجلس من الحرب على العراق (٢٠٠٣) ، أما الفصل الرابع فيتناول دور المجلس بعد الحرب .

وقد أثبتت الدراسة أن استخدام القوة ضد العراق في حرب ١٩٩١ ، عمل يشق وقواعد القانون الدولي لأنه جاء رداً على إخلال واقع وانتهاك صريح للقواعد التي أكدها ميثاق الأمم المتحدة بشأن طبيعة العلاقات بين الدول ، واحترام حقوقها وسيادتها وهو ما تجاهله النظام العراقي باعتدائه على دولة الكويت واحتلال أرضيها.

أما استخدام القوة ضد العراق في حرب ٢٠٠٣ عمل غير مشروع ولا يقوم على سند قانوني ، كما تكشف لنا الدراسة عما شهدته الحالة العراقية (سواء عام ١٩٩١ أو ٢٠٠٣) من عدم التزام القوات الأمريكية والدولية المتحالفة معها بما تقضى به قواعد القانون الدولي الإنساني ، والمتمثلة في حماية البيئة إبان النزاعات المسلحة وتقييد حقوق المدنيين ، والتميز بين الأهداف المدنية والعسكرية ، بالإضافة إلى أن تحليل سلوك مجلس الأمن تجاه الأزمة العراقية يعبر اصدق تعبير عن حقيقة العلاقة الجدلية بين القوة والشرعية .

توقيع المشرف

أ.د. أحمد عبد الويس شتا



Name : Yasmine Ahmed Esmale Saleh
Date & Place of birth : 28 / 9/ 1982 – Elgharbia
Degree : Master in political science
Grade : Excellent
Speciali zation : Political science
Supervisors : Dr. Ahmed Abdel Wanees Sheta
Title of thesis : War on Iraq in the light of International Legitimacy
Political & Lawful study to the decisions of
the security council (2001- 2004)

Summary :

The subject of the study is a bout studying and analysing Iraq war according to international legitimacy through studying the lawful policy of the issues of the security council as it is considered the body which is responsible for keeping international peace and and security that keep peace with the laws of the united nations charter .

This study discusses the legal use of power in international relations that can be applied to Iraq case (1990 & 2003) through concentrating on the decisions issued by the security council during the second Gulf war&during the war on iraq (2003) to indicate the difference in the lawful adaptability for these two crises , besides handling the period that followed Iraq war through reviewing the most important discussions taken by the security council during that period to indicate the work of the council and the responsibility of the occupation forces with in the limits of the law of war occupation in this period . This study aims at answering the main question about it . This question in about the agreement between the discussions of the security council and rules of international legitimacy .

This study comes from the changes that the world witnesses now and the most distinguished one in the international unity against terrorism through the “ campagne against terrorism “ which is headed by the USA and its aliens, besides what will happen due to interfering in the other countries affairs and the severe and illegal use of militray force in the international relations under the protext of struggling against terrorism in a from that evoke confusion in the international society, in addition to violating the issues & the rules of the

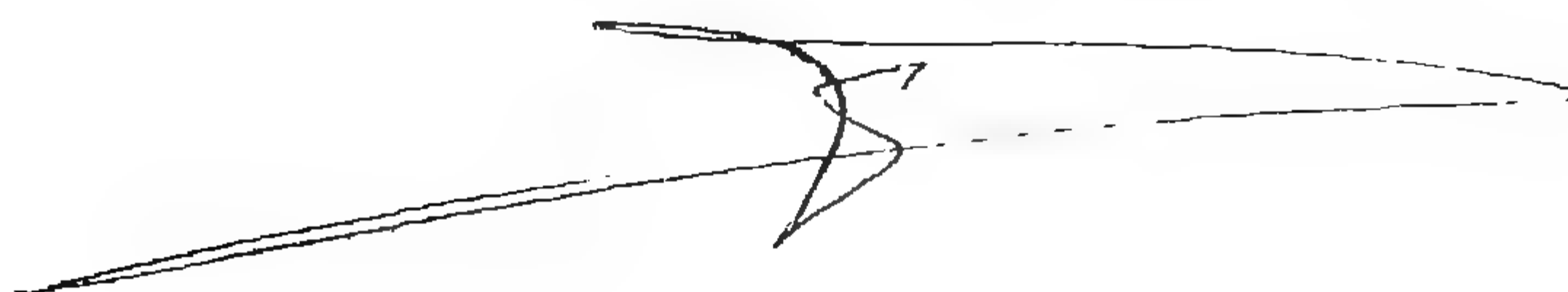
international law which organize the movement (the motion) of the whole world .

The study is divided into four chapters: the I st chapter concentrates on the rules that control using militray force in the international relations . the 2 nd chapter deals with the decisions of the security council concerning Iraq war (2003). the 3 rd chapter discusses the situation of security council concerning Iraq war (2003) . the 4 th chapter deals with the role of the council after the war

- The study has provided that using force against Iraq 1991 takes place according to the rules of international law as it is a reaction against clear violation to the rules which have been assured by the charter of united nations concerning the relations among nations and respecting their rights and domination and this way ignored on the part of Iraqi system on its aggression and occupying Kuwaiti land.
- Using force against Iraq in 2003 war is illegal work and it doesn't depend on a lawful back around . The study also shows that the American forces are not adhered to the laws of protecting the environment because the armed disbutes and restricting the rights of the fighters and distinguishing between civil and militray aims . Besides analysing the behaviour of security council towards the Iraqi crises expresses the reality of argumentative relation between force and legality.

Supervisors signature

Prof. Dr Ahmed Abdel Wanees Sheta

A handwritten signature in black ink, featuring a long horizontal stroke with a sharp upward curve and a small loop at the end.

مستخلص الرسالة (Abstract) :

باللغة العربية :-

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لمبدأ خطر استخدام القوة في العلاقات الدولية باعتباره من المبادئ الركيزة التي يشملها ميثاق الأمم المتحدة ، والتي يبنى عليها كافة ما عداه من قواعد القانون الدولي المعاصر ، بالإضافة إلى دراسة قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن الأزمة العراقية باعتبارها من أهم الأزمات التي واجهها المجتمع الدولي ، وذلك لتوضيح الالتزامات التي تفرضها هذه القرارات في مواجهة المجتمع الدولي ، ومدى اتفاق هذه القرارات وأحكام الشرعية الدولية .

الكلمات الدالة :

القوة - تهديد السلم - النظام الدولي - الإرهاب الدولي - المقاومة المسلحة - الدفاع الشرعي - حق تقرير المصير - الأمن الجماعي - التدخل العسكري ..

توقيع المشرف

أ.د. أحمد عبد الويس شتا



Abstract : -

The importance of the study depends on handling the principle of forbidding using force in the international relations as these principles depends on the charter of the united nations and the rules of the modern international law are based on these principles . The decisions of security council which are issued concerning the Iraqi crises as it is considered one of the crises that the international society faces . This study shows the duties which are imposed by these decisions facing the international society and the agreement between these decisions& the rules of international legitimacy.

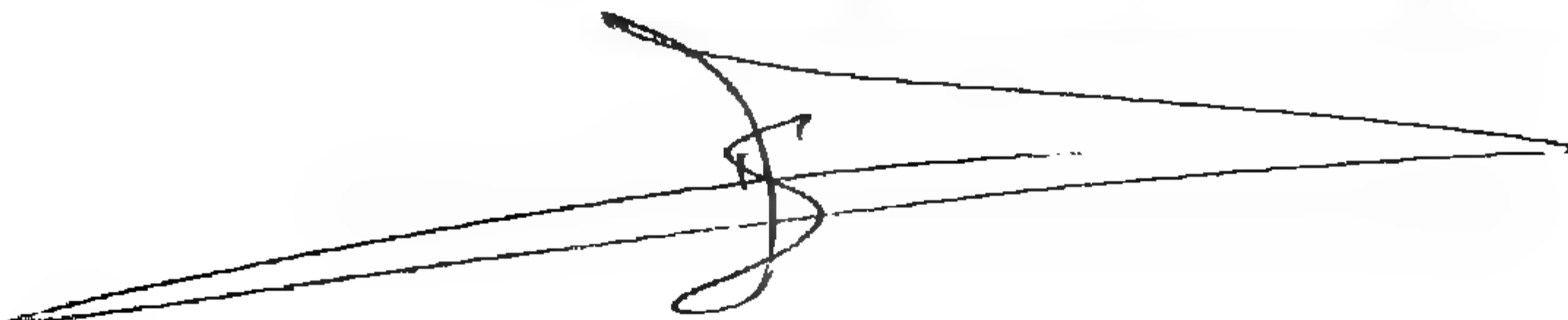
War on Iraq in light of the rules of international legitimacy political and lawful study to the decision of the security council .

Key words : -

(force / threatening peace /international system / international terrorism / international legitimacy/ armed resistance / legel defence /the right of deciding fate / comprehensive security / military interfering) .

Supervisors signature

Prof. Dr Ahmed Abdel Wanees Sheta



Cairo University
Faculty of economic and Political Science
Department of Political Science

War on Iraq in the light of the rules of international legitimacy

(political and lawful study to the decision of the security council)
(2001 - 2004)

**A thesis proposed to achieve the requirements needed to
fulfill a M.Sc. in political science**

By:

Yasmine Ahmed Esmail Saleh

Supervisor : Prof. Dr. Ahmed Abdel Wanees Sheta

Professor of International Law , Cairo University
Director of Center for The Study of Developing Countries
Director of International Law Forum

